شؤون فلسطينية

٢٠٨ — ١١ >

تموز (يوليو) ٩٩٠



شؤون فلسطينية

٢٠٨ تموز (يوليو) ١٩٩٠

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونها المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **اسماعيل شموط**

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

سياسة هدم المباني «غير المرخّصة» بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية

راسم محيي الدين خمايسي

لاقت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة منذ ثلاثين شهراً، اهتماماً خاصاً من الدارسين والباحثين، حيث أُجريت دراسات عدّة تناولت الآثار السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، للانتفاضة على المجتمعين، الفلسطيني والاسرائيلي. ويتفق الدارسون على ان المجتمع الفلسطيني يعاني كثيراً من السياسة الاسرائيلية المتّبعة تجاهه على الاصعدة المختلفة. وكان من بين المواضيع، التي أولاها المتابعون للاحداث في المناطق المحتلة اهتماماً بالغاً، الارتفاع الملحوظ في عمليات هدم مباني ومنازل المواطنين الفلسطينيين، سواء تحت حجج أمنية أو حجة البناء بدون ترخيص. فقد اصبحت عمليات هدم المنازل اسلوب عقاب تستخدمه سلطات الاحتلال ضد المواطنين لردعهم عن مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

وهذه الدراسة تتناول، بالتحليل، موضوع هدم المباني غير المرخّصة في ظل الانتفاضة، من زاوية نشوء هذه الظاهرة، وأبعادها على المجتمع الفلسطيني، واستقصاء استراتيجية الهدم، ولا تقف على عرض المعطيات فحسب؛ وذلك لأن عدد المباني التي تهدم، بحجة عدم الترخيص، ارتفع، ارتفاعاً ملحوظاً، في فترة الانتفاضة، مقارنة بالفترات السابقة.

في البداية، سنحاول استعراض سياسة التخطيط الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية، وسنتوقف، بشيء من التفصيل، عند دوافع، وأسباب، نشوء ظاهرة البناء بدون ترخيص في الضفة الفلسطينية، والتي تعتبر استمراراً لنفس الظاهرة السائدة في الوسط العربي في اسرائيل(١).

وسنستعرض، أيضاً، حجم عمليات هدم المباني غير المرخّصة واستراتيجية الهدم، حيث يبرز، جلياً، ان استراتيجية هدم المباني تعتبر استمراراً، وتنفيذاً، لاستراتيجية التخطيط الفيزيائي الاسرائيلي. وسنتوقف عند اجراءات الحصول على رخصة بناء والصعوبات التي تواجه المواطنين في سبيل الحصول على الرخصة، ممّا يدفعهم، مرغمين، الى البناء بدون رخص.

ان الدراسات التي تناولت سياسة التخطيط الاسرائيلية في المناطق المحتلة توقفت عند وصف هذه السياسة، وأهميتها في عملية ضمّ المناطق الى اسرائيل(٢). ولكن هذه الدراسات لم تتناول، بالتفصيل، العراقيل التي توضع في وجه الفلسطينيين للحصول على رخصة، ودور رخصة البناء في عملية تنفيذ سياسة التخطيط، وتحجيم البناء العربي، وما لذلك من أبعاد جيو ـ سياسية واقتصادية. وسوف نحاول، في هذا البحث، القاء بصيص من الضوء فحسب على جوانب هذه القضية في الضفة الفلسطينية، وذلك لأن هذه الدراسة ليست الاّ مقدّمة لدراسة متخصّصة تتناول، بالتفصيل،

سياسة التخطيط واستعمالات الاراضي في ظل الاحتلال.

خلفية عامّة

شكّلت عملية السيطرة على ضبط، وتحديد، استعمالات الاراضي أحد الجوانب الرئيسة في معركة الصراع على فلسطين خلال العقد الأخير. واستعمل التخطيط الفيزيائي المقنّن احد الاساليب الناجحة في سبيل تحقيق السيطرة على استعمالات الاراضي، وضبطها. يعتبر التخطيط الفيزيائي وسيلة لتنظيم، وترشيد، عملية استعمالات الاراضي واستخدام الموارد والامكانات الطبيعية في توفير الفعاليات اللازمة لمعيشة السكان، وتأمين احتياجاتهم، وتحسين فرص التماسك الاجتماعي، والتخفيف من حدّة المشكلات الاجتماعية. ولكن التخطيط، في واقع الصراع العربي - الاسرائيلي، يأخذ ابعاداً مختلفة، حيث يعتبر التخطيط، بالنسبة الى الاسرائيليين، احد السبل الرئيسة الى تحقيق اهداف جغرافية - سياسية وتكثيف الاستيطان الاسرائيلي؛ وفي المقابل حصر، وتحجيم، المدن والقرى الفلسطينية، والحدّ من توسّعها وتطوّرها، وذلك لخلق مناطق فارغة تسهّل عملية السيطرة عليها وضمّها الى اسرائيل.

ان استعمال اسلوب التخطيط الفيزيائي الضابط والمقنّن من قبل الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية قد أدّى الى خلق أزمة سكنية حادّة، بالاضافة الى مساهمته في تحديد استعمالات اراضي، تتناقض مع حاجات وأهداف المواطنين، كمقدمة لمصادرتها.

احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية العام ١٩٦٧ وكان عدد سكانها، عندئذ، ٥٩٨٦٣٧ نسمة، موزّعين على ما يزيد على ٤٤٩ مدينة وقرية، في منطقة مساحتها حوالى ٥٥٥٥ كيلومتراً مربعاً. وقد بلغت الكثافة السكانية في الضفة، بما فيها القدس الشرقية، ١٠٤ أفراد للكيلومتر المربع الواحد في العام عينه. وارتفع عدد سكان الضفة، بقدسها الشرقية، الى حوالى ١,٢ مليون نسمة، فتضاعفت الكثافة السكانية؛ اذ بلغت ٢١٧ فرداً للكيلومتر المربع الواحد، في العام ١٩٨٨.

وقد رافقت الزيادة في عدد السكان تغييرات اقتصادية، واجتماعية، كان من شأنها زيادة الطلب على سكن لائق. وقد احدثت هذه الزيادة في الطلب طفرة عمرانية بعد العام ١٩٦٧. فقد تبيّن من دراسة تفصيلية، أُجريت في العام ١٩٨٦ على عينة شملت ٢٦ مدينة وقرية، ان حوالى ٤٨,٨ بالمئة من المباني في المدن والقرى شيّدت بعد العام ١٩٦٧، وشكّلت حوالى ٦٧ بالمئة من المباني الصالحة للسكن(٣). وقد جاءت هذه الطفرة العمرانية لتوفّر السكن للعائلات. فقد بلغ عدد الزيجات في الضفة الفلسطينية ١٢٩٦٢ زيجة في العام ١٩٨٧، و١٢١٣١ زيجة في العام ١٩٨٨(٤)، بالمقارنة مع العام ١٩٨٠ الذي بلغ عدد الزيجات فيه حوالى ٩٠٤٠ زيجة(٥).

واصطدم هذا الطلب المتزايد على وحدات السكن بسياسة تخطيط ضابطة ومقنّنة تقف حائلاً في وجه امكانية اقامة المباني التي تعتمد اقامتها على التمويل والبناء الذاتي. وطرحت السلطات الاسرائيلية دعوى عدم وجود المخططات الهيكلية، او ان المخططات الهيكلية لا تسمح بالبناء، كوسيلة لعدم اصدار الرخص للمواطنين باقامة المساكن. وفي ما يلي، سنتناول موضوع المخططات الهيكلية وعلاقتها بموضوع توفير المساكن ومنح رخص البناء.

المخططات الهيكلية

تنصّ المادة ١/٣٤ من الفصل الرابع من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية، الرقم ٧٩

لسنة ١٩٦٦، الاردني، والذي لا يزال ساري المفعول في الضفة الفلسطينية، باستثناء التعديلات التي أُدخلت عليه بواسطة الاوامر العسكرية، على انه «لا يجوز الشروع ضمن مناطق التنظيم المعلنة في عمل يتطلب القيام به الحصول على رخصة، ولا يجوز تنظيم، أو اعمار، أية أرض، أو استعمالها استعمالاً يتطلب الحصول على رخصة، الّا بأن تُصدر رخصة بذلك العمل، أو التنظيم، أو الاعمار، أو الاستعمال. ولا تمنح مثل هذه الرخصة الّا اذا كانت مطابقة لهذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه ولمخطط التنظيم الهيكلي والتفصيلي، أو لمخطط التقسيم والاحكام والتعليمات التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ منها»[٦]. ويتضح من هذه المادة ان القانون يشترط استصدار رخصة بناء بموجب مخطط هيكلي، أو تفصيلي؛ أي انه يجب، قبل اصدار رخص البناء، ان يعدّ مخطط هيكلي، وان عدم توفّر مخطط هيكلي للمدينة، أو القرية، يقف حائلاً أمام اصدار رخص بناء.

وقد أظهرت الدراسة التي أجريناها ان جميع القرى في الضفة الفلسطينية، والتي بلغ عددها ٤٢٤، لا يتوفّر لها مخطط هيكلي تفصيلي باستثناء بلدة الطيبة في قضاء رام الله[٧]، وان ثمانية مدن، من بين ٢٥ مدينة في الضفة، لا يتوفّر لها مخطط هيكلي؛ وان معظم المدن التي توفّر لها مخطط هيكلي كانت اعـدّت مخططاتها في العهد الاردني، أي قبل العام ١٩٦٧، مثل نابلس، وطولكرم، ورام الله والبـيرة، الخ. وظهـر، أيضـاً، ان مدناً أخرى اعدّ مخططها المعتمد حتى اليوم منذ عهد الانتداب البريطاني، مثل مدينة الخليل، التي أُعدّ مخططها الهيكلي في العام ١٩٤٤.

وهذه المخططات الهيكلية المحلية يجب ان تعدّ حسب المخططات الاقليمية، حسب ما نصّ عليه القـانـون الاردني[٨]. والمخـططات الهيكليـة الاقليميـة يجب ان تكون الاساس الذي تبنى عليه المخططات الهيكلية المحلية، والتفصيلية، حسب نصّ القانون الاردني، المادة ٢٥[٩]، على ان تكلّف لجنة التنظيم اللوائية، بتوصية من اللجنة المحلية، مدير دائرة التنظيم باعادة النظر في أي مخطط هيكلي معتمد، لاجراء التعديلات، أو الاضافات، اللازمة، انْ وجدت، مرة واحدة على الاقل في كل عشر سنوات. يتضح ممّا سبق ان المخططات المحلية يجب ان تعدّ بموجب تعليمات المخططات الهيكلية الاقليمية. وان الفاحص للمخططات الاقليمية يجد انها أُعدّت في العام ١٩٣٨، وصودق عليها في العام ١٩٤٢. وما زالت هذه المخططات هي الاساس الذي تمنح بموجبه، للمواطنين الفلسطينيين في القرى، رخص البناء، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي أدخلتها السلطات الاسرائيلية، والتي سنتوقف عندها لاحقاً.

كما ان القانون يلزم لجنة التنظيم اللوائية، التي تتألف من ضباط وموظفين يهود، بأن تكلف مدير الدائرة، وهو يهودي أيضاً، بأن يعيد النظر في المخططات كل عشر سنوات، لاعداد مخططات معدّلة. ولكن، على الرغم من مرور حوالى نصف قرن على المخططات الهيكلية الاقليمية المعتمدة، وما يزيد على عشرين عاماً من احتلال الضفة، فما زالت القرى الفلسطينية، في الضفة، التي يسكنها حوالى ٧٠ بالمئة من المواطنين، بدون مخططات هيكلية.

وعـلى الرغم من قِدم المخـططات الاقليميـة الانتـدابيـة، فانهـا تتيح للمواطنين الفلسطينيين استصدار رخص في مناطق يتناقض البناء فيها مع سياسة الاحتلال الاسرائيلية[١٠]. أي ان هذه المخططات لا تخدم، بشكل كلّي، اهداف وسياسة الاحتلال، الرامية الى تحجيم الامتداد العمراني العربي. ولذلك عمدت السلطات الاسرائيلية الى ادخال تعديلات على هذه المخططات، واعدّت مخططات بديلة منها تكرّس سياسة الضمّ، وتعزّز السيطرة، على المستويين، الاقليمي والمحلي.

المخططات الهيكلية الاسرائيلية

جاءت أول مبادرة لاعداد مخطط هيكلي اقليمي، من قبل سلطات الاحتلال، في العام ١٩٨٢، حين أُعلن عن مخطط هيكلي اقليمي لمنطقة المركز ١/٨٢، تعديل RJ-5 (١١). وقد اشتمل هذا المخطط على منطقة حول القدس تبلغ مساحتها ٤٤٦٢٧٩ دونماً، وتشكّل حوالى ٨,٥ بالمئة من مساحة الضفة الفلسطينية، ويشمل المخطط ٤٩ مدينة وقرية عربية وسبعة مخيمات للاجئين(١٢).

ويمكن تلخيص أهداف المشروع بأنه جاء ليحدّ من توسّع القرى والمدن العربية، حيث خصّص ١٣ بالمئة من المشروع للعمران العربي. ومن المتوقع ان تكون الكثافة في سنة الهدف (سنة ٢٠٠٢) سبعة أفراد للدونم، فيما تبلغ في القدس ثلاثة أفراد للدونم.

كما ان المخطط يضفي الشرعية على المستوطنات الاسرائيلية التي شكّلت حزاماً استيطانياً حول القدس، موازياً مع، ومتداخلاً في، القرى والمدن العربية. والمخطط المقترح يمنع المواطنين العرب من البناء على ٨٧ بالمئة من مساحته(١٣).

وبعد عام من الاعلان عن مخطط هيكلي منطقة المركز، أي العام ١٩٨٣، أعلن عن مشروع اقليمي جزئي للطرق (الامر الرقم ٥٠/١٩٨٣). وهذا المخطط يعتبر جزءاً من مخطط الطرق القطري لاسرائيل المعروف بمخطط قطري الرقم ٣، الذي صدّقته الحكومة الاسرائيلية العام ١٩٧٦. وقد جاء المخطط ليعمّق قنوات الاتصال بين منطقة غور الاردن وربط المستوطنات الاسرائيلية بعضها ببعض، وربطها، جميعاً، باسرائيل، وقطع أواصر التجمّعات السكانية العربية، بشق طرق محاذية للمدن والقرى العربية، لتحدّ من توسّعها. وقد أغلق هذا المخطط ما تزيد مساحته على ٣٧٢١٣٠ دونماً، أي حوالى ٦,٥ بالمئة من مساحة الضفة الفلسطينية، أمام العمران العربي(١٤).

بالاضافة الى المخططات الهيكلية الاقليمية، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أوامر عسكرية تقضي باغلاق مناطق أمام البناء العربي، مثل المادة ١٢٥ من أنظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥، والمادة ٩٠ من الامر العسكري الرقم ٣٧٨ لعام ١٩٧٠(١٥). وبمقتضى هاتين المادتين، أصدرت السلطات العسكرية عشرات الاوامر العسكرية التي تحظر على المواطنين العرب الدخول الى اراضيهم، أو البناء عليها، او استخدامها. وقد زادت هذه الاوامر العسكرية من مساحة الارض المغلقة أمام المواطنين العرب، فضلاً عن الاراضي التي صودرت، بحجة انها أراضي دولة، أو املاك غائبين، أو أراض بور، الخ.

وقد وجدت جميع هذه المخططات الاقليمية، والاوامر العسكرية، ومصادرة الاراضي، تعبيراً واضحاً لها في المخططات الهيكلية التي بادرت الى اعدادها دائرة التنظيم المركزية للقرى الفلسطينية. ولقد بلغ عدد القرى التي أُعدّت لها مخططات هيكلية ٢٨٣ قرية. أعدّ المخططات هذه مكتب تخطيط اسرائيلي يعرف باسم «شمشوني»، وهو المكتب ذاته الذي أعدّ المخطط الهيكلي الاقليمي لمنطقة المركز.

قوبلت هذه المخططات الهيكلية المحلية، التي أعدها مكتب شمشوني، بانتقادات واعتراضات كثيرة. واعترف نائب رئيس الادارة المدنية بأن «معظم المخططات لا يمثّل، أو يعبّر عن التغيّرات التي حدثت في الواقع مع تطوّر البناء». أمّا مدير دائرة التنظيم، الذي بادر الى اعداد هذه المخططات، فقد حذّر من عيوبها، بشهادة مراقب الدولة الذي قال: «ان مدير دائرة التنظيم حذّر الادارة المدنية من انه، بعد دراسة المخططات، اتضح ان اعدادها كان سطحياً وجزئياً، وانها لا تتناسب مع شروط

العقد مع المكتب المصمّم. فالدراسات لم تكن تتناسب مع الواقع، وان المعطيات السكانية كانت أعلى من الارقام المتوفّرة لدى ضابط الاحصاء. وحتى الآن، لم يتمّ تصديق أي مخطط»(١٦).

وفي ما يتعلّق بمخططات مكتب شمشوني، فقد كان الخط الموجّه لاعدادها يتلخّص في ان المنطقة المخصّصة للتطوّر مستقبلاً لا تتعدّى المنطقة المبنّية حالياً بكثافة مرتفعة. وتنفيذاً لهذا الخط الموجّه لاعداد المخطط، أُبقيت مبانٍ سكنية قائمة، وحتى مرخّصة، خارج حدود المخطط. فمثلاً في قرية بير نبالا شمال القدس، أبقى المخطط حوالى ٢٠٥ مبانٍ خارجه؛ وهذا العدد يزيد على ٥٠ بالمئة من المباني القائمة والمسكونة قبل اعداد المخطط. وعلى الرغم من ان هذه المخططات الاقليمية والمحلية ما زالت غير مصدّقة، ولاقت معارضة شديدة من المواطنين الفلسطينيين، الّا ان دوائر التنظيم تقوم بتنفيذها، وتعتمدها عند منح رخص البناء. وهذه الدوائر، ببنيتها الحالية، تعمل جاهدة لتنفيذ سياسة التخطيط الاسرائيلّية، واعاقة عملية البناء العربي. وفي ما يلي سنستعرض البنية الادارية لدائرة التنظيم، المسؤولة عن تنفيذ سياسة التخطيط، والتي تساهم، مساهمة ملحوظة، في زيادة عدد المباني غير المرخّصة، وتسهّل عملية الهدم.

البنية الادارية لدوائر التنظيم

حدّد قانون التنظيم الاردني البنية الادارية لدوائر التنظيم في ثلاثة مستويات: مجلس التنظيم الاعلى، واللجنة اللوائية، واللجنة المحلية. وقد أُلغيت هذه البنية الهرمية بعد احتلال الضفة الفلسطينية العام ١٩٦٧، واستحدثت بنية جديدة، كما نصّ عليها الامر العسكري الرقم ٤١٨ لعام ١٩٧١(١٧)، حيث أبقى على مجلس التنظيم الاعلى، ولكنه غيّر تركيبة الاعضاء، ولم يترك تمثيلاً للمواطنين الفلسطينيين على الاطلاق؛ كذلك ألغى الامر الرقم ٤١٨ اللجان اللوائية، واعتبر الضفة الفلسطينية، باستثناء القدس الشرقية، لواء واحداً يدار بواسطة مجلس التنظيم الاعلى واللجان الفرعية المنبثقة عنه؛ وألغى الامر، كذلك، اللجان المشتركة، ولكنه أبقى اللجان المحلية وغيّر تركيبة اعضائها. ولقد أعطى الامر العسكري الرقم ٤١٨ صلاحية مطلقة لقائد المنطقة، لتشكيل لجان خاصة، حسب ما يراه مناسباً.

وتتميّز البنية الجديدة بأنها مركزية ذات مستويين: المستوى المحلي، الذي تمثّله اللجان المحلية للتنظيم والبناء، والمستوى القطري، الذي يمثّله مجلس التنظيم الاعلى واللجان المنبثقة منه، وهي لجان لا تمثيل فيها، على الاطلاق، للمواطنين الفلسطينيين. وقد جعلت هذه البنية المركزية صلاحية اتخاذ القرارات في يد المستوى القطري، وتركت المستوى المحلي أداة طيّعة لتنفيذ ما يقرّره المستوى القطري.

ومن الجدير بالذكر ان البنية المركزية لدوائر التنظيم منحت صلاحية كبيرة لمدير دائرة التنظيم. وهذه الصلاحية، المستمدة من قانون التنظيم الاردني، عزّزت قوة مدير الدائرة، الذي تحوّل من مجرّد مستشار لمجلس التنظيم العالي ولدوائر التنظيم، الى صانع قرار، في ما يتعلق بمعظم شؤون التنظيم واصدار رخص البناء. وممّا زاد الطين بلّة ان هذا المدير يتدخّل، تدخلاً مباشراً، في أعمال اللجان المحلية، ويوجّه أعمالها، الامر الذي يشلّ دور اللجنة في اتخاذ القرارات بشأن اصدار الرخص، وخصوصاً في غياب قاعدة قانونية واضحة، تُصدر، بموجبها، رخص البناء. وقد كرّس هذا الوضع «مزاجية» اصدار الرخص، من جهة، وسهّل، من جهة أخرى، عملية اتخاذ القرار بهدم المباني.

ترخيص المباني

لقد ذكرنا ان القانون يلزم كل مواطن، قبل الشروع في البناء، بأن يستصدر رخصة البناء؛ وحتى العام ١٩٧٩، لم يكن هناك تشدّد كثير في اصدار رخص البناء. فقد كانت هذه الرخص تُصدَر بموجب المخططات الاقليمية الانتدابية التي كانت متلائمة مع حجم طلبات الترخيص. ولكن، منذ مطلع الثمانينات، حدثت تحوّلات في عملية اصدار الرخص؛ حيث بدا التشديد واضحاً، ووضعت عراقيل أمام اصدار الرخص. فمثلاً، خلال العام ١٩٧٩، صدرت عن ثلاث لجان محلية في شمال الضفة (نابلس وجنين وطولكرم) حوالى ١٠٤٧ رخصة بناء؛ أمّا في العام ١٩٨٢، فانخفض هذا العدد الى حوالى ٤٨٠ رخصة؛ وفي العام ١٩٨٣ الى حوالى ٣٤٠ رخصة[١٨]. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالاسباب الرئيسة التالية:

○ تغيّر في سياسة اصدار الرخص؛ حيث بدأ تطبيق تعليمات المخططات الهيكلية الاقليمية الانتدابية بحذافيرها، بدون ان يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي نشأ بعد مرور حوالى أربعين عاماً على اعدادها.

○ تغيير مدير دائرة التنظيم المركزية، حيث استبدل المدير السابق، الذي شغل المنصب منذ العام ١٩٧٣ حتى نهاية العام ١٩٧٩، وكان ينتمي الى حزب العمل الاسرائيلي. وقد كان هذا المدير متساهلاً، نسبياً، فترك جزءاً من حرية العمل للجان المحلية، بمدير جديد لدائرة التنظيم يؤمن بضمّ الضفة الفلسطينية الى اسرائيل، ويعمل على تنفيذ الخطط الاسرائيلية الرامية الى الضمّ، والتي وضعتها الاحزاب اليمينية. وقد اعتدى المدير الجديد على صلاحيات اللجان المحلية، فجرّدها من هذه الصلاحيات، ممّا أدّى الى تجميد اعمالها. وعمد المدير الجديد هذا، أيضاً، الى نقل مكاتب دائرة التنظيم المركزية من رام الله الى مستوطنة معاليه ادوميم، شرق القدس، ففصل، بذلك، مكاتب التنظيم عن المواطنين ووقف حائلاً أمام مراجعات المواطنين الفلسطينيين. وعلى اثر ذلك، قام الفلسطينيون بتقديم الشكاوى الى المسؤولين، وعبّروا عن احتجاجاتهم ضد المدير، فاضطر المسؤولون الى تعيين مسؤول عن التنظيم في الوسط العربي، وأعطى هذا المسؤول صلاحيات باصدار الرخص، وذلك العام ١٩٨٣. وخلال العام ١٩٨٤، أُصدرت في منطقة شمال الضفة (قضاء نابلس وجنين وطولكرم) ٥٩١ رخصة، وارتفع الرقم، في العام ١٩٨٥، الى ٧٥٣ رخصة في المنطقة ذاتها. وهذه المعطيات تؤكد أهمية دور مدير دائرة التنظيم في عملية الترخيص.

○ تحوّلات في السياسة العامة المتّبعة ازاء الاراضي المحتلة. فحتى العام ١٩٧٧، كان يحكم اسرائيل حزب العمل، الذي نفّذ خطة الون الاستيطانية، والتي تتلخّص بتكثيف الاستيطان في منطقة غور الاردن وحول القدس، وترك المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين دون استيطان، وذلك كمقدمة لحل اقليمي للصراع العربي – الاسرائيلي. ولكن، في العام ١٩٧٧، تسلّم الحكم حزب الليكود اليميني، الذي يؤمن بضمّ الاراضي المحتلة الى اسرائيل. وفي سبيل ذلك، أُعدّت خطط لتنفيذ الضمّ، تتلخّص في خطة دروبلس، العام ١٩٧٨، القاضية بتكثيف الاستيطان في جميع انحاء الضفة الفلسطينية، وعلى جانبي الخط الاخضر، تمهيداً لمحوه. وقد أكملت هذه الخطة خطط غوش ايمونيم التي تقضي بالاستيطان في المناطق ذات الكثافة العالية بالمواطنين الفلسطينيين. وتبعتها خطة شارون، العام ١٩٨١[١٩]، القاضية بقطع الامتداد العمراني العربي بواسطة استيطان كثيف في محاور أساسية.

وفي سبيل تنفيذ هذه الخطط السياسية الاقليمية، عملت دائرة التنظيم المركزية كواسطة

أســاسيــة، وذلك من طريق حجب رخص البناء عن المواطنين الفلسطينيين، الاّ في المناطق التي لا تتناقض مع تنفيذ الخطط السياسية الاقليمية هذه، ونظراً الى تقليص الرخصة التي سمح بالبناء فيها نتيجة لتنفيذ الاوامر العسكرية. وقد ساهمت الخطط الهيكلية الاقليمية، ومصادرة الاراضي، في تقليل الفرص لاصدار رخص البناء.

○ ان عدم اتباع نظام وقانون واضحين في عملية اصدار الرخص ترك للمسؤولين حرية كبيرة في اتخاذ قرار بشأن امكانية اصدار رخصة بناء. ورافق ذلك تشدّد في عملية اصدار الرخص. وقد شجّع كل ذلك الموظفين، في دوائر التنظيم، على ابتزاز المواطنين، حتى بلغ الامر دعوة الشرطة الى التحقيق في ما يجـري في دائرة التنظيم. وكشفت التحقيقات عن مهازل في عملية الترخيص وتقاضي الرشاوى ومظاهر الفساد[٢٠]. وعلى اثر ذلك، أُغلقت مكاتب التنظيم، ولم تُصدَر أية رخصة بناء في جميع انحاء الضفة الفلسطينية، باستثناء المدن، خلال الفترة الواقعة بين ١٥/١١/١٩٨٦ حتى ٢٨/٩/١٩٨٧. يضاف الى ذلك، ان تحقيقات الشرطة أدّت الى الغاء عدد كبير من الرخص التي أُصدرت في الفترة السابقة، بحجة انها أُصدرت مخالفة للقانون.

○ ان التغيير في اسلوب اصدار الرخص، وما رافق ذلك من تعقيدات وزيادة عدد المؤسسات التي يجب ان توافق على اصدار الرخص، أدّى الى زيادة احتمال حجب الرخصة. فحتى العام ١٩٧٩، كان يقدّم الطلب الى اللجنة المحلية للتنظيم والبناء؛ فتقوم هذه اللجنة بدرس الطلب واتخاذ القرار بشأنه. وكان معظم الطلبات يتمّ التصديق عليه، باستثناء الطلبات التي تستلزم درساً أعمق، فكانت تنتقل الى دوائر أخرى لاتخاذ القرار بشأنها. وبعد العام ١٩٧٩، زاد التعقيد، فأصبح مدير دائرة التنظيم ملزماً بالحصول على موافقة الحكم العسكري، ودائرة الآثار، واثبات الملكية، الخ، وقبل ذلك كانت هذه الموافقات تؤخذ في جلسة اللجنة المحلية. وبعد العام ١٩٨٤، تغيّر أسلوب تقديم طلبات الترخيص، فأصبح الطلب يقدّم، أولاً، كخارطة مساحة تدرسها لجنة مستحدثة تسمّى «لجنة المعلومات»؛ ثمّ تدرس هذه اللجنــة، المكوّنـة من موظفين يهود ومهندس اللجنة المحلية، الطلب حسب المخططات الهيكليـة الاقليمية الجديدة، والقديمة، وتأخذ بعين الاعتبار مخططات شمشوني للقرية، والاوامر العسكرية، وملكية الاراضي، الخ. وقد زادت هذه التعقيدات في احتمال رفض الطلب. فمثلاً، خلال الفترة بين ١/٤/١٩٨٥ و٣١/٣/١٩٨٦، بلغ عدد طلبات الترخيص التي قدّمت الى دوائر التنظيم في الضفة الفلسطينية حوالى ٥٥٠٠ طلب، دُرس منها حوالى ٤٥٠٠ من قبل لجنة المعلومات، وتمّت الموافقة على حوالى ٣٣٠٠ طلب. وخلال الفترة عينها، تمّت المصادقة النهائية على منح رخصة بناء لـ ١٦٠٧ طلبات فقط.

وقـد وزّعت الرخص الممنـوحة حسب الاقضية، باستثناء المدن، في الضفة، خلال الفترة من ١/٤/١٩٨٥ الى ٣١/٣/١٩٨٦، على النحو التالي: قضاء جنين ١١٩ رخصة؛ قضاء نابلس ١٨٤ رخصــة؛ قضاء طولكرم ١٦٣ رخصة؛ قضاء رام الله ٦٠٦ رخص؛ قضاءا بيت لحم واريحا ٣١١ رخصة؛ قضاء الخليل ٢٢٤ رخصة. ويلاحظ من المعطيات المذكورة الفجوة الكبيرة بين عدد طلبات الترخيص، التي قدّمها المواطنون، وبين عدد الرخص الممنوحة، والتي لا تتجاوز ٢٩ بالمئة من عدد طلبات رخص البناء.

وقد زاد هذا الوضع سوءاً خلال الانتفاضة. فلقد اشترطت دوائر التنظيم موافقة اجهزة حكومية ومـؤسســات لا تمتّ بصلة الى موضــوع التنـظيم، مثـل الشرطة والجمــارك وضريبة الدخل، الخ.

وهذه الاجراءات، التي اتخذت في سبيل مقاومة الانتفاضة، زادت في تعقيدات الحصول على رخصة بناء، ممّا أدىّ الى انخفاض عدد الطلبات المقدّمة للحصول على ترخيص البناء؛ ومع ذلك، انخفض عدد الرخص الممنوحة. فقد تبيّن من المعطيات التي حصلنا عليها من دائرة التنظيم، خلال الفترة من ١/١/١٩٨٨ الى ١/٩/١٩٨٨، ان عدد الطلبات المقدّمة بلغ ٩٩٤ طلباً فقط؛ امّا عدد الرخص التي منحت، فلم يتجاوز ٢٢٠ رخصة[٢١] (أنظر الجدول الرقم ١).

الجدول الرقم ١

القضاء	الطلبات المقدّمة	الرخص الممنوحة
جنين	١٨٠	١٨
نابلس	١٩٤	١٦
طولكرم	١١٧	١٦
رام الله	٢٤٦	٨٠
بيت لحم واريحا	٦٤	١٢
الخليل	١٩٣	٧٩
المجموع	٩٩٤	٢٢١

لقد ادّى كل ذلك الى انخفاض عدد الرخص الممنوحة؛ فيما زادت، في المقابل، حاجة المواطنين الى المساكن. وبذلك نشأت فجوة كبيرة بين عدد الرخص الممنوحة وبين الحاجة. ولذلك، بدأ المواطنون باقامة مساكن لهم حتى بدون ان يحصلوا على رخص بناء من الدوائر المختصة. واتخذ المواطنون موقفاً سلبياً من عملية اصدار الرخص. وأصبح همّ المواطن في استصدار رخصة أكبر بكثير من همّه في توفير الامكانات لبناء المسكن.

وقبل ان نحاول تناول حجم البناء بدون ترخيص، اعتقد بأنه لا بدّ من تناول التحوّلات الاقتصادية، والديمغرافية، والاجتماعية، في القرى الفلسطينية، تناولاً موجزاً، لكي نوضح عمق الفجوة، وانّ هذه التحوّلات لم تأخذها سلطات ودوائر التنظيم العاملة في الضفة الفلسطينية بعين الاعتبار. تتلخّص هذه التحوّلات، في المجتمع الفلسطيني عامّة وفي القرى منه خاصة، في النقاط التالية:

١ ـ يتميّز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع شاب، حيث ان ٥٨ بالمئة من المواطنين دون سن ١٩ سنة. وان فئتي الاعمار ٢٠ ـ ٢٤ و٢٥ ـ ٢٩ كان لهما النصيب الاكبر في ارتفاع عدد السكان سنة ١٩٨٤، مقارنة بالعام ١٩٦٧[٢٢]. وهذه المجموعة تعتبر المجموعة الاساسية التي يجب ان تتوفّر لها المساكن، باعتبارها ازواجاً شابة قابلة للتكاثر. وكما ذكرنا، فقد بلغ عدد الزيجات العام ١٩٨٧، ١٢٩٦٢ زيجة، و١٢١٣١ زيجة العام ١٩٨٨، أي ان هناك زيادة مطردة في الطلب على الشقق السكنية. وقد رافق الارتفاع في الزيادة الطبيعية انخفاض في الهجرة الخارجية، والداخلية.

٢ ـ ارتفاع نسبي في دخل المواطنين، بالمقارنة مع الفترات السابقة.

٣ ـ تحوّلات اجتماعية تتلخّص بتفتّت الاسرة الممتدة وبروز الاسرة الصغيرة التي ترغب في السكن في بيت منفصل. كذلك، اصبح توفير المسكن شرطاً من شروط الزواج وقيمة اجتماعية سائدة. وقد تبيّن من دراسة تفصيلية لعينة شملت ٢٦ مدينة وقرية، في العام ١٩٨٦، ان نسبة عدد الشقق التي تسكنها اسرتان، أو أكثر، لا يزيد على ما نسبته ١٣ بالمئة من مجموع الشقق.

٤ ـ عدم توفّر الاجهزة الحكومية، أو الشركات العامة، التي تختص بتوفير المساكن. ولذلك، يعتمد البناء، في الضفة الفلسطينية، على البناء والتمويل الذاتيين.

٥ ـ في معظم الاحيان، يتمّ البناء على أرض ملكية خاصة، وذلك بسبب: (أ) الجمود

في سوق الاراضي في القرى، نظراً الى قيمة الارض الاجتماعية والرمزية القومية، فضلاً عن قيمتها الاقتصادية؛ (ب) ان ثمن الارض يوازي ٤٠ بالمئة من كلفة البناء.

ونتيجة لقوانين الارث التي تؤدي، من جهة، الى تفتيت الملكيات، وتحول، من جهة أخرى، دون تسجيل الاراضي الخاصة رسمياً بانتقالها من الأب الى الابن، نظراً الى صعوبة اجراء هذه العملية وكلفتها العالية، فقد نشأ وضع لا يستطيع معه الابن ان يبرز اثباتاً بالملكية مسجّلاً باسمه، كما تشترط دوائر التنظيم لمنحه رخصة بناء.

ونتيجة للعوامل المذكورة، نشأت قرى فلسطينية منتشرة. فمثلاً كانت قرية عجّة تقوم على مساحة ٥٦ دونماً، العام ١٩٤٥، ولكن المساحة التي تقوم عليها أبنية القرية اتّسعت لتصبح ٤٥٠ دونماً العام ١٩٨٧. وكذلك قرية بير نبالا التي كانت مساحة المنطقة المبنيّة فيها ٤٥ دونماً، العام ١٩٤٥، فاتسعت لتصبح حوالى ١٥٠٠ دونم، العام ١٩٨٧.

يمكننا ان نستنتج ان القرى والمدن الفلسطينية تحوّلت من بنية فيزيائية مكثّفة الى بنية منتشرة وموزّعة، وان المخططات الهيكلية، التي أعدّت العام ١٩٣٨، لا تتلاءم، قطعياً، مع الواقع الجديد، بل هي، بالعكس، تشكّل حاجزاً أمام الامتداد العمراني، كما أسلفنا. ويتضح من درس أسباب انتشار المباني في القرى والمدن الفلسطينية ان الدوافع الاساسية تتلخّص في الملكية الخاصة للاراضي، وطريقة البناء، ونمطه الحديث، وزيادة الطلب على السكن نتيجة لزيادة السكان، وارتفاع المستوى الاقتصادي للسكان.

البناء غير المرخّص

لاحظنا ممّا سبق دور دوائر التنظيم المنفّذة لسياسة التخطيط في الضفة الفلسطينية، القاضية بعدم منح الرخص ومنع المواطنين من البناء، وكيف ان هذه الدوائر لا تعمل في اطار نظام واضح ومعروف للمواطنين.

كذلك أوضحنا محاولة المواطنين الحصول على رخص، وكيف ان عدداً كبيراً منهم لا يحصل على رخص، على الرغم من تلك المحاولات، ولا يجد حلاً سوى البناء بدون رخصة، للخروج من الأزمة السكنية، أو لتوسيع المسكن، لايواء أفراد اسرته. وبذلك يكون قد تجاوز القانون، فأصبح منزله مهدداً بالهدم. والسؤال الذي يطرح، هنا: ما هو حجم البناء غير المرخّص في الضفة؟ ومع ان الاجابة الدقيقة عن هذا السؤال ليست متوفّرة، فقد حاولنا الاجابة عن السؤال بدرس عينة شملت ٢١ قرية في الضفة. وتبيّن من درس العينة ان ما يزيد على ١١ بالمئة من المباني في القرية، من هذه القرى، تعتبر غير مرخّصة. وهذه المباني تقع خارج الحدود التي وضعتها دائرة التنظيم العام ١٩٨٨، واعتبرتها حدوداً للقرية؛ أي ان حوالى ٣٢ بالمئة من المباني التي أقيمت، بعد العام ١٩٦٧، يمكن اعتبارها، بموجب تعليمات وقرارات دوائر التنظيم، مباني غير مرخّصة، وتقدر بحوالى ١٤ ألف مبنى، يسكنها حوالى ٨٥٨٢٠ مواطناً. وبالاضافة الى القرى، هناك ظاهرة البناء غير المرخّص خارج حدود المدن. وعلى الرغم من ان هذه المباني منحت رخصاً من اللجنة المحلية في البلديات، فان دوائر التنظيم لا تعترف بهذه الرخص. فمثلاً، تبيّن، من دراسة تفصيلية، ان هناك، في مدينة بيتونيا، قرب رام الله، ٢٥٨ مبنى غير مرخّص تشكل حوالى ٤٠ بالمئة من المباني في المدينة؛ وفي مدينة يَعْبَد، شمال الضفة، هناك ٢٦٢ مبنى غير مرخّص؛ وفي مدينة طوباس ١٤٠ مبنى غير مرخّص، العام ١٩٨٧. ويقدّر

عدد المباني غير المرخّصة التابعة للمدن بحوالى ٢٥٠٠ مبنى.

يتضح ان مشكلة البناء غير المرخّص في الضفة الفلسطينية متفاقمة، كما هي في الوسط العربي في اسرائيل، حيث جاء في تقرير لجنة حكومية، شُكّلت العام ١٩٨٦ لدرس ظاهرة البناء غير المرخّص في الوسط العربي في اسرائيل، والتي تعرف بلجنة ماركوفيتش، ان هناك ١١١٣٣ مبنى غير مرخّص في هذا الوسط[٢٣]. وان ظهور مشكلة البناء غير المرخّص في الضفة، أو في الوسط العربي في اسرائيل، الدافع اليها، بالاساس، سياسة التخطيط الاسرائيلية وممارسات دوائر التنظيم. وهذه المباني المقامة بدون ترخيص مهدّدة بالهدم، وهذا ما يحدث، الآن، في الضفة الفلسطينية، وسوف نستعرضه في ما يلي.

هدم المباني

لا تتوفّر، بين أيدينا، وثائق تبيّن، بدقة، عدد المباني التي هدمت في الضفة، بحجة عدم الترخيص، طوال فترة الاحتلال. وعلى الرغم من ذلك، هناك تقديرات حول عددها. فمثلاً، قدّرت دراسة، اعدتها نقابة المهندسين الفلسطينيين في القدس، ان ٤٤٢٥ مبنى في الضفة تمّ هدمها خلال الفترة الواقعة بين ١١/٦/١٩٦٧ وحتى ١١/٦/١٩٧٤[٢٤]. وهذا الرقم يشمل المباني التي هدمت بحجة عدم الترخيص، والمباني التي هدمت بعد الحرب، لكنها لا تشمل المباني التي هدمت في منطقة غور الاردن وقرى عمواس ويالو وبيت نوبا.

ولقد جاء في تقرير مراقب الدولة الاسرائيلي، العام ١٩٨٠، انه تمّ اصدار ١٧٠٠ اخطار بالهدم لمواطنين اقاموا مباني مخالفة للقانون خلال العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، وانه، خلال ثلاثة شهور (تشرين الاول - اكتوبر وتشرين الثاني - نوفمبر وكانون الاول - ديسمبر ١٩٨٠)، تمّ هدم عشرين مبنى، بحجة عدم الترخيص[٢٥]. وفي تقرير آخر لمراقب الدولة، العام ١٩٨٦، أُشير الى ان معطيات دائرة التفتيش التابعة لدائرة التنظيم المركزية تشير الى ان هناك ما يزيد على ألفي مبنى غير مرخّص، وتمّ اخطار اصحابها بالهدم. وخلال العام ١٩٨٥، قرّرت «لجنة الهدم»، التابعة لدائرة التنظيم المركزية، هدم ١٠٨ مبان غير مرخّصة، هدم منها ٤٩ مبنى فقط[٢٦]. ولقد تبيّن لنا، من دراسة الاحداث، ان هدم المباني غير المرخّصة في منطقة الضفة في ارتفاع ملحوظ منذ نهاية اعداد المخططات الهيكلية والمحلية للقرى الفلسطينية، التي أعدّها المخططون الاسرائيليون العام ١٩٨٢. وبدأت ترتفع، ارتفاعاً ملحوظاً، خلال العام ١٩٨٧. وارتفعت، ارتفاعاً حادّاً، منذ بداية الانتفاضة.

وعلى الرغم من عدم توفّر المعطيات الدقيقة عن عدد المباني التي تهدم، بحجة عدم الترخيص، حاولنا الاعتماد على ما تنشره الصحف اليومية في الاراضي المحتلة عن عمليات الهدم، على الرغم من علمنا بأن عدد المباني التي تهدم أكثر من عددها الذي ينشر. وفعلاً، فقد صرّح وزير الدفاع الاسرائيلي، بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٩، رداً على استجواب في الكنيست طرحه عضو الكنيست حاييم رامون، بأن ١٩٦ مبنى غير مرخّص هدمت خلال العام ١٩٨٦، وهدم ١٩٧ مبنى في العام ١٩٨٧، وهدم ٥٠٥ مبان، بحجة عدم الترخيص، في سنة ١٩٨٨، وهي السنة الاولى من الانتفاضة[٢٧].

يلاحظ من تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي الارتفاع الحادّ في عدد المباني التي تهدم، بحجة عدم الترخيص، خلال الانتفاضة. وهذه المعلومات لم تذكر في الصحف، بل ذكرت الصحف ان ٢٣٠ مبنى هدمت بحجة عدم الترخيص، خلال السنة الاولى من الانتفاضة. وهكذا، فاننا نلاحظ السرية والتعتيم اللذين يرافقان عمليات هدم المباني غير المرخصة في الضفة الفلسطينية. وفي الجدول الرقم ٢

الجدول الرقم ٢

المبـاني التي هدمت بحجـة عدم التـرخيص خلال السـنـوات ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩، في الضـفـة الفلسطينية، حسب الاقضية*

اسم القضاء	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
جنين	٢١	٤٠	٣٢
نابلس	١٩	٦٦	٢٣
طولكرم	١٤	١٠	١١
رام الله	١٦	٢١	٢٢
بيت لحم واريحا	١٢	٤٤	٦٢
الخليل	٢١	٤٣	٦٨
المجموع	١٠٣	٢٢٤	٢١٨

* معطيات جمعت من الصحيفتين اليوميتين «القدس» و«النهار» المقدسيتين. بالنسبة الى القرى التي كانت تابعة للقدس، وزّعت بين قضاءي بيت لحم ورام الله، بعد القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بضمّ القدس الشرقية الى اسرائيل العام ١٩٦٧. والعام ١٩٨٩ يشمل المباني التي هدمت حتى شهر أيلول (سبتمبر) فقط. وقضاء اريحا هدم فيه منزل واحد فقط خلال العام ١٩٨٨، وذلك في شهر تشرين الاول (اكتوبر).

عرض للمعطيات التي جمعناها من اعلانات الصحف اليومية، التي تنشر عن عمليات هدم المباني، باعتبارها المصدر الوحيد المتوفّر. ولعلّ الجدول يتيح لنا ان نتأكد من زيادة عدد المباني التي تهدم، وتوزيعها الجغرافي، حسب الأقضية.

ان مقارنة المعطيات التي أدلى بها وزير الدفاع بالمعطيات التي تنشر في الصحف توضح لنا الحقائق التالية: ١ ـ ان عدد المباني التي تهدم بحجة عدم الترخيص أكثر من العدد المعلن؛ ٢ ـ انه خلال الانتفاضة تضاعف عدد المباني المهدومة، مقارنة بالعام ١٩٨٧ الذي سبق الانتفاضة؛ ٣ ـ مع معرفة واضعي ومنفّذي السياسة الاسرائيلية بحجم المشكلة، فانهم لا يحرّكون ساكناً في سبيل حلها، اللهم الّا حلّها بواسطة الهدم. أمّا اذا قارنّا توزيع هدم المباني حسب الاقضية، فيتضح من الجدول الرقم ٢ ان منطقة شمال الضفة (نابلس وجنين)، ومنطقة جنوب الضفة (الخليل وبيت لحم)، تعانيان من هدم المباني أكثر من المناطق الاخرى.

وقبل ان ننتقل الى شرح استراتيجية الهدم، واستعمال الهدم كأسلوب عقاب، اعتقد بأنه من المفيد ان نعرض تفصيلاً بتوزيع عمليات الهدم، حسب المناطق وحسب شهور الانتفاضة (انظر الجدولين ٣ و٤).

يتضح من مقارنة الجدولين انه:

١ ـ منذ شهر آب (اغسطس) ١٩٨٨، هناك زيادة ملحوظة في عدد المباني التي تهدم في الضفة الفلسطينية.

٢ ـ خلال النصف الاول من العام ١٩٨٨، نلاحظ انخفاضاً في عدد المباني التي تهدم؛ ويمكن تفسير ذلك بأن الحكم العسكري حاول تخفيض عملية هدم المباني واصدار رخص للبناء، كبادرة لايقاف الانتفاضة. فخلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨، نلاحظ انه لم يهدم مبنى واحد، فيما أصدرت سلطات الحكم العسكري ما يزيد على ٥٠٠ رخصة بناء، كما ذكرنا سابقاً.

٣ ـ خلال النصف الاول من العام ١٩٨٨، كانت هناك توقّعات بأن الانتفاضة سوف

الجدول الرقم ٣

توزيع عمليات هدم المباني خلال العام ١٩٨٨، أي العام الاول
من الانتفاضة، حسب الشهور والمناطق في الضفة الفلسطينية*

القضاء	الشهر												المجموع
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	
جنين	–	–	٤	٤	٥	–	٢	١	٢	٣	١٩	–	٤٠
نابلس	–	–	–	١٣	٢	–	–	٧	١٤	٩	١٩	٢	٦٦
طولكرم	–	–	–	–	–	–	–	٤	٣	–	٣	–	١٠
رام الله	١	–	–	–	١	–	–	–	٤	٦	٢	٧	٢١
بيت لحم واريحا	٣	–	–	–	–	–	–	١٠	٦	٦	١٥	–	٤٠
الخليل	٢	–	–	٧	١	–	٤	–	١٣	٤	١٠	٨	٤٩
المجموع	٦	–	٤	٢٤	٩	–	٦	٢٢	٤٢	٢٨	٦٨	١٧	٢٢٦

* المصدر نفسه.

الجدول الرقم ٤

توزيع عمليات هدم المباني خلال العام ١٩٨٩، أي العام الثاني
من الانتفاضة، حسب الشهور والمناطق في الضفة الفلسطينية*

القضاء	الشهر									المجموع
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	
جنين	–	٥	٥	–	–	٥	٨	١	٨	٣٢
نابلس	–	–	٢	–	٤	–	٨	٧	٢	٢٣
طولكرم	–	–	–	٤	–	–	–	٤	٣	١١
رام الله	٣	١	٥	–	٣	٣	٤	–	٣	٢٢
بيت لحم واريحا	٩	٣	١٤	٢	٥	١١	٣	١١	٤	٦٢
الخليل	٦	٤	١٥	٤	٧	١١	١١	–	١٠	٦٨
المجموع	١٨	١٣	٤١	١٠	١٩	٣٠	٣٤	٢٣	٣٠	٢١٨

* المصدر نفسه.

تتوقف؛ ولذلك نعتقد بأن سلطات الاحتلال تجنّبت استخدام وسيلة هدم المباني غير المرخّصة، كأسلوب عقاب، ظناً منها ان ذلك سيزيد في شعلة الانتفاضة.

٤ ـ زيادة عدد المباني التي هدمت بعد شهر آب (اغسطس) ١٩٨٨ يمكن تفسيرها بأن اجهزة التنظيم بدأت تستخدم وسيلة هدم المباني كوسيلة عقاب في مواجهة الانتفاضة. وممّا يؤكد هذا اننا لاحظنا وجود علاقة بين ارتفاع وتصاعد الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وبين زيادة هدم المباني.

استراتيجية هدم المباني

لقد بيّنا ان سياسة التخطيط الفيزيائي وضعت لتكريس استراتيجية ضمّ الضفة الفلسطينية وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها؛ وفي المقابل لضبط استعمالات الاراضي ومنع انتشار الامتداد العمراني العربي.

والسؤال الذي يطرح هنا: هل هناك استراتيجية لعملية هدم المباني غير المرخّصة؟ أي هل يتمّ اختيار المباني التي تهدم انتقاء في القرى، في سبيل تحقيق أهداف جيو ـ سياسية اقليمية، أم ان المباني التي تهدم تختار عشوائياً؟ وهل يتمّ تنفيذ الهدم في منطقة معيّنة، أو قضاء معيّن، بينما تترك منطقة أخرى لاعتبارات استيطانية؟

ان المتتبع للتوزيع الجغرافي للمباني التي تهدم في الضفة يستطيع ان يلاحظ ان هناك نمطاً خاصاً متّبعاً في عملية هدم المباني، والتي يمكن ان نلخصها في الحقائق التالية:

○ ان معظم المباني التي تهدم بحجة عدم الترخيص يقع في أطراف القرية، ومن النادر ان تجد بيتاً هدم بحجة عدم الترخيص في جذر القرية.

○ في حالة وجود مستوطنة يهودية بجانب القرية، تعطى أولوية لهدم المباني التي تنتشر في اتجاه المستوطنة، أو في اتجاه طريق اقليمي.

ونستطيع ان نجزم بأن هناك نهجاً في عملية هدم المباني؛ وان المباني التي تهدم تختار انتقاء، وليس عشوائياً.

امّا بالنسبة الى السؤال الثاني، فان نظرة الى الجدولين ٣ و٤ كفيلة بأن تكشف لنا ان معظم المباني التي تهدم يتركّز في منطقتي شمال الضفة وجنوبها. ويمكن ان يعزى ذلك الى الخصائص المحلية، مثل عدد القرى وحجمها وحجم عمليات مناهضة الاحتلال التي تحدث في هذه القرية. كما ان ذلك يمكن ان يعزى الى أسباب خارجية تتعلق بكيفية انتشار الاستيطان الاسرائيلي واستراتيجية الاستيلاء على الاراضي. ويتضح، أيضاً، ان حوالى ٥٥ بالمئة من المباني التي هدمت، خلال العام ١٩٨٩، كانت في قضاءي بيت لحم والخليل. ونعتقد بأن ذلك مردّه الى الحركة النشطة في عملية الاستيطان وتوسيع المستوطنات في منطقة عتسيون، جنوب القدس، والى ان المباني ومسطّحات القرى تنتشر في هذه المنطقة أكثر من انتشارها في شمال الضفة ووسطها.

ونستطيع ان نقول انه في ضوء المعطيات المتوفّرة، فما زالت فرضية استراتيجية هدم المباني في الضفة دون نفي أو اثبات. ونعتقد بأن هناك ضرورة لاجراء دراسة أكثر عمقاً حول هذه الفرضية. وفي المقابل، فان المعطيات اثبتت ان عملية هدم المباني تكاد تنعدم في منطقة غور الاردن، ولعلّ ذلك يعزى الى الحقائق التالية:

١ ـ الاجماع «القومي» الاسرائيلي على ان أي حل اقليمي سياسي يجب ان يبقي منطقة غور الاردن تحت السيادة الاسرائيلية. ولذلك، فان هناك رقابة شديدة على عملية البناء؛ أي ان المباني

غير المرخّصة ليست موجودة في هذه المنطقة اصلاً.

٢ ـ ان عدد المواطنين العرب الذين ما زالوا يسكنون في منطقة غور الاردن قليل؛ وهو موزّع على خمس قرى صغيرة، وتمارس على العرب فيها رقابة مشدّدة على عملية البناء.

٣ ـ ان عدداً لا بأس به من سكان غور الاردن، وخاصة ذوو الدخل المتوسط والمرتفع، يقيمون منازلهم في المدن والقرى الفلسطينية خارج منطقة الغور، ويأتون الى الغور بشكل مؤقت، فيسكنون منازل مقامة بمواد خفيفة.

يمكن ان نستنتج، ممّا ذكر، ان هناك استراتيجية واضحة في عملية هدم المباني على مستوى القرية، حيث يتمّ هدم المباني المنتشرة في الاطراف التي من شأنها ان تقف، مستقبلاً، حائلاً دون امكانية توسيع مستوطنة. امّا في ما يتعلّق بوجود استراتيجية اقليمية، فنعتقد بأنه لا بدّ من عقد دراسة خاصة لهذه الموضوعة.

ابعاد هدم المنازل على الفلسطينيين

بالاضافة الى ابعاد هدم المنازل السلبية على المواطن الذي يهدم منزله، والذي اصبح دون مأوى يأويه وعائلته، ناهيك عن دخوله دائرة الفقر في حالات كثيرة، فيما يعاني آخرون من وضع اقتصادي متردّ، فهناك أبعاد نفسية يعاني منها الشخص وعائلته، وهناك أبعاد على المجتمع بكامله، وهي تتلخّص في الحقائق التالية:

١ ـ حصر الامتداد العمراني العربي، واتاحة الفرصة للمستوطنين، أو للحكومة الاسرائيلية، للسيطرة على الارض.

٢ ـ نشوء أزمة سكنية لعدد ملحوظ من العائلات التي تهدم منازلها، وذلك لأنها حرمت من بناء منزل آخر لعدم توفّر الامكانات المادية.

٣ ـ تهجير المواطنين الفلسطينيين نتيجة لعدم توفر المسكن لهم، أو امكانية هدم منازلهم، وبخاصة محدودو الدخل منهم. وبذلك تساهم عملية الهدم، مع عوامل أخرى، في دفع المواطنين الى الهجرة.

٤ ـ بالاضافة الى البعد السكني، والنفسي، هناك بعد اقتصادي لعملية الهدم. حيث يعتبر قطاع البناء في المناطق المحتلة من القطاعات الاقتصادية الهامّة والاساسية في تحريك عجلة العمالة والاستثمار، علماً بأن ما يزيد على ٥٥ بالمئة من القوى العاملة تشتغل في هذا القطاع[٢٨]؛ وان تجميد عملية ترخيص المباني، أو زيادة هدمها، يؤديان الى عدم فتح ورش جديدة، والى توقف، او تباطؤ، في هذا الفرع الاقتصادي الحيوي، لا بدّ من ان تسفر عن بطالة وعن تدنٍّ في الوضع الاقتصادي للمواطنين.

٥ ـ ان هدم المباني بشكل انتقائي، حيث يهدم معظم المباني في الاطراف وخصوصاً القريبة من المستوطنات الاسرائيلية، أو المعسكرات، أو حتى المستوطنات التي ما زالت في مرحلة التخطيط، يؤدي الى زيادة المساحات التي يعتبرها الحكم العسكري فارغة، ممّا يسهّل عملية مصادرتها، أو اقامة مستوطنات، او منشآت، اسرائيلية عليها مستقبلاً، دون وجود أي حاجز.

٦ ـ كما ان هدم المباني وعدم الترخيص اثّرا في نمط انتشار القرى ومبناها الفيزيائي،

فنشأت قرى ذات كثافة عالية محصورة، ممّا أدّى الى رفع سعر الاراضي. وفي المقابل، فان البنية التحتية لهذه القرى ليست مهيّأة لاستيعاب الزيادة في كثافة السكان، ممّا يؤدي الى تفاقم الأزمة البيئية في القرى.

هدم المباني كأسلوب عقاب

في كثير من بلدان العالم لا يعتبر البناء دون ترخيص جريمة، أو جناية؛ واذا ما أُقيم بناء دون ترخيص، فانه يعالج بفرض غرامات، أو بترخيص الجزء الذي لم يرخّص. وهذا الاجراء ليس متبعاً في اسرائيل، خصوصاً في ما يتعلق بالمواطنين العرب، حيث يعتبر البناء دون ترخيص، او البناء الذي يتجاوز مواصفات الرخصة، جريمة، أو جناية، يعاقب عليها القانون. وذلك يشمل الهدم والسجن والغرامات العالية، الخ.

ولذلك، ارتأت سلطات الحكم العسكري استخدام اسلوب هدم المباني كعقاب رادع لعدم «تفشّي» ظاهـرة البناء غير المرخّص، والزام المواطن بالحصول على رخصة قبل البناء. ولم تكن عملية هدم المبـاني، قبـل الانتفاضة، واسعة كما هو الحال خلال الانتفاضة. ويعزى ذلك الى الاسباب التي ذكرناها سابقاً. امّا بعد نشوب الانتفاضة، فقد حاولت سلطات الاحتلال انتهاج سياسة «الجزرة» في البـدايـة، بأن منحت رخصـاً للبناء علماً منها بأهمية منح رخصة للمواطن والابعاد الاجتماعية، والاقتصـادية، والنفسية، لاصدار الرخص على المجتمع الفلسطيني. ولكن عندما تبيّن ان سياسة «الجـزرة» بشـأن اصـدار الرخص لم توقف الانتفاضة، التي لم تندلع لأسباب متعلقة بسياسة التنظيم، وانما لأسباب سياسية، فقد اتبعت سلطات التنظيم والحكم العسكري سياسة «العصا» (القبضة الحديدية) فوسّعت عمليات هدم المباني، وأصبحت دائرة التنظيم تقدّم تقريراً الى سلطات الحكم العسكري عن القرى التي تتركّز فيها المباني غير المرخّصة، او ان السلطات العسكرية نفسها تطلب من دوائر التنظيم تزويدها بأسماء اصحاب المباني غير المرخّصة في قرية معيّنة حدثت فيها أعمال مناهضة للاحتلال، تمهيداً لهدم هذه المباني كوسيلة لمعاقبة هذه القرى. وهذا ما حدث بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠ في قريـة سيلة الحارثية، حيث هدمت مبان غير مرخّصة بالاضافة الى أربعة مبان لأسباب أمنية. وبتاريخ ١٩٨٨/٤/٩، هدم ١٣ مبنى في قرية بيتا. وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٧ هدمت ست مبان في قرية بيت فوريك، قضاء نابلس. وهذا ما حدث، أيضاً، بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢، حيث هدمت أربعة مبان في قرية صوريف، قضاء الخليل. ونستطيع ان نسوق أمثلة كثيرة لنؤكد، ونثبت، هذا المنهج.

وفي كثير من الاحيان، يتمّ اعلان منع التجوّل في قرية معيّنة وتهدم فيها المباني بعد ان يمنع الصحـافيـون من دخول القرية. وتمنع الصحافة من نشر اخبار الهدم؛ وقد حدث ذلك بتاريخ ٧ و١٩٨٨/١٢/٨، حيث هدمت ثمانية منازل في قرية كفر نعمة، قضاء رام الله، ولم يسمح للصحافة بنشر اخبار عن ذلك. ولعل ذلك يفسّر الفرق بين الرقم الذي صرّح به وزير الدفاع الاسرائيلي بأنه خلال السنة الاولى من الانتفاضة هدم ٥٠٥ مبان، بحجة عدم الترخيص؛ أمّا ما نشر في الصحف، فكان ٢٣٠ مبنى فقط. وبذلك يتضح ان عمليات الهدم تجرى تحت غطاء من السرية التامّة في حالات كثيرة، وتستخدم كوسيلة عقاب ضد المواطنين في القرى.

خـلاصـــة

حاولنا، في هذه الدراسة، ان نستعرض الدوافع وراء ما يعرف بالبناء غير المرخّص في الضفة

الفلسطينية، وكيف ان الحكم العسكري أجرى تغييرات جذرية على دوائر التنظيم، وقام باعداد مخططات تكريس ضمّ الضفة الى اسرائيل؛ حيث تتميّز سياسة التخطيط الاسرائيلية بأنها وضعت لتحقيق اهداف جيو ـ سياسية. وهي، لذلك، تسعى الى حصر الامتداد العمراني العربي. ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت وسيلة ضبط استعمالات الاراضي بواسطة تخطيط مقنّن وضابط. وهذا التخطيط يمنع أي تطوير في استعمالات الاراضي، بما في ذلك اقامة أبنية سكنية، الّا بعد الحصول على رخصة خاضعة للقيود التي وضعت على الارض.

ان التناقض القائم بين التخطيط وبين واقع، وحاجة، المواطنين الفلسطينيين، خلق مشكلة البناء غير المرخّص الذي يعتبر جريمة وجناية يعاقب فاعلها حتى بهدم المنزل. وفعلاً، فان عملية هدم المباني تمارس ضد المواطنين بحجة عدم الترخيص منذ احتلال الضفة الفلسطينية. وهذه الممارسة ازدادت، بشكل واضح، خلال الانتفاضة. والأهمّ من ذلك، ان عملية هدم المباني بحجة عدم الترخيص بدأت تستخدم كأسلوب عقاب ضد المواطنين والقرى التي تحدث فيها مواجهات ضد الاحتلال.

وكما بيّنا، فان لعملية هدم المباني ابعاداً سلبية على المجتمع الفلسطيني، وذلك من النواحي الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وما تخلقه من أزمة سكنية حادّة، وتشديد الخناق على تطوّر القرى وامتدادها العمراني. ولذلك آثار سلبية في امكانات تطوّر القطاعات التنموية في الضفة الفلسطينية، وفي استعمالات الاراضي التي تعتبر من أهمّ مظاهر الصراع في المنطقة.

---

(١) راسم خمايسي، **المخططات الهيكلية والبناء غير المرخّص في القرى العربية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ١٥٧ ـ ١٨٩.

(٢) ابراهيم الدقاق، «السياسة الاستيطانية الاسرائيلية وانعكاسها على قضية الاسكان الفلسطيني في الارض المحتلة»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٠٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٤ ـ ٢٩؛ و Abu-Ayyash, Abdullah; "Israel Regional Planning Policy in The Occupied Territories", *Journal of Palestine Studies*, Vol. V, No. 3 - 4, 1976, pp. 83 - 108.

(٣) مسح ميداني اجراه مركز الهندسة والتخطيط لاعداد مخططات هيكلية تفصيلية لهذه المدن والقرى في الضفة الفلسطينية خلال العام ١٩٨٦.

(٤) معطيات من المحاكم الشرعية نشرت في القدس (القدس)، ١٢/١٢/١٩٨٨.

(٥) للمزيد راجع هاني مقبول، **الاوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧.

(٦) قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الرقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦، المادة الرقم ١/٣٤.

(٧) مخطط هيكلي تفصيلي ـ الطيبة، صودق عليه العام ١٩٥٤، أي في العهد الاردني.

(٨) «قانون تنظيم المدن والقرى والابنية الرقم ٧٩»، مصدر سبق ذكره، المادة ١٥.

(٩) المصدر نفسه، المادة ٢٥.

(١٠) يسمح المخطط الهيكلي الاقليمي لمنطقة القدس RJ-5 ولمنطقة S-15 بالبناء خارج جذر القرية. ويؤدي ذلك الى انتشار العمران العربي، الأمر الذي يتناقض مع سياسة التخطيط الاسرائيلية.

(١١) الادارة المدنية، **مشروع تنظيم اقليمي جزئي الرقم ٨٢/١ لمنطقة المركز، تعديل لمشروع اقليمي ١٩٨٢**. النظام والخارطة.

(١٢) ماهر ناصر، **مشاريع الخرائط الهيكلية في الضفة الغربية**، بلا مكان نشر: المجلس العربي للشؤون العامة، ١٩٨٧، ص ٩.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر راسم الخمايسي، **سياسة التخطيط الاسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية**، القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية

للشؤون الدولية، ١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٥.

(١٤) ابعاد هذا المخطط على العمران العربي وزيادة عدد المباني التي ستهدم في خمايسي، «سياسة التخطيط...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥ ـ ٢٨؛ وعزيز شحادة وآخرون، **المشروع الاسرائيلي المقترح للطرق في الضفة الغربية؛ مسألة محكمة العدل العليا**، رام الله: مؤسسة «الحق»، ١٩٨٤.

(١٥) «الامر العسكري الرقم ٣٧٨ لعام ١٩٧٠»، **مجموعة الاوامر العسكرية**، العدد ١٢١، ص ٧٣٣.

(١٦) **دولة اسرائيل؛ مراقب الدولة. التقرير الرقم ٣٧ ـ قسم ب / السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦**، القدس: الناشر الحكومي، ص ١٢١٨ ـ ١٢٢٧.

(١٧) «الامر العسكري الرقم ٤١٨ لعام ١٩٧١»، **مجموعة الاوامر العسكرية**، العدد ٢٧، ص ١٠٠١.

(١٨) دائرة التنظيم ـ رام الله.

(١٩) لشرح تفصيلي عن هذه المخططات، وكيفية تأثيرها في عملية تجميد البناء في الضفة الفلسطينية، انظر خمايسي، «سياسة التخطيط...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣ ـ ١١.

(٢٠) داني روبنشتاين، «مهزلة دوائر التنظيم والبناء؛ نحو خلق وقائع جديدة في الضفة الغربية؛ سلسلة مقالات»، نقلاً عن **دافار** (ترجمة محمد الهلسة)، **النهار** (القدس)، ٢٧ و٢٩ ـ ١٩٨٧/٦/٣٠ و١ ـ ١٩٨٧/٧/٢.

(٢١) هذا العدد لا يشمل عدد الرخص التي منحت خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٨٨، والتي بلغ عددها حوالى ٥٠٠ رخصة؛ كما قطعت وعود باصدار حوالى ٦٠٠ رخصة اضافية كبادرة حسن نيّة من قبل دوائر الحكم العسكري، فيما لو أُوقفت الانتفاضة. وهذا يؤكد لنا حجم طلبات الرخص المتراكمة على مدى السنوات السابقة، وأهمية موضوع ترخيص المباني في الضفة.

(٢٢) للمزيد، انظر احسان عطية وآخرون، **المناطق المحتلة، حقائق وارقام**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥.

(٢٣) **دولة اسرائيل؛ اللجنة الحكومية لدراسة ظاهرة البناء غير المرخّص في اسرائيل، ١٩٨٦** (تعرف بلجنة ماركوفيتش)، القدس.

(٢٤) **رسالة المهندس** (القدس)، نشرة داخلية عن نقابة اصحاب المهن الهندسية ـ فرع الضفة الغربية، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧.

(٢٥) «دولة اسرائيل؛ تقرير مراقب الدولة الرقم ٣٧...»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق المواطن في المناطق المحتلة (بتسيلم)، **هدم المباني واغلاقها كوسيلة عقاب في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة الانتفاضة**، القدس: أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٨؛ وعاطف علاونة، «آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٩٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ٥٨ ـ ٧٤.

(٢٨) لقد جاء في دراسة قسم المعلومات التابع لجمعية الدراسات العربية، في القدس، ان عدد المباني التي هدمت في الضفة الفلسطينية، خلال السنة الاولى من الانتفاضة، بلغ ٢٢٧ مبنى.

الحركات الاسلامية في فلسطين

د. خيرالدين عبد الرحمن

بعد أكثر من عقدين ونصف العقد على انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية قبل شهور من انطلاقه في منتصف الستينات، والاصرار على متابعته عقب هزيمة حزيران (يونيو) من العام ١٩٦٧، ورغماً عنها، وهو ما خط مسار العمل الفلسطيني اثر قرابة عقدين من الحيرة والانتظار والتشتّت منذ الاحتلال الصهيوني لمعظم فلسطين العام ١٩٤٨، جاءت مشاركة الحركات الاسلامية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال عبر صيغها التنظيمية، التي ابتعدت، قبلاً، من تشكيلات منظمة التحرير الفلسطينية، ليثير ردود فعل ومحاولات تقويم وتفسير متباينة. ونستطيع ان نستذكر أبرز عناوين ردود الفعل هذه بتبيان انها تراوحت بين ترحيب احتفالي لدى البعض، وبين سلبية لدى البعض الآخر، ازاء مبدأ تبلور مشاركة فاعلة للتيار الاسلامي في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وفي العمل السياسي الفلسطيني عموماً، أو التحذير من رد الفعل المسيحي الفلسطيني وقيام حركة المقاومة المسيحية (حمام) ليوازن «حماس»، بما يشرذم الصف الفلسطيني ويضفي طابعاً طائفياً على المقاومة. وقد ربط بعض من قوّموا هذه الظاهرة بين قيامها ونموها وبين تصاعد الحركات الاسلامية في أقطار عربية عديدة، وردّ الامر الى نجاح التيار الاسلامي في ايران بالقضاء على نظام الشاه القوي، المدعوم والمحمي باميركا في حينه، دون تردّد في التلميح بأنه ربما كان لايران دورها المباشر في نشوء هذه الظاهرة، وهو تلميح أثبتت الايام خطله في اعتقادنا.

ومع تصاعد نشاط حركات المقاومة الاسلامية الفلسطينية، ووضوح ملامح حجمها، وفاعليتها، دونما تهويل أو تهوين، ومع تباين علاقات هذه الحركات بالقيادة الفلسطينية في تونس، وبالقيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة أيضاً، تركّز اهتمام أوساط كثيرة على طبيعتها وبنيتها ودورها المستقبلي. الّا ان هدف هذه الدراسة يتجاوز ذلك الاهتمام ليبحث في موقع هذه الظاهرة في سياق التطوّر الاجتماعي، والسياسي، والنضالي، للشعب الفلسطيني.

وهنا نعدّد أبرز هذه الحركات بايجاز، تمهيداً لفتح باب دراسة ظاهرتها بتمعّن يبتعد من الاحكام المسبقة الجاهزة والرؤية المتعجلة، خاصة وان تجذّر هذه الظاهرة، وممارسة أشكال المقاومة المختلفة في اطارها الواسع، وتنوّع المعالجة الفكرية والسياسية لتنظيماتها المتزايدة، على الرغم من العنوان الاسلامي الذي يجمعها، وتزايد التخوّف الاسرائيلي - وغير الاسرائيلي - من هذه الظاهرة، منذ حذّر المستشار السابق لرئيس حكومة اسرائيل، موشي شارون، من ان «المساجد هي الخطر الحقيقي على اسرائيل»؛ كل هذا يلحّ على أهمية درس أبعاد هذه الظاهرة وآثارها في الصراع الذي نجم عن الغزو الصهيوني لفلسطين، وكذلك استشراف مستقبل دور هذه الظاهرة.

«حماس»: تعود حركة المقاومة الاسلامية في جذورها الى جماعة الاخوان المسلمين التي

كان لرصيد متطوعيها الجهادي في فلسطين، ابّان حرب العام ١٩٤٨، اثر في نمو نشاطها في قطاع غزة بشكل خاص. وقد اشتهر مرشد «حماس» الشيخ احمد ياسين حين اعتقله الاسرائيليون، على الرغم من اصابته بالشلل النصفي. وقد تأرجحت علاقتها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بين الفتور والتنسيق الجزئي.

الجهـاد الاسـلامي: اسم يتكـرّر لأكثر من تنظيم. فهناك حركة الجهاد الاسلامي لتحرير فلسطين التي برز من قادتها عبدالعزيز عودة وفتحي الشقاقي، والتي ولدت، بدورها، في قطاع غزة، وفي الجامعة الاسلامية بالذات؛ ثمّ انتشر نشاطها وتنظيمها، شأن «حماس»، في مناطق أخرى، والتي قامت بعمليات كان لبعضها من الضجيج الاعلامي ما ذكّر بتكتيك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وهي ذات ارتباطات تختلف تقديرات مداها وحقيقتها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ناهيك عن علاقات تنسيق مع سوريا وليبيا وايران، وتتميّز عن «حماس» بكونها أقل تقليدية. وهناك حركة الجهاد الاسلامي ـ بيت المقدس، التي أعلن الشيخ أسعد بيّوض التميمي، مؤخراً، انه يقودها، والتي يتركّز نشاطها في بعض مناطق جنوب الضفة الغربية والاردن، وهي ذات صلة وثيقة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

«الميثاق»: تدعو الى توحيد الوطني والقومي والديني على قاعدة الانتماء العقيدي الحضاري، منطلقة من تحليل علمي للصراع باعتباره حضارياً، شاملاً، مصيرياً، تتجدّد، عبر الطرف الصهيوني فيـه، روح وأهداف الغزوات الصليبية التي اجتاحت المنطقة، بما يستدعي استجابة في مستوى شمـول وجـدية التحدي؛ كما تركّز على وحدة فلسطين، أرضاً وشعباً وقضية، بما أفسح في المجال لمشاركة مسيحية فيها دون حساسية من قاعدتها الاسلامية.

«حزب الله»: أُعلن عن قيامه قبل أكثر من سنة، ولكن لم يسمع عن نشاط مميّز له منذ ذلك الحين.

«الحركة الاسلامية»: يتركّز نشاطها في كفرقاسم، ويقودها الشيخ عبدالله درويش.

«حركة الشباب المسلم»: وهي امتداد للاخوان المسلمين، شأن «حماس»، ويتركز وجودها في المثلّث.

بعد هذا التعداد الموجز تتوالى أسئلة تحتاج الى تلمس اجابات، ولو أولية عنها.

اولاً: هل هذه الظاهرة امتداد «ميكانيكي» لبروز حركات اسلامية تجديدية، وكذلك نمو الحركات الاسلامية القديمة، أو التقليدية، في الاقطار المجاورة لفلسطين، مصر والاردن وسوريا ولبنان، وفي أقطار أبعد، مثل تونس والجزائر والسودان؟

ثانياً: هل يشكّل تقدّم ظاهرة الحركات الاسلامية الفلسطينية بديلاً للحركة القومية التي تعيش انحساراً واضحاً منذ هزيمة العام ١٩٦٧، وللحركات الماركسية الفلسطينية التي دخلت طور التلاشي؟ وهل هو مؤشر الى مرحلة ما بعد صيغة تحالف قوى التحرر الوطني التي مثّلتها «فتح» بنجاح؟

ثالثـاً: هل يحمل نشوء ونمو الحركات الاسلامية الفلسطينية خطر انقسام مجتمعي يقود الى صراع، او تنافس على الاقل، على أرضية طائفية، أم ان التلويح بهذا الخطر مجرّد تهويل تطلقه أوساط معيّنة ليس غير؟

رابعاً: الى أي مدى يمكن اعتبار تقدّم ظاهرة الحركات الاسلامية الفلسطينية تطويراً للاستجابة الفلسطينية للبعد الديني في التحدي المتمثّل بالغزوة الصهيونية؟

بداية، نلاحظ ان العامل الاسرائيلي، الذي بدأ فرضه على منطقتنا عقب الحرب العالمية الاولى، بعدما كرّس تقرير الخبراء البريطانيين والفرنسيين الذي عرف بوثيقة كامبل موريغان (رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت) للعام ١٩٠٧ أمر فرضه كمصلحة أوروبية، مترابطاً، أشدّ الترابط، بتوافق دولي على تفتيت المنطقة الذي رسمته اتفاقية سايكس ـ بيكو للعام ١٩١٦، المتكاملة مع وعد بلفور الذي أُصدر في العام التالي، والذي أتمّ تكريسه مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية، قد استهدف، أساساً، تحطيم وحدة تاريخ المنطقة ومحاصرة احتمالات تجدّد ازدهار دورها الحضاري. وقد نجح هذا العامل في احداث انقطاعات في الاشكال الفكرية للمنطقة، وفي حركة تطور هذه الاشكال، وقاد الى توسيع تغريب مساقها الحضاري، فيما كاد يتحوّل الى «استقالة تاريخية وفكرية جماعية»، على حدّ وصف د. برهان غليون. لقد أجهض هذا العامل الاسرائيلي، في البدء، التطوّر الاصلاحي في المنطقة، الذي عجزت بنيته بطيئة التطور عن الاستجابة للتحدي الصهيوني بما ينسجم مع خطورته ومدى تدميره، ممّا أتى بالتطلع القومي بديلاً من التطور الأصلاحي، محمولاً على أداة تحدّ سريع، عسكرية، أو انقلابية، أو شبه ثورية، لم تلبث ان سقطت بدورها في هزيمة العام ١٩٦٧ وما تلاها، ونجم، وما زال ينجم، عنها، سقوط قاس قبل ان تنضج أفكارها ومؤسساتها وممارساتها. في هذه المرحلة، التي ساد فيها دور التطلع القومي، قصر الوعي العام للنظام العربي «عن ادراك ان البؤرة الصهيونية، التي زرعت بالقـوة والقهر في فلسطين عبر توافق دولي نادر الحدوث، لا تسمح لمنطقتنا باستقلال حقيقي، أو نهضة أصيلة، أو تطوّر سليم، لأنها مزروعة، أصلاً، للسيطرة على المنطقة، واخضاعها، واربـاك تطورهـا، والتحكّم بمسار مستقبلها... ونتيجة لقصور وعينا العام عن هذا الادراك، أخذ التعاطي مع هذا الصراع وادارته من قبل الطرف المستهدف بالغزو الصهيوني، أي العالم العربي والاسلامي ومركزه الفلسطيني الذي كان الهدف المباشر للضربة الاولى لهذا الغزو، ابعاداً كارثية منذ البدء، بما ساعد البؤرة الصهيونية على فرض وجودها وشروطها، وتنفيذ الكثير من غاياتها بيسر. في هذا التعاطي، كانت السذاجة، والخفّة، والتقلّب، وانعدام التوازن بين الاهداف والوسائل، سمات ادارتنا لهذا الصراع، وانعكاساً صارخاً لأزمتنا الحضارية الراهنة... وبينما توالت التبجّحات واتسع تيار التمنّن على الشعب الفلسطيني من قبل الانظمة والقيادات والمتكسبين منها بأنها ' تضحّي ' من أجله، و' تقاتل ' معركته، و' تحرم شعوبها من اجل فلسطين '، ثبت ان اتفاقية سايكس ـ بيكو لم ترسم، فقط، الحدود الجغرافية للكيانات العربية المصطنعة، وانما رسمت كذلك حدود الفعل والقدرة على التصرّف لتلك الكيانات، وهيّأت أسباب اجهاض أي تمرّد على تلك الحدود، التي في اطارها، ليس لأي من تلك الكيانات ان يقاتل الغزوة الصهيونية في معركة مصيرية وحاسمة، حتى لو توفّرت النيّة...»[١].

واذ استوعبت ثلاثة أطر حركة المنطقة السياسية عقب اقامة اسرائيل في العام ١٩٤٨، القومي بشقيه الأبرز، «البعث» وعبدالناصر، والماركسي بصيغه المختلفة محدودة التأثير والانتشار، والاسلامي بتيـاره التنـظيمي الأقـدم الاخـوان المسلمين، اضافة الى الصيغ المتأرجحة بين القبلية والعائلية التقليدية والتغريب، فقد كان التيار القومي أكثر قوة وهيمنة على ادارة الصراع، ونفوذاً في التعبئة من اجله في الخمسينـات والستينات، الى ان إنتهى به الامر الى وضع تنازلي تراجعي عند هزيمته في حزيـران (يونيـو) من العـام ١٩٦٧؛ ولم يلبث ان آل الى عجـز عنـدمـا «انتشرت التفجـيرات

الموضعيـة والصراعـات الثنائية كالفطر في المنطقة، تلفح الجميع بنارها، مبتعدة بالفعل والقدرات والاهتمام من المركز الطبيعي للصراع الحقيقي، أي فلسطين، لتهدر في الاطراف. ولم يسلم قطر واحد في المنطقة من هذه التفجيرات والصراعات التي صعّدت الادعاء... باحتكار الصواب لدى كل طرف من أطراف هذه الصراعات، والتي عزّزت استثارة العصبيات القبلية والعشائرية والطائفية الجاهلية بأردية قومية ووطنية وحضارية مزعومة. وزادت حدّة التقوقع الاقليمي الذي أثار انشطارات تجاوزت، نحـو الداخـل، الحـدود السياسية التي رسمها الأجنبي بين أجزاء منطقتنا لتنفجر على مستوى التقسيمات الادارية ضمن كل دولة على حدة، بل وحتى داخل المدينة الواحدة، والطائفة الواحدة، والتنظيم السياسي الواحد [دونما سبب جوهري معقول]... وانعكست آثار هذه الهزّات العميقة على الحياة العامة، فتقلّبت الاهداف، والسياسات، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، مثلما تقلّبت الاهداف الوطنية، وتبدّلت تحالفات وخصومات تبدلات عبثية في كثير من الاحيان، وانهارت قيم كثيرة لمصلحة علاقات وأنماط سلوك وممارسات تدميرية على عدة مستويات، وتراجع مستوى التعليم واضـطربت فلسفته، وتضاربت القيم التربوية، وتدنّي مستوى الانتاج برغم ظواهر اتساعه أفقياً وعمـوديـاً، وتضـاعف الاعتمـاد على الاجنبي الى حدّ الارتهان السافر أو المستتر، وسادت القيم الاستهـلاكية المظهرية، واستشرى التشويه الثقافي الذي أحدثته الغزوة الثقافية الاميركية، بقيمها الفـردية والانتهازية والعنفوية المتباهية بابادة الجنس التي مورست ضد الهنود الحمر، والممجّدة لسحق الغير من اجل الانا...»(٢).

وهكذا توقّع كثيرون ان يتقدّم التيار الاسلامي في المنطقة ليملأ ما نجم عن تراجع وعجز الاطار القومي من فراغ، ولكي يتحمّل مسؤوليته، خاصة وان التيار الماركسي لم يكن مهيّأ، ولا مؤهلاً أصلاً، لاستيعاب الحركة السياسية العريضة والحركة المجتمعية عموماً، وزاد من بؤس فرصته توالي النذر بأفول النظم الماركسية في العالم، بدءاً بالتدخل العسكري السوفياتي في المجر، ثمّ في تشيكوسلوفاكيا، مروراً بالصراع السـوفياتي ـ الصيني، وصولاً الى عدة مؤشرات الى انهيار ما أسميناه، في حينه، احجار الدومينو الماركسي في أوروبا الشرقية قبل حلول التسعينات. ان هذا التغيّر الذي يتمّ في المنطقة بأسرها، يسير بوتائر متباينة، وتفاصيله محكومة بقواعد تختلف من حالة الى أخرى. لكن ما يجمع حالات فلسطين وجوارها هو الدور الهامّ الذي لعبه الصراع العربي ـ الاسرائيلي في دفع ذلك التغيّر الى أمام. وهنا نلاحظ ان نمو الحركات الاسلامية في فلسطين يتمّ في سياق تاريخي مميّز تبلور فيه أثر هذا الصراع أكثر من سواه، وفي اطاره المجتمعي الفريد الذي تحكمه خصائص وطنية تتميّز بتراث عريق من التسامح الاسلامي ـ المسيحي والتعامل المتحضر في مسائل الحياة الوطنية، والمجتمعية، المشتركة. وهو، بهذا، يختلف عن حالة مصر مثلاً، حيث تختلف القضايا الحياتية المطروحة بما أتاح للرئيس السابق، أنور السادات، ان يلعب، لفترة من الزمن، ورقة الحركة الاسلامية، ويستخدمها في صراعات داخلية بين أطرافها حيناً، وبينها جميعاً وبين تيارات قبطية استثيرت لديها نعرات ومطامح انعزالية، بحيث سارت تلك الصراعات، في أحيان عدة، أياً كانت نوايا أطرافها المباشرة، بما يخدم ارادات خارجية تضع مصلحة اسرائيل في رأس اهتماماتها؛ كما يختلف عن نشوء ونمو الحركات الاسلامية في لبنان التي جاءت، أساساً، رداً على عسكرة وطغيان هيمنة الطائفة المارونية التي أُغرقت في التغريب والالتحاق بمركز حضاري اوروبي منسلخة عن بيئتها ومنطقتها، ممّا سهّل انحياز كثير من رموزها الى معسكر اسرائيل ضد بقية شعبها ومنطقتها، وحيث كان الصراع المدمّر المستمر، منذ خمسـة عشر عامـاً، حصيلة طبيعية لأوضاع غير طبيعية وحالة مَرضية متعمّدة زرعت بذورها في

الكيان اللبناني منذ أُقيم بادارة خارجية لم تتوان، في مرحلة لاحقة، عن التخطيط والدفع الى نسف التعايش الوطني في المجتمع اللبناني تبريراً لوجود واستمرار اسرائيل ككيان ميثولوجي ـ طائفي ـ عنصري؛ كذلك يختلف نمو الحركات الاسلامية في فلسطين عن حالة السودان، حيث تلعب المصالح والارادات الاوروبية والاميركية، بوضوح سافر، ورقة دينية ممزوجة بعوامل عنصرية عرقية، تبريراً لاستنزاف وادامة اخضاع السودان، والتلويح بتمزيقه بين حين وآخر، في سياق صراع حضاري وسياسي يتجاوز حدود السودان.

مكمن اختلاف حالة فلسطين، في رأينا، هو في الوحدة التاريخية بين مسلميها ومسيحييها. وهذا ما أدركه قادة المشروع الاستيطاني الصهيوني في وقت مبكر، على الرغم من مساعيهم الدائبة لشرخ تلك الوحدة. نستذكر، مثلاً، ما أشار اليه موشي شاريت، بتاريخ ١٩٣٦/٩/٢٨، من ان «اشتراك المسيحيين العرب [الفلسطينيين]، بل والنساء المسيحيات، في حركة المقاومة... يؤكد ان أهمّ دوافعها الرغبة في انقاذ الطابع العربي لفلسطين، وليس مجرد مقاومة اليهود»(٣)، وهذا وضع استمر مجسّداً حقيقة ان فلسطين لم تشهد، في تاريخها، أي صدام، أو احتكاك، فيما بين مسلميها ومسيحييها، حتى في حال انتفاء التحدي الخارجي المشترك؛ بل ان مسيحيي فلسطين كانوا في الخندق ذاته مستهدَفين حتى بالغزوات التي اتخذت الصليب شعاراً لها، فكيف ازاء الغزو الخارجي المعاصر الذي اقتلع غالبية الشعب الفلسطيني، مسلمين ومسيحيين، ولا يزال يحاول الغاء هذا الشعب، مادياً وسياسياً ومجتمعياً؟

تعود خصوصية الحالة الفلسطينية هذه الى اللحظة الاولى للقاء اسلامي ـ مسيحي على أرضها عندما سلّم بطريرك القدس مفاتيح المدينة الى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فكانت العهدة العمرية «عقد وعهد لا حل لها الى أبد الدهر في عنق المسلمين، كما في عنق النصارى»(٤). وعلى هذه الارضية تبدو الحركات الاسلامية الفلسطينية أكثر ادراكاً من سواها في المنطقة لحقيقة ان الدين توحيدي في روحه وجوهره، وليس تفريقياً، وان «الدين الاسلامي هو دين التوحيد باطلاق: التوحيد على مستوى العقيدة (اله واحد)، والتوحيد على مستوى المجتمع (أمة واحدة)، والتوحيد على مستوى الفهم الديني وممارسته»(٥)، مثلما يبدو مسيحيو فلسطين وقد تكوّنت لديهم قناعة راسخة بأن الستار الديني الزائف الذي استخدمته اوروبا، ثمّ تفوّقت الولايات المتحدة الاميركية على اوروبا في استخدامه، لتبرير اقامة، ودعم، وحماية، وتبنّي، المشروع الاستعماري الاستيطاني للحركة الصهيونية في فلسطين، هو ستار أوهى من ان يخدعهم او يخدش انتماءهم الحضاري، بل، على العكس من ذلك، يتناقض مع جوهر ايمانهم المسيحي، وهم الأكثر انتماء وتمثيلاً لهذا الجوهر بحكم عامل المكان والتواصل التاريخي المستمر مع المكان، ناهيك عن تصادمه مع وجودهم المادّي أصلاً، كمسيحيين وكفلسطينيين، ومع مصالحهم الوطنية، والمجتمعية؛ اذ ان من يختار من المسيحيين مفهوم الشعب المختار انما يختار، في الوقت عينه، مفهوم الشعب غير المختار ويجعل من الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، الحاضر الغائب غير المنظور(٦). يفسّر هذا الادراك، على سبيل المثال، ان حالة سرحان بشارة سرحان (محاولة اغتيال روبرت كنيدي) لا تمثّل حالة فردية بما فعله في العام ١٩٦٨، وانما تعبير عن حالة جمعية تعي كم أضر بالمسيحيين الفلسطينيين، شأن بقية شعبهم، الدور الهائل الذي لعبته، ولا تزال تلعبه، عملية نشر معلومات مضلّلة مزيّفة في اوروبا واميركا، لم تقتصر على التأثيرات اليهودية التي أقحمت العهد القديم مفبركاً على التفسيرات والافكار المذهبية المسيحية السائدة في اوروبا، والتي بدأت تتعاظم منذ أطاحت الحركة الاصلاحية البروتستانتية، في

القرن السادس عشر، بحق الكنيسة في احتكار تفسير الكتاب المقدس وتحديد الرؤيا الفكرية المسيحية، وانما هي، أساساً، حصيلة تراكم أحقاد عنصرية، تعصّبية، استعلائية، استعمارية اوروبية، استخدمت تبريرات دينية مصطنعة لتعبئة اجيال، وتحريكها في صراع يستخدم الدين دون ان يكون في خدمة جوهر ذلك الدين. ولذلك، نجد ان ما يحكم مسيحيي فلسطين هو ذاته الذي يحكم مسلميها، الى جانب انطلاقهم، أصلاً، من الارضية الحضارية ذاتها، وهذا الاساس، في رأينا، هو قانون التحدي والاستجابة الذي تستلزم ادراك آليته احاطة واعية بجوهر، وخصائص، وأبعاد، وأهداف، التحدي لكي ترتقي الاستجابة الى المدى الذي يؤهلها لمقابلة التحدي عبر تقديم جديد مبدع من تراكم الماضي. وفي حالة التحدي، الذي نحن بصدده، أي التحدي الصهيوني، يتضح انه مشترك بالقدر عينه، تجاه كل الفلسطينيين. ولذلك، فان الاستجابة التي يجب ان تكون شاملة لا تحتمل مجالاً لتصادمات داخلية، أو استفزازات، او ردود فعل طائفية المنطلق، ازاء النمو والتقدّم الطبيعي للحركات الاسلامية الفلسطينية المقاومة للغزو الصهيوني؛ وهذا ما طمأن صالح برانسي بشأنه، حين أكد ا ن «هذه الحركات الاسلامية قد قامت على أرضية وطنية حقيقية، وهي أرضية مقاومة الاحتلال والدفاع عن القضية الفلسطينية»[٧].

لقد تميّز التعاطي الفلسطيني، والعربي، مع الصراع ضد الغزوة الصهيونية، فيما تميّز، بتجاهل العامل الديني لهذا الصراع والتقليل من أهمية دوره في العقود التي تلت اقامة اسرائيل على الارض الفلسطينية، ابرازاً للعامل القومي، والعامل الاقتصادي، والعامل الاستعماري، وكان في هذا اغفال لحقيقة ان الايديولوجية الصهيونية، التي ولدت، أصلاً، في اوروبا ردّاً اجتماعياً ـ سياسياً ـ اقتصادياً ـ دينياً على تنامي تيارات عنصرية اوروبية، ونتاجاً لأوضاع اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، أعقبت الثورة الصناعية، والتي تماهت مع مدرسة الاصلاح الاستعماري الاوروبية التي قامت على تهجير الاوروبيين البيض الى افريقيا وآسيا واميركا، قد جعلت من الاسطورة الدينية والادعاءات المغلّفة بستار ديني محور تبريراتها. واذا كان روّاد الصهيونية الأوائل، بمن فيهم روّادها المسيحيون، قد تراوح عملهم بين استخدام وتوظيف انتهازيين للدين في خدمة مشروع استعماري سياسي الاهداف، عنصري الطبيعة، واضفاء قداسة على مشروعهم الاستيطاني هذا، وبين قناعة بتطابق مشروعهم مع رؤية توراتية مريضة، فان الحركة الصهيونية تمثّل احد أبرز الأمثلة في التاريخ على استخدام الدين لأغراض سياسية. بل ان توظيف اساطير دينية، والابتزاز باسم الدين، وتزييف كثير من القيم والافكار والممارسات الدينية لتحصيل أكبر قدر من الدعم والحماية، والوسائل المختلفة لضمان استمرار هيمنة وتفوّق المشروع الصهيوني في المنطقة، لا يزال محور عمل الحركة الصهيونية، ويتمّ عبر شبكات معقّدة، يمثّل الحقل الديني ومؤسساته أبرز أدواتها ومجالاتها. واغفال هذه الحقيقة، أو التقليل من أثرها، لا ينفي وجودها وخطرها. كما ان هذا الاغفال يصبح مزدوجاً في نتائجه المأساوية، اذا رافقه اغفال حقيقة ان الاسلام، عقيدة وحضارة وقوة أخلاقية، هو محور استهداف المشروع الصهيوني والتبنّي الاوروبي ـ الاميركي له.

لقد تعهّد اعلان قيام اسرائيل، مساء الجمعة، بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨، ان اسرائيل «سوف ترعى تطوّر البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة في الدين، أو العنصر، أو الجنس...». ولكن بعد أربعة أيام فقط من هذا الخطاب الموجّه الى العالم الخارجي، امعاناً في خداعه، تمّ فرض الحكم العسكري الاسرائيلي على من بقي في فلسطين من أهلها، مسلمين ومسيحيين؛ ثمّ لم يتردّد حاييم وايزمان، أول رئيس لاسرائيل، في القول: «سوف تصبح مهزلة اذا سمح للعرب [الفلسطينيين، مسلمين

ومسيحيين،] بممارسة الديمقراطية كاليهود»(٨)؛ وهو ما كرّره كل قادة وساسة اسرائيل، قولاً وممارسة واصراراً على الغاء سياسي للشعب الفلسطيني بأكمله، وعلى سرقة وطن بكل ما فيه، وعلى تكرار مجازر جماعية في سياق حرب ابادة؛ وتبرير هذا كله بادعاءات وأساطير دينية. وبهذا لا يمكن استبعاد صحوة اسلامية فلسطينية تكون استجابة طبيعية للمحور الديني للتحدي الصهيوني. لو أخذنا حالة القدس لوحدها، بما تمثّله من قدسية وأهمية دينية بالغة لمليار مسلم في عصرنا، لوجدناها مبرّراً ودافعاً طبيعياً لتيار اسلامي فلسطيني ازاء التمادي الوقح للسياسة الاميركية في الاستهتار والاستهانة بالشعب الفلسطيني والأمة العربية والعالم الاسلامي، والذي كانت آخر حلقاته المتصاعدة الضغط على الاتحاد السوفياتي لتهجير يهوده الى فلسطين، تغييراً لواقعها الديمغرافي الراهن، وامعاناً في تشريد من بقي من شعبها على أرضها؛ وقرار الكونغرس الاميركي، الممعن في الاهانة، باعتبار القدس موحّدة عاصمة «أبدية» لاسرائيل. ان القدس التي تنبأ الرسول العربي محمد (صلعم) ان يسوق الله خير عباده اليها، وان تشهد حسم الصراع بين التوحيد والكفر وبين قوى الخير والشر تبدو، اليوم، رمز التصدي للغزوة الصهيونية ومحور مستقبل العالم العربي والاسلامي، حضارة ووجوداً وبقاء. واذا كانت محاولة احراق المسجد الاقصى، في العام ١٩٦٩، قد فشلت في استحثاث مستوى من الاستجابة الجمعية للعالم الاسلامي تتناسب مع خطورة التحدي وأبعاده الشاملة، وكذلك الامر فيما كشف النقاب عنه من خطة غوش ايمونيم، التي وضعت في اجتماعات حضرها اصحاب نفوذ في حكومة مناحيم بيغن وأعضاء كنيست وضباط جيش، أقسموا، جميعاً، في منزل الحاخام موشي ليفنغر، في مستوطنة كريات أربع، قرب الخليل، في مطلع العام ١٩٧٩، على تدمير المسجد الاقصى، وفاضلوا بين خيارات التنفيذ قصفاً من الجو أو زرعاً للمتفجّرات أرضاً، وهو ما انتهى اسرائيلياً، كالعادة، الى حكم شكلي بالسجن لمدة قصيرة على بعض صغار المتآمرين، أعقبه، كالعادة أيضاً، عفو أصدره رئيس اسرائيل، حاييم هيرتسوغ، عن دان بيري ويوسف دوزوريا، اللذين اعترفا بتآمرهما لنسف قبّة الصخرة والمسجد الاقصى، بينما انتهى، عربياً، واسلامياً، الى الاحتجاجات التقليدية الرسمية، وانتهى، اميركياً، واوروبياً، الى سوق مزيد من الاموال والاسلحة والدعم والتبرير الأعمى لكل ما تقوم به اسرائيل، حكومة ومجموعات وأفراداً، فان التطوّرات المحلية والدولية التي تلت حاملة مزيداً من التراجعات والتنازلات في ادارة الصراع، عربياً واسلامياً، ومزيداً من التعنّت والتحدي، صهيونياً وأميركياً، وتلقائية سريعة في انضمام ركب اوروبا الشرقية الى ما ترسخ من تعامل أميركي واوروبي غربي تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي، بحيث بدا تعزيز الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والتحدي الصهيوني لما حولها، أسرع ما تلا قمة مالطا للعام ١٩٨٩ تنفيذاً، مثلما كان حسم تنفيذ وتكريس قيام اسرائيل ومحو فلسطين أسرع ما تلا قمة يالطا تنفيذاً، لا يمكن الّا ان تقرع صوت الحقيقة قاعدياً لدى مليار مسلم ازاء عجز مؤسساتهم الرسمية وامعانها في السكوت عن الامتهان الاميركي والعربدة الاسرائيلية. وطبيعي ان تكون نقطة البداية في هذا الاستنهاض فلسطين، أرضاً ومجتمعاً، ما دامت هي مركز التحدي والاستجابة ومحور الصراع.

ان الدين، من حيث كونه قوة أخلاقية موحّدة، وقوة حضارية دافعة، ومجموعة تصوّرات للاله والكون والبيئة ودور الانسان فيها، وعقائد وأساليب حياة ذات علاقة بالمطلق والمتغير قد مثّل، في معظم الحالات التي عرفتها البشرية، جوهر المبرر العقائدي لكل صراع؛ أو كما أشار هارولد لاسكي، في كتابه «تأملات في ثورات العصر»، الى انه كانت الروح الدينية التي نعنيها هي النداء الملحّ بأن يكرس المرء نفسه لهدف أبعد من مجرد ارضاء شخصه، فان الجواب، بكل تأكيد، هو انه ما من

حركة عظيمة في عصرنا الّا وكانت لها القدرة على ان تجنّد في خدمتها نوعاً من الجهود، جوهره الروح الدينية. لذلك، ليس استثناء ان تنمو هذه الروح في حالة الشعب الفلسطيني وهو يخوض صراعاً مصيرياً شاملاً استهدف أرضه، ووجوده، وذاته الحضارية، ومستقبل أجياله، بما يتجاوز فلسطين، أرضاً وشعباً، ليشمل خطره العالم الاسلامي بأسره. وهنا نكرر التأكيد ان «التوجّه الديني في الارض المحتلة قوي في السنوات الاخيرة لأسباب موضوعية متعدّدة، من بينها... حالة الاحباط التي عمّت في السنوات الاخيرة»(٩). وهو توّجه رأى محمد كيوان، احد مؤسسي حركة «ابناء البلد» الفلسطينية، انه انتقال جمعي في سياق تطوّر انتماء وهوية؛ اذ لاحظ ان ظاهرة التيارات الاسلامية قد «بدأت في أواخر السبعينات حيث جرت بعض الاحداث في المنطقة [زيارة السادات للقدس، وما تلاها من سلام بائس في كامب ديفيد، وانتصار الثورة الاسلامية في ايران]. في فترة ما قبل يونيو (حزيران) [١٩٦٧]، كان الاحساس في الارض المحتلة ١٩٤٨ [وكذلك في باقي فلسطين ومهاجر الفلسطينيين] قومياً عربياً؛ لكن، بعد ذلك، أصبحت الاتجاهات وطنية فلسطينية... ثمّ بعد ذلك، وفي ضوء ما تعرّضت له المقاومة الفلسطينية من مذابح ومجازر اتجه قطاع واسع من ابناء شعبنا الى القيادات الدينية»(١٠).

لقد سعت اسرائيل بدأب الى خلق تناقضات طائفية بين الفلسطينيين؛ كما مارست مساعي مماثلة في أقطار عربية عدّة، ممّا لم تعد تفاصيله سراً. وما جرى، ويجرى، في لبنان، ممّا بدأت فكرته اسرائيلياً، في العام ١٩٥٣، ليس المثال الوحيد وانْ كان الابرز. لكن النتيجة في ما يخص الفلسطينيين كانت مخيبة لآمال اسرائيل؛ وسوف تظل هكذا، في رأينا. فاضافة الى العامل التاريخي، حصّنت التجارب المريرة، على امتداد القرن العشرين، الفلسطينيين تجاه مثل تلك التناقضات الطائفية، وجعلتهم يزاوجون، على نحو واع، بين انتمائهم الديني وانتمائهم الوطني وايمانهم الشامل بأن الاسلام هو جوهر الذات الحضارية للمنطقة بأسرها في مواجهة الغزو والتغريب. واذ تستعصي بنية وشخصية المجتمع الفلسطيني على الانقسامات الطائفية التي عرفتها مجتمعات أخرى، فان الحركات الاسلامية الفلسطينية، اذا شدّدت من حرصها على التقدّم في خوض الصراع بعقلية تجديدية تنتمي الى المستقبل، كما هو الاسلام في حقيقته وجوهره، وليس فقط الى عصرنا الراهن، لن تحافظ فقط على مجتمعها الفلسطيني موحّداً، وانما سوف تستقطب العديد من المسلمين على امتداد العالم، متجاوزين كل العوائق والأطر التي تحول دون زج طاقاتهم في الصراع ضد الغزو الصهيوني والقوى التي تتبنّاه وتحميه.

الى هذا، وعلى الرغم من أن ما عرضناه يتضمّن اجابات عمّا طرحناه من اسئلة حول الحركات الاسلامية في فلسطين، نعود ونلخّص هذه الاجابات الأولية:

اولاً: ليست الحركات الاسلامية الفلسطينية امتداداً ميكانيكياً للحركات المماثلة في الاقطار المجاورة، وان تشابهت بعض العوامل والظروف التي حكمت قيام هذه وتلك. ولعل الحركات الاسلامية الفلسطينية، بحكم ظروفها الموضوعية والخبرة الغنية لشعبها والتجارب المأساوية الدامية التي صقلته، أكثر اقتراباً من سواها في المنطقة من القدرة على تصحيح الخلل الذي عانى منه الاطار القومي حين تحاشى اعطاء جوهر الذات الحضارية للأمة، وهو الاسلام، حقه وموقعه الطبيعي في السعي الى الانطلاق الحضاري المعاصر، وحين لم تنسجم ممارساته عملياً مع حقيقة ان فلسطين وتحريرها مركز هذا الانطلاق ومحوره، وانْ كل مركز آخر افتعال غير مجد.

ثانياً: ان الحركات الاسلامية الفلسطينية، اذ تمارس المقاومة اليومية عملياً ضد

الاحتلال الاسرائيلي، قادرة على معالجة طغيان النزوع نحو الطريق الاسهل الذي حكم مسيرة المنطقة منذ منتصف القرن العشرين، وأدّى الى انسياق في استسلاب فكري واستنساخ عابث من أشتات الفكر العنصري الاوروبي، انبهاراً بما حققه ذلك الفكر في مجتمعاته من تجسيد مادّي للتطوّر، غافلة عن اختلاف العقيدة الكلية التي تولّد عنها ذلك الفكر وقيمه التي تتضمّن فلسفة شاملة في النظر الى الكون والحياة والمجتمع والانسان والزمان نبعت من التجربة الذاتية والقاعدة التراثية لتلك المجتمعات، بما لا يجدي معه اغتراف لتطبيق قسري على مجتمع ذي تراث حضاري غني قام على أرضية عقيدة تجاوز انتشارها موئلها المجتمعي والاقليمي ممتداً الى آفاق بعيدة في الزمان والمكان والانسان؛ خاصة بعدما عانت المنطقة، بأسرها، من الانقطاع في التطبيق النهضوي عن الذات الحضارية لمجتمعنا نتيجة لهذا النزوع، وما استشرى معه من تغريب، وغربة، وانقياد لمراكز حضارية بعيدة ومعادية تاريخياً، ومن اضطراب شديد في القيَم والأهداف والافكار الوطنية والمجتمعية.

ثالثاً: ليس هناك أي مبرر تاريخي، أو واقعي، لتخوف من نشوء انقسام مجتمعي، أو تناقض، أو تنافس، أو صراع على أرضية طائفية في الحالة الفلسطينية. وحتى لو قامت حركة مقاومة فلسطينية مسيحية، فليس قيامها بالتطوّر السلبي. ولا حاجة الى التذكير بأن محاولة من هذا القبيل قد جرت قبل عشر سنوات، فلاقت ترحيب الاوساط القيادية الرسمية الفلسطينية على قاعدة «دع ألف زهرة تتفتح». ان التخوّف ليس من قيام حركة مقاومة فلسطينية مسيحية رداً على حركات المقاومة الفلسطينية الاسلامية، وانما من استمرار سياسة التهجير الاسرائيلية التي أدّت الى تقليص عدد المسيحيين باستمرار من بيت لحم والناصرة وكل أنحاء فلسطين. لقد انخفضت نسبة المسيحيين في بيت لحم، مثلاً، من حوالى تسعين في المئة من السكان الى أقل من عشرين في المئة. وانخفض عددهم في القدس من ٤٥ ألف مسيحي، في العام ١٩٤٠، الى أقل من عشرة آلاف حالياً، أي ان الخوف الحقيقي هو انه «اذا استمرت هذه الهجرة، فلن يبقى هناك مسيحيون في أرض المسيح»[١١]. ان الانخراط في مقاومة الاحتلال الصهيوني، وان تمّ في اطار حركة مقاومة مسيحية مستقلة، هو التعبير الارقى عن رفض الخضوع لهذا التهجير، وللاحتلال أصلاً.

رابعاً: ان التحدي الذي يواجه الشعب الفلسطيني، في اطار ما يواجه أمّته بأسرها عموماً، هو تسريع الفعل الخلّاق المبدع والاصيل للتغيير الذي يقود الى تحقيق التحرير والعودة؛ وهذا يتطلب، من بين الكثير ممّا يتطلب، استيعاب دروس التجربة بوعي، وباستمرار. واذا كان أي منصف لا يستطيع انكار كون المشروع الاستيطاني الصهيوني بأصوله الاوروبية، بالتبنّي الاميركي الأعمى له، يمثّل امتداداً وتجديداً للظاهرة الاستعمارية الاوروبية في سياق صراع حضاري تعود جذوره الى الغزوات الاوروبية الصليبية للمنطقة، والرفض الاوروبي - الاميركي لتجديد الدور الحضاري لهذه المنطقة، فان خوض هذا الصراع، فلسطينياً وعربياً واسلامياً، لا يحتمل التفافاً عن هذه الحقيقة، ولا عن جوهر ذاتنا الحضارية المكوّنة لشخصيتنا.

ان صراعاً بمستوى، وشمول، وشراسة، ما نخوض يستدعي استيعاباً واعياً لحقيقة ان العقيدة هي العامل المركّب للحضارة. ولكي تأخذ العقيدة دورها ومداها في المركز الفلسطيني للطرف المستهدف بالغزو الصهيوني، لا مجال لشك في ان الدائرة الانسانية للاسلام، فلسفة وحضارة، تتسع لكل الاجتهادات، والمنطلقات التاريخية، والقومية والوطنية السليمة والجادّة. ان التخوّف من انتشار مثل هذا الفهم هو الذي جعل البروفسور موشي شارون يعتبر المساجد الخطر الحقيقي على اسرائيل، وهو - ربما - ما جعل يغئال الون يقرأ المستقبل، حين قال، في ١٩٧٩/٧/٣٠، في اثناء حديث

الى رئيس وزراء مصر السابق، كمال حسن علي: «... أخطأنا حين أنشأنا اسرائيل في فلسطين... ربما كان من الأوفق لو ان التاريخ أعاد نفسه ان نختار أي مكان آخر، في افريقيا أو غيرها من العروض التي قدّمت الى [ثيودور] هرتسل في مؤتمر بازل»[١٢].

(١) د. خيرالدين عبدالرحمن، «نحو انطلاقتنا الحضارية المنشودة»، **رسالة الجهاد** (مالطا)، العدد ٨٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٣) Falpan, Simha; *Zionism and the Palestinians*, London: Croom Helm, 1979, pp. 149 - 150; Also Laqueur, Wafter; *A History of Zionism*, New York: Holt Rinehart and Winstorn, 1972, p. 264.

(٤) منير شفيق، «فلسطين والصراع العقيدي ـ الحضاري»، **ندوة الدين والتدافع الحضاري**، مالطا: منشورات «رسالة الجهاد»، ١٩٨٩، ص ٢٥١.

(٥) محمد عابد الجابري، «الدين والسياسة والحروب الأهلية»، **اليوم السابع** (باريس)، ١٩/٣/١٩٩٠، ص ٤٦.

(٦) غريس هالسل، **النبؤة والسياسة** (ترجمة محمد السماك)، طرابلس، ليبيا: جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، ١٩٨٩، ص ٧٤.

(٧) مقابلة مع صالح برانسي، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٠٧، ٢٥/١١/١٩٨٧، ص ١٧.

(٨) خالد القشطيني، **الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٢٦.

(٩) برانسي، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠) مقابلة مع محمد كيوان، **المجلة**، العدد ٤٠٧، ٢٥/١١/١٩٨٧، ص ١٧.

(١١) هالسل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٠.

(١٢) كمال حسن علي، **محاربون ومفاوضون**، القاهرة: منشورات «الأهرام»، ١٩٨٦، ص ٢٥٨.

الصراع العربي ـ الاسرائيلي
والتطورات في أوروبا الشرقية

محمد الجندي

منذ الخمسينات، احتلت المنطقة العربية حيّزاً كبيراً في سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، وازداد، مع الزمن، الى حدّ بعيد، التعاون مع مصر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وسوريا، والعراق، وليبيا، والجزائر، الخ، اضافة الى تدرّج من التعاون، أقل، مع البلدان العربية ذات الانظمة «المعتدلة».

ولقيت القضية الفلسطينية، أيضاً، دعماً سوفياتياً متصاعداً في مجالات عدة، منها استقبال أعداد كبيرة من الفلسطينيين المرضى، والطلاب، وغير ذلك.

والكلام عن التعاون السوفياتي ـ العربي يمكن تكراره بالنسبة الى بلدان اوروبا الشرقية، التي قدّمت الكثير الى المنطقة العربية، والى القضية الفلسطينية أيضاً.

هذا التقارب بين البلدان العربية والاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية لم يتزامن، مع الأسف، بالتقاء بين الطرفين حول التصوّرات المتعلقة بحلول القضايا العربية، والدولية. فعلى الصعيد العربي، كان هناك، عموماً، لدى الاطراف العربية، تأثيرات شوفينية على مجمل تصوراتهم لحلول القضايا الوطنية، والقومية، ونزعات أوتوقراطية في مجال السياسات الداخلية، والادارة السياسية، والاقتصادية؛ وعلى الصعيد الدولي، هناك، عموماً، تأثير كبير، أو صغير، للعلاقات السياسية والاقتصادية مع الغرب في المواقف العربية.

ربما لو وجد تقارب أعمق في التصوّرات السياسية، والاقتصادية، بين أطراف كتلة البلدان الشرقية والاطراف العربية، لتغيّر الى هذا الحد، أو ذاك، تاريخ المنطقة العربية، ولوجد بعض البلدان العربية نفسه في وضع أفضل بكثير. ربما لو وُجد التقارب المذكور، لوفّر العرب على أنفسهم، من الجملة، حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ضد اسرائيل، وعقابيلهما.

مع ذلك، لم يكن عدم التقارب عائقاً دون تقديم الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية الكثير من الدعم السياسي، والاقتصادي، الى المنطقة العربية. ومن الجملة، هناك الآلاف من العرب، الذين تخرّجوا، علمياً، في البلدان الشرقية، أو درسوا، أو يدرسون، أو عولجوا، أو يعالجون، فيها.

لا ريب في ان الفضل في تمتين العلاقات، وتطويرها، بين العرب وبلدان الكتلة الاوروبية الشرقية يعود، في الجانب العربي، الى صعود الراديكاليين العرب الى الحكم منذ الخمسينات، والى مصر وسوريا بوجه خاص. أمّا، في الجانب السوفياتي، فيرجع الى عوامل عدة، قد يستطيع المرء تخمين بعضها

دون بعضها الآخر.

طبعاً، هناك العامل الايديولوجي. وهذا، اذا لم يكن عاملاً حاسماً، فان أهميته غير قليلة، بشرط ألّا يؤخذ في أطار نظري بحت. لقد عرفت الادارات السوفياتية، منذ أيام لينين، ان الدولة الجديدة هي غير مقبولة في نادي الدول الرأسمالية الكبرى؛ هي، بمقدار ما تتطوّر، وتبعث لدى الآخرين الخوف والعداء بشكل أقوى، فأقوى. لقد حاول الاتحاد السوفياتي، من جانبه، ان يبني ما أمكن من العلاقات مع الغرب. وتاريخ الدبلوماسية السوفياتية مليء بالايجابية والواقعية؛ ولكن الدول الرأسمالية المتطورة بقيت في حرب حقيقية معلنة، وغير معلنة، مع الاتحاد السوفياتي. لذلك، كان من جملة التوجّهات الايديولوجية الاساسية للاتحاد السوفياتي مدّ اليد الى الشعوب المستعمَرة، ونصف المستعمَرة. إن منطلق حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي وضعه، وأوضحه، لينين، خصوصاً في مناقشاته مع نغارين(1)، هو في الوقت عينه، ايديولوجي، وتكتيكي، واستراتيجي، لأنه متفق مع منحى التحرر التدريجي للانسان من الاستغلال، ويساعد على التضامن الأوسع، فالأوسع، للشعوب ضد استغلال الاوليغارشية الرأسمالية الدولية، ويتيح المجال، على المدى الأبعد، لتوسيع صفوف البروليتاريا، ولزيادة وعيها، وتضامنها، وكفاحها، في سبيل تحريرها المستقبلي الكامل.

العوامل الأخرى، السياسية والاستراتيجية، تعود الى أهمية حوض البحر الابيض المتوسط المعروفة، والى أهمية المنطقة العربية الاقتصادية والجيوبوليتيكية (أي الجغرافية - السياسية)، والى الدور الذي يمكن ان تلعبه الدول العربية على صعيد العالم الثالث، والذي لعبت بعضه، كما هو معروف، من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها، ومن خلال منظمة الدول غير المنحازة، ومنظمة الوحدة الافريقية، الخ.

لكن يجب ان يؤخذ في الاعتبار، عند تقدير أهمية المنطقة العربية، وأهمية دور البلدان العربية العالمي، ان مناطق العالم كلها تحصل كثيراً، أو قليلاً، على أهمية متزايدة من كل نوع، وذلك من خلال صعودها الاقتصادي، وتزايد دورها الفاعل، أو من خلال التركيز الاستراتيجي العالمي، في مرحلة من المراحل، على هذه المنطقة، أو تلك (مثلاً، التركيز على كوبا، او نيكاراغوا، أو انغولا، الخ). اضافة الى ذلك، يمكن القول، ان الضعف العربي يتسبب، وتسبب في الماضي، بنقل مركز الثقل لأهمية المنطقة العربية، الى حد ما على الاقل، الى اسرائيل، باعتبارها تمثّل، لدى الاستراتيجيين الاوروبيين المحافظين، «الوصيّ» المستقبلي على المنطقة. وبمقدار ما يزداد ضعف، وتخلخل، الجانب العربي، يكون الخطر الاسرائيلي أفدح، ويتوفّر له، في الوقت عينه، المناخ الدولي الملائم.

من جملة العوامل الاستراتيجية، التي دفعت الاتحاد السوفياتي الى تأييد الجانب العربي، كون المنطقة العربية قريبة من حدود الاتحاد السوفياتي، من جهة، وكون اسرائيل، من جهة أخرى، معطاة دوراً استراتيجياً دولياً، لا دوراً اقليمياً فقط.

في اطار ذلك الدور الدولي، يمكن ان يشدّد المرء على ما قامت، وتقوم، به اسرائيل، في أميركا اللاتينية، وفي افريقيا.

لكن الأهمّ في مجال الدور الاستراتيجي الدولي المعطى لاسرائيل يتعلّق بالاسلحة الاستراتيجية، التي صنعتها اسرائيل، أو امتلكتها.

يرجع بناء مفاعل ديمونا في اسرائيل الى الخمسينات، وذلك بالتعاون الفرنسي - الاسرائيلي،

بموجب اتفاق، أُفلت من أي رقابة برلمانية، ومن اطلاع أغلب الوزراء. فالرئيس شارل ديغول نفسه لم يعلم، الاّ بعد سنتين من رجوعه الى السلطة، بطبيعة الروابط الوثيقة بين المركبين الصناعيين العسكريين في البلدين. وعندما أراد، في العام ١٩٦٠، ان يضع نهاية لتلك «الممارسة غير الشرعية»، لم يلق آذاناً صاغية في المجال النووي: لقد قام تكتيكيون مرتزقة من شركات فرنسية، بأجور ذهبية، بانجاز بناء المعمل تحت ـ الأرضي لاستخراج البلوتونيوم الذي سمح للدولة الصهيونية ببناء أول قنبلة في ديمونا.

كل ذلك كان ثمرة اتفاق، تمّ في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، وكان أطرافه الفرنسيون غي موليه وموريس بورجيس ـ مونوري، في الجيش، ومدير مكتبه آبيل توماس، وطرفه الاسرائيلي وزير الدفاع الاسرائيلي حينذاك، شمعون بيرس؛ وكشف بيير بييان في كتابه «القنبلتان» عن ان رجل قش، خلق في نيسان (ابريل) ١٩٥٨، وهو شركة وهمية (société bidon) تابعة لسان ـ غوبان، التي أنشأت معمل ديمونا دون معرفة الجنرال ديغول. لقد مُوِّه كمعمل نسيج، وانفصل المفاعل في نهاية العام ١٩٦٢. ومعمل الاستخراج كان يشتغل في نهاية العام ١٩٦٦. والصواريخ الحاملة للرؤوس النووية، التي قدّمتها «داسو»، جُرِّبت في ربيع العام ١٩٦٧[٢].

ان المعلومات التي تتسرّب، بين حين وآخر، الى الصحافة العالمية عن التعاون بين المركبات الصناعية الغربية واسرائيل توحي بأن هذا التعاون بلغ حدوداً واسعة جداً، وخطرة في الوقت عينه. على كل حال، من الواضح ان التكنولوجيا الاميركية في صناعة الاسلحة انتقلت بحدود خطرة الى اسرائيل، وهذا ما ساعدها في تطوير تكنولوجيا الصواريخ والاقمار الاصطناعية لديها.

ومن الواضح، ان الاسلحة الاسرائيلية الاستراتيجية ليست كلها مخصصة للمنطقة العربية، وانما هي، على المدى الابعد، تدخل في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الاميركية بصورة خاصة، أي هي تهدد، من الجملة، أمن الاتحاد السوفياتي.

الواقع، ان المنطقة العربية كانت متجهة، منذ الخمسينات، الى ان تتحوّل الى قاعدة كبرى استراتيجية غربية. ولئن لم تنجح سياسة الاحلاف القديمة، فانما يعود ذلك الى عامل داخلي عربي، هو المقاومة الشعبية لتلك السياسة؛ المقاومة التي حملت، تدريجياً، الراديكالية العربية الى السلطة في أكثر من بلد عربي؛ والى عامل دولي، يتمثّل في الصراع بين النفوذين، الاميركي والاوروبي، في المنطقة. غير ان الادارات الاميركية المتعاقبة بقيت تعمل، بدأب، على ملء «الفراغ» الشرق أوسطي بمضمون استراتيجي يضمّ الحكومات العربية المتقاربة مع الغرب واسرائيل، في حلف مسيطر، القيادة فيه لاسرائيل. وحالت دون تنفيذ الخطط، حتى الآن، مقاومة الراديكالية العربية، من جهة، واهتمام الاتحاد السوفياتي بالاحداث الجارية قرب حدوده، من جهة أخرى.

لكن في النصف الثاني من الثمانينات صارت تتغيّر أمور كثيرة في بلدان اوروبا الشرقية، وعلى الصعيد الدولي.

يسأل المرء، بعدما عاش، ورأى، الاحداث المتلاحقة في اوروبا الشرقية وعلى الصعيد السوفياتي الداخلي: هل خرجت البريسترويكا عن سكة الرئيس ميخائيل غورباتشيوف؟ ماذا ينتمي الى البريسترويكا، وماذا لا ينتمي اليها، من الاحداث المذكورة؟ على كل حال، العلنية (غلاسنست)، التي هي جزء، لا يتجزأ، من البريسترويكا، لم تكن علنية بشكل كاف. فهي لم توضح لا لشعوب الاتحاد السوفياتي، ولا لشعوب اوروبا الشرقية، أبعاد ما صارت اليه البريسترويكا.

لقد طرحت، كما هو معروف، البريسترويكا، أول ما طرحت، على شكل انتقاد (في اطار الاشتراكية العلمية) للثغرات الاقتصادية، والادارية، في البلاد. بدت وكأنها استمرار لخط الامين العام السابق للحزب الشيوعي السوفياتي، يوري اندروبوف، وركّزت على الدمقرطة (democratization) والمعركة ضد البيروقراطية، وضد عبادة الشخصية.

ربما لو علمت، مسبقاً، الاحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، ومن ذلك في الاتحاد السوفياتي، ان الاصلاحات البريسترويكية تنطوي، في داخلها (أو في مجرى الاحداث الناتجة)، على العودة الى الرأسمالية، على الصعيدين، الداخلي والخارجي، والى اقتصاد السوق الرأسمالي، والى العلاقات الرأسمالية، وعلى اضعاف القدرة الدفاعية لحلف وارسو وللاتحاد السوفياتي (دون خطوات غربية مماثلة)، وعلى تغيير النسيج الاجتماعي للحزب، وخلق الظروف الملائمة للمحاولات الانفصالية في الجمهوريات الاتحادية، وعلى منح الدول الأجنبية امتيازات اقتصادية، وغير اقتصادية، لاتخذت تلك الاحزاب الخطوات الضرورية للدفاع عن نفسها. طبعاً، الاحزاب نفسها مسؤولة الى هذا الحد، او ذاك، عن كل ما جرى؛ ولكن هذا موضوع آخر.

ربما كان اعتبار الاحداث، التي جرت في اوروبا الشرقية، شأناً داخلياً؛ بل من الضروري اعتبارها كذلك، ومن الضروري ان تبذل بلدان العالم الثالث كل محاولة ممكنة للحفاظ على الصداقة والعلاقات المتكافئة المعتادة مع بلدان اوروبا الشرقية. لكن، على الرغم من ذلك، ثمّة انعكاس كبير لتلك الاحداث على البلدان النامية، ولا بدّ من أخذه في الاعتبار.

لقد طفا على السطح الاعلامي، في الاتحاد السوفياتي، ما يؤلف، في رأي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، نسقاً من الاعضاء، الذين «يخوضون معركة ضد الحزب من مواقع راديكالية ـ مزيّفة... لقد قاموا بهجوم على الأسس الفكرية، والتنظيمية، للحزب الشيوعي السوفياتي، وبعضهم يشتم، مباشرة، لينين، واللينينية. وفي هذا المجال، يجذب الانتباه نشاط الاشخاص الملتفّين حول ما يسمّى بـ 'المبادىء الديمقراطية' »[٣].

أغلب أفراد النسق المذكور، ونظائرهم من غير الحزبيين، يرون في الغرب مثلاً أعلى، ويعزفون، في أدبياتهم، على وتر، شتيمة بلادهم وتمجيد الرأسمالية. لقد شتموا كل شيء يتعلق بالاتحاد السوفياتي، حتى الانتصار في الحرب الوطنية السوفياتية العظمى، التي لها أهمية دولية، وتاريخية، اضافة الى اهميتها الوطنية. وفي رأي بعضهم، يقف تجاه مراكز الرأسمالية الدولية الاتحاد السوفياتي المتخلف، المشوّه، الذي يدعى «قوة عظمى» كمجاملة؛ فهو يشبه، حقاً، كما قال هلموت شميت، «فولتا العليا بسلاح نووي»[٤]، وسكانه لم يكونوا كائنات انسانية[٥].

اكتشف بعضهم ان المجتمع الاشتراكي هو مجتمع سوق مشوّه، والمجتمع الرأسمالي هو مجتمع سوق طبيعي[٦].

بالنسبة الى القضية الفلسطينية، قال وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في خطابه في مجلس الشعب المصري، في ٢٣/٢/١٩٨٩، في القاهرة[٧]، ان الحل الاساسي وجد منذ زمن طويل، في العام ١٩٤٧، في القرار الرقم ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، والذي نصّ على تقسيم فلسطين. والمهمة، «التي تقع علينا، وتفرضها الوقائع، اليوم» هي ضمان ان يستطيع الشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير، وان تعاد الاراضي التي أُخذت من العرب، وان تجد

اسرائيل ضمانتها في العيش في أمن، ضمن حدود معترف بها.

ثمّة موقف ايجابي، هنا، في العودة الى القرار الرقم ١٨١؛ وهو الموقف السوفياتي الرسمي؛ ولكن موضوع «أمن» اسرائيل يؤلف مفهوماً مطاطاً، يمكن ان تلغى، بموجبه، كل الحقوق الفلسطينية، والعربية، وهو، عملياً، مفهوم اسرائيلي عدواني، بالصيغة المطبق بها في جنوب لبنان، وفي الاراضي المحتلة بالذات.

ان الموقف الاكثر موضوعية، والأشد انطباقاً على واقع الحال، هو ان يؤخذ في الاعتبار «الأمن» الفلسطيني، والعربي، أو «الأمن المتبادل» العربي ـ الاسرائيلي.

من جهة أخرى، قال شيفاردنادزه، في الخطاب ذاته، ان المشكلة (أي التي يجب حلها) هي معرفة كيف يضمن المرء ان يعيش شعبان في «وطنهما التاريخي المشترك»؛ وان يطبق المبدأ الاساسي في القانون الدولي في عدم قبول اكتساب أراضٍ بالقوة؟

في هذا القول أمران يثيران الاهتمام: الاول هو انه لا توجد اجابة ملموسة عن «كيف يضمن المرء»، والثاني هو «الوطن التاريخي المشترك»، الذي يمكن ان يمثّل لدى شيفاردنادزه نوعاً من البلاغية في التعبير، ويمكن ان يمثّل تأييداً للادعاء الصهيوني بكون فلسطين وطناً تاريخياً للأمة اليهودية الواحدة. طبعاً، الافتراض الاخير يختلف جذرياً عن اعتبار فلسطين تخص الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، بموجب قرار التقسيم الرقم ١٨١، ويؤلف، في الوقت عينه، اساساً ايديولوجياً للهجرة اليهودية من بلدان اوروبا الشرقية الى اسرائيل.

في الدراسة التي أعدّتها وزارة الخارجية السوفياتية[٨]، ورد ان ثمّة علامات تقدّم، ولو ببطء، في حل مشكلة الشرق الاوسط، وان الجهد السوفياتي في ذلك اصبح أكثر نشاطاً، واكتسب طبيعة متعددة البعد؛ وان التعاون، في هذا المجال، مع البلدان العربية ترافق مع المحاولة لاجراء حوار مع الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، ومع حثّ مجلس الامن التابع للامم المتحدة، واعضائه الدائمين، على لعب دور أكثر فعالية؛ وان المهمة هي مساعدة الطرفين فعلاً، ليسيرا في اتجاه تسوية عملية للصراع.

ورد في الدراسة المذكورة ان الطريق الى حل المشكلة هو مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط؛ وان اقتراحات الاتحاد السوفياتي الملموسة، في هذا الخصوص، طرحها وزير الخارجية في جولته، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، على بلدان الشرق الاوسط، وتتألف، جوهرياً، من استخدام ميكانيزمات مرنة ومتعددة الاقنية، مثل المناقشات غير الرسمية في مجلس الامن، والمشاورات غير الرسمية بين الاعضاء الدائمين، والحوار متعدد الطرق، أو الثنائي، بين الافرقاء، الذين يسعون الى التسوية، سواء أكان الحوار مباشراً، أو من خلال وسطاء.

ورد، أيضاً، ان الاتحاد السوفياتي أيّد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي، الذي عقد في الجزائر، من ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ومن الجملة نبذ الارهاب.

يلاحظ المرء، في هذا الكلام عن حل مشكلة الشرق الاوسط، ان «التعاون» هو مع الجانب العربي، و«المحاولة» هي مع الولايات المتحدة الاميركية. ان العرب كانوا، وما زالوا، مستعدين لحل المشكلة، وقدّموا، بأشكال مختلفة، الكثير من التنازلات. لنتذكر قبول الرئيس الراحل جمال عبدالناصر بنقاط ليندون جونسون الخمس؛ وبعد تراجع الاخير، بنقاط جونسون الثلاث عشرة؛ ثمّ بمشروع وليام روجرز، الخ. ولنتذكر رحلة الرئيس المصري السابق محمد انور السادات الى القدس، والمفاوضات

غير المتكافئة التي تمّت على اثرها، واتفاقيتي كامب ديفيد، الخ. ولنتذكر مشروع السلام السعودي (مشروع الملك فهد)، الذي اقرّته القمم العربية. في كل ذلك، كان الاميركيون والاسرائيليون يتراجعون عن اقتراحاتهم، التي قدّموها بأشكال رسمية، أو التي أوحوا بها لهذا الطرف، أو ذاك، ويطالبون بمزيد من التنازلات العربية، علماً بأن العرب هم المحتلة أراضيهم، وهم المعتدى عليهم دوماً، وهم المعرّضون، في كل وقت، للعدوان. في الحالات العادية الهادئة، تخترق الطائرات الاسرائيلية حرمة الاجواء العربية، بدءاً من لبنان حتى تونس، وتقوم بمختلف الغارات الكيفية. معنى ذلك، ان اسرائيل هي التي يفترض وضع حدّ لها بموجب الاعراف والقوانين الدولية؛ وهي، لا العرب، التي من المنطقي ان يطلب منها المساهمة الايجابية في حل مشكلة الشرق الاوسط.

«المحاولة» (أي المحاولة السوفياتية) مع الولايات المتحدة الاميركية تبدو وكأنها «محاولة» اميركية مع الاتحاد السوفياتي، للمساعدة في المزيد من الضغط على الطرف العربي.

والمؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الاوسط كان يؤلف، في المشروع السوفياتي الاساسي، نوعاً من التحكم الدولي المُلزم، وقبل به أغلب الاطراف العربية. في الوقت عينه، ليس في أسلوب التحكيم الدولي الملزم، لا تحيّز للعرب، ولا لاسرائيل؛ وانما هو، بالعكس، أسلوب صالح للتعميم، من اجل حل جميع النزاعات الاقليمية، ووقف سفك الدماء، الذي يجرى في كل مناطق العالم تقريباً.

أجـابت الادارة الامـيركيـة، من قبل، عن أسلوب التحكيم الملزم بمناورات عديدة، لا ضرورة للاستطراد فيها هنا؛ وكان من بعض ثمارها اتفاقيتا كامب ديفيد. ولوّحت الادارة الاميركية، في بعض الفترات، بقبول فكرة مؤتمر دولي «مظلّة» لاتفاقيات ثنائية منفصلة بين اسرائيل والاطراف العربية الأخرى. وفي هذا الاطار، يمكن تصنيف خطة وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس.

الهـدف الاميركي من الاتفاقيات الثنائية عموماً، ومن المؤتمر الدولي المظلة، هو تفرّد اسرائيل بالاطراف العربية، وفرض شروطها، ثمّ اعطاء هذه الشروط شرعية دولية من خلال المؤتمر.

الفرق بين المؤتمر الدولي الملزم والمؤتمر الدولي المظلة كبير جداً، ويعادل الفرق بين اخضاع طرفين متنازعين للقضاء، أو تركهما يصفّيان خصوماتهما بالقوة، واعطاء الحق للغالب. مثلاً، لو جلست، اليوم، منظمة التحرير الفلسطينية الى طاولة المفاوضات مع اسرائيل، فماذا بامكانها ان تحصل من الطرف الاسرائيـلي المحتـل، الذي يملك القوة، ويملك الاصرار على استمرار الاحتلال، ولا يرى في المفاوضات سوى ستارة «سلام» يخفي خلفها تنكيله بالفلسطينيين؟ بينما لو خضع الطرف الاسرائيلي لتحكيم دولي ملزم، فيمكن ان يدخل في بناء الترتيبات النهائية لحل المشكلة مختلف القرارات الدولية، ومختلف احكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وبحمايته من الابادة، الخ.

والجهد السوفياتي، الذي ورد في الدراسة الصادرة عن وزارة الخارجية السوفياتية التي سبق ذكرهـا، ينتقـل، في الواقـع، من التحكيم الدولي الملزم الى «استخدام ميكانيزمات مرنة ومتعددة الأقنية...»، أي الى ما يشبه الموقف الاميركي من المؤتمر الدولي.

الموقف الاميركي المذكور، أصبح قديماً، وهو متقدم على الموقف الحالي، الذي يتمثّل في مشروع بيكر، الصيغة المعدّلة قليلاً عن مشروع شامير، الذي يتلخّص في ابقاء وضع الاحتلال على ما هو عليه مع الحصول على توقيع من فلسطينيي الاراضي المحتلة بالموافقة على ذلك. والخارجية السوفياتية لم توافق، رسميـاً، حتى الآن، على مشروع شامـير، أو مشروع بيكـر؛ ولكنهـا تتفق مع «ايجـابيـة»

المشروع المصري، الذي هو صيغة معدّلة للمشروعين المذكورين.

في الوقت عينه، رحّبت الدراسة المذكورة بتخلّي منظمة التحرير الفلسطينية عن العنف، وربما كان من الممكن وصف ذلك الموقف بالموضوعي، خصوصاً اذا كان المقصود بالعنف ما هو موجّه ضد المدنيين، ولو كان يتناول، أيضاً، العنف الاسرائيلي. ان الاتحاد السوفياتي هو طرف أساس موجّه على اتفاقية العام ١٩٤٨ المتعلقة بجرائم الابادة؛ ومع ذلك، فانه ينسى الابادة التي يمارسها جيش الاحتلال الاسرائيلي، ويتذكر «العنف» الفلسطيني، الذي يمكن تقدير حجمه بالاعتماد على ما كتبته صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢. كتبت ان عدد الضحايا الاسرائيليين للاعتداءات الفلسطينية المرتكبة على كل الجبهات، من حرب العام ١٩٦٧ حتى بداية حزيران (يونيو) ١٩٨٢، كانت، حسب الاحصاءات الرسمية، أقل من حصيلة قصف بيروت: كان مجموع الضحايا المذكورين ١٠٦ قتلى و٣٠٠ جريح[٩].

السماح السوفياتي بالهجرة المكثّفة الى اسرائيل يضع، حتماً، اشارة استفهام على الموقف السوفياتي من القضية الفلسطينية؛ ذلك لأن الهجرة المكثّفة هي عمل سياسي، وليست مجموعاً بسيطاً للسلوك الفردي. ربما منع الفرد، في بلد ما، من الهجرة الى بلد آخر، يؤلف، ضمن ظروف معيّنة، انتهاكاً لحقوق الانسان؛ غير ان الهجرة الجماعية هي أمر مختلف، سواء بالنسبة الى وطن الجماعة المهاجرة، أم بالنسبة الى المهجر. هل تقف الادارة السوفياتية الموقف ذاته، لو جرت هجرة جماعية من الجمهوريات السوفياتية الآسيوية الى البلدان الاسلامية، أو لو جرت هجرة معاكسة من البلدان الاسلامية الى الجمهوريات السوفياتية؟ أو هل تقف الموقف ذاته لو جرت هجرة جماعية من جمهوريات البلطيق الى اوروبا الشمالية؟ كل ذلك يمكن ان يحدث، اذا ما توفّرت الدعاية والاغراءات، التي بمثلها قفز الالمان الشرقيون عن سور برلين الى ألمانيا الغربية. الموجة لم تكن مجرد اطلاق حرية التنقل، وانما كانت مؤشراً الى تغيير نظام الحكم في البلاد، وللسير في اتجاه توحيد ألمانيا، ولانعكاس كل ذلك على الأمن الاوروبي كله، وعلى أمن الاتحاد السوفياتي بالذات.

يحق للمرء ان يسأل عن طبيعة الهجرة السوفياتية المكثّفة الى اسرائيل لدى الادارة السوفياتية. هل هي نتيجة ضغط اميركي – صهيوني على الاتحاد السوفياتي؟ أم نتيجة اتفاق دولي، عرّابه هو الادارة الاميركية؟ أم نتيجة عودة سوفياتية الى الوهم القديم بأن العنصر الاوروبي الشرقي في اسرائيل سيجرّها، على المدى الأبعد، الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي، والى تمثيل المصالح السوفياتية في المنطقة العربية، باعتبارها ستكون «الوصيّ» المستقبلي على المنطقة؟ أم نتيجة تطوّر عفوي للأحداث، خارج على سيطرة الادارة السوفياتية؟ أم نتيجة خليط من مجموع ذلك كله؟

لا ريب في ان اليد الاميركية – الصهيونية واضحة في موضوع الهجرة السوفياتية المكثّفة الى اسرائيل. ولا يغيّر من الامر شيئاً كون الادارة الاميركية حصلت على استجابة الادارة السوفياتية من خلال اتفاق ما، أو من خلال مناورة، أو مناورات سياسية، جعلت الأمر واقعاً. ان الهجرة المكثّفة الى فلسطين كانت الوسيلة الدولية لاقامة دولة اسرائيل، وكانت، وما تزال، أداة للاستيطان، وللتوسّعية الاسرائيلية.

في العام ١٩١٤، كان عدد اليهود الفلسطينيين ٥٦٧٠٠ نسمة[١٠]؛ وفي العام ١٩٢٢ تطوّر هذا العدد الى ٨٣٧٩٠ نسمة؛ وفي نهاية العام ١٩٤٤ الى ٥٢٨٧٠٢ نسمة، أي بزيادة ٤٤٤٩١٢ نسمة، منها ١١٧٢٢٦ زيادة طبيعية، والباقي (٣٢٧٦٨٦ نسمة) زيادة ناتجة عن الهجرة[١١]. وفي ١٤

أيار (مايو) ١٩٤٨، عندما جلت بريطانيا عن فلسطين، كان عدد العرب في فلسطين ١٣٩٠٠٠٠ نسمة، وعدد اليهود ٦٢٩ ألف نسمة. وحسب الموسوعة البريطانية، كان عدد اليهود، في العام ١٩٤٨، بلغ ٦٥٠ ألف نسمة، وهاجر اليها بين ١٩٤٨ و١٩٧٠ حوالى ١٣٠٠٠٠٠ نسمة، منهم ٢٠٠ ألف قاموا بهجرة معاكسة؛ كذلك حوالى ٤٦ بالمئة من اليهود ولدوا في اسرائيل، وحوالى ٢٧ بالمئة من أوروبا أو اميركا، وحوالى ١٤ بالمئة في افريقيا، وحوالى ١٢ بالمئة من مناطق أخرى[١٢].

ان الهجرة المكثّفة الى فلسطين كانت، ولا تزال، عملية استعمار استيطاني من النوع الذي جرى في القارة الاميركية، أو في جنوب افريقيا، أو في استراليا؛ ومن السخف، والشذوذ، ان يجرى ذلك في القرن العشرين. ولكنه، جري باتفاق دولي، ولعلّه يجرى، الآن، التوسّع فيه باتفاق دولي أيضاً!

لم تكن للاتحاد السوفياتي، مطلقاً، مصلحة، لا سابقاً ولا لاحقاً، في المساعدة على هذا الاستعمار الاستيطاني. ان اسرائيل، ثمرة هذا الاستعمار، بقيت، منذ نشوئها، حربة موجّهة ضد الاتحاد السوفياتي. كذلك هو الحال بالنسبة الى الصهيونية الدولية. أمر طبيعي؛ لأن القيادة الصهيونية والادارات الاسرائيلية، الطائفية - الشوفينية والعنصرية، لا يمكن أن تخدم، أو ان تتحالف، الاّ مع الاحتكارات الدولية، التي تؤلف المركز العدواني متعدّد الجانب للاتحاد السوفياتي. ان الاحتكارات الدولية كانت معادية ومنافسة لروسيا القيصرية؛ وكانت، بصورة خاصة، معادية، بضراوة، لثورة اكتوبر ١٩١٧ وللاتحاد السوفياتي. ربما يجدر القيام بعمل مضن على صعيد السياسة الدولية من اجل ازالة التوتر الدولي، والحرب الباردة، وسباق التسلّح، ومن أجل حل الصراعات الاقليمية، الخ. ولكن هل يمكن القيام بذلك من طرف واحد؟ هل تراجعت الولايات المتحدة الاميركية عن التسلّح؟ عن التدخل في شؤون الدول الاخرى، وفي شؤون الاتحاد السوفياتي بالذات؟ عن تطوير ترسانة حلف شمال الاطلسي؟

بالنسبة الى الصراع الاقليمي الهامّ في الشرق الاوسط، هل تساهم الهجرة السوفياتية المكثّفة في السلام، وفي حل المشكلة؟ هل تمويل الولايات المتحدة الاميركية لهذه الهجرة هو مؤشر الى رغبة الادارة الاميركية في السلام؟ الى موقف غير متحيّز كوسيط أساسي في عملية السلام؟ بشكل عام، هل تسير الامور على ما يرام، سواء بالنسبة الى السلام الدولي، أم الى السلام في الشرق الاوسط؟ لا نعتقد بأن الادارة السوفياتية ترى ذلك فعلاً.

على الأغلب، ان التغيير الذي طرأ، ويطرأ، على موقف الادارة السوفياتية من السلام في الشرق الاوسط عموماً، ومن القضية الفلسطينية خصوصاً، هو طارىء، لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بأمن الاتحاد السوفياتي، الذي يتناقض مع توسّعية متناقضة بجوهرها مع مصالح الاتحاد السوفياتي لدولة في المنطقة العربية، ومتحالفة استراتيجياً - ومن الجملة في مجال «حرب النجوم» - مع الادارة الاميركية؛ ومنها ما يتمثّل بالعلاقات متعددة البعد، الانسانية والسياسية والاقتصادية مع بلدان المنطقة العربية وشعوبها؛ ومنها بكون المضمون التوسّعي للمخططات الصهيونية، المدعومة بالادارة الاميركية، هي ليست فقط غير منطقية، وانما، أيضاً، غير قابلة للتحقيق عملياً. مثلاً، يتطلب سحق الانتفاضة ابادة شبه كاملة للعنصر الفلسطيني، وربما يتطلب حروب اجتياح من النوع الذي كان يخطط له وزير الدفاع السابق، اريئيل شارون، في العام ١٩٨٢. هل يتمّ مثل ذلك بسهولة، ودون عقابيل على الصعيد الدولي، وعلى صعيد الرأي العام الاميركي، وحتى الاسرائيلي؟ حتى الآن، ان سياسة البطش هي السائدة في بؤرة التوتر، في لبنان وفي الاراضي المحتلة؛ والادارتان،

الاميركية والاسرائيلية، قادرتان على المضي في ذلك الى اجل طويل: يكلف الأمر قليلاً من الدولارات، وقليلاً من الاسلحة؛ أمّا الطرف الآخر، فيكلفه هذا البطش الكثير: ضحايا بشرية بالآلاف، آلاماً جماعية لا حصر لها. يبدو الامر، وكأن النتيجة معروفة: انتصار بيروس (Pyrrhus)(١٣) (أي انتصار بالغ الدموية). غير ان كلا الادارتين، الاميركية والاسرائيلية، لا بد من ان تدفعا ثمناً باهظاً؛ والاوضاع الاقتصادية والسياسية المتفاعلة هي مؤشر الى ذلك. في الوقت عينه، لا مصلحة، مطلقاً، لجميع الدول، التي لصالحها السلام في الشرق الاوسط، ومن الجملة الدول الاوروبية الغربية، ان تساهم، أو ان تصمت عن انتصار البيروس هذا، الذي يمكن ان تكون له مضاعفات بالغة الخطورة.

الهجرة السوفياتية المكثّفة يراد منها لدى الادارتين، الاسرائيلية والاميركية، ان تكون أداة في انتصار البيروس. مع ذلك، فان الفكرة، على الرغم من خطورتها، ولاانسانيتها، محكوم عليها، على المدى الأبعد، بالفشل. أولاً، لأن المخطط سوف يكلف الادارة الاسرائيلية الكثير، ولا تكفي «اربعمئة مليون دولار» لتسديد النفقات، ولمعالجة الخلل، الذي سوف تحدثه الهجرة المكثّفة في المجتمع الاسرائيلي؛ ثانياً، لأن البشر لم يعودوا، لا في هذا الجزء من العالم، ولا في غيره، قطعاناً، يمكن تسييرهم من أجل أي أهداف، مقنعة كانت أم غير مقنعة، خطرة كانت أم غير خطرة. ان تمرّد عدد، ولو كان قليلاً حتى الآن، من العناصر العسكرية الاسرائيلية على سياسة البطش الجارية في الاراضي المحتلة هو مؤشر؛ واتساع معسكر السلام في اسرائيل هو مؤشر؛ وأزمة الحكم هي مؤشر؛ الخ.

ان «أمن» اسرائيل، الذي ترفعه الادارة الاسرائيلية، هو ذريعة لكل عملياتها العدوانية؛ هو فزاعة تستخدمها الدول ذات العلاقة، لسبب أو لآخر، ضد المنطقة العربية. غير ان ثمّة حاجة الى الأمن، الى الأمن الحقيقي لدى اسرائيل؛ وهذا الأمن لا ينفصل، موضوعياً وعملياً، عن أمن المنطقة العربية ككل. الأمن الحقيقي هو الامن المشترك، الأمن المتبادل، الأمن الذي يسمح لشعوب الشرق الاوسط بأن تعيش بسلام، بدون حرب، وعلى قاعدة اقتصادية سليمة، وقابلة للتطوّر.

لقد بدأ الاستعمار الابيض في جنوب افريقيا قبل قرون. واستطاع هذا الاستعمار، بتطوراته المختلفة، اخضاع السود، سكان البلاد؛ وأقام البيض، من اجل «أمنهم»، نظام الفصل العنصري؛ واستمر هذا النظام زمناً طويلاً. مع ذلك، بدأ هذا «الامن» يهتز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وسوف يسقط لامحالة، لأنه «أمن» مصطنع يقوم على «لا أمن» الآخرين.

مصير «الأمن» الاسرائيلي المصطنع سوف يسقط أيضاً، لأنه مبني على «لا أمن» المنطقة العربية، مع فارق أساس، هو أنه لن يعمّر طويلاً مثل «أمن» جنوب افريقيا، الذي بني في قرون ماضية. نحن، الآن، في القرن العشرين، وعلى الطريق الى ان ندخل عتبة الألف الثالث الميلادي؛ والتناقض الكبير بين وعي الانسان واستعباد الانسان للانسان لا يسمح باستمرار الاوضاع الشاذة القائمة على الكرة الارضية: إمّا ان يتوازى وعي الانسان السياسي والاجتماعي مع وعيه العلمي والتكنولوجي، أو يدمّر الانسان نفسه في نهاية المطاف، من طريق سلسلة من الحروب تنتهي بحروب نووية.

المنطلق الهامّ والأساس في البريسترويكا هو ان أمن بلد ما لا يمكن ان يبنى بالاعتماد على السلاح فقط، وبمعزل عن أمن البلدان الاخرى. الأمن الوحيد الممكن، والدائم، هو الامن المشترك، المتبادل، المبني على السلام لجميع الشعوب. هذا صحيح جداً؛ وصحيح جداً، أيضاً، كون الامن المشترك لا يمكن أن يبنى من جانب واحد. لو فرضنا ان الدول العربية تخلّت، بعصا سحرية، عن مواقفها (التي ليست مبرّأة من الاخطاء)، وقالت للادارة الاسرائيلية: «اسرحي وامرحي»؛ فهل

يتحقق أمن البلدان العربية حينئذٍ؟ ألَم تترك البلدان النامية، بمجموعها، الاستعمار الابيض «يسرح ويمرح» زمناً طويلاً؟ هل تحقق أمن هذه البلدان بهذه الطريقة؟

ان التطوّرات الحالية في العالم، وفي المنطقة العربية، تحمل، في أحشائها، أخطاراً رهيبة متصاعدة على كل البلدان العربية، بل وعلى البلدان النامية عموماً. في الوقت عينه، ان أمن البلدان العربية لا يزال في مهبّ الريح؛ واذا لم يتحدث المرء عن الماضي، ولم يشر الى مسؤولية الدول العربية ذاتها في تفاقم الوضع الأمني في المنطقة، ووصوله الى الدرك الحالي، فلا بدّ من القول، ان مسؤولية الدول العربية الحالية هي كبيرة، وتنذر بتوفير المناخ الملائم لحلول أفدح الكوارث في المنطقة.

طبعاً، قيل الكثير؛ ويمكن قول الكثير، أيضاً، في هذا المجال. ولكن قد يكون من المفيد التركيز على ثلاث نقاط رئيسة.

الاولى هي ان أغلب الدول العربية تولي جلّ اهتمامها لـ «الأمن» الداخلي، بدلاً من «الأمن» الخارجي. ينتج عن ذلك أغلب السلبيات، التي يعيشها العرب في هذه الأيام. وهي ليست مجرد سلبيات. انها تدمير للطاقات العربية، وللحياة العربية العادية. من جملة ما ينتج عن ذلك عمليات القمع العربي ـ العربي، ممّا نسمع عنه. وغياب حكم القانون انما يتضمّن، أيضاً، هدر الامكانات البشرية، التي قد تكون مفيدة، وقد تكون نادرة.

الثانية هي ان الموقف الاعلامي العربي من الغزو الصهيوني للمنطقة العربية يتّصف، عموماً، بكونه تغطية (ونعتذر عن التشبيه) دون كيخوتية لسلم عاجز؛ وهو معاكس تماماً لنظيره الاسرائيلي المتّصف بأنه تغطية «سلمية» لعدوانية شرسة، تصل حدّ الابادة. عندما يهدّد الاعلام العربي ويتوعد، يتمنّى المرء ان يشاهد عصا حقيقية، تشهر ضد الخنجر الاسرائيلي؛ ولكنه عبثاً يحاول؛ الخنجر الاسرائيلي وحده في الميدان، يصول، ويجول، حينما يشاء في أكثر من منطقة عربية، وخصوصاً في لبنان والاراضي المحتلة.

لو كان هذا الجانب من الموقف الاعلامي العربي مجرد دردشة في سهرة خاصة، لما اكترث المرء، حينئذٍ، بمختلف النقاط الهشّة فيه، ويمكن ان يردّه المرء الى دافع الحماس، أو الى الغيرة والاخلاص الوطنيين، الخ. الدردشة الموجّهة غالباً الى الرأي العام العربي الداخلي تنتقل الى الاوساط الدولية ذات العلاقة؛ وتقوم هذه بتحليلها، والاستفادة منها على مختلف المستويات. فزّاعة «الأمن» الاسرائيلي، مثلاً، مبنيّة على التهديد والوعيد العربي. حرب العام ١٩٦٧، التي غيّرت الحدود في المنطقة العربية، كانت ذريعتها الدولية لدى اسرائيل هي التهديدات العربية غير الجدية، والتي ربما كانت الغاية منها مجرّد اعادة الوضع في سيناء الى حالته قبل عدوان العام ١٩٥٦.

لا يقتصر الامر على اعطاء اسرائيل سلاحاً اعلامياً، وعملياً، ضد العرب، وانما، أيضاً، يفصل هذا الجانب من الموقف الاعلامي العربي العرب عن مخاطبة أوسع قطاعات الرأي العام الدولي، ومن الجملة الرأي العام الاميركي، الذي بدأ يفهم لغة الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، بينما بقي موصداً زمناً طويلاً في وجه الاعلام العربي، بل هو، حتى الآن، معاد، عموماً، للعرب، على الرغم من وجود الجالية العربية الكبيرة في الولايات المتحدة الاميركية.

لكن هناك ما هو أخطر من ذلك. ان هذا الجانب من الموقف الاعلامي العربي يدل على المسافة الفاصلة بين جدية الدفاع عن النفس، والحديث عنه. ان دفاع العرب عن أنفسهم هو

مسألة استراتيجية في منتهى الجدية، ويؤلف كل تهويل اعلامي به ابتعاداً من المضمون الحقيقي له، واضعافاً لما هو قائم منه.

الدفـاع العربي، من المفروض ان يؤلف، خلافاً للعسكرية الاسرائيلية، وسيلة حماية للشعب ومكتسباته، لا وسيلة عدوان، وان يساعد على بناء سلام عادل في المنطقة، لا ان يزيد التوتر فيها، وان يحسب حساب الرأي العام الدولي، من جهة، ومواقف القوى الدولية ذات العلاقة، من جهة أخرى.

الدفاع العربي يمكن ان يكون مجدياً، اذا كان يعمل على التفاف الشعب حوله، الشعب الذي هو أداة أسـاسيـة في الدفـاع، واذا كان مقنعـاً على الصعيـد الدولي، واذا كان يمتلك مكـوّنـاته الاستراتيجية الضرورية.

ولكي يكون الدفاع العربي مقنعاً، من الضروري ان يترافق باستراتيجية سلام ذات بعد دولي، ومبنيّة على أساس موضوعي صلب.

لا ريب في ان العـرب تعلّمـوا من حسـابهم الكثير في أكثر من مجال، ومن الجملة في المجال الاعـلامي؛ ولكن جدية الظروف المحيطة بهم تتطلب المزيد والمزيد من التعلّم، ومن الجهد، على كل المستويات، اذا أرادوا، فعلاً، الدفاع عن بقائهم، وعن مستقبلهم.

الثـالثة تتعلّق بالاقتصاد العربي. من الواضح ان الدول العربية، حتى الغنية منها، ضعيفة اقتصادياً وتكنولوجياً. هي، مالياً، خاضعة للتأرجحات الدولية. واذا وجدت لها أرصدة، فانها تذوب في بحر المضاربات الدولية، كما يذوب الملح في الماء. حتى على الصعيد الشخصي، يفقد الاغنياء العرب قوّتهم المـاليـة تدريجياً، ويُعرِّضون، في كل وقت، لنوع من الاقحام في مثل فضيحة ايران ـ غيت. وبالنسبة الى القطاعين، الصناعي والتجاري، فهما مؤلفان امّا من مشروعات باهظة الكلفة، انتاجها لا يغـطي نفقـاتهـا، وتـؤلف عبئاً على القوة المالية، وامّا من مشروعات تجميعية مرتبطة بالاحتكارات الصناعية الدولية، ومتأرجحة مع الأسعار العالمية، أو مشروعات صغيرة، ومنها الحرفية والفلاحية. على كل حال، الاستثمـار الحـديث للثروات الوطنية لا يزال نسبته، عموماً، ضعيفة الى الاستثمار التقليدي، ممّا يعني ان القاعدة الانتاجية هي، بشكل عام، هشّة؛ بينما القطاع الثالثي المتورم، فانه يمتص، ويساعد الاحتكارات الدولية على امتصاص ما يجتمع من ثروات محلية.

بالنسبة الى التكنولوجيا، يوجد، اليوم، عدد كبير من الخريجين العرب في مختلف الاختصاصات؛ كمـا يوجـد في البلدان الصناعية المتطورة عدد كبير من الاختصاصيين الجيّدين، بل ومن العلماء والباحثين العرب. ومع ذلك يؤلف الخريجون العرب، غالباً، نوعاً من الطاقة المهدورة في بلدانهم؛ وذلك لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بمدى حسن توظيف مختلف الاختصاصات، ومنها ما يتعلق بانعدام المؤسسة العلمية تقريباً، التي يجب ان توجد، لكي يوظف فيها المختصون جهودهم(١٤). ومنها ما يتعلق بازدراء الاختصاص اصلاً، واعتباره، إنْ وُجد، نوعاً من الزينة، أو أداة ملحقة بالبيروقراطية. البيروقراطية هي التي «تفهم» كل شيء، لا الاختصاص. يمكن ان يوجد الاختصاص المحلي، ويكون موظفاً في احد القطاعات، ومع ذلك يستأجر الاختصاص المماثل الاجنبي بمكافآت باهظة، ليقوم بنفس ما يقوم به الموظف المحلي.

ربما من المتفق عليه انه، اذا كان الاقتصاد ضعيفاً، فمن العبث الكلام، بالمعنى العلمي، عن حل أيـة مشاكل اجتماعية، أو سياسية، أو أمنية. ان أمن المنطقة العربية يحتاج، قبل كل شيء،

الى بناء قاعدة للانتاج المادي متينة، هي التي تزوّد احتياجات هذا الأمن بما يلزم. كيف يمكن توفير الانفـاق على الدفاع، اذا كان الدين الخارجي العربي الاجمالي يفوق ٢٥٠ مليار دولار(١٥). حتى اسرائيل، انفاقها على الدفاع يتمّ على حساب ميزانيات الولايات المتحدة الاميركية؛ وهذا يعني ان دفاعها كله رهينة للادارة الاميركية، والمؤثرات، التي تخضع لها.

ان الدفاع العربي، الذي يكدس الاسلحة، على الرغم من هذا الدين الكبير، يرهن نفسه لدافعي فواتير الاسلحة. من جهة أخرى، لا شك في ان هذا الدين الضخم يؤثر في المستويات المعاشية العربية، ويضغط على وفرة المواد الاستهلاكية بالنسبة الى الشرائح الاجتماعية الوسطى، والميسورة، وعلى المواد ذات الضرورة الاولية بالنسبة الى الشرائح ذات الدخل الأدنى. هذا يؤثر، بدوره، في «الأمن» الداخلي بالنسبـة الى الحكومات العربية، ويجعل التوتر الداخلي أكثر فأكثر تفاقماً. وفي الوقت عينه، نقمة العنصر البشري نفسه، مهما كانت أسبابها، تؤلف عامل تفكك في الجبهة الداخلية تجاه الاخطار الخارجية، أي تضعف الدفاع العربي نفسه، لأن الانسان هو الأداة الاساسية في هذا الدفاع.

المشكلات الاجتماعية والسياسية، ليس فقط لا يمكن ان تحل، وانما تتفاقم بمقدار ما يزداد الدين الخارجي؛ ويزداد هذا الدين حتماً، لأن اسلوب الحل الوحيد هو الاعتماد على «المساعدات» الخارجية، التي لا يدفع المرء فوائد مالية لها فقط، وانما، أيضاً، فوائد اجتماعية وسياسية، ويدفع البلد، ككل، ثمن «المساعدات»؛ كما يدفع الحاكمون، على الصعيد الشخصي، بأشكال مختلفة، ثمن ذلك، ويدفعون، أحياناً، ثمناً باهظاً.

المشكلة الاقتصـادية العربية تحتاج الى استراتيجية ذات نَفَس طويل، أو طويل نسبياً. انها معركة؛ وهي جزء من المعركة العربية من اجل تقرير المصير.

وصفات صندوق النقد الدولي تزيد في أزمات العالم الثالث الاقتصادية، وفي تبعيته(١٦). ولذلك، فان المنحى العام لـ «الاصلاحات» الجارية، أو التي في طريقها لتجرى، من شأنه ان يغرق البلدان النامية في دوّامة، من الصعب الخروج منها.

حل المشكلة الاقتصادية في البلدان النامية يتطلب، قبل كل شيء، وجود الأداة الاساسية لكل تحـرك اقتصـادي، وهي النقـد. ان العالم يتعامل بدولار الولايات المتحدة الاميركية. ولذلك، فان اقتصاده، بمجموعه، تابع لتأرجحات الدولار، ولتضخّمه. حتى الدول الغنية المتطوّرة، مثل اليابان والمانيا الاتحادية، فان مخزوناتها من الينّات والماركات والدولارات، أي مخزوناتها النقدية، أياً كانت، موجودة على «كفّ عفريت»، هو الدولار. تقوم الدولتان المذكورتان بصورة خاصة بتثبيت اصطناعي لسعر الدولار المالي، وذلك بأن تتحكّم بعرضه وطلبه، فتشتري الدولارات الفائضة في أسواقها، أو تطرح دولارات جديدة للبيع. العملية تؤدي الى تراكم المزيد من الدولارات في مصارفها المركزية، دون ان تعرف ماذا تفعل بها. قد ينتهي الامر بتصريف قسري للسلع الاميركية، أو بتوظيف للدولارات الفائضة في البورصة الاميركية. كل ذلك لا يحمي الاقتصاد الياباني، أو الالماني، مثلاً، من هبوط القيمة الشرائية للدولار، نتيجة التضخم، وانعكاس ذلك على مجموع اقتصاد الدولتين.

ربما تستطيع البلدان النامية، تدريجياً، ايجاد «صندوق نقد دولي» خاص بها، يحميها مالياً، ويوفّر لها السيولة الضرورية لتطوير اقتصادها. وربما، أيضاً، تستطيع كتلة الدول العربية القيام بشيء من ذلك؛ وتقوم، حينئذٍ، بالخطوة الاولى في سبيل تحرير اقتصادها.

في الوقت عينـه، يمكن ان تعـاد التنـظيمـات الهيكلية للمؤسسات الانتاجية العربية، بشكل

تستطيع به تأدية وظيفة اقتصادية، بالدرجة الاولى، لا سياسية. وهذا يستلزم، بطبيعته، تطوير التكنولوجيا العربية؛ ويتمّ ذلك بحسن توظيف الامكانات المتوفّرة، وبتطوير التعليم بدرجاته المختلفة، والبحث العلمي بصورة خاصة.

هذا، بدوره، يتطلب تطوير الاساليب الادارية، والادارية ـ الاقتصادية، والقيام بتعاون عربي حقيقي؛ كما يتطلب تحركاً سياسياً عقلانياً على الصعيد الدولي؛ تحرك يؤلف اطاراً لعملية التطوير العربية، ولبناء الأسس الموضوعية للسلام في المنطقة، وللدفاع عن النفس بشكل مجد، أو مجد نسبياً، لا ضد العدوانيات العسكرية، فحسب، وانما، أيضاً، ضد العدوانيات السياسية، والاقتصادية، التي تحاول ان تفرض مختلف التبعيات على البلدان العربية، وعلى العرب ككل.

تفاصيل كل ذلك ليس مكانها هنا؛ وانما هي من مهمة القمم العربية، واللجان المختصة المنبثقة عنها؛ وهي، أيضاً، من مهمة الاحزاب والتشكيلات السياسية، والاجتماعية، العربية، بمختلف اتجاهاتها؛ اذ من المفروض ان تواجه الاخطار المحيطة بالبلدان العربية بشكل علمي، فلا تستسلم لغيبياتها، التي تخدّرها، وتبعدها من النشاط الاجتماعي، والسياسي، السليم.

يبدو المستقبل في المنطقة مشحوناً بالكوارث، وهذا ما يشعر به أغلب الذين يفكّرون ببلدانهم. صورة هذه الكوارث كل يرسمها على طريقته؛ ولكن يدخل فيها، دوماً، الخطر الذي يهدّد الاستقلال (السياسي والاقتصادي)، والمستويات المعاشية، والحياة الفردية؛ أي يدخل فيها، دوماً، الخطر الذي يهدد الحياة العامة والخاصة.

مع ذلك، يمكن ان تتقدم البلدان العربية أكثر فأكثر في حمل مسؤوليتها التاريخية. فهي، عملياً، لا تبدأ من الصفر، ولا يجوز، أصلاً، ان تبدأ من الصفر؛ كما يمكن ان نشهد تصاعداً في تحرك التنظيمات السياسية العربية، التي يمكن ان تفعل الكثير، اذا ما حملت مسؤولياتها بشكل عقلاني، وبشكل فعّال.

واذا ما استطاعت المنطقة العربية، ان تشقّ طريقها بشكل ايجابي لمواجهة المشكلات، التي تواجهها، فانها تلقى تأييداً عالمياً أكثر فأكثر اتساعاً. وربما، بالدرجة الاولى، تأييد الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية، لأن هذه البلدان، على الرغم من التحوّلات التي أُجريت فيها، تبقى ذات علاقة حميمة بالمنطقة العربية، وبالشعب العربي. لكن من الضروري ان يوضع في الاعتبار، ان تأييد العرب لأنفسهم هو الذي له المقام الاول؛ وبمقدار ما يسيرون في اتجاه ذلك، تُذلّل أمامهم المصاعب. انها معركة متعددة الجانب، وتتطلب من يخوضها.

---

(١) قال لينين: «يقول الرفيق نغارين: ’ما حاجتنا الى حق الامم في تقرير المصير؟... اريد الّا اعترف الّا بحق الطبقات الكادحة في تقرير مصيرها’. يعني ذلك انك تريد ان تعترف بما لم تبلغه في أي بلد، ما عدا روسيا. هذا مضحك». انظر ف.اي. لينين، «خطاب حول برنامج الحزب، ١٩ آذار (مارس)»، **الاعمال الكاملة** (بالروسية)، الطبعة الخامسة، المجلد ٣٨.

(٢) المعلومات التي وردت عن ديمونا مأخوذة من «اسرار ديمونا»، **الاكسبريس** (باريس)، ١٩٨٢/٣/٥، (بالفرنسية).

(٣) انظر «في سبيل توطيد الاساس المبدئي؛ رسالة مفتوحة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الى الشيوعيين في البلاد»، **البرافدا**، ١٩٩٠/٤/١١.

(٤) انظر «نادي ضيوف ' الحياة الدولية ' في ساحة سمولنسكايا، وكذلك في ١٢٢ بلداً في العالم»، **الحياة الدولية** (موسكو)، النسخة الروسية، تشرين الثاني (نوفمبر)، ص ١٤٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٥٣.

(٦) انظر شاخنازاروف، «حول الصراع الطبقي»، **المصدر نفسه**.

(٧) "Discours d'Edouard Chevardnadzé au Cairo", *Revue d'études Palestiniennes*, No. 32, Sommaire 1989, pp. 173 - 184.

(٨) انظر «السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي للاتحاد السوفياتي، نيسان (ابريل) ١٩٨٥ ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩؛ دراسة أعدّتها وزارة الخارجية السوفياتية»، **انترناشونال افيرز** (موسكو)، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠.

(٩) نقلاً عن **لوموند ديبلوماتيك** (النسخة الفرنسية)، تموز (يوليو) ١٩٨٢.

(١٠) انظر د. زغيرسكي، «صفحات ممنوعة»، **الأزمنة الجديدة** (موسكو)، النسخة الفرنسية، ١٠ ـ ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٩٠.

(١١) «السكان»، **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد ٢، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤.

(١٢) "Israel", *Encyclopaedia Britannica, Macropaedia*, Vol. 9, 15th Edition, 1973 - 1974, pp. 1059 - 1067.

(١٣) بيروس الثاني هو ملك ابيروس اليونانية في فترة ٢٩٥ ـ ٢٧٢ قبل الميلاد. انتصر في العام ٢٨٠ ق.م. على الرومان في هرقليا (جنوب ايطاليا) انتصاراً دموياً، صار مضرباً للمثل.

(١٤) يقال ان ميزانيات البحث العلمي بلغت، في وسط الثمانينات، ٠,٤ بالمئة من مجموع الدخل العربي. انظر محمد الرميحي، «العرب في الألف الثالث بعد الميلاد»، **العربي** (الكويت)، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠.

(١٥) د. غسان سلامة، «عقد الخيارات الصعبة»، **المصدر نفسه**.

(١٦) انظر، حول ذلك، كريستيان كوميلو، «أزمة نظرية التنمية؛ سياسة واحدة: التكيّف الهيكلي»، **لوموند ديبلوماتيك** (باريس)، النسخة العربية، شباط / آذار (فبراير / مارس) ١٩٨٩؛ وكذلك غبرييل كولكو، «سياسة الرئيس الجديد للولايات المتحدة»، **المصدر نفسه**، النسخة الفرنسية، حزيران (يونيو) ١٩٨٩.

الليكود، تنظيماً وممارسة

يونس السيّد

على مدى سنوات طويلة، شغل تكتل الليكود حيّزاً واسعاً من النقاش والجدل، لدى مختلف الأوساط السياسية، المحلية والاقليمية والدولية، ومعها قطاع واسع من المثقفين والمتابعين والمهتمين. وقد تركز النقاش والجدل، بصورة أساسية، على مجمل سياسات هذا التكتل، وانعكاساتها على قضايا المنطقة، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، بشكل عام.

ولا شك في ان هذا الاهتمام ما زال، حتى اللحظة، يحظى بالنصيب الأوفر لدى مختلف الأوساط، بسبب انعكاسه المباشر على جوهر هذا الصراع، القضية الفلسطينية. ذلك ان هذا التكتل ظل محيّراً ما بين دعواته المزعومة الى «السلام»، وحرصه على مواصلة انجاز المشروع الصهيوني، واقامة «اسرائيل الكبرى» على «أرض ـ اسرائيل التاريخية»؛ وما بين سياسة «ولا شبر» والمسافة الهائلة التي تفصل بينها وبين الرغبة الفعلية في تحقيق السلام مع المحيط الفلسطيني، والعربي. فما هي، اذاً، حقيقة مواقف الليكود من موضوع السلام، والتسوية السياسية المحتملة، في اطار السياسات التي ينتهجها، والقائمة، أولاً، على عدم تقديم أي شكل من اشكال التنازل عن الأرض؟ والى أين يتجه هذا التكتل وسط احتمالات بالغة الدقة والتعقّد، وتزداد صعوبة في مواجهة رسوخ الحقيقة الفلسطينية، وتأثيرات الانتفاضة، ومن ورائها رياح التغيير التي هبّت على الساحة الدولية؟ ان الاجابة عن هذه الاسئلة وغيرها رهن بمعرفة أعمق لهذا التكتل والقوى المؤتلفة فيه، من أجل الوصول الى جوهر تفكيره، في ما يتصل بمجمل قضايا الصراع في المنطقة، والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، على وجه الخصوص.

تشكيل الليكود

في ١٣/٩/١٩٧٣، أعلن عن تشكيل تكتل الليكود والتوقيع على ميثاقه الاساسي، في أعقاب مفاوضات مضنية، استغرقت حوالى الشهرين، بين ثلاث كتل سياسية يمينية كانت ممثلة في الكنيست الاسرائيلي، وفعاليات وشخصيات وحركات سياسية، من خارج الكنيست. وأبرز الكتل السياسية، وأكبرها حجماً، التي تشكل منها الليكود، كانت كتلة «غاحل»، التي تشكّلت في العام ١٩٦٥ من كل من حزبي حيروت والاحرار. أمّا الكتلتان البرلمانيتان الأخريان، فكانتا كتلة المركز الحر، بزعامة عضو الكنيست شموئيل تامير (وهي حركة سياسية يمينية انشقت عن حزب حيروت في العام ١٩٦٦، وحصلت على مقعدين في الانتخابات للكنيست السابع، العام ١٩٦٩)، وكتلة القائمة الرسمية، بزعامة يغئيل هوروفيتس (وهي جناح الاقلية في حزب «رافي» الذي رفض فكرة دمج، وتوحيد، الاحزاب العمالية الاسرائيلية في اطار حزب العمل الاسرائيلي، التي قادها موشي دايان وشمعون بيرس.

وتزعم هذه الكتلة، في البداية، دافيد بن ـ غوريون، ثمّ تلاه يغئيل هوروفيتس، اثر قرار بن ـ غوريون اعتزال النشاط السياسي، جراء الاخفاق الذي منيت به كتلة القائمة الرسمية في الانتخابات للكنيست السابع، ١٩٦٩، اذ لم تحصل الّا على أربعة مقاعد فقط).

أمّا القوى الاكسترا ـ برلمانية التي تشكل منها الليكود، فتمثلت، في الاساس، في «الحركة من اجل أرض ـ اسرائيل الكاملة»، اضافة الى بعض الفعاليات العسكرية، والاقتصادية، التي تبنّت فكرة اقامة تكتل يميني سياسي منافس لحزب العمل والمعراخ (تحالف حزبي العمل ومبام).

ومنذ تشكيل الليكود في العام ١٩٧٣، وحتى يومنا هذا، شهد هذا التكتل اليميني سلسلة من عمليات الانشقاق عنه وداخل كتله؛ وفي المقابل التحاق كتل اخرى به؛ ثمّ الانسحاب منه. لكن نواته الصلبة المتمثلة في حزبي حيروت والاحرار بقيت محافظة على وحدتها، على الرغم من بعض الخضّات السياسية التي تعرضت لها في اعقاب تولّي الليكود لمقاليد الحكم، اثر الانتخابات للكنيست التاسع في العام ١٩٧٧.

ومنـذ تأسيسه، طرح الليكود نفسه بديلاً من السلطة العمالية المتمثلة في المعراخ، مؤكداً، في برنـامجـه الانتخـابي على الصعيـد السياسي، تمسّكه بمبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، ورفضه الانسحاب من أي شبر من المناطق العربية والفلسطينية المحتلة، حتى في اطار معاهدات سلام. امّا على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي، فدعا الليكود الى تصفية القطاعين، الحكومي والهستدروتي، والى انتهاج سياسة «الاقتصاد الحر» في مواجهة «النهج الاشتراكي» لمعسكر المعراخ[1].

وفي الانتخـابـات للكنيست التـاسـع، التي أُجـريت في ١٧/٥/١٩٧٧، تمكّنت قوى اليمين الصهيوني من الحاق هزيمة كبيرة بالمعراخ؛ اذ فاز الليكود، في تلك الانتخابات، بثلاثة وأربعين مقعداً (ارتفعت، بعـد الانتخـابـات، الى ٤٥ مقعداً، اثر التحاق حركة «شلوم تسيون» ذات المقعدين في الكنيست، بزعامة اريئيل شارون بالليكود)، في مقابل ٣٢ مقعداً حصل عليها المعراخ[2].

غير ان هذا النجاح لم يكن «انقلاباً سياسياً»، كما بدا للوهلة الأولى، أو تحولاً مفاجئاً في وجهات نظر الناخبين داخل المجتمع الاسرائيلي، بقدر ما كان نتيجة لـ «تطوّر تدريجي»، ساهمت في انضاجه مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، خلال مرحلة تاريخية معيّنة. ولقد أدّى هذا التطور الى تغيير صورة هذا المجتمع، وبالتالي انتخاب الليكود. وهكذا، يمكن القول ان انتخاب الليكود جاء بمثابة التعبير الأكثر وضوحاً عن «الاحتجاج السياسي ضد المؤسسة الحاكمة»، المرتكز أصلاً، على «تنامي مشاعر الظلم الاجتماعي»، والناجم عن سياسة التمييز العنصري، والفصل الطبقي والطائفي؛ وذلك اضافة الى التبدلات الديمغرافية، والتحوّلات الاجتماعية المتزايدة لصالح تلك الفئات التي تفضّل انتخاب الليكود؛ أو، كما ذكر دان هوروفيتش، في صحيفة «دافار»: «ان التصويت لصالح الليكود له جذور اجتماعية؛ لكنه، قبل كل شيء، تصويت سياسي معاد لمؤسسة السلطة. وكانت السلطة، وليس التكوين الاجتماعي، هي المسؤولة عن الظلم الحقيقي والوهمي، والفروق بين التوقعات الاجتماعية وبين امكانات تحقيقها»، وذلك خلافاً لحزب العمل، الذي كان، على حد تعبير هوروفيتش، «ضحية التناقض بين ايديولوجية التغيير الاجتماعي، وبين ضرورة المحافظة على الرضى من الوضع القائم، من أجل الاستمرار في السلطة»[3].

ومهما يكن الامر، فان الأسباب التي أدت الى فوز الليكود، يمكن تلخيصها على النحو التالي[4]:

- التحـوّل المستمـر داخـل المجتمع الاسرائيلي تجاه اليمين، وتزايد ظهور النزعات الفاشية

المتطرفة.

○ تعاظم وزن ودور اليهود الشرقيين، وازدياد تأييدهم لحركة «حيروت»، والقوى الأشد يمينية، لأسباب مختلفة؛ منها ما يتعلق بتكوينهم السياسي، وأوضاعهم النفسية، والمعيشية، الناجمة عن تخلفهم الاجتماعي، والاقتصادي، وتدنّي مستواهم الثقافي.

○ ائتلاف الأحزاب والقوى اليمينية في تكتل برلماني موحّد أتاح له اتخاذ موقع هام، ذي وزن معتبر، على الخارطة الحزبية الاسرائيلية.

○ حاجة المجتمع الاسرائيلي الى التغيير بعد الهزّة العنيفة التي اصابته في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والتي اعتبر حزب «العمل» مسؤولاً عن نتائجها.

البدايات

ان الحديث عن تكتل الليكود لا بدّ من ان يقودنا الى البحث في المكوّنات الأساسية، والجوامع المشتركة، للقوى المؤتلفة، بهدف الوصول الى تحديد المرتكزات الفكرية، والسياسية، لهذه القوى؛ وبالتالي، الكشف عن آفاقها وأهدافها، الراهنة والمستقبلية. وهذه لمحة موجزة عن أهم تلك القوى:

حركة حيروت

هي الحركة التي تشكل العمود الفقري في الليكود، والتي أعلن عن قيامها، بزعامة مناحيم بيغن، بعد شهر فقط من اعلان قيام اسرائيل، أي في حزيران (يونيو) ١٩٤٨؛ وذلك في أعقاب حل منظمة «الارغون» (اتسل) العسكرية الارهابية، وتحويلها الى حزب سياسي، استعداداً لخوض انتخابات الكنيست الاول، العام ١٩٤٩.

تعود جذور هذه الحركة الى منظمة «اتحاد الصهيونيين التصحيحيين»، التي تبلورت داخل «الصهيونية اليمينية»، على يد فلاديمير (زئيف) جابوتينسكي، العام ١٩٢٥. وخلافاً للتيارات الصهيونية الأخرى، التي وضعت برامج سياسية، واقتصادية، اعتمد الصهيونيون التصحيحيون على سياسة التهجير بالقوة، عبر تنظيم المذابح[٥] ضد اليهود، وانشاء المنظمات الارهابية للاستيلاء، بالقوة، على فلسطين. وتجدر الاشارة الى ان جابوتينسكي كان أول من فكر، من الصهيونيين، في انشاء فيلق يهودي، يحارب ضمن الجيش البريطاني الى جانب الحلفاء، في أثناء الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فان تطلعاته لم تقف عند حد، حيث أنشأ، في العشرينات من هذا القرن، منظمة شبه عسكرية لتنظيم الشبيبة في بلدان أوروبا الشرقية، اطلق عليها اسم «بيتار». ومن بين صفوف هذه المنظمة خرجت حركتان عسكريتان: «ارغون تسفاي ليئومي» (المنظمة العسكرية القومية)، و«لوحامي حيروت يسرائيل» (محاربون من أجل حرية اسرائيل)، وهي المنظمة التي اشتهرت باسم «ليحي»، أو «شتيرن»، نسبة الى مؤسسها، الارهابي ابراهام شتيرن[٦]. وكانت «الارغون»، في الواقع، انشقت عن منظمة «الهاغاناه»، بقيادة ابراهام تهومي، العام ١٩٣١، وعرفت، في البداية، باسم «الهاغاناه - ب». غير انها ما لبثت ان وقعت في قبضة جابوتينسكي، ضمن اتفاق تمّ، في باريس، العام ١٩٣٦؛ عيّن تهومي، بموجبه، قائداً لها تحت اشراف جابوتينسكي. وفي العام ١٩٤٣، عيّن مناحيم بيغن قائداً لها، بدلاً من يعقوب ميريدور، وظلت تحت قيادته الى ان تمّ حلها، نهائياً، وتحويلها الى حركة «حيروت»، في العام ١٩٤٩[٧]. وفي ذلك العام، أُجريت انتخابات الكنيست الأول، وحصلت فيها «حيروت» على ١٤ مقعداً، ممّا مكّنها من لعب دور المعارض الرئيس لحكومات «مباي»، فيما بعد.

ويتضح من البرنامج السياسي، الذي اقرّه المؤتمر الاول للحركة العام ١٩٤٨، استمرار نهج جابوتينسكي و«الصهيونيين التصحيحيين»، على يد مناحيم بيغن، الذي أكد نهجه الارهابي، وأحلامه التوراتية العنصرية؛ والذي جاء فيه: «يجب ان نعلن، أولاً، ان اتفاقية تقسيم الوطن الأم ـ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ـ هي اتفاقية باطلة، وان حكومة اسرائيل، هي حكومة ' أرض ـ اسرائيل '، ويجب ان ندعم هذه السياسة بالقوة العسكرية... ويجب ان نرفض فكرة التوجه الى الأمم المتحدة... ويجب ان نرفض أي اتفاق مع الملك عبدالله؛ فمملكة عبدالله تمتد، الآن، فوق أربعة أخماس وطننا التاريخي»[٨].

ومنذ ذلك التاريخ وحتى العام ١٩٦٥، لم تحدث أية تغيرات جوهرية في تركيبة «حيروت»، لا من الناحية السياسية، ولا من الناحية التنظيمية أو القيادية، وظل برنامجها هو جوهر البرامج المعلنة لأطراف اليمين الصهيوني كافّة. لكن هذه الحركة تعرّضت لهزات داخلية عدة، فيما بعد؛ كانت اولاها المحاولة الفاشلة التي قام بها المحامي شموئيل تامير لاقصاء بيغن عن زعامة الحركة، في اثناء المؤتمر الثامن، العام ١٩٦٦. غير ان هذه المحاولة، انتهت بفصل تامير وكبار مؤيديه، الأمر الذي دفعهم الى الانشقاق، وتأسيس حزب باسم «المركز الحر»[٩].

حزب «الأحرار»

يعتبر هذا الحزب أحد افرازات «الصهيونية العمومية». وكان لظهوره، في العام ١٩٦١، بعد اندماج جناحي «الصهيونيين العموميين أ و ب»، أثر في عودة الوحدة بين تلامذة ثيودور هرتسل ومعاصريه في الحركة الصهيونية. وقد اعتبر مؤسسوه الجدد ـ بناء على ما جاء في البرنامج السياسي والاقتصادي ـ ان انشاءه كان ضرورياً، «لحفظ التوازن الاجتماعي في الدولة، حتى لا يسيطر اليسار، أو اليمين، على مقدرات الشعب»؛ وذلك انطلاقاً من مقولته الخاصة: «لا حرية شخصية بدون حرية سياسية، يضمنها نظام ديمقراطي متجدد... وإن الحرية الاقتصادية والضمان الاجتماعي هما العلامتان المميِّزتان للحكومة الديمقراطية الحرة»[١٠].

لكن هذه الوحدة لم تطل. ففي العام ١٩٦٥، وفي أثناء تشكيل كتلة «غاحل» البرلمانية، بالائتلاف مع حركة «حيروت»، انشق الجناح «أ»، الذي كان يحمل اسم «الحزب التقدمي»، منذ العام ١٩٤٨، وشكل حزباً جديداً أطلق عليه «الأحرار المستقلون». وظل هذا الحزب مؤتلفاً مع الأحزاب العمالية، حتى سقوط هذه الأحزاب، في انتخابات العام ١٩٧٧. أمّا الجناح «ب»، فقد ظل يحمل اسم «الاحرار»، واستمر في كتلة «غاحل»، ثمّ دخل في تكتل الليكود، العام ١٩٧٣. وفي العام ١٩٨٥، اتخذ قراراً بالوحدة الاندماجية مع «حيروت»؛ لكن هذا القرار ظل معلقاً طيلة ثلاث سنوات، حتى أعلنت الوحدة فيما بينهما، قبيل انتخابات الكنيست الثاني عشر، في ١٩٨٨/٨/٢٥، مقابل ان يحصل على ثلث أعضاء قائمة المرشحين للكنيست.

في الاطار التاريخي، لعب هذا الحزب دوراً تكاملياً مع بقية الأحزاب الصهيونية، ضمن سياسة توزيع الأدوار، التي انتهجتها الحركة الصهيونية. وظل يمثّل أصحاب الفعاليات الاقتصادية؛ ويتبنّى برنامج «الاقتصاد الحر»؛ ويقوم بجباية الأموال من الطوائف اليهودية في العالم، خاصة من الولايات المتحدة الاميركية؛ الأمر الذي جعل وزنه يزداد باطراد في المراكز القيادية للوكالة اليهودية. لكنه، وبسبب عدم تبنّيه أيديولوجية معيّنة، وبسبب غيابه التاريخي عن أهم مجالين من مجالات النشاط الصهيوني، الهجرة والاستيطان، والنشاط العسكري، وتركيز جهوده، سواء في عهد

الانتداب البريطاني أو بعد قيام اسرائيل، على الدفاع عن مصالح القطاع الخاص، وازالة العقبات التي تحول دون ممارسة المبادرة الحرة في المجال الاقتصادي[11]؛ فانه لم يتمكّن من لعب أي دور قيادي في الحركة الصهيونية، أو الكيان الصهيوني، بعد انشائه.

الكتل الصغيرة واشكالها التنظيمية

عند الاعلان عن تشكيل الليكود، في العام ١٩٧٣، ضمّ، في اطاره، اضافة الى كتلة «غاحل» المشكّلة من حزبي حيروت والاحرار، كتلة «المركز الحر» وكتلة القائمة الرسمية - «رافي»؛ كذلك التحقت بالاطار الجديد حركة «أرض - اسرائيل الكاملة» التي لم تكن، في حينه، ممثلة في الكنيست.

وأسفرت الانتخابات للكنيست الثامن، التي خاضها اليمين الصهيوني في اطار الليكود، عن فوز هذا التحالف بتسعة وثلاثين مقعداً، كان نصيب الكتل الصغيرة منه تسعة مقاعد، توزّعت على الشكل التالي: أربعة مقاعد لكل من كتلتي «المركز الحر» والقائمة الرسمية - «رافي»، ومقعد لحركة «أرض - اسرائيل الكاملة»[12].

وخلال ولاية الكنيست الثامن، شهد الليكود تطوّرات تنظيمية متسارعة اسفرت عن انشقاق في كتلة «المركز الحر»، وتشكيل كتلة جديدة في اطار الليكود باسم كتلة «المركز المستقل». ثمّ تبع ذلك، تشكيل حركة جديدة في اطار الليكود باسم حركة العمل الرسمية - لعام، بعد عملية توحيد بين ثلاث كتل صغيرة، هي: القائمة الرسمية - «رافي»، وكتلة «المركز المستقل» وحركة «أرض - اسرائيل الكاملة». الى ذلك، انسحبت كتلة «المركز الحر» من الليكود، قبيل الانتخابات للكنيست التاسع، وانضمّت اليه كتلة جديدة، عرفت باسم «احدوت» كانت انشقت عن حزب الاحرار المستقلين.

وبعد فوز الليكود في الانتخابات للكنيست التاسع، تواصلت عمليات التشرذم داخل بعض كتله الصغيرة، من ناحية، وانسحاب بعض الكتل منه، من ناحية أخرى. لكن الجسم الاساسي لتكتل الليكود حافظ على وحدته، وكان الاتجاه العام فيه يسير نحو توحيد الليكود في اطار تنظيمي واحد، أي الغاء الاستقلالية التنظيمية للكتل التي يتشكّل منها[13].

وبمرور الوقت، أخذ نظام الكتل في الليكود يتلاشى، عبر انسحاب بعض الكتل الصغيرة والهامشية في اطار الليكود، ولكن، في الاساس، من خلال عملية اندماج تلك الكتل في اطار حزب حيروت. ووصلت عملية تحوّل الليكود الى اطار سياسي وتنظيمي واحد ذروتها بتوقيع كل من حزب حيروت وحزب الاحرار على ميثاق توحيد الليكود والغاء الاطار التنظيمي لكل منهما. لكن عملية التوحيد هذه شهدت انتكاسة في الآونة الاخيرة، اثر انسحاب جناح من حزب الاحرار من كتلة الليكود البرلمانية، ثمّ عقده لاتفاق جديد مع الليكود اعاد العمل بالاتفاق القديم الذي كان معقوداً بين حزب حيروت وحزب الاحرار؛ ذلك الاتفاق الذي قامت، على أساسه، كتلة «غاحل» في العام ١٩٦٥[14].

البرامج السياسية والانتخابية

جاء الاعلان عن تشكيل الليكود قبيل انتخابات الكنيست الثامن، التي كان مقرراً اجراؤها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، لكنها تأجلت بسبب الحرب، وفق برنامج سياسي - انتخابي، جاء فيه[15]:

١ - «ان حق الشعب اليهودي في ' أرض - اسرائيل ' غير قابل للطعن؛ وهو مرتبط بحق

شعبنا وطموحه الى الأمن والسلام. وينبغي رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم ' أرض ـ اسرائيل' المحررة بصورة قانونية».

٢ ـ «التطلع والسعي الدائم الى السلام، بعد الحروب، معناه توقيع معاهدات سلام، يمكن التوصل اليها، فقط من طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف. وشروط الأمن، كجزء لا يتجزأ، من معاهدة السلام مع الدول العربية، مرتبطة، من خلال التجربة، والحق، بممارسة سيطرتنا على مناطق استخدمها العدو، ويمكن ان يستخدمها، في المستقبل، قواعد للعدوان».

٣ ـ «للاستيطان واسع النطاق، في قطاعات، يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وغزة وهضبة الجولان وسيناء، أهمية قصوى».

ومع ان تلك الجولة من الانتخابات لم تحمل الليكود الى السلطة، كما توقّعت القوى المؤتلفة فيه، غير انها، بالتأكيد، كشفت عن ازدياد قوة، وتأثير، القوى الأشد يمينية في المجتمع الاسرائيلي؛ وشكلت، بالتالي، المقدمة الضرورية لاستيلاء هذه القوى على السلطة، في العام ١٩٧٧. وتظهر هذه الحقيقة في زيادة عدد المقاعد التي حصل عليها التكتل؛ اذ بينما لم يتجاوز نصيب كتلة «غاحل» و«المركز الحر» و«رافي» ٣٢ مقعداً، العام ١٩٦٩، نجدها تحصل على ٣٩ مقعداً، بعد ان شكّلت تكتل الليكود، العام ١٩٧٣[١٦].

وفي انتخابات الكنيست التاسع، التي أُجريت في العام ١٩٧٧، طرح الليكود برنامجاً انتخابياً، أكد فيه، بشدة، الثوابت الصهيونية التي ينتهجها، بالتساوق مع القوى الأكثر يمينية، قديماً وحديثاً. وممّا جاء في ذلك البرنامج[١٧]:

١ ـ سيادة اسرائيلية مطلقة على الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

٢ ـ حرية استيطان الاسرائيليين في أنحاء «أرض ـ اسرائيل» كافة، حسب «المفهوم التاريخي» لهذه الأرض.

٣ ـ الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة مع الدول العربية المجاورة، دون شروط مسبقة، مع تأكيد عدم التخلي عن المناطق المحتلة.

٤ ـ تهجير اليهود من البلدان العربية، التي ما زالوا فيها، واستقدامهم الى اسرائيل.

كما تضمّن البرنامج رفض اقامة دولة فلسطينية مستقلة، بأي شكل من الاشكال، وعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ما يتعلق بفلسطينيي المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، جاء ما يلي: «ان عرب ' أرض ـ اسرائيل' ، الذين يطلبون الحصول على جنسية الدولة، ويتعهدون بالولاء لها، سيكون لهم ذلك».

وجاء في البرنامج الاقتصادي ما يلي[١٨]:

١ ـ تقليص تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، واقامة اقتصاد حرّ مرتكز على البدل الملائم والمبادرة.

٢ ـ كبح التضخم المالي، من طريق تقليص العجز في ميزانيات الحكومة، وتقليص الأجهزة الزائدة، من خلال التحويل المنظّم للمستخدمين الى الأعمال الأكثر انتاجية.

٣ ـ تقليص العجز في ميزان المدفوعات، من طريق الزيادة الفعلية للصادرات، وتقليص

الاستيراد، بما فيه الاستيراد الأمني.

٤ ـ تبسيط السياسة الضريبية، واستقرار علاقات العمل.

وبفوز الليكود في تلك الانتخابات، أصبحت الفرصة أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف القوى الأكثر يمينية، لجهة «تحقيق وجود اسرائيلي قوي في الضفة الغربية وغزة، بحيث يجعل من المستحيل على أية حكومة اسرائيلية، في المستقبل، التراجع عن هذا الموقف، أو التفاوض بخصوص الانسحاب»[١٩].

لقد عززت تلك الانتخابات موقع الليكود، ودوره، في الحياة الاسرائيلية. وخلافاً للتوقعات، ورؤية بعض الأوساط الاسرائيلية، خاصة في حزب «العمل»، الذين اعتمدوا على افتراضات خاطئة لبعض استطلاعات الرأي، ورجال السياسة، مفادها ان حكم الليكود ليس سوى فترة عابرة في الحياة الاسرائيلية، وان فرصته لن تتكرر، فقد حصل الليكود، في انتخابات العام ١٩٨١، على ٤٨ مقعداً، مقابل ٤٧ مقعداً لحزب «العمل». وإذا كان صحيحاً ان موقع حزب «العمل» قد تحسّن، نوعاً ما، بالمقارنة مع انتخابات العام ١٩٧٧، فان الصحيح، أيضاً، ان اللكيود زاد قوته في هذه الانتخابات، وتحسّنت شعبيته، الى حد بعيد.

وفي تلك الانتخابات (الكنيست العاشر) ظهر ما يمكن وصفه بـ «توازن القوة» بين التكتلين الكبيرين، الليكود والمعراخ. ومع ان الليكود لم يضف شيئاً ذا بال الى برنامجه الانتخابي، من الناحية السياسية، وعلى الرغم من بوادر الفشل التي ظهرت في تطبيق برنامجه الاقتصادي، فقد بذل حزب «العمل» جهوداً كبيرة في سبيل خلخلة الليكود، واقصائه عن الحكم، ولكن دون جدوى.

وجاءت انتخابات الكنيست الحادي عشر، العام ١٩٨٤، لتكرس «معادلة القوة» بين التكتلين، وتفتح الباب واسعاً لتشكيل الحكومات الائتلافية من الطرفين. وعلى الرغم من تقدم حزب «العمل» بثلاثة مقاعد في تلك الدورة، اذ حصل على ٤٤ مقعداً مقابل ٤١ مقعداً لليكود، فانها أظهرت، في الوقت عينه، تراجع قوة الحزبين، معاً، لصالح الأحزاب الصغيرة. وازاء النتيجة غير الحاسمة لصالح أي من التكتلين الكبيرين، واضطرار أي منهما للوقوع تحت رحمة هذه الأحزاب، اتفق الطرفان على تشكيل حكومة ائتلافية، لمدة اربع سنوات، تكون الرئاسة فيها بالتناوب، بحيث يرأس الحكومة، في السنتين الاوليين شمعون بيرس، والسنتين الأخيرتين اسحق شامير[٢٠].

وفي تلك الانتخابات، طرح الليكود برنامجاً سياسياً، تضمّن بعض التعديلات الطفيفة، خاصة في الجانب الأمني، وحذف الجانب الذي يتحدث عن «مشكلة اللاجئين، والمعركة ضد المقاطعة العربية». وقد لخّصت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية برنامج الليكود على الشكل التالي[٢١]:

١ ـ «حق دولة اسرائيل في السيادة على يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وغزة؛ وفي الوقت المناسب، ستطرح اسرائيل مطالبتها بها، وستعمل على تطبيق حقها هذا».

٢ ـ «ان ترتيبات الحكم الذاتي، التي اتفق عليها في كامب ديفيد، هي الضمان لعدم حدوث اي تقسيم اقليمي لأرض ـ اسرائيل الغربية، وعدم قيام دولة فلسطينية تحت أي ظرف».

٣ ـ «ان اسرائيل ستواصل دعوة سوريا الى التخلّي عن طريق الحرب ضدها، وستدعو كل الدول العربية الى الجلوس معها للتفاوض المباشر من أجل توقيع معاهدة سلام».

٤ ـ «ان اسرائيل ستحرص على ألّا يشكّل لبنان، مجدداً، قاعدة للعدوان عليها، على

سكانها وأراضيها؛ وان اسرائيل ليس لها اية نوايا اقليمية في لبنان؛ لكنها ستجلي الجيش الاسرائيلي عن لبنان، فقط بشرط تأمين سلامة الجليل...».

وأشارت «هآرتس» الى ان البند الثالث أعلاه قد حل محل البند الذي ظهر في انتخابات العام ١٩٨١، على الشكل التالي: «ستواصل الحكومة اتباع الوسائل اللازمة كافة لمنع حرب جديدة. ويذكر الجميع، ان تجمّع العمل ـ مبام، زعم، قبل اربع سنوات (انتخابات العام ١٩٧٧)، انه اذا شكل الليكود الحكومة، فستنشب حرب، على الفور. لقد أثبت الواقع، ونشاطات الحكومة، ان ذلك كان دعاية مغرضة؛ فالحكومة منعت الحرب، وجلبت معاهدة السلام الأولى بين اسرائيل وكبرى الدول المجاورة».

وشكّلت انتخابات الكنيست الثاني عشر، العام ١٩٨٨، العلامة الأبرز على ميل المجتمع الاسرائيلي، أكثر فأكثر، نحو اليمين، وجنوحه المتنامي نحو العنف والتطرف؛ كما انها كرّست، مرة اخرى، «معادلة القوة» بين التكتلين الكبيرين؛ اذ حصل الليكود على ٤٠ مقعداً، مقابل ٣٩ مقعداً لحزب «العمل»، واظهرت، بالمقابل، تزايد قوة الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة، وأتاحت الفرصة لتخلّص الليكود من «حكومة الرأسين»، بالاعتماد على حلفائه في تلك الأحزاب. واذا كانت الضغوط الخارجية ـ الأميركية منها بشكل خاص ـ أجبرت الليكود على الرضوخ، في نهاية المطاف، وقبول المشاركة مع حزب «العمل» في تشكيل حكومة موسّعة، فانه نجح في التخلص من الارتهان لـ «برنامج التناوب» والقيود التي فرضها العام ١٩٨٤.

وعلى الرغم من الحقائق الجديدة التي فرضتها الانتفاضة، والمتغيرات على الساحة الدولية، فقد خاض الليكود هذه الدورة تحت شعار «السلام من خلال القوة... وليكود، وحده، القادر على ذلك». وطرح برنامجاً انتخابياً لا يختلف، في جوهره، عن برامجه السابقة، والتي لا تتناقض، بدورها، مع روح البرنامج السياسي ـ العقائدي لحركة «حيروت»، العمود الفقري لهذا التكتل. وممّا جاء في ذلك البرنامج[٢٢]:

١ ـ تشديد العقوبات في المناطق المحتلة، واستخدام المزيد من القوة لقمع الانتفاضة.

٢ ـ اقامة المستوطنات، وتوسيعها، في المناطق المحتلة.

٣ ـ لدولة اسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وغزة، وهي سوف تطالب بذلك، وتعمل من أجل تحقيق «حقها» هذا.

٤ ـ لا يمكن تقسيم الأراضي في «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية)؛ وان الدولة الفلسطينية لن تقوم بأية شروط كانت.

٥ ـ الحل الأكثر ملاءمة هو اجراء مفاوضات بين اسرائيل وبين سكان المناطق (الضفة والقطاع)، للتوصّل الى تسويات سلمية، تؤدي الى الحكم الذاتي.

٦ ـ رفض الاشتراك في المؤتمر الدولي، لأن اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، بهدف التوقيع على اتفاقية سلام.

وقد اعتبر الليكود، في برنامجه السياسي هذا، ان الزعيمين، المصري والأردني، غير قادرين على التحدث باسم سكان المناطق المحتلة. ولذلك يجب «اجراء المفاوضات مع السكان في المناطق [المحتلة] حول الحكم الذاتي، وليس مع الأردن، أو مصر». وفي ما يتعلق بالدولة الفلسطينية، رأى اسحق

شامير، زعيم هذا التكتل، انه «حالما تنشىء منظمة دولية دولة فلسطينية في ' أرض ـ اسرائيل ' ، فستنشب حرب عالمية، اذا حاولنا ازالة هذه الدولة». وادّعى بأن «كل الدول العربية ستهبّ لنجدة هذه الدولة؛ وليس العرب، وحدهم، بل وسيهبّ الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، بل والدول الاوروبية لنجدتها، أيضاً»(٢٣).

ان المتتبع لبرامج الليكود الانتخابية، في الفترة ما بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٨، يصل الى نتيجة مفادها ان هذه البرامج ليست سوى امتداد طبيعي للروح الصهيونية التي جسّدتها، على الدوام، حركة «حيروت»، وقبلها «الصهيونيون التصحيحيون»، بزعامة جابوتينسكي، الأب الروحي لهذه النزعة.

واذا كان ثمّة تغيرات طفيفة ظهرت في بعض البرامج، مثل «الالتزام بتطبيق اتفاقيتي كامب ديفيد، أو موضوع الحكم الذاتي للسكان في [الضفة والقطاع]، واجراء مفاوضات مع الدول العربية لفرض معاهدة سلام بالقوة»، فان هذه التعديلات لا تمثل خروجاً على الثوابت الأساسية، التي جسّدتها هذه النزعة، على طريق مواصلة تحقيق المشروع الصهيوني.

وبالعودة الى نتائج الانتخابات، خلال تلك الفترة، تتضح حقيقة اتساع نطاق تأييد المجتمع الاسرائيلي لكل القوى التي تجسّد هذه الروح، وفي طليعتها تكتل الليكود. ففي الوقت الذي حصل الليكود على ٣٩ مقعداً في العام ١٩٧٣؛ ارتفع هذا الرقم الى ٤٣ مقعداً في العام ١٩٧٧؛ ثمّ الى ٤٨ مقعداً في العام ١٩٨١؛ لكنه انخفض الى ٤١ مقعداً في العام ١٩٨٤؛ و٤٠ مقعداً في العام ١٩٨٨. وفسّر بعض المحلّلين أسباب هذا الانخفاض بأنها «اقتصادية، وليست سياسية»؛ غير انهم أشاروا الى ان «نسبة تأييد الناخبين في تزايد مستمر»(٢٤).

الليكود والتسوية السياسية

في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، تبلورت، لدى مختلف الأحزاب الاسرائيلية، تصورات ومشاريع عديدة، حول كيفية التعامل مع الأراضي الفلسطينية، والعربية، التي احتلت في حرب العام ١٩٦٧. غير ان هذه التصورات، التي تبلورت، أساساً، على يد زعامات بارزة في حزب «العمل»، لم ترتق الى الحدّ الذي يسمح لها بأن تكون سياسة رسمية تجاه مستقبل الأراضي المحتلة.

ومن بين أهم هذه التصوّرات، ظهر، في بداية السبعينات، «مشروع الون»، ثمّ «التقاسم الوظيفي» لموشي دايان، و«الخيار الأردني» لشمعون بيرس. وعلى الرغم من الفوارق الشكلية بين هذه المشاريع، فانها تشابهت، من حيث الجوهر والاهداف الاستراتيجية. وكان الجامع المشترك فيما بينها يتمحور في «تبرير ضمها للمناطق المحتلة، بحجج محض أمنية، مع افراد دور للأردن، ولأسباب سياسية تكتيكية، بهدف دخول الأردن في المفاوضات، وكسر حاجز العداء العربي، في ذلك الوقت»(٢٥).

ولقد أدّى البحث عن صيغ ذات أشكال متعددة لايجاد تسوية سياسية، بهدف التوصل الى «مصالحة سياسية بين المناطق الفلسطينية واسرائيل»، على حدّ تعبير حزب «العمل»، الى دفع القوى الاكثر يمينية للبحث عن صيغ أخرى، بهدف تجميعها، ورصّ صفوفها، لعلّها تتمكن من فرض البدائل التي تمتلكها.

وخلال الفترة تلك، كان المجتمع الاسرائيلي يتجه نحو بلورة تجمّعين كبيرين، أحدهما لديه استعداد للبحث في حلول تضمن تسوية سياسية شكلية في اطار الاستراتيجية الصهيونية؛

والثاني يقوم على رفض أي فكرة للتفاوض، ويطالب باقامة «الدولة اليهودية الخالصة» على «أرض ـ اسرائيل الكاملة». وقد عبّر عن هذه الحقيقة بيغن، في أثناء انعقاد المؤتمر العاشر لحركة «حيروت»، العام ١٩٧٠، بقوله: «اليوم، يوجد معسكران بارزان، حكومة تلتزم تقسيم ' أرض ـ اسرائيل ' ، ومعارضة تلتزم تكامل البلد. كان علينا ان نختار بين التخلي عن الحقيقة التاريخية من أجل البقاء في الحكومة، أو التخلي عن الحكومة من أجل الحقيقة التاريخية؛ وقد اخترنا الحقيقة التاريخية؛ لا سلام دون الحقيقة»[٢٦].

على هذه الخلفية، ولد تكتل الليكود، الذي لم يستهدف الاطاحة بحكومات حزب «العمل» المتعاقبة فحسب، بل وقطع الطريق على أية مبادرات، أو مشاريع، قد تؤدي الى التخلي عن الأراضي المحتلة، أو عن اجزاء منها. ولهذا، فقد تميز الليكود بقلّة مبادراته السياسية، أو استعداده لقبول مبادرات، من اية جهة أتت. واذا كان هناك من مبادرات قد تقدّم بها الليكود، فانها لم تكن تهدف الى ايجاد تسوية سياسية شاملة، وعادلة، للصراع العربي ـ الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية، بقدر ما كانت تحاول اثبات قدرة الليكود على التكتيك والمناورة، لنفي حالة «الجمود والعقم» التي ينعته خصومه بها.

ان مراجعة بسيطة للمبادرات كافة التي تقدّم بها الليكود، منذ العام ١٩٧٧، تكشف لنا عن جوهر حركته السياسية، التي تتخذ من مسألة «الحكم الذاتي» محوراً لها. ومع ان هذه الفكرة لم تكن، في الأصل، فكرة ليكودية؛ اذ انها شكلت جوهر المشاريع «العمالية»، بدءاً من بن ـ غوريون وانتهاءً ببيرس، لكنها تبلورت على أيدي تحالف الليكود، بزعامة بيغن، ثمّ شامير. وهذا يعني ان السياسة الاسرائيلية التي انتهجها حزب «العمل»، طيلة السنوات الماضية، بقيت مستمرة، وان بشكل مختلف قليلاً. فالليكود الذي رأى ان الحكومات «العمالية» قد تنازلت كثيراً، في مشاريعها، خاصة بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتوقيع اتفاقيات «فك الاشتباك» بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا، وفي أثناء التحضير لمؤتمر جنيف للسلام، حاول الاستفادة من الثغرات والنواقص في تلك المشاريع، وذلك باضفائه طابعاً يمينياً خالصاً عليها، من خلال التمسّك بالثوابت الصهيونية الأساسية، وفي مقدمها السيطرة الكاملة على الأرض المحتلة، وانكار الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

ولو عدنا الى مشروع بيغن للحكم الذاتي، الذي تقدّم به الى قمة الاسماعيلية، قبل عرضه على الكنيست، بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٧، لوجدناه يتضمّن: الغاء الحكم العسكري في «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وقطاع غزة؛ وانشاء حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها، ومن أجلهم؛ وانتخاب مجلس اداري، يتألف من ١١ عضواً، يعمل بموجب المبادىء المحدّدة في الوثيقة[٢٧].

ومن بين هذه المبادىء البند الرقم ١١، الذي ينص على «اسناد شؤون الأمن والنظام في الضفة والقطاع الى السلطات الاسرائيلية». وقد أوضح بيغن، في خطابه، انه بدون هذا البند، ليست هناك أية أهمية لمشروع الحكم الذاتي الاداري. «وأريد ان أعلن من على منصة الكنيست، ان وجود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في ' يهودا والسامرة ' [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، أمر بديهي؛ لا يمكننا ان نتصور، على الاطلاق، فيما لو اقترح علينا سحب قوات جيشنا من ' يهودا والسامرة ' [الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، السماح لمنظمة ' القتلة ' ، المسمّاة منظمة التحرير الفلسطينية، نريد ان نقول انه لن يسمح لهذه المنظمة، تحت أي ظرف، بالسيطرة على ' يهودا والسامرة ' [الضفة

الفلسطينية وقطاع غزة. هذا بالضبط ما سيحدث، اذا ما خرجنا... لذا، فانه من المعروف، ان من يريد اتفاقاً معنا، عليه ان يكلّف نفسه القبول باعلاننا عن ان جيش الدفاع الاسرائيلي سيبقى مرابطاً في ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، وستكون هناك ترتيبات أمنية أخرى، بحيث تمنح جميع سكان ' أرض ــ اسرائيل' ، اليهود والعرب، الأمن، أي: أمن للجميع»(٢٨).

كما ان اتفاقيتي كامب ديفيد الموقعتين من قبل اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية، في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، لم تخرجا عن هذا الاطار. وفي ما يتعلق بالشق الفلسطيني منها، نرى الصيغة ذاتها، تقريباً، وهي صيغة الحكم الذاتي، التي تضمنها مشروع بيغن. ويتلخّص هذا الشق في: «توفير حكم ذاتي كامل للسكان، وفق ترتيبات معيّنة، بينها فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات؛ وانتخاب سلطة محلية؛ ودعوة الأردن الى المفاوضات، في مرحلة لاحقة، على ان يعاد توزيع القوات الاسرائيلية، ومرابطتها في مواقع معيّنة، مع ضمان ترتيبات أخرى للأمن الداخلي، والخارجي، والنظام العام»(٢٩).

والواقع ان هاتين الاتفاقيتين حاولتا الابتعاد من القضايا التي يمكن ان تثير خلافات حادة، لتسهيل الوصول الى اتفاق، كموضوع القدس، والسيادة النهائية على المناطق المحتلة. وقد اعتبر بيغن، حينذاك، ان هاتين الاتفاقيتين جاءتا لتثبيت وجهة النظر الاسرائيلية، من حيث «عدم اجراء استفتاء عام في الضفة والقطاع، ورفض اسرائيل لقيام دولة فلسطينية، وعدم اعتبار م.ت.ف. طرفاً في المفاوضات، وتأكيدها ان القدس هي مدينة موحدة، وانها عاصمة لاسرائيل...»(٣٠).

غير ان عدم حسم الأمور المتعلقة بالوضع النهائي للمناطق المحتلة، والتي كان تقرر البحث فيها بعد ثلاث سنوات من اقامة الحكم الذاتي، افسح في المجال لادخال بعض التعديلات عليها. فقبيل بدء المفاوضات الاسرائيلية ــ المصرية، في أيار (مايو) ١٩٧٩، أدخل بيغن تعديلات اضافية على مشروعه السابق، وتمّ اقرارها من قبل الحكومة، بوصفها وثيقة موجّهة للوفد الاسرائيلي في أثناء المفاوضات. وأصبحت هذه الوثيقة تعرف باسم «مشروع بيغن المعدّل». ومن بين تلك التعديلات(٣١):

١ ــ اجراء مفاوضات بشأن عدد أعضاء المجلس الاداري المنتخب، وعدد دوائره.

٢ ــ سيكون الأمن الداخلي، ومكافحة الارهاب، والتخريب والعنف، في يد أجهزة الأمن الاسرائيلية.

٣ ــ تخضع جميع المستوطنات اليهودية والسكان اليهود للقضاء والتشريع والادارة الاسرائيلية؛ كما يحفظ «حق اليهود» في الاستيطان باقليم الحكم الذاتي.

٤ ــ سيتاح لسكان «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وغزة الاختيار بين المواطنية الاسرائيلية، أو المواطنية الاردنية.

كما تضمّن المشروع اعلانين منفصلين: ينص الأول على انه «لن تسمح اسرائيل باقامة دولة فلسطينية، في ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وغزة، لأن دولة كهذه ستشكل خطراً على وجود اسرائيل وأمنها»؛ وينص الثاني على انه «بعد أعوام الحكم الذاتي الخمسة (الانتقالية)، ستطالب اسرائيل بحقها في ان تمارس سيادتها على اراضي ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وغزة»(٣٢).

وخلال المفاوضات التي أُجريت بين اسرائيل ومصر حول موضوع الحكم الذاتي، في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٢، اتضحت، أكثر فأكثر، أبعاد التصوّر الاسرائيلي لهذا النوع

من الحكم، حيث تمّ التأكيد ان «الحكم الذاتي هو الوضع النهائي للمناطق المحتلة؛ وانه يعني السكان وليس الأرض؛ وتحددت صلاحياته بكونها صلاحيات ادارية، وليست تشريعية، أو سياسية؛ وان الصلاحيات التشريعية ستبقى تستمد مصادرها من السلطات الاسرائيلية»[٣٣]؛ على ان يتمّ ذلك، كله، في اطار الفلسفة الاسرائيلية القائلة ان الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع هو «عرب أرض ـ اسرائيل»، ويشكل «أقلية قومية» داخل «اسرائيل الكبرى».

وفي هذا الاطار، أقدمت اسرائيل، بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، على الغاء الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع العام ١٩٨٠، واستبدالها بروابط القرى، من أجل التشكيك بوحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، وايجاد قيادة محلية تجلس معها الى طاولة المفاوضات. غير ان هذه المحاولة باءت بالفشل، بعد ان أعلنت م.ت.ف. عدم شرعية هذه الروابط، ودعت الى مقاطعتها؛ واستجاب معظم المؤسسات الشعبية والوطنية، والغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني، لهذه الدعوة، الأمر الذي جعل عضوية الروابط تقتصر على بعض العملاء، الذين استمروا دونما أمل، حتى أعلن عن حل هذه الروابط.

ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ونتيجة لاستمرارها، وشموليتها، وتصاعدها، والحقائق الجديدة التي أحدثتها، تزايدت الأصوات الاسرائيلية التي تطالب بايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية. فلم تجد اسرائيل، والولايات المتحدة الاميركية، سوى العودة الى صيغة الحكم الذاتي، عبر ثوب جديد، ارتداه، هذه المرة، وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، الذي قدم الى المنطقة، وقام بثلاث جولات مكوكية على عواصمها، كانت حصيلتها ما سمي بـ «مبادرة شولتس»، المستوحاة من اتفاقيتي كامب ديفيد.

واتضح ممّا تسرب من هذه المبادرة، ان شولتس «أكد، مجدّداً، على صيغة الحكم الذاتي، على ان تكون الفترة الانتقالية مدّتها ثلاث سنوات، بدلاً من خمس... وان تلتحق الأطراف، عدا م.ت.ف. في اطار جدول زمني (مستعجل)، بمؤتمر دولي للسلام، لا يعدو ان يكون مظلّة لمفاوضات ثنائية بين اسرائيل والأطراف الأخرى»[٣٤].

هذه المبادرة لم تكن تهدف الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية، بقدر ما كانت تهدف الى اعطاء مهلة لاسرائيل، تتمكن، خلالها، من القضاء على الانتفاضة، وفك العزلة المفروضة عليها، واعادة تلميع صورتها في الخارج.

وازاء فشل «مبادرة شولتس»، واستمرار التفاعلات التي أحدثتها الانتفاضة، وتزايد الضغوط المحلية والدولية، من أجل تقديم أفكار جديدة للتسوية السياسية، ومع تراجع فكرة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الكاملة، بعد ان عارضته كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، ولقي مناهضة كلية لدى الليكود والقوى اليمينية المتطرفة، تقدّم شامير، في أثناء زيارته للولايات المتحدة الاميركية، في نيسان (ابريل) ١٩٨٩ ، بمشروعه الذي لم يتضمّن أي جديد، باستثناء فكرة اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة. وفي الشهور التالية، تطور هذا المشروع ليصبح مشروعاً رسمياً، أطلق عليه «مبادرة الحكومة الاسرائيلية للسلام»، بعد ان أقرّته الحكومة في ١٤/٥/١٩٨٩، وصادق عليه الكنيست بعد ذلك بثلاثة ايام، في ١٧/٥/١٩٨٩.

يستند هذا المشروع، الذي تضمّن ٢٠ بنداً، الى اتفاقيتي كامب ديفيد؛ ويؤكد ثوابت الليكود المعروفة؛ كما يشدد على تسمية الضفة الفلسطينية بعبارة «يهودا والسامرة»، باعتبارها جزءاً

من «أرض ـ اسرائيل». ويتضح من مضمون هذا المشروع، انه يقوم على أربعة فرضيات أساسية، تتضمّن آلية معيّنة للتنفيذ، وتتلخّص في ما يلي(٣٥):

١ ـ تسعى اسرائيل الى السلام، والى مواصلة المسيرة السياسية، في مفاوضات مباشرة، وفقاً لمبادىء كامب ديفيد.

٢ ـ تعارض اسرائيل اقامة دولة (اخرى) فلسطينية في قطاع غزة، وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن.

٣ ـ لن تتفاوض اسرائيل مع م.ت.ف.

٤ ـ لن يطرأ تغيير على وضع «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وقطاع غزة، الاّ وفقاً للخطوط الأساسية للحكومة(٣٦).

وهذه الفرضيات، كما هو مبيّن، لا تخرج على ثوابت الليكود الأساسية ونهجه المعروف؛ لكن مبادرة شامير استمدت شهرتها، في الواقع، من بند واحد، هو البند الذي ورد في النقطة «د» من البند الرابع؛ والذي يدعو الى «اجراء انتخابات حرة، ديمقراطية، بين العرب الفلسطينيين، سكان ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، في جو خال من العنف والتهديد والارهاب. ويتم، في هذه الانتخابات، انتخاب ممثلين للتفاوض حول حكم ذاتي لمرحلة انتقالية. وتشكل هذه المرحلة اختباراً للتعايش والتعاون المشترك؛ وبعد ذلك تجرى مفاوضات لحل دائم، تتمّ، خلالها، دراسة جميع البدائل المقترحة لحل متفق عليه، ولتحقيق السلام بين اسرائيل والأردن»(٣٧).

وغنيّ عن القول، ان بند الانتخابات، بوضعه هذا، وكما ورد في خطة شامير، لم يجد أذناً صاغية لدى الشعب الفلسطيني، على المستويين، الرسمي والشعبي. فمن جهة، تعتبر الخطة ان هذا البند هو وسيلة لتحقيق الحكم الذاتي الاداري للسكان وليس للأرض؛ ومن جهة أخرى، فان الحكم الذاتي، بحد ذاته، يلغي جوهر الصراع، ويختزل نضالات الشعب الفلسطيني بقضايا مطلبية لا تلبي أياً من الحقوق الثابتة، والمشروعة، للشعب الفلسطيني، كحقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة. ويمكن القول ان «خطة شامير»، بمجملها، تحاول الالتفاف عن الظروف السياسية الجديدة، التي أحدثتها الانتفاضة، عبر تحقيق الاهداف الرئيسة التالية:

١ ـ تصفية الانتفاضة، أو ايقافها، وانهاء اشكال الكفاح الفلسطيني كافة، من خلال النص الذي يدعو الى ضرورة ايقاف «أعمال العنف والتهديد والارهاب».

٢ ـ استدراج حزب «العمل» لتبنّي «خطة شامير»، كي تصبح خطة الحكومة الرسمية، من خلال ابقاء باب المفاوضات مفتوحاً حول الوضع النهائي للمناطق المحتلة، وذلك استناداً الى مشاركة اسحق رابين في هذه الخطة.

٣ ـ التخلّص من الضغوط الدولية، الرامية الى ايجاد تسوية سياسية، عبر طرح «مبادرة / مناورة»، مرفوضة سلفاً من قبل الشعب الفلسطيني، ومن قيادته الشرعية، واظهار هذا الشعب بمظهر الرافض للسلام، بما يعنيه ذلك من فك عزلة اسرائيل، والقاء الكرة في الملعب العربي، والفلسطيني.

٤ ـ خلق قيادة محلية بديلة، تنازع م.ت.ف. صفتها التمثيلية، وتتفاوض مع اسرائيل حول التصفية النهائية للقضية الفلسطينية، مع كل ما يعنيه ذلك من استفراد بالشعب الفلسطيني

داخل الأرض المحتلة، وتشكيك في شرعية م.ت.ف. وفصل الداخل عن الخارج.

موقف الليكود من الانتفاضة

اندلعت الانتفاضة في الفترة الثانية من «حكومة الرأسين»، التي كان يرأسها شامير حسبما كان مقرراً في الاتفاق الائتلافي بين حزبي العمل والليكود، في أعقاب انتخابات العام ١٩٨٤. وفي الوقت الذي فرضت الانتفاضة جملة من الحقائق الجديدة، وأحدثت تأثيرات هامّة في المجالات الاقليمية، والدولية، بما في ذلك تأثيراتها الواسعة في مختلف مناحي الحياة للجانب الاسرائيلي، فان هذه الحكومة، بزعامة الليكود، والتي أطلق عليها البعض حكومة «الشلل الوطني»، لم تبادر الى اتخاذ أية خطوة باتجاه اخراج المنطقة من حالة «الجمود السياسي»، السائدة آنذاك.

وفي الوقت الذي التقط حزب «العمل» البعد السياسي للانتفاضة مبكراً، على ما يبدو، حيث طالب شمعون بيرس وعدد من قادة الحزب بضرورة البحث في «حل سياسي» للخروج من المأزق، وعادوا الى طرح صيغة «الحل الاقليمي» و«الخيار الأردني»، فان الليكود ظل يتمسّك بالسياسة عينها والنهج ايّاه، تحت ذرائع واهية، منها: «ان كل حديث عن حل سياسي يشمل انسحاب اسرائيل من المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين، هو بمثابة، الحاق ضرر مباشر في المعنويات الوطنية واضعاف لقدرة الشعب...»[٣٨]. وظل الليكود يتعامل مع الانتفاضة باعتبارها نوعاً من أنواع «الشغب وخرق النظام»، الذي ينبغي ان يقمع بحزم، لكي «تعود الامور الى حالتها الطبيعية».

ولا شك في ان هذا التباين في موقف الحزبين قد أثار جدلاً واسعاً لدى العديد من الأوساط الاسرائيلية، والطوائف اليهودية في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة الاميركية.

وفي ذروة التفاعلات السياسية التي تلت اعلان الأردن عن فك ارتباطه القانوني، والاداري، بالضفة الفلسطينية، ظهر موقف الليكود، بشكل أكثر وضوحاً وتحديداً، في برنامج الحزب الانتخابي، الذي تمّ اقراره في آب (اغسطس) ١٩٨٨، وهو البرنامج الذي شكّل مقدمة الخطة التي أعلنها شامير، فيما بعد، ونسبت اليه. لكن القرارات التاريخية، الصادرة عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، في الجزائر، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨، ممثلة باعلان الاستقلال والدولة الفلسطينية المستقلة، والمبادرة الفلسطينية التي تمخضت عنها، والتي أدت الى اعتراف غالبية دول العالم بالدولة الفلسطينية، وبشرعية تمثيل م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، جاءت لتسقط كل الادعاءات والمزاعم الاسرائيلية، وتعيد الكرة الى الملعب الاسرائيلي.

تظهر الصورة الخارجية لموقف الليكود نوعاً من الارتباك والانقسام في صفوفه، وبين اقطابه. وفي حين تزداد الضغوط المحلية، والدولية، لدفع عجلة التسوية الى امام، فان هذه الصورة، تبدو أشد قتامة على صعيد الليكود، بسبب الصراعات الداخلية، والاختلاف في النظرة، والتنافس على الزعامة، لوضع المزيد من العراقيل أمام هذه العجلة. وقد ازدادت هذه الصراعات حدة، بعد اتخاذ العديد من أعضائه البارزين مواقف سياسية متباينة، أدت الى طرد عدد منهم، خاصة بعد «تأييد أيهود أولمرت لمشروع الحكم الذاتي من طرف واحد»، وطرد موشي عميراف، عضو مجلس «حيروت»، اثر دعوته الى «تغيير أنماط السياسة التي يتمسّك بها الليكود منذ سنوات طويلة». وكذلك موقف رئيس بلدية تل - أبيب، شلومو لاهط، الذي طرح فكرة «اعادة المناطق المحتلة، مقابل اتفاق سلام»، وذلك بالتزامن مع «انسحاب ٢٠ عضواً من الليكود، وانضمامهم الى المجلس التابع لحركة شينوي (المركز)»[٣٩].

غير انه، في المقابل، وفي مواجهة «مجلس السلام والأمن»، التابع لحزب «العمل»، ظهر «مجلس الأمن والسلام» التابع لليكود، من أجل الوقوف في وجه دعاة «الحل الاقليمي»، انطلاقاً من القول: «اننا في حاجة الى موارد، والى مساحة ارضية، ومجال حيوي من أجل بقائنا؛ ولذا، فنحن غير مستعدين للتنازل عن مناطق»[٤٠].

ومع كل ذلك، فان المواقف الأساسية لليكود لم تتغير، فيما عدا بند الانتخابات، الذي ظهر في «خطة شامير»؛ وهو ما أثار حفيظة بعض اقطاب الليكود، وفي مقدمهم أطراف «الاشتراطات»، أريئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي، الذين أصروا على تضمين الخطة شروطاً معينة، اعتبرت، في حينها، بمثابة شهادة اعلان وفاتها. ففي اثناء اجتماع مركز الليكود، بتاريخ ١٩٨٩/٧/٥، وقف أطراف هذا التحالف في مواجهة تحالف شامير – أرنس، الذي اضطر الى الرضوخ لاملاءات الطرف المتشدد، بحجة الحفاظ على وحدة الحزب، والموافقة على شروطه المتمثلة في مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة؛ وعدم اشراك فلسطينيي القدس الشرقية في الانتخابات؛ ورفض قيام دولة فلسطينية؛ ورفض التفاوض مع م.ت.ف.؛ وايقاف الانتفاضة، كشرط مسبق لاجراء هذه الانتخابات[٤١].

ومع ان زعيم الليكود، شامير، حاول التملّص من هذه الشروط، باعلان تمسّكه بالخطة كما هي، باعتبارها خطة الحكومة الرسمية، فان كل الدلائل تشير الى انها وصلت الطريق المسدود، وهو ما افسح في المجال لمحاولات اجراء تعديلات عليها، كما جاء في خطة الرئيس المصري، ذات النقاط العشر، وخطة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس؛ غير ان هذه المحاولات لم تحُل، حتى الآن، ولن تحول، دون وضعها في ملفات أرشيف الحكومة الاسرائيلية.

ونتيجة للفشل الذي لقيته «خطة شامير»، ازداد تمسّك الليكود بصيغة الحكم الذاتي، دون أي تأويل، أو تعديل، وهناك عودة الى التشدد من جانب بعض أقطابه، وفي مقدمهم الارهابي شارون، الذي يعاود، بين الفينة والاخرى، نغمة التحدث عن «دولة فلسطينية في الأردن». كما يظهر الليكود ميلاً متزايداً الى استخدام العنف، وعودة الى التشدّد في قمع الانتفاضة بمزيد من القوة، وتصعيداً في الممارسات الارهابية، وعمليات التنكيل ضد المواطنين الفلسطينيين، الأمر الذي يؤكد جوهر سياسات الليكود الارهابية، والتي لم تهدف، من وراء طرح «خطة شامير»، والانتخابات المتفرّعة عنها، سوى الى كسب المزيد من الوقت لاغتيال الانتفاضة، وايجاد قيادة بديلة من م.ت.ف. من داخل المناطق المحتلة، تتفاوض مع اسرائيل حول تصفية القضية الفلسطينية برمّتها.

الليكود، الى أين؟

منذ بداية تشكيله، العام ١٩٧٣، حدّد الليكود موقفاً واضحاً من مجمل قضايا الصراع في المنطقة. وعندما اصبح في السلطة، العام ١٩٧٧، تعزّزت آماله في تحقيق الطروحات الصهيونية القديمة، والتي ظل وفيّاً لمبادئها الأساسية، بغض النظر عن بعض التعديلات الشكلية، التي كانت، بين الحين والآخر، تظهر في برامجه السياسية والانتخابية، ووجدنا انعكاساً لها في مواقفه السياسية، غير المتفاوتة، تقريباً، تجاه الانتفاضة، أو على صعيد التسوية برمّتها. واذا كنّا اشرنا الى البدايات الأولى للقوى المؤتلفة، فلتأكيد الروح الصهيونية، التي استمدت هذه القوى قوّتها منها، ولا تزال تنبض في عروقها منذ عهد جابوتينسكي حتى شامير، وللدلالة على التواصل الذي لم ينقطع بين الآباء والابناء؛ وبالتالي، استمرار النهج المتبع، والسياسة التي اختطها الآباء على الرغم من التطوّرات

التي حدثت في المنطقة، والمستجدات على الساحة الدولية.

وفي ضوء ما تقدم، تبرز لدينا قضيتان هامّتان، لم يحد عنهما الليكود في برامجه السياسية والانتخابية كافة، ومواقفه المعلنة، وتصريحات زعمائه، وهما:

١ ـ الرفض المتواصل للسلام الشامل والعادل، من خلال انكار الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة، ورفض التفاوض مع م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد.

٢ ـ العمل على مواصلة انجاز وتحقيق المشروع الصهيوني، من خلال مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة، واستمرار مصادرة الأرض، والضمّ، والتهويد، وترحيل الفلسطينيين، وارتكاب المجازر بحقهم، بالتوازي مع حملات التعبئة والتحريض، وحشد الطاقات اليهودية، واستقطاب المهاجرين، لاقامة ما يسمى «اسرائيل الكبرى» على «ارض ـ اسرائيل التاريخية».

واذا كان هناك من يتحدث عن اتفاقيتي كامب ديفيد كمؤشر الى رغبة الليكود في تحقيق السلام، فان الحقيقة تظل الشاهد الأقوى على فشل هكذا سلام، ناهيك عن ان الاعتبارات التي أملت توقيع الاتفاقيتين لم تكن اعتبارات سلام، بقدر ما كانت اعتبارات حرب، كما حدث في الواقع، عندما أخرجت مصر من على ساحة الصراع، وأطلقت يد اسرائيل في شنّ المزيد من الاعتداءات والحروب ضد الأمة العربية، وقواها الوطنية والتقدمية. وهكذا، فان فلسفة السلام الاسرائيلية ظلت تقوم على «شرعية» الأمر الواقع، المفروضة بقوة السلاح. وظلت «مفاهيم التسوية تعكس مزاجاً توسّعياً باسم الأمن، أو باسم الأيديولوجيا، وتستند الى الاستخدام المكثف للقوة والعنف، كما اتضح في عملية اجتياح لبنان، العام ١٩٨٢»[٤٢].

ومهما يكن من أمر التبريرات التي استخدمها حزب «العمل» في حروبه العدوانية وأعماله الارهابية، تحت شعارات الأمن، والتوسّع الاقليمي، بالاعتماد على القوة، فان الليكود ظل يرفع الشعارات ذاتها، ولكن انطلاقاً من تبريرات دينية ميثولوجية، للسيطرة على الأرض الفلسطينية والعربية.

غير ان الدارس لتكتل الليكود، يجد، تحت هذين العنوانين ـ رفض السلام وتحقيق المشروع الصهيوني ـ ركاماً هائلاً من المشاكل والأزمات شبه المستعصية، التي تشكّل، في جوهرها، جزءاً هامّاً من أزمة الكيان الاسرائيلي، بل والمشروع الصهيوني بكليته. فقد أثبتت سنوات حكم الليكود، منذ العام ١٩٧٧، بما فيها سنوات المشاركة مع حزب العمل، اخفاقه في التصدي للمشكلات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية. وهي المشكلات التي أدّت الى سقوط حزب العمل، في تلك الفترة، ووضعت المجتمع الاسرائيلي، مرة أخرى، في مواجهة حاجة ماسّة الى التغيير. واذا كان ثمّة شبه اجماع على تقارب الحزبين الكبيرين، العمل والليكود، واختفاء الفوارق الظاهرية فيما بينهما، من حيث الأهداف الاستراتيجية والسياسات التكتيكية، وفي مسائل تتصل بـ «معادلة القوة» على الصعيد الداخلي، وعدم قدرة أي منهما على انقاذ الاقتصاد المنهار، أو التوصّل الى تسوية سياسية تجلب السلام والأمن والاستقرار، فمن المؤكد ان حاجة المجتمع الاسرائيلي الى التغيير ستبقى مؤجلة، وان أزمة هذه «الدولة»، بالتالي، مرشحة للاستمرار حتى اشعار آخر، ما لم تحدث تطوّرات دراماتيكية مفاجئة، تقلب الأوضاع رأساً على عقب.

لقد تضاءلت، الى حد بعيد، امكانية المراهنة على الليكود في احداث التغيير المطلوب. واذا كان

ثمة أمل ضعيف لدى بعض الاسرائيليين، فانه، على حد تعبير زلمان شوفال، «نابع، بالذات، من صدمة الفشل على الصعيد الاقتصادي، والأخطاء على الصعيد السياسي؛ وما لا يقل أهمية عن ذلك، هو تغيير الأشخاص في القيادة»(٤٣). كما ان اهتزاز صورة حزب «العمل»، الناجمة عن حالة الترهّل والتردّد والازدواجية، التي اتّسمت بها سياساته، ساهمت، بدورها، في عدم تلاشي هذا الأمل، نهائياً، وتقديم خدمة كبيرة الى الليكود، بالترافق مع التحولات الداخلية للمجتمع الاسرائيلي نحو اليمين والتطرف.

وعلى الصعيد الذاتي، اعتمد الليكود، من حيث المبدأ، نهجاً ارهابياً صرفاً في تعامله مع المحيط الداخلي، والخارجي، وأخضع سياساته الداخلية، والخارجية، لموازين العلاقات بين القوى والأحزاب الاسرائيلية المختلفة، بما ينفي قدرته على اتخاذ مواقف سياسية ثابتة في المجال الخارجي. ولعل هذا ما عبّر عنه وزير الخارجية الأميركية الأسبق، هنري كيسنجر، ذات مرة، حين قال: «لا توجد في اسرائيل سياسة خارجية، وانما مجرد سياسة داخلية»(٤٤)، باعتبار ان السياسة الداخلية هي التي تحدد مسار السياسة الخارجية. على ان هذه المشكلة ليست مشكلة الليكود وحده، بل مشكلة حزب «العمل»، ايضاً، ومعه معظم القوى الاسرائيلية؛ ولكن الليكود كرّس هذه السياسة، باعتبارها جزءاً من المشروع الصهيوني، الذي هو مشروع انتحاري، بالدرجة الأولى. وهكذا، نرى انه، خلافاً للارادة الدولية، ودعوات السلام، الفلسطينية والعربية، يستمر الليكود في تحدّيه للاجماع الدولي، وشرائع الامم، ورفضه للسلام على خلفية ذلك المشروع.

ولكن، على الرغم من التماسك الأيديولوجي، القائم طوال الوقت، والذي ظل سبباً هاماً في الحفاظ على وحدة الليكود، فان أزمة عاصفة تجتاح هذا الحزب، وتشكل تهديداً جدياً لوحدته ومستقبله. وتتجلى هذه الأزمة، على أوضح ما يكون، في مظاهر الانقسام والتفكك، الناجمة عن الصراع الداخلي، بسبب الخلافات في الرأي، والنزاعات الشخصية بين اقطابه السياسيين؛ بهدف الهيمنة، والحفاظ على السلطة، وبلوغ أعلى درجاتها. ويتجسّد هذا البعد في الصراع الدائر بين محاوره المختلفة.

ولا شك في ان الصراع المحتدم حول خطة شامير سيتوقف عليه الكثير من مستقبل الليكود، والسياسة الاسرائيلية، بشكل عام. فهذه الخطة، «التي جاءت نتيجة ضغوط وليس نتيجة رغبة»، كما كتب الصحفي الاسرائيلي ياكير تسور(٤٥)، ولّدت صراعاً داخلياً يصعب حسمه مع بقاء الليكود كتلة واحدة. واذا كان شامير رضخ لاملاءات «وزراء الاشتراطات» في اجتماع مركز الليكود، الذي عقد اوائل تموز (يوليو) ١٩٨٩، فانه لم يستطع مواجهة الضغوط المحلية، والدولية، المتزايدة. وهكذا، اضطر الى العودة، في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٩٠، مرة ثانية، الى مركز الليكود، للمطالبة بمنحه الثقة، كزعيم لليكود، وبالتالي للحكومة، مع كل ما يترتب على ذلك من استمرار في سياسته الراهنة وفق خطته المعروفة. ومع ان تلك الجلسة أثارت خلافات حادة، وأدت الى استقالة شارون من الوزارة، فانها تركت علامة استفهام كبيرة حول الأغلبية التي يحظى بها شامير، وتركت الأبواب مفتوحة لشتى الاحتمالات، خاصة بعد تهديدات شارون بمواصلة التعبئة الداخلية لمعارضة شامير وافشال خططه.

ومن الناحية الموضوعية، فان السياسة التي انتهجها الليكود، عبر اغلاقه الأبواب أمام الخيارات كافة عدا «خطة شامير»، فاقمت حدّة الأزمة، وأثرت، الى حد بعيد، في الموقف الاسرائيلي من موضوع السلام. فالتمسك بالثوابت الصهيونية اليمينية، وخيار «الحكم الذاتي»، كما جاء في «خطة شامير»، أمر مرفوض فلسطينياً، وعربياً، على الاقل؛ كما ان الاستجابة لسلام عادل، وشامل، سوف يقوده، لا محالة، الى احداث انقسامات داخلية، تهدّد وجود الليكود في السلطة، وقد تؤدي الى ظهور

تكتلات جديدة، وتغيير الخارطة السياسية، والحزبية، في اسرائيل.

ولا شك في ان تصدير الصراع الى الخارج، بهدف خلق امر واقع جديد يتطلب اجماعاً «وطنياً» داخلياً، لا يبدو متوفراً في الوقت الحاضر، على الاقل؛ بسبب الخلافات الحادة بين القوى الاسرائيلية المختلفة؛ كما ان القدرة على القيام بعمل كهذا، بشكل منفرد، تبدو غير متوفرة، أيضاً، وان كانت ليست مستحيلة، في الظروف الحالية، خاصة وان تجربة الاجتياح الاسرائيلي للبنان، العام ١٩٨٢، لا تزال ماثلة في الأذهان. الأمر الذي يعني تجميد الوضع الراهن، بكل ما يعنيه ذلك من عودة الى المناورة، تجاه الحقيقة الفلسطينية والانتفاضة الباسلة، وتجاه المتغيرات الدولية التي تفرض ضغوطاً هائلة، لا سبيل الى مقاومتها، الى ما لا نهاية. وهنا يكمن مأزق الليكود.

ولعل هذا المأزق، في الواقع، يترافق مع حقيقتين هامتين:

الحقيقة الفلسطينية، ممثلة، أولاً، في استمرار مقاومة الشعب الفلسطيني، وتجذّر الانتفاضة وتصاعدها، وازدياد تأثيرها في مختلف أوجه الحياة الاسرائيلية، وكذلك ازدياد الدعم والمساندة والتأييد الذي تحظى به على الساحة الدولية؛ وثانياً، في المبادرة الفلسطينية، التي حافظت على موقعها في صلب الاهتمام الدولي، على الرغم من التراجع الظاهري أحياناً، من خلال اتساع نطاق التأييد لها، وتزايد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ورفع درجة التمثيل الفلسطيني لدى أغلبية دول العالم، مقابل تراجع «خطة شامير»، وتلاشي امكانات السيطرة على الانتفاضة، أو وقفها، أو انهائها، من قبل الاحتلال.

الحقيقة الثانية هي الحقيقة الاسرائيلية، ممثلة باستمرار جنوح المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين والعنف والتطرف الداعم لليكود، ولكن الضاغط عليه باتجاه اتخاذ خطوات أكثر تطرفاً، كالضمّ والترحيل، لتحقيق الطروحات الصهيونية القديمة، وذلك على الرغم من تقلّص فرص هذه الاهداف، بسبب الظروف المحلية، والاقليمية، والدولية، وما يرافقها من تغييرات على الساحة الدولية، قد لا تتيح امكانية تنفيذها دون احداث تغييرات جذرية، تؤدي الى خلق ظروف مؤاتية لتحقيقها.

ان حقيقة مأزق الليكود تقودنا الى السؤال المباشر التالي: هل يعني كل ذلك قرب سقوط الليكود؟

بغض النظر عن قائمة الاحتمالات التي يمكن وضعها في هذا المجال، فان سقوط الليكود، أو عدمه، من حيث المبدأ، مرهون بمدى قدرته على انجاز الاهداف المرحلية، التي جاء من أجلها، وضمنها برامجه السياسية والانتخابية، والتزم بها أمام جمهور ناخبيه، من ناحية؛ ومن ناحية ثانية، بمدى قدرته على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليمين الصهيوني برمّته؛ وكذلك بمدى قدرته على تحقيق تسوية سياسية، وفق رؤيته وشروطه الخاصة، تجلب السلام والأمن للمجتمع الاسرائيلي، وانقاذ الكيان من المأزق الذي يكاد ان يعصف به. وهنا، لا بد من التأكيد على نظرة الليكود وغلاة اليمين الصهيوني عموماً حول مفهومهم الخاص لهذه المسألة، والذي يقضي بـ «فرض السلام بالقوة» على المحيط، باعتباره هدفاً مرحلياً، أو مجرد محطة على طريق مواصلة استكمال المشروع الصهيوني.

ان تحقيق هذه الأهداف، أو جزء منها، وفق منطق الليكود، يفرض، بالضرورة، وضع الانتفاضة كهدف، ينبغي القضاء عليه بالحد الأقصى من القوة. وهذا ما يحاول الليكود تحقيقه، بكل ما يملك من وسائل القمع، والتنكيل، والعقوبات الجماعية، وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني. ولعل هذا ما يفسر حشد الليكود لكافة الأسلحة القابلة للاستخدام، بما في ذلك المستوطنين في مناطق

الضفة والقطاع، الذين أصبح لهم ميليشياتهم الخاصة، وقانونهم الخاص، ومحاكمهم الخاصة، واطلاق يدهم ضد أبناء هذا الشعب، في محاولاتهم الرامية الى تضليل العالم، عبر تصوير الصراع بأنه صراع بين «شعبين»، حول أرض «يدّعي كل منهما ملكيته» لها، بينما يقف الاحتلال «حكماً» بين الطرفين.

ولا شك في ان انجراف المجتمع الاسرائيلي، بأغلبيته، نحو اليمين والعنف والتطرف قد ساهم في وصول اولئك الذين يسمون أنفسهم بـ «الطلائعيين»، ويرغبون في انجاز مشروعهم الصهيوني كاملاً، الى استلام دفّة السلطة في الكيان الاسرائيلي، وهو الأمر الذي ينسجم مع سياسات الليكود، وأدّى، بالتالي، الى دفع هؤلاء المستوطنين الى مساعدة الجيش الاسرائيلي في قمع الانتفاضة، ومواصلة أعمالهم الانتقامية تحت شتى الذرائع والحجج، وهيّأ لهم، بالتالي، ظروفاً مؤاتية للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وتخزين السلاح، وانشاء التنظيمات السرية، حتى وصل الأمر بهم الى محاولة اعلان «دولة يهودا والسامرة» في الضفة الفلسطينية. وهذا الأمر يعيد الى الأذهان الاجواء التي كانت سائدة، قبل العام ١٩٤٨، حينما كانت العصابات الصهيونية المسلحة تعيث فساداً، وقتلاً، وتدميراً، بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم. ومع ان العودة الى مثل تلك الأجواء مغامرة غير محسوبة النتائج، في ظل اصرار الانتفاضة على فرض الحقيقة الفلسطينية، من خلال الصمود والمواجهة، حتى نهاية المطاف، ومع ان ذلك يعيد فتح أبواب الاحتمالات على مصراعيها، ممّا يعني تهديداً خطراً لاستراتيجية الليكود وحلفائه في القوى اليمينية المتطرفة، فان المتتبع لتاريخ اليمين الصهيوني، لا بد من ان يتبيّن حقيقة جنوحه نحو المغامرة، باعتباره تجسيداً حقيقياً للجوهر العسكري للحركة الصهيونية؛ ولا بدّ من ان يكتشف ان هذا اليمين ظل على ولائه السياسي، والأيديولوجي، منذ انشائه، ولم يظهر أي تعديل في مواقفه الأساسية على الرغم من كل المتغيرات، وان المعادلة البديلة التي يطرحها، على الدوام، بقيت كما هي: «الحركة الصهيونية تساوي الدولة اليهودية، والدولة اليهودية تساوي الجيش الصهيوني»(٤٦).

---

(١) عوني صادق، «الخارطة السياسية عشية الانتخابات ـ الليكود»، **الهدف** (دمشق)، العدد ٩٣١، ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢١.

(٢) فاز تكتل الليكود، في انتخابات الكنيست التاسع بـ ٤٣ مقعداً. انظر حبيب قهوجي، **الاحزاب والحركات السياسية في الكيان الصهيوني**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، بلا تاريخ نشر، ص ٢٥٦.

(٣) انظر **الارض** (دمشق)، العدد ٣، ١٩٧٧/١٠/٢١، ص ٣٨؛ نقلاً عن دافار، ١٩٧٧/٩/١٢.

(٤) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٤.

(٥) عقد جابوتينسكي اتفاقات عدة لهذا الغرض، منها: اتفاقه مع بتليورا، رئيس حكومة اوكرانيا في المنفى، العام ١٩٢١، في اثناء استعداد الأخير لشنّ حملة عسكرية واسعة، بهدف تخليص اوكرانيا من حكم البلاشفة، على حدّ زعمه؛ واتفاقه مع الحكومة البولونية، في أواخر الثلاثينات، من أجل تهجير مليون ونصف المليون يهودي خلال عشر سنوات؛ وهناك اتفاقات مماثلة عقدها جابوتينسكي مع المانيا النازية، العام ١٩٣٣، ومع حكومة الإمام أحمد حميد في اليمن، العام ١٩٤٩، ومع حكومة نوري السعيد في العراق، العام ١٩٥٠، حيث تمكّن من جلب مئات الآلاف من المهاجرين الى فلسطين. انظر **الارض**، العدد ٤، ١٩٧٧/١١/٧، ص ٥.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(٨) صادق، **مصدر سبق ذكره.**

(٩) محمد يحيى سليمان، **الكيان الصهيوني تحت حكم الليكود، من أيار ١٩٧٧ ـ تموز ١٩٨٤**، بلا مكان نشر؛ بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ١٤.

(١٠) صادق، **مصدر سبق ذكره.**

(١١) **الارض**، العدد ٦، ١٩٧٧/١٢/٧، ص ٥.

(١٢) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٣ ـ ١٨٤.

(١٣) **المصدر نفسه.**

(١٤) سليمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٥) د. محمد قاسم القريوتي، «مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٣٤/٣٣، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٢٣٩.

(١٦) **المصدر نفسه.**

(١٧) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الاول، المجلد الرابع، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ص ٥٧.

(١٨) صادق، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، ١٩٧٧/٥/٢٠؛ «الهدف»، **مصدر سبق ذكره.**

(١٩) د. علي الدين هلال، «السلام الاسرائيلي؛ دراسة لمشروعات التسوية الاسرائيلية»، **شؤون عربية**، العدد ٣٤/٣٣، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٢٢٦.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر **الملف** (نيقوسيا)، المجلد الاول، العدد ٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤، باب الوثائق.

(٢١) **المصدر نفسه**، المجلد الاول، العدد ٥، آب (اغسطس) ١٩٨٤، ص ٤٢٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٤/٧/١٩.

(٢٢) **السفير** (بيروت)، ١٩٨٨/١٠/٢٩.

(٢٣) **المصدر نفسه.**

(٢٤) د. عطا محمد صالح زهرة، «الموقف الاسرائيلي من الدولة الفلسطينية واحتمالات المستقبل»، **شؤون عربية**، العدد ٦٠، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٦٦.

(٢٥) د. عبدالعليم محمد، «الحكم الذاتي في التصوّر الاسرائيلي من بيغن الى شامير»، **الوحدة** (الرباط)، العدد ٥٣، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٢٦٥.

(٢٦) د. هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٣.

(٢٧) د. القريوتي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤١.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٣.

(٢٩) انظر النص في تريز حدّاد، **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٨**، عمّان: بلا ناشر، ١٩٨٨، ص ١٠٣ ـ ١١٢.

(٣٠) د. القريوتي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٧.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٨.

(٣٢) **المصدر نفسه.**

(٣٣) د. محمد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٧١.

(٣٥) **الملف**، المجلد السادس، العدد ٦٣/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٠٧.

(٣٦) انظر نص «خطة شامير» في **المصدر نفسه**، باب الوثائق.

(٣٧) **الملف**، العدد ٦٣/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٠٧.

(٣٨) ابراهيم عبدالكريم، «طروحات التسوية الاسرائيلية في ضوء انتفاضة الوطن المحتل»، **الارض**، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٤٦.

(٣٩) **المصدر نفسه.**

(٤٠) انظر **الملف**، العدد ٥٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٠٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٦/١٠.

(٤١) السفير، ٧/٧/١٩٨٩.

(٤٢) د. هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤٣) الملف، المجلد الاول، العدد ١، نيسان (ابريل) ١٩٨٤، ص ٥٦؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ٢/٤/١٩٨٤.

(٤٤) المصدر نفسه، العدد ٣/٥٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢١٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٤٦) الارض، العدد ٤، ٧/١١/١٩٧٧، ص ١٠.

نظرة مغايرة الى الاقتصاد الاسرائيلي

د. نبيل حيدري

يوصف النمو الذي حققه الاقتصاد الاسرائيلي، طوال العقود الاربعة الماضية، بالسرعة، سواء أكان المؤشر الذي يركن اليه معدّلات نمو الدخل القومي، او نمو الصناعة، أو التجارة الخارجية. لكن مثل هذا النمو السريع كان محكوماً، في ظل التصوّر الذي قاده، الى توليد أزمات كانت تطفو، بين الفينة والأخرى، على السطح.

واذ ما كانت الازمات المتتالية التي عاشها الاقتصاد الاسرائيلي، خلال الفترة المنصرمة، قد أثّرت، بعض الشيء، في معدّلات النمو المتحققة، فإن السؤال الذي يظل قائماً هو: لماذا لم تؤدّ هذه الازمات الى اختلالات اقتصادية حقيقية؟ بل كيف استطاعت اسرائيل ادارة الأزمات وضبط معدّلات النمو، في آن، من دون ان يصاب اقتصادها بأذى؟

هناك اجوبة عدة ممكنة عن هذا السؤال. الجواب الأول يقضي بغلبة الاعتبارات الايديولوجية على الاعتبارات محض الاقتصادية. ومفاد هذا الرأي ان المشروع الصهيوني لم يكن، من حيث انطلاقه، مشروعاً اقتصادياً، لكنه مشروع اقتصادي ذو ملامح عرقية عنصرية تلاقى مع مصالح استراتيجية دولية كبرى، بحيث وظّف الاقتصاد لخدمة هذا الهدف[1]. واذا كان الامر كذلك، فليس من المستغرب ان يتركّز النشاط الاستيطاني الصهيوني، منذ بدايته، على الزراعة، بقصد تعميق الانتماء الى الارض[2]؛ اضافة الى ان اختيار مواقع المستوطنات اليهودية كان يخضع، بصفة جوهرية، لاعتبارات استراتيجية وأمنية، بغية تحقيق السيطرة المباشرة على أكبر مساحة ممكنة من الارض الفلسطينية، بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية المباشرة[3]. كما ان التركيز على الصناعات الاستهلاكية التقليدية، وعلى قطاع الاسكان والتشييد ومشروعات البنية الاساسية، كان يخضع، بدوره، لاعتبارات استكمال عناصر ومقوّمات بناء دولة قوية حديثة[4]. أمّا الاتجاه المبكر الى الاستحواذ على المفاعلات النووية، فقد كانت تحكمه، اساساً، الاعتبارات الاستراتيجية[5]. واخيراً، فان المستويات العالية لاجور العمّال اليهود، واعطاء الاجور الأقل للعمّال العرب، تفسّر، الى حدّ بعيد، الحفاظ على العمل العبري، وتثبيته في موقعه الجديد[6].

جواب ثان مماثل، يفيد بأن الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد القومي يفسّر، في الاجمال، أمكانية «ضبط» الاختلالات الناشئة. وتمارس الدولة هذا «الضبط»، في البيئة الاقتصادية، من خلال السياسات النقدية والمالية وسياسة الاجور والهجرة واستخدامات الاراضي والدفاع. ويذهب هذا الرأي الى التأكيد انه على الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، فان نسبة الانفاق الحكومي ارتفعت، في بعض السنوات، الى نحو ٥٠ في المئة من الناتج القومي الاجمالي. كما يساهم القطاع الحكومي، بخاصة اذا أضيفت اليه مشروعات

الهستدروت، بأقل من نصف الناتج القومي الاجمالي بقليل[7]. وعليه، فإن «كل هذه العوامل، مجتمعة، جعلت النشاط الحكومي محور الاقتصاد»، وأتاحت للحكومة ممارسة وسائل التأثير في الحياة اليومية ورفاهية المواطنين، «الى درجة غير معتادة في أي دولة أخرى»[8].

جواب ثالث يختزل المسألة كلها الى معالجة مالية شبه بحتة؛ اذ يرى اصحابه ان التدفّق الهائل، والمستمر، لرؤوس الاموال على اسرائيل، مكّن الاقتصاد الاسرائيلي من تحقيق معدّلات استهلاكية تعتبر في مصاف المستويات العالية، قياساً ببعض الدول المتقدّمة، على الرغم من ضخامة الاستثمارات، وعلى الرغم من الانفاق الكبير على أوجه الاستيطان وعلى القطاع العسكري والقطاعات المكمّلة له. وهذا التدفّق لرؤوس الاموال هو الذي أعطى القيادة السياسية الاسرائيلية والادارة الاقتصادية هامشاً واسعاً للمناورة، ومجالاً رحباً لتجاهل قواعد الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية، من دون ان تبرز اختلالات اقتصادية خطرة[9].

جواب رابع يخرج بالاقتصاد الاسرائيلي من حدوده القومية، ويؤكد ان مسؤولية النمو تقع، اساساً، في خانة الارتباط الحيوي بالسوق الخارجية، بخاصة أسواق الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا الغربية، حيث ان التفاعلات الاقتصادية والتجارية مع هذه الأسواق، تعني، بالضرورة، حصوله على مزايا اقتصاد الحجم الكبير (وفورات النطاق)، بما تعنيه من تكامل الاسواق والاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية المتاحة، فضلاً عن اقامة المشروعات التنموية المشتركة ذات الحجم الكبير[10].

لن نرفض أياً من هذه الاجوبة، رفضاً قاطعاً. ان الرأي القائل بغلبة الاعتبارات الايديولوجية على الاعتبارات محض الاقتصادية له مبرراته. لعل أهمها ان المشاريع التي تنفّذها اسرائيل لا يرقى اليها سوى الدول الكبرى. ففي الوقت الذي تنفق اسرائيل ٢٠٠ مليون دولار على اطلاق القمر الاصطناعي التجريبي، وترصد مبلغ مليار دولار لانجاز برامجها الفضائية الاخرى، فان كبرى الشركات الاقتصادية، وفي مقدّمها المجمّع الصناعي العملاق (كور)، تعاني من متاعب جمّة بسبب الخسائر والديون المتراكمة[11]. من هنا يسود اعتقاد مفاده ان اسرائيل لا تواجه أزمة سيولة مالية، مثلاً، بل تواجه مشكلة سلّم أولويات. لكن هذا الاعتقاد يتناقض، بدوره، مع واقع استمرار الأزمة في البلاد، أيّاً كانت السياسات الاقتصادية المرسومة.

الاشارة الى الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد القومي هي، أيضاً، محقّة. ولا نقلّل البتّة من فاعليتها ومن أهميتها، إنْ في تفسير «ضبط» الأزمة عند حدود معيّنة، أو اسهامها في تحقيق معدّلات نمو حقيقية. غير ان اختزال هذه الفاعلية وذلك الاسهام الى ادوات محض سياسية قد تترتب عليها نتائج خطرة، على الرغم من رفضنا القبول بمقولة الاقتصاد كصفحة بيضاء تسجّل عليها، تباعاً، التحوّلات الاجتماعية. فعندما يلجأ الباحث، في معرض تقويمه للاسهام الكبير للدولة في الناتج القومي الاجمالي، فانه يواجه سلسلة من الاعتراضات والتعقيدات المعرفية؛ فهناك الاعتراضات الناشئة، أساساً، من استخدام الناتج القومي الاجمالي، كمؤشر وحيد لتبيان مساهمة القطاع الحكومي في تحقيق النمو، وعمّا اذا كان يعكس حقيقة الرشاد في اختيار المشروعات، وفي استغلال الموارد النادرة، ومدى تعبيره عن خيارات المدى البعيد، ومدى تعبيره عن الناتج الحقيقي للقطاعات غير السلعية. كذلك، فان تقدير الناتج القومي الاجمالي بأسعار ثابتة يؤدي، اجمالاً، الى اخفاء جزء من التغيّر الحقيقي في الدخول، والاعتماد على مقياس الناتج بالاسعار الجارية لا

يعبّر عن حقيقة تطوّر قدرة المجتمع الاسرائيلي على الانتاج.

كما ان الاتجاه نحو معالجة الامر من زاوية مالية شبه بحتة، انطلاقاً من ترشيح «المعونة المالية الاميركية» الى تحقيق اللقاء والتفاعل التلقائي بين عوامل الانتاج، بالغ هو الآخر في وزن الدور المرشّح لهذه المعونة. ففي ظنه، كما في الاواني المستطرقة، يتمّ انسياب عوامل الانتاج من العالي الى الواطىء، باتجاه تدبير الاستثمارات المطلوبة بغية استهداف النمو المطلوب. وهي، في جوهرها، ثقة بلا أساس في آليات السوق، وتحديد خاطىء للعامل الحاسم في تحقيق ذلك النمو[١٢].

ويجدر، في هذا الصدد، ان نثير الغبار عن قضية محسومة، وان نتفحّص ما هو حجم هذه «المعونة المالية»، وما هو ثقلها الفعلي في الاداء الاقتصادي الاسرائيلي، وعمّا اذا كانت مسؤولة، في جانب منها، إنْ لجهة التخفيف من وطأة الأزمة التي تنتاب بعض مفاصل هذا الاداء، أو لجهة مسؤوليتها غير المباشرة عن تحقيق النمو؟ ومن دون الخوض في التفاصيل، فان الولايات المتحدة الاميركية كانت بدأت، منذ منتصف السبعينات، في تنظيم صفقة مبيعات عسكرية لاسرائيل، تمّت تغطية تكاليفها من طريق قروض سنوية منتظمة. الّا ان تراكم الديون المستحقة على اسرائيل، التي بلغت حوالى عشرة مليارات دولار، أو حوالى ٤٥ في المئة من اجمالي المديونية الخارجية الاسرائيلية، اسهم في ادراك واشنطن حقيقة ان هذه الديون سوف تؤدي، في حال تفاقمها، الى اضعاف الدولة الحليفة لها. ومنذ ذلك الحين، باتت المعونة المالية الاميركية، البالغة ثلاثة مليارات دولار، تمنح، سنوياً، في صورتين: حوالى ١,٨ مليار دولار منحة عسكرية، من دون مقابل، وحوالى ١,٢ مليار دولار «معونة اقتصادية» مساوية، تقريباً، لمدفوعات خدمة الديون التي يتوجّب على اسرائيل تسديدها للولايات المتحدة الاميركية. من هنا، يمكن القول ان هذه «المعونة الاقتصادية»، ليست معونة، وليست اقتصادية؛ فاذا ما توقفت لسبب ما، فسوف تتوقف، تلقائياً، مدفوعات خدمة الديون.

ماذا يستنتج من ذلك كله؟ لا شك في ان «المعونة المالية الاميركية» كانت، في فترات سابقة، مسؤولة عن «تزييت» بعض مفاصل الاداء الاقتصادي الاسرائيلي؛ ولكن لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، اعتبارها عاملاً حاسماً يحول دون «غرق» الاقتصاد الاسرائيلي، حيث انها لا تمثّل، اليوم، سوى نسبة خمسة في المئة تقريباً من الميزانية العامة للدولة. وعليه، لا صحة للرأي القائل ان الاقتصاد الاسرائيلي يرتبط، بصورة لا فكاك منها، «بالمعونة المالية الاميركية»، وانه، من دونها، سوف ينهار؛ ولربما كان عكس ذلك هو الصحيح[١٣].

وفوق ذلك كله، انّ ما يزعج، حقاً، ان عدداً ممّن تناولوا ارتباط الاقتصاد الاسرائيلي بالسوق العالمية، قد أهمل البحث في مدى وجود بناء انتاجي وطاقة ذاتية اسرائيلية، قبل التحدث عن هذا الارتباط، ومن دون ان يكلّف نفسه عناء النظر الى حقيقة الاسباب المؤدية الى سلامة التفاعلات مع هذه السوق، ومن دون النظر الى امكانية ديمومتها واستمرار الظروف التي أدّت الى تزايد تفاعلاتها. وربما كان هذا الامر امتداداً سقيماً لهيمنة مفهوم «التبعية» في أكثر صياغاته فجاجة.

لا تفسّر هذه المعطيات، على صحتها، كل شيء، وربما انها لا تشير، بصورة كاملة، الى ما حصل داخل الكيان الاسرائيلي، منذ انشائه وحتى يومنا هذا. لقد حصلت تحوّلات كبرى على غير صعيد، احدها الذي سيتمّ التركيز عليه في هذه الدراسة، ويمكن ايجازه بما يلي: بينما تعود الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي الى الجهود التي تحاول الحفاظ على مستوى عالٍ من المعيشة مصطنع، عرف الاقتصاد الاسرائيلي معدّلات نمو حقيقية، خصوصاً لجهة بناء قاعدة صناعية وطيدة،

كانت مسؤولة، بطريقة مباشرة، عن تجنيبه انكماشات حادّة في دورة أعماله.

هذه الدراسة، اذاً، تنطلق من فرضية، وتتسلسل نحو محاولة البرهنة عليها. تقوم هذه الفرضية على ان الاداء الاقتصادي الاسرائيلي قام، منذ مطلع الخمسينات، على محاولة امساك طرفي نقيض في يد واحدة: المحافظة على وتيرة نمو اقتصادي سنوي عالية نسبياً، من جهة، والتعايش مع الازمات التي تتولّد من ضمان مستوى معيشي مرتفع، من جهة أخرى. ومن سوء الطالع، فان هذه الدائرة السحرية المغلقة في العلاقة بين النمو الاقتصادي والازمات المرافقة له، صاحبتها، في العادة، تعابير يومية مثل «كرة الثلج الخاصة بانهيار اقتصادي» و«انحسار قدرة الاقتصاد» و«بناء من الورق ينهار»، الخ. بيد ان توصيف هذه الدائرة بات يحتاج الى مزيد من التحديد، بل يقتضي منّا القول، مثلاً، انها علاقات نَسَقْ (أو نموذج) ذي مركز تدور حوله سائر المتغيّرات الاخرى، أو يمكن وصفها بأنها علاقة هرمية ذات مستويات. وفي الحالتين، سيكون النمو هو المركز، أو قمّة الهرم، في نموذج التطوّر الاقتصادي، وستكون الأزمة هي المركز، أو القمة، في النموذج المضاد.

ننتقل، الآن، الى توصيف بعض الملامح العريضة لهيكل الاقتصاد الاسرائيلي في واقعه الراهن، بغية التمحيص، ولو على استحياء، في الامتدادات المستقبلية التي تنطوي عليها الابعاد الاساسية لهذا الاقتصاد، ولكن مع نوع من التواضع المحمود. ولعلّ أهمّ الملامح التي ستتمّ الاشارة الموجزة اليها، هي التالية: اولاً، مجالات توليد الناتج المحلي الاجمالي؛ وثانياً، توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ وثالثاً، استخدامات الناتج المحلي الاجمالي. ولهذه المقاييس اهمية خاصة، اذْ انها تعتبر من أفضل التعبيرات الكميّة الاجمالية عن مدى النمو الذي أصاب الهيكل الاقتصادي الاسرائيلي.

مكوّنات الناتج المحلي الاجمالي

خلال العقود الاربعة الماضية، شهد الناتج المحلي الاجمالي، في اسرائيل، تحوّلاً بنيوياً، انعكس، في شكل نوعي، على مختلف القطاعات الاقتصادية المكوّنة له. وأول ما يلفت الانتباه، في هذا الخصوص، هو التبدّل الذي طرأ على الوزن النسبي لهذه القطاعات، من جهة، وعلى تركيبها الداخلي، من جهة أخرى. وبالطبع، فان أي استنتاج أولي حول المحتوى العملي لمساهمة هذه القطاعات يتطلّب، أساساً، تجاوز النسب الاجمالية، على أهميتها، وتحليل طبيعة العلاقة بين هذه القطاعات، بما يمكّننا من معرفة إنْ كان نمو قطاع ما يتمّ على حساب قطاع آخر، أو ان القطاعات المكوّنة للناتج المحلي الاجمالي تتكامل، وظيفياً، بحيث مهما امتدت فترة توسّع قطاع ما، فانه سيصل، اخيراً، الى سقف لا يستطيع تجاوزه، لينقلب هذا النزوع الى اتجاه معاكس فيما بعد، ويبدأ القطاع الآخر بالاستفادة المتسارعة من توسّع القطاع السابق.

هذا الاتجاه جسّده احد الباحثين الاقتصاديين، بصورة حسّية ملموسة، بتأكيده، مثلاً، «ان الانتاج الزراعي كان، بالمقادير الثابتة، يساوي، العام ١٩٨٥، ١١٢,٣ في المئة من الانتاج الزراعي العام ١٩٨٠، والذي كان ٦,٢ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي؛ وهذا يعني، استطراداً، ان نمو حجم الزراعة بـ ١١٢,٣ في المئة لم يردع عنها خسارة ١٨ في المئة من وزنها النسبي. وبالمقابل، ارتفع الوزن النسبي للصناعة، العام ١٩٨٥، الى ٢٣,٤ في المئة من الناتج المحلي، أي ١٣٦,٨ في المئة من الوزن النسبي الذي كان للصناعة العام ١٩٨٠، والبالغ ١٧,١ في المئة»[١٤]. وفي ضوء تناوله لتطوّر الوزن النسبي، مقارنة بالنمو الفعلي الذي تحقق في قطاع الزراعة، قرر: «ان الزيادة الفعلية

التي طرأت على قطاع الصناعة، هي، في واقع الامر، زيادتان: الاولى، وهي عبارة عن الزيادة الافتراضية التي تحققت في مختلف القطاعات، بحيث احتفظت الصناعة، العام ١٩٨٥، بالوزن النسبي الذي كان لها في العام ١٩٨٠؛ والثانية، عبارة عن الزيادة التي مكّنت قطاع الصناعة من زيادة وزنه النسبي، بحيث اصبح، في العام ١٩٨٥، يساوي ١٣٦,٨ في المئة، ممّا كان عليه الحال في العام ١٩٨٠». واستنتج، من ذلك كله، «ان تبدّل الاوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، يجب ان لا ينظر اليه انطلاقاً من تقلّص قطاع معيّن مقابل تقدّم قطاع آخر، وانما على قاعدة ان وتيرة نمو بعض القطاعات كانت أعلى ممّا هي عليه عند الأخرى»[١٥].

ومع هذا، فان بوسعنا استخلاص بعض الملاحظات من متابعة السلسلة الزمنية المعطاة في الجدول الرقم ١. فهو يوضّح توزيع الناتج المحلي الصافي في اسرائيل على القطاعات الرئيسة للنشاط الاقتصادي للفترة الواقعة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٨. وطبقاً لهذا الجدول، فان قطاع الصناعة ولّد ما يربو على ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الصافي العام ١٩٨٨، في حين ساهم قطاع الزراعة والغابات والصيد بـ ٣,٥ في المئة فقط من هذا الناتج؛ كما وصلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الى ٢٤,٣ في المئة. هذه المعطيات، في حدّ ذاتها، تجعل من الاقتصاد الاسرائيلي في مصاف الدول المتقدّمة، وفقاً للمعايير المتعارف عليها لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية، والمالية، العالمية[١٦].

واذا ما شئنا الاستطراد في رصد المتغيّرات التي طرأت على القطاعات الاقتصادية، من حيث مقدار اسهامها في الناتج المحلي الصافي، نجد ان نسبة اسهام قطاع الزراعة لم تبلغ، في العام ١٩٨٨، سوى ٣,٥ في المئة، مقابل ٦,٢ في المئة العام ١٩٨٠، و٦,٦ في المئة العام ١٩٧٠، و١١,٦ في المئة العام ١٩٦٠، و١١,٤ في المئة العام ١٩٥٠. والملاحظ ان وزن قطاع الزراعة ظل يراوح مكانه في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٥٠ و١٩٦٠، وكان بلغ ذروته في العام ١٩٦٠، وبدأ، بعد ذلك، في الانخفاض، ليستقر على متوسط مقداره ٦,٥ في المئة، خلال الفترة الواقعة بين العامين ١٩٧٠ و١٩٨٠. باختصار، لم يبلغ اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الصافي، العام ١٩٨٨، الّا أقل من نصف النسبة التي كان عليها اسهامه في الناتج المحلي الصافي، العام ١٩٦٠.

وليس ثمّة شك في ان تراجع الوزن النسبي لحصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الصافي، ليس سوى الوجه الاول للعملة. امّا وجهها الآخر، فيتمثل في الارتفاع الكبير الذي لحق بحجم الانتاج الزراعي، وبعائداته المتحصلة؛ اذ ان نسبة تقع ما بين ٤٠ ـ ٥٠ في المئة من المنتجات الزراعية، مخصصة، في الاصل، للتصدير، ويتمّ تصريفها، بصفة رئيسة، في الاسواق الاوروبية. ولا تقل العائدات المتحصلة من تصريف هذه المنتجات، في أي حال، عن الـ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً[١٧]. ومن هنا تظهر أهمية التدقيق في مقدار تطور حجم الانتاج الزراعي، بحيث تمكّن معه من الاحتفاظ بالنسبة التي بقيت له من الناتج المحلي. لقد تضاعف حجم الانتاج الزراعي بأكثر من تسع مرات؛ ولكن ذلك التطوّر الهائل لم يمكّن الزراعة، في العام ١٩٨٨، من الاحتفاظ سوى بأقل من نصف الوزن النسبي الذي كان عليه في توليد الناتج المحلي العام ١٩٥٠؛ وهذا يعني، بوضوح، ان النمو الهائل الذي حققه القطاع الزراعي ليس الّا نمواً متواضعاً بالقياس مع الذي شهدته القطاعات الاخرى المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

على ان هذا الاتجاه المتواضع في الوزن النسبي للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، والذي غالباً ما أشير اليه لاستنتاج توسّع مطرد في انتاجيته، لم يكن، بحد ذاته، برهاناً على

الجدول الرقم ١

تطوّر الناتج المحلي الصافي في اسرائيل، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٨ (نسب مئوية)*

القطاع	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الزراعة والغابات والصيد	١١,٤	١١,٦	٦,٦	٦,٢	٥,١	٤,٧	٤,٣	٣,٥
الصناعة	٢١,٧	٢٣,٩	٢٤,٧	١٧,١	٢٣,٤	٢١,٨	٢١,٧	٢٠,١
التشييد، الكهرباء، الماء	١٠,٩	٩,٤	١٢,٤	١١,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٦	٧,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٢,٥	١٠,٦	١١,٦	١٢,٨	١٣,٠	١٢,٩	١٢,٠	١١,٨
النقل والتخزين والمواصلات	٧,٤	٨,٠	٨,٩	٦,٩	٧,٦	٧,٣	٧,١	٦,٩
المال وخدمات الاعمال	٢,٥	٣,٨	٦,٣	٨,٧	١٣,٦	١٣,٧	١٥٠,	١٦,١
ملكية المساكن	٥,٢	٥,٩	٦,٣	٧,٢	٧,٣	٦,٦	٦,١	٦,٢
الخدمات العامة	١٨,٢	١٨,٨	١٩,٦	٢٦,٩	٢١,٥	٢٢,٨	٢٣,٢	٢٤,٣
الخدمات الاخرى	١٠,٢	٨,٠	٣,٦	٢,٩	٢,١	٣,٥	٤,٠	٣,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* بالنسبة الى السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، انظر Abed, T. Geogre, "The Israel Economy; A Historical and Prospective Interpretation", Paper Presented at: Symposium on *Israel and U.S. - Israeli Relation*, Amman: Centre for Hebraic Studies of Yarmouk University, 12 - 14 January 1986, p. 5. أمّا بالنسبة الى السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، فانظر Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem: No. 40, 1989, p. 199.

اتجاه ثابت ودائم يستهدف، في الأمد البعيد، ابقاءه عند هذا المستوى. ان اثبات مثل هذا الاتجاه، أو نفيه، يتطلب تحليل وظيفة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي. ولعل من أهمّ الملامح هو ما جسّده، بصورة ذات مغزى هامّ، قطاع الصناعة الاسرائيلية، حيث شهد هذا القطاع تبدّلات في تركيبه الداخلي، بصورة بات معها السؤال ليس عن تطور نسبة اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي فحسب، بل تبدّل حصص الفروع الصناعية المختلفة من مجمل الانتاج الصناعي ايضاً. في هذا الصدد، لا بدّ من التأكيد ان ثمّة تحوّلات هامّة شهدتها الصناعة الاسرائيلية في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٨، وترتّب عليها تبدّل وزن الفروع الصناعية المختلفة، ونسبة اسهامها في توليد القيمة المضافة في الصناعة الاسرائيلية. وما يمكن استخلاصه، في هذا الشأن، ان الصناعات التي استفادت، أكثر من غيرها، من تحسّن مستوى التكنولوجيا المستخدمة، أو الكثافة العلمية، هي الصناعات ذاتها التي تقدّمت على حساب وزن ما عداها[١٨].

ولكن كيف اصبحت هذه التبدلات، التي شهدها التركيب الداخلي للصناعة، قرينة على النمو؟ في مبحث متكامل، تمّت الاستفاضة في تصنيف للفروع الصناعية تبعاً لكثافة استخدامها للتكنولوجيا ولرؤوس الأموال، الى مجموعتين: الاولى، تشمل صناعات الاغذية والنسيج والملابس والجلود والخشب والورق والطباعة والنشر؛ في حين تتشكّل الثانية من صناعات المطاط والبلاستيك والكيميائيات والزيوت والمنتجات غير المعدنية والمعادن الاساسية والمنتوجات المعدنية والآليات والمعدّات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية والعلمية. وبمقارنة متأنيّة، لوحظ ان ثمّة

ازدياداً مطرداً لاسهام المجموعة الثانية في توليد القيمة المضافة، التي ارتفعت من ٤٨,٩ في المئة العام ١٩٦٥، الى ٦٣,٣ في المئة العام ١٩٨٤. ومن بين الصناعات السبع المكوّنة للمجموعة الثانية، احتكرت صناعات ثلاث الزيادة التي تحقّقت في نصيب المجموعة الثانية ككل. وهذه الصناعات هي الكيميائيات والمنتجات المعدنية والمعدّات الكهربائية ـ الالكترونية، التي ارتفع نصيبها من ٢٥,٨ في المئة، العام ١٩٦٥، الى ٤٤,٦ في المئة من القيمة المضافة في الصناعة، العام ١٩٨٤. وانْ شئنا الاختصار، لقلنا ان الحديث عن زيادة نسبة اسهام الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية، أو العلمية، انما هو، بالدرجة الاولى، حديث عن ثلاث صناعات محدّدة هي، على التوالي: الكيميائيات، والمعدنية، والكهربائية ـ الالكترونية.

من بين الصناعات الثلاث المشار اليها آنفاً، احتلت صناعة المعدّات الكهربائية ـ الالكترونية موقع الصدارة، لناحية انها حققت أكبر زيادة؛ اذ ارتفع نصيبها بوزن نسبي مقداره ١٨,٥ في المئة من اجمالي الانتاج الصناعي، مقابل ٤,٣ في المئة، فقط، العام ١٩٦٥. على ذلك، تضاعف نصيب هذه الصناعة أكثر من أربع مرات خلال الفترة المعنيّة. ومن خلال مقارنة الزيادة التي لحقت بنصيب صناعة المعدّات الكهربائية ـ الالكترونية من اجمالي الزيادة التي تحقّقت في نصيب الصناعات المتطوّرة ككل، يمكن الاستنتاج ان معظم هذه الزيادة يعود، في مجمله، الى ارتفاع نصيب صناعة المعدّات الكهربائية ـ الالكترونية من الانتاج الصناعي[١٩].

لقد انعكس التطوّر في مجال الصناعات على بنية الصادرات الاسرائيلية من المنتجات المصنّعة. على سبيل المثال، ساهمت هذه الصناعات، في العام ١٩٧٠، بحوالى ٥٣٩ مليون دولار من اجمالي الصادرات الصناعية، البالغة ١,٩٣٧ مليار دولار؛ بينما ارتفعت هذه الصادرات، في العام ١٩٨٦، الى ٢,٩ مليار دولار من اجمالي الصادرات الصناعية التي بلغت، في ذلك العام، حوالى ٦,٤٢٢ مليار دولار[٢٠]؛ ثمّ ارتفعت هذه الصادرات، في العام ١٩٨٨، الى حوالى ٣,٢ مليارات دولار؛ أي انها تضاعفت بمقدار مرة ونصف المرّة عمّا كانت عليه العام ١٩٧٠. ويتوقع، بحلول العالم ١٩٩٥، ان يصل اجمالي صادرات هذه الصناعات الى حوالى ثمانية مليارات دولار سنوياً، أي ما يوازي ثلثي اجمالي الصادرات الصناعية، التي قد تبلغ حوالى ١٢ مليار دولار في تلك السنة[٢١].

توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

يبدو لنا ان اغراء تقديم لوحة متقنة الانسجام الحسابي لتوزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لا بدّ ان يكون على حساب الدقّة، ولا بدّ من الاعتراف، بالتالي، بأن مثل هذه الامكانية ليست متاحة في ظل المعطيات المتوفّرة. ومن المفضّل، والحالة هذه، تقديم صورة تقريبية تترك ما يتعذّر تصنيفه من دون معالجة؛ صورة تحاول مقاربة الواقع قدر الامكان، ولا تدّعي التطابق معه.

نشير، هنا، الى مثالين صارخين من حيث دلالتهما في هذا الشأن: اولهما، يتعلق بصلاحية تحويل الكتل الاحصائية التي تجملها الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية تحت تسمية «المشتغلين» في القطاعات الاقتصادية، من دون الكشف، بصورة واضحة، عن خصائص التنظيم الاجتماعي الذي ينضوون تحته، أي على ما اذا كانت الطاقات الكامنة لهؤلاء المشتغلين تُطوَّر، وتُشحذ، من طريق عمليات التنشئة والتدريب، ثمّ تُعبأ، وتُستغل أفضل استغلال، فيرتفع مستوى الاداء للمجتمع باطراد، أم ان جزءاً غير يسير من هؤلاء المشتغلين يتمّ امتصاصه من خارج هذا الاطار،

من طريق استيعاب اليد الماهرة المهاجرة الى اسرائيل؛ وثانيهما، يتعلق بظاهرة ترابط تطوّر قطاع اقتصادي ما بهبوط حصّته من قوة العمل. وهكذا يصبح الاعتماد على أي من هذين المعطيين واهمال المعطى الآخر مغامرة قد تريح الباحث، لكنها لا يمكن ان تدّعي بأي قدر من الدقّة، فيما تبدو محاولة التوفيق بين المعطيين السابقين شديدة الصعوبة.

مع هذا، فبالاستناد الى بعض المؤشرات الجزئية، نحاول تفسير هذا التباين، وبالتالي تصنيف العاملين بهذا الاسلوب، في محاولة لتكوين صورة أولية لا تهدف الى تقديم لوحة متكاملة، بالمعنى الدقيق، لتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

لقد بلغ اجمالي قوّة العمل في اسرائيل، العام ١٩٨٨، مليوناً و٤٥٣١٠٠؛ وهذا الامر، بحد ذاته، يجعلنا نميل الى الاعتقاد بأن ثمّة تحوّلاً طرأ على الاقتصاد الاسرائيلي في اتجاه الانتاج الكبير. ويوضّح الجدول الرقم ٢ مقدار التغيّر في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، في الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٥٠ والعام ١٩٨٨.

الجدول الرقم ٢

هيكل المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٨ (نسب مئوية)*

القطاع	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الزراعة والغابات والصيد	١٧,٦	١٧,٣	٨,٨	٦,٤	١,٩	١,٩	١,٧	١,٦
الصناعة	٢١,٥	٢٣,٢	٢٤,٣	٢٣,٧	٢٥,٣	٢٥,٩	٢٥,٩	٢٤,٠
الكهرباء والماء	٢,٠	٢,٢	١,٢	١,٠	١,١	١,١	١,٢	١,٣
التشييد	٩,٣	٩,٣	٨,٣	٦,٤	٥,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٨
التجارة والمطاعم والفنادق	١٣,٥	١٢,٣	١٣,٠	١١,٧	٩,٨	١٠,٥	١١,٦	١٢,٢
النقل والتخزين والمواصلات	٦,٦	٦,٢	٧,٥	٦,٨	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٥,٧
المال وخدمات الاعمال	–	–	٥,٢	٨,٢	١٠,١	١٠,٢	٩,٧	١٠,٣
الخدمات العامة	٢١,٢	٢٢,٠	٢٤,٠	٢٩,٦	٣٦,١	٣٥,٦	٣٤,٧	٣٤,٩
الخدمات الخاصة	٨,٣	٧,٥	٧,٧	٦,٢	٤,٨	٤,٨	٤,٦	٥,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، جورج العبد، مصدر سبق ذكره، ص ٥؛ وبالنسبة الى السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، انظر Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem: No. 40, 1989, pp. 340 - 341.

اولى الملاحظات التي يمكن تسجيلها، هنا، تتعلّق بمقدار التغيّر العميق الذي طرأ على توزيع العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. فلقد طاول التغيير حصّة قطاع الزراعة، والكهرباء، والماء، والتشييد، والقطاع الخاص بالخدمات، التي هبط اجمالي نصيبها الى الثلث تقريباً، أي من ٣٧,٢ في المئة في العام ١٩٥٠، الى ١٣ في المئة في العام ١٩٨٨. وبالطبع، كان أكبر هبوط من نصيب قطاع الزراعة (من ١٧,٦ في المئة العام ١٩٥٠، الى ١,٦ في المئة العام ١٩٨٨). وبالمقابل، فان أكبر زيادة كانت من نصيب قطاع الخدمات، حيث استوعب هذا القطاع، لوحده، ٣٤,٩ في المئة منها، في العام ١٩٨٨. ويمكن ان يعـزى ذلك، جزئيـاً، على الاقـل، الى أهمية، واتساع، الجهاز الحكومي، كذلك

الى الطبيعة العسكرية للكيان الاسرائيلي؛ فيما حافظ قطاعا الصناعة والنقل على حجميهما النسبيين من مجموع قوة العمل.

تأسيساً على ذلك، لاحظ احد الباحثين الاقتصاديين الاثر البارز لعاملين: الاول، ازدياد حضور الدولة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، في اسرائيل، سواء أكان لموقعها في القطاعات الانتاجية، أم لدورها في توفير الخدمات العامة التي تتسع لتشمل جميع الخدمات الاساسية، تقريباً، التي يحتاج اليها المواطن؛ والثاني يكمن في الرسملة الكثيفة التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقود الاربعة الماضية[٢٢].

في موازاة التبدّل الذي طرأ على حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة، خضع نصيب كل قطاع من قوة العمل لاعادة توزيع على الفروع المكوّنة للقطاع المعيّن. وخلص الباحث نفسه، في تناوله لنصيب قطاعي الصناعة والخدمات من قوة العمل، الى استنتاجات جديرة بالانتباه والرصد؛ اذ لم يفته التأكيد ان العمالة الصناعية شهدت، بين العامين ١٩٦٦ و١٩٨٥، عملية اعادة توزيع جذرية منسجمة، الى حدّ بعيد، مع التوجّه العام الذي حكم حركة الهيكل الاقتصادي بمجمله. فمن اصل ١٦ فرعاً صناعياً، العام ١٩٨٥، هبط الوزن النسبي الى ثماني صناعات، وزاد الوزن النسبي لثماني صناعات أخرى، في حين حافظت صناعة واحدة على الوزن الذي كان لها في العام ١٩٦٦. امّا الصناعات التي هبط وزنها النسبي، فقد كانت تستقطب ٤٦,٧ في المئة من قوة العمل الصناعية، العام ١٩٦٦، في حين لم تحظ، في العام ١٩٨٥، الاّ بـ ٢٧,٧ في المئة من قوة العمل. وبالمقابل، لحقت أكبر زيادة بصناعة الالكترونيات، التي ارتفع نصيبها من ٤,١ في المئة من العمالة الصناعية العام ١٩٦٦، الى ١٢,٧ في المئة العام ١٩٨٥ (والى ١٥,٧ في المئة في العام ١٩٨٨)[٢٣]. والحال هذا، يكون وزنها النسبي قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات، في حين بلغ عدد العاملين، في هذه الصناعة، العام ١٩٨٥، حوالى خمسة اضعاف عددهم، العام ١٩٦٦[٢٤].

وفي سياق تناوله للعاملين في قطاع الخدمات العامة، توخّى الحذر من الالتباس الذي ينشأ، في العادة، لدى تفسير ظاهرة تضخّم الجهاز البيروقراطي للدولة، وأكد، في المقابل، ان دلالات هذه الظاهرة تختلف من بلد الى آخر، تبعاً لمقدار تدخّل الدولة، وحدود وظيفتها التي قد تضيق، أو تتسع، تبعاً للكيفية التي يجرى، بناءً عليها، توزيع قوة العمل على المرافق الخدماتية المختلفة. وأشار الباحث الى ان الظاهرة التي تستحق التوقّف عندها، في اسرائيل، هي القفزة الهائلة التي لحقت بنوعية مستخدمي الدولة، لجهة التحسّن الذي طرأ على مستويات الاداء. ولحظ، في هذا المضمار، ارتفاع عدد حملة التأهيل العالي من ١٠٨٠٠ العام ١٩٧٠، الى ٢٤٦٠٠ العام ١٩٨٥، أي بنسبة نمو بلغت ١٢٨ في المئة. أضف الى ذلك، ان دور الدولة يصل، وإنْ بنسب متفاوتة، معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية، كالزراعة والصناعة[٢٥].

استخدامات الناتج المحلي الاجمالي

في منتصف عقد الستينات، خلص د. يوسف صايغ، في دراسته المتعمّقة في الاقتصاد الاسرائيلي، الى ان السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ترمي، قبل أي شيء آخر، الى «تحقيق الكثير من الاهداف الصعبة المنال، من دون ان تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية لذلك»[٢٦]. من هنا، فان هذه القفزة سوف تنصبّ، بشكل أساس، على متابعة تلك الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية، وبين الموارد المحلية الذاتية. وهذه الفجوة هي التي تفسّر، الى مدى بعيد، قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على تحقيق النمو، و/ او تدوير الأزمة.

وبدهي، ان تقصّي التطوّرات الكمّية لهذه الفجوة يستدعي استخدام حشد وفير من المعطيات الاحصائية ذات الدلالات الكمّية بشأن المتغيّرات. وبسبب كثرة المعطيات الرقمية المطلوبة هو ان عملية التقصّي، في حدّ ذاتها، تمتد الى فترة زمنية طويلة نسبياً. وتبسيطاً لعملية رصد ومتابعة التطوّرات التي سببتها الفجوة في استخدام الناتج المحلي الاجمالي في التركيب الهيكلي للاقتصاد الاسرائيلي، رأينا من المناسب ان نتبيّن ما نرمي اليه من الجدول الرقم ٣. فاذا ما اختبرنا البيانات المتيّسرة في الجدول عن استخدامات الناتج المحلي، لظهرت، أمامنا، بوضوح شديد، مسؤولية اختلال العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، حجماً ونمطاً، الناتجة عن اتساع فجوة الموارد، وشدة الاحتياج الى تمويل اضافي خارجي لمواجهة الانفاق بنوعيه، الاستهلاكي والاستثماري. فمع ضعف قاعدة الموارد الطبيعية، ومع زيادة الاستخدامات المحلية، يكاد الاقتصاد الاسرائيلي يكون من الاقتصادات الفريدة التي يفوق الانفاق الاستهلاكي فيها اجمالي ما ينتج محلياً.

الجدول الرقم ٣

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (مليون شيكل ـ أسعار ١٩٨٠)*

البند	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤
الناتج المحلي الاجمالي (كلي)	٩,٨٢٠	٢٧,٢٦٣	٦٢,٥٩١	١٠٣,٠٦٢	١٠٨,٢٣٥
الانفاق الاستهلاكي الخاص (كلي)	٦,٨٢٠	١٧,٤٦٣	٢٧,٢٠٠	٦٣,٠٠٢	٧٥,٥٠٥
الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام	٢,٩٨٠	٦,٧٩١	٢٦,٧٥١	٣٧,٠٩٨	٣٦,٦٧٧
اجمالي التكوين الرأسمالي المحلي	٥,٨١٣	٩,٢٥٨	٢١,١٨٥	٢٤,٨٥٢	٢٥,٤٣٤
اجمالي الاستخدامات المحلية	١٥,٦١٣	٣٣,٥١٢	٨٥,١٣٦	١٢٤,٩٥٢	١٣٧,٦١٦
نسبة الاستخدامات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي	١٥٩	١٢٢,٩	١٣٦	١٢١,٢	١٢٧,١

* العبد، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

وكما رأينا في الجدول ذاته، احتل الاستهلاك الحكومي مكاناً هامّاً في استخدامات الناتج المحلي. وطبقاً لمعطى الانفاق الحكومي للعام ١٩٨٤، فان نسبة هذا الانفاق من اجمالي الاستخدامات المحلية بلغت حوالى ٢٧ في المئة وحوالى ٣٤ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. وطبقاً للجدول ذاته، يبدو واضحاً ان الاستخدامات المحلية زادت على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تراوحت ما بين ٢١,٢ في المئة و٥٩ في المئة، وهي تساوي، بالضرورة، نسبة الواردات الصافية.

قد ينظر البعض الى هذا الامر من زاوية تقليدية، في اطار المناقشات الدارجة حول «تبعيّة» الاقتصاد الاسرائيلي، واعتماده على الموارد الخارجية. ففي ضوء هذه النظرة، ستندرج، بلا شك، حجج كثيرة وآراء لا حصر لها. ولأننا لسنا في صدد مناقشة استراتيجية «الاستقلال الاقتصادي» الاسرائيلية، فلن نسوق حججاً مضادة؛ ذلك ان مستقبل «الاستقلال الاقتصادي» لا يتوقف، بحال، على ما اذا كان الاقتصاد الاسرائيلي سيتجه الى مزيد من تعميق أسس هذا الاستقلال، أو تعميق تبعيّته للخارج، وانما على تجسير الفجوة بين الطموحات والامكانات، في اطار استقدام مستوردات تزيد على المصدّرات.

واذا ما نظرنا الى نمط تمويل الانفاق العام بشقيه، الاستثماري والجاري، يظهر،

بوضوح، مضمون العلاقة بين الاهداف الاقتصادية الكبيرة، التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها، وبين محدودية الموارد المحلية المتاحة، ممّا تعكس اختلالاً بيّناً في توزيع الاعباء. في هذا السياق، انتبه احد المعالجين لظاهرة استحقت منه التوقف، ملياً، عندها، وهي الاتجاه الميلي الهابط لنسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد، في مقابل الاتجاه الميلي الصاعد لنسبة اسهام الناتج المحلي في توفير الموارد المتاحة. وفي معرض تفسيره لهذه الظاهرة، وضع القارىء تجاه احد احتمالين: امّا هبوط حجم رصيد الاستيراد ونسبته، ممّا أدّى الى زيادة حصة الناتج المحلي الاجمالي، وامّا استمرار رصيد الاستيراد في تصاعده الكمّي، الاّ ان ذلك لم يحفظ له وزنه النسبي السابق، نظراً الى ان وتيرة نمو الناتج الاجمالي واسهامه كانا أعلى، بحيث ارتفع، تلقائياً، وزنه النسبي عن السابق في توفير الموارد(٢٧).

وغني عن البيان، ان أهمية التمييز بين السببين المختلفين تنبع من ان الاول يعني تراجع رصيد الاستيراد، في حين يعني الثاني استمرار نمو رصد الاستيراد، ولكن بالترافق مع نمو أكبر في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي نسبة اسهام المصادر المحلية في توفير الموارد المطلوبة. واذا كان الأمر يصحّ على الثاني، فان المرء يجد تعبيره في العلاقة العكسية بين تطوّر قيمة رصيد الاستيراد وبين تطوّر نسبة اسهام رصيد الاستيراد في تكوين الموارد المتاحة لاسرائيل(٢٨).

الى ماذا تقودنا كل هذه الاستنتاجات؟ حلّل احد الباحثين الاقتصاديين هبوط الوزن النسبي لرصيد الاستيراد في تكوين الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي، فأشار الى ان هذا الهبوط يعني، بالضرورة، تحسّن اسهام المواد المحلية في تكوين الموارد المتاحة. وهذا يعني، بدوره، ان التوسّع في الاقتصاد الاسرائيلي جعله أقل قابلية من السابق للتأثر بالخارج في توفير الموارد(٢٩).

افتراضات مستقبلية

قام بعض الدراسات المعنيّة بالشأن الاقتصادي الاسرائيلي بانتقاء بعض المتغيّرات التي يعتقد بأنها سوف تلعب، دون غيرها، دوراً هامّاً في تكييف الهيكلية المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي، ومن ثمّ تتبع المتغيّرات هذه لتبيان مدى تأثيرها في الهيكلية هذه. وانطوى هذا المنهج، نظرياً على الاقل، على اعتبار ان المستقبل الاقتصادي الاسرائيلي قد تحدّد، بصورة مسبقة، كقدر محتوم، وان ما هو مطلوب ومرغوب فيه، في آن، هو الكشف عنه بما يشبه النبوءة.

فهناك، مثلاً، مَنْ ركّز على متغيّر العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية، بالمعنى الاقتصادي، ورأى فيها علاقة عضوية خاصة لا يمكن ان تنفصم، جوهرها حاجة المصالح الحيوية الاميركية في المنطقة، وحاجة اسرائيل الى التوسّع والهيمنة؛ وبالتالي، فان الاخيرة ستظل، في نموها، مرتهنة، بهذا القدر او ذاك، بـ «المساعدة الاميركية»(٣٠)؛ فيما حفزت هذه النبوءة آخرين على اصدار احكام مناقضة تنكر تأثير هذا المتغيّر، وتنفي عن اسرائيل تهمة «التبعية»(٣١). كذلك قام احد المهتمين بشؤون صناعة السلاح باصدار احكام مثيرة بشأن عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي، أي بسيطرة الانتاج العسكري على الاقتصاد الصناعي، واستطراداً على اقتصاد التصدير، بل اعتبره بمثابة «التزام قومي واستراتيجي أكثر من كونه تكتيكاً وبراغماتية لأي ائتلاف حكومي»، وان «تصنيع تصدير السلاح» لديه، سوف يكون له أهمية مركزية «في سعي اسرائيل الى تحقيق الامن، واحياء الاقتصاد، وتنميته، واتخاذ مسار سياسي مستقل في المدى المنظور»(٣٢). ومن اجل نفي الاحكام الجاهزة هذه، لجأ بعض آخر من الباحثين الى التركيز على الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الاسرائيلي في اطار جواره الاقليمي. هذه النبوءة لا تخلو من فائدة، لكنها لا تزوّدنا بالاداة المناسبة لترتيب مقدّمات تبنى عليها نتائج محدّدة.

نتوقف عند هذا الحدّ من تقديم الامثلة الاستهلاكية لنحاول استشراف اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي، في محتواها وتركيبتها ودلالتها. غير اننا، قبل مباشرة التعرّف على هذه الاتجاهات، لا بدّ من التحذير من خطورة اعتماد الاساليب الكميّة القياسية، بما تمتلكه من قدرة على استنباط نتائج رقمية، تستطيع ان تدّعي لنفسها بدرجة من العصمة، تفوق ما تتصف به التحليلات من تعميمات شاملة قد تدخلها في حيّز الابهام، خصوصاً ازاء وهم عبادة الارقام.

على أي حال، ما يعنينا، هنا، هو مجرد اشارة الى أوجه القصور عند هذا الاتجاه. فاذا انتقلنا الى العامل الحاسم في معرفة اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي المستقبلية، فاننا نرجّح ان تظهر سياسة اقتصادية تطالب باعتماد المزيد من الانضباط في الانفاق الانمائي، وذلك بوضع برامج استثمار أكثر واقعية، وبممارسة مزيد من التحكم بالانفاق، ومن الاشراف على أسعار المستوردات، ومحاولة ضبطها، بالترافق، طبعاً، مع تقليص هيمنة الدولة على بعض المفاصل الاقتصادية الحيوية[٣٣].

امّا في مجال الممارسة، فاننا نتوقع نجاحاً كبيراً في سعي اسرائيل الى الانضمام الى الشركات متعـدّدة الجنسية؛ اذ تتوفّر لديها قوى بشرية ماهرة، سواء على الصعيد العلمي أو على الصعيد التقني؛ وتعتبر، أيضاً، قوة شرائية ضخمة (حوالى ١٦ مليار دولار سنوياً)؛ وهي قادرة، بالتالي، على توجيه مصدر مشترياتها. وبما ان اسرائيل ترتبط بسوقين حيويتين، هما السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الاميركية، فانها تستطيع ان تبني جسراً اقتصادياً، ذي هدفين بين هاتين السوقين، ليس من أجل زيادة المعونة لها، وانما من اجل تقليص الحاجة الى تلك المعونة، من طريق زيادة تسويق المنتجات والسلع الاسرائيلية.

وعلى الرغم من اننا على وشك التجذيف في مياه اقتصادية لا نجيد معرفة تياراتها التحتية بصورة دقيقة، فاننا نغامر بالقول، ان القدر الاقتصادي قد ابتسم لاسرائيل، بحيث اصبح معه الحديث عن مؤثر الأزمة الاقتصادية، لوحده، لا يثير فينا سوى المرارة.

---

(١) نشير، هنا، على التوالي، الى المصادر التالية: د. عمرو محيي الدين، **الاقتصاد الاسرائيلي**، بغداد: مركـز الدراسـات الفلسـطينية، ١٩٧٣؛ وحسين ابو النمـل، **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي**، بيروت: مركز الابحـاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥؛ وفؤاد حمدي بسيسو، **الاقتصـاد الاسرائيـلي بين دوافـع الحـرب والسلام**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٤.

(٢) انظر، على سبيل المثال، Minerbi, Sergio I.; "The Israeli Economy; The First 40 Years", *The Israel Economist*, January 1989, pp. 15 - 17.

(٣) انظر لمزيد من الايضاح، Dehter, Aaron; *How Expensive are West Bank Settlements? A Comparative Analysis of the Financing Social Services*, Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987.

(٤) انظر Reich, Bernard; *Israel; Land of Tradition and Conflict*, London: Westview Press, 1985, pp. 79 - 96.

(٥) انظر Mollov, Ben; "The Nuclear Debate in Israel", *The Israel Economist*, March 1987, pp. 10 - 11.

(٦) عبد الحفيظ محارب، «سياسة العمل العبري بين الامس واليـوم»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤، آب (اغسطس) ١٩٧٣، ص ١٣٣ ـ ١٦٠.

(٧) نشـير بشكـل خاص، في هذا السيـاق، الى Barkai, Haim; "Israel's Attempt at Economic Stabilization", *The Jerusalem Quarterly*, No. 43, Summer 1987, pp. 3 - 20.

(٨) انظر Safran, Nadav, *Israel; The Embattled Ally*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978, p. 113.

(٩) انظر Stauffer, Thomas R.; *U.S. Aid to Israel; The Vital Link,* Middle East Problem Paper No. 24, Washington, D.C.: Middle East Institute, 1983؛ ود. محمد عبدالعزيز ربيع، «المعونات الخارجية والاقتصاد الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٥٧.

(١٠) عن السوق الاوروبية المشتركة، انظر حسين ابو النمل، «ابعاد الاتفاقية الجديدة بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٤، نيسان (ابريل) ١٩٧٥، ص ٤٢ ـ ٥٦. وعن منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، انظر **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ١٩٥ ـ ٢٠٨.

(١١) انظر **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٧٦٨؛ و "Concern For Sale?", *The Israel Economist,* February 1990, pp. 8 - 12. وعن تكلفة البرامج الفضائية، انظر Mollov, Ben, "Technology and Strategy", *The Israel Economist,* April / May 1987, pp. 14 - 17.

(١٢) انظر د. ربيع، **مصدر سبق ذكره**؛ و Abed, George T.; "Israel in the Orbit of America; The Political Economy of a Dependency Relationship", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVI, No. 1, Autumn 1986, pp. 38 - 55.

(١٣) من المقالات غير المشحونة بتضليل ايديولوجي، انظر عزرا زوهار، «اسرائيل غير مرتهنة بالاموال الاميركية»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٣٦، العدد ٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٨٣٤ ـ ٨٣٥؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢٤/١١/١٩٨٩.

(١٤) انظر د. حسين ابو النمل، **الاقتصاد الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) انظر "Israel's Foreign Debt", *The Israel Economist,* July 1987, pp. 17 - 19.

(١٧) Minerbi, **op. cit.**, p. 16; and "Increased Agricultural Exports", *The Israel Economist,* March 1986, pp. 22 - 23.

(١٨) د. ابو النمل، «الاقتصاد الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٨.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) Minerbi, **op. cit.**, p. 16.

(٢١) انظر "Industrial R & D in Israel; Major Factor in Economic Growth", *The Israel Economist,* February 1990, p. 4.

(٢٢) د. ابو النمل، «الاقتصاد الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٨.

(٢٣) انظر Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel,* Jerusalem: No. 40, 1989, p. 337.

(٢٤) د. ابو النمل، «الاقتصاد الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) د. يوسف صايغ، **الاقتصاد الاسرائيلي**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٦، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢٧) د. ابو النمل، «الاقتصاد الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، جودة عبدالخالق، **من يساعد اسرائيل؟** القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥؛ وتوماس ستوفر، **المساعدات الاميركية لاسرائيل: الرباط الحيوي**، نيقوسيا: اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢١، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٣؛ والعبد، **مصدر سبق ذكره**.

(٣١) د. ابو النمل، «الاقتصاد الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣ ـ ١٧٠.

(٣٢) انظر Klieman, Aharon, *Israeli Arms Sales; Perspectives and Prospects,* Tel-Aviv: Tel-Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1984, p. 3.

(٣٣) نتفق، في هذا الرأي، مع Nissim, Moshe; "The Formula for a Strong Economy", in *The Israel Yearbook, 1987,* Tel-Aviv: Vol. 42, Yearbook Publictions, 1987, pp. 82 - 84.

مراحل من تاريخ أرض كنعان

نزيه الحسن

للتوراة، إلى جانب كونها كتاباً دينياً فيه شرائع اليهود وممارساتهم التي هم مأمورون بها على أرضية عقيدية، جانب تاريخي؛ بل ان هناك أسفاراً برمّتها، يشكّل مجموعها طائفة نوعية لدى التصنيف، تعرف بالأسفار التاريخية(١).

ولكن رواية التاريخ في التوراة تظهر بشكل بدائي غير مرتبط بالزمن، بالمعنى التحديدي الدقيق للتاريخ. وعلى الرغم من هذا، فقد استفاد المؤرخون الكبار، أمثال هـ. ج. ولز وأرنولد توينبي، من هذا الكتاب (التوراة) باستخدامه مفتاحاً لبعض الحوادث التي جاءت فيه، مجرين مقارنات تاريخية هامّة فيما بين هذه الحوادث، لتحديد زمن وقوعها بشكل تقريبي(٢).

ونظراً الى هذه النقطة، نرى، احياناً، ثغرات في ربط الحوادث التاريخية الواردة فيها، فضلاً عن انها ليست تاريخاً عالمياً، وانها هي تاريخ خاص لجماعة من الناس أطلقت عليهم مرة تسمية العبرانيين، ومرة اسرائيل، ومرة اليهود، على الرغم ممّا بين هذه المصطلحات من خلط. ونحن، هنا، سننظر الى بعض من هذه الثغرات.

الانقطاع بين عصر ابراهيم وبين عصر موسى

تحدثنا التوراة، بعد قصة الخليقة والطوفان، عن ابراهيم(٣). وذهب بعض الباحثين، معتمداً على وقائع تاريخية، الى ان ابراهيم كان سيّداً من سادة البدو الذين يعيشون حياة الرعاة الرحّل في البلاد الواقعة بين مصر وبابل. وقد عاش في عصر يقابل، على الارجح، الأسرة الثانية عشرة في التاريخ المصري القديم، أي حوالى النصف الأخير من القرن الثامن عشر قبل الميلاد(٤). كما «ان أحدث التحقيقات الآثارية، التي وصل اليها العلماء، تشير الى ان ابراهيم الخليل (ع) ظهر في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، أي قبل حوالى أربعة آلاف عام. وهذا ما يتفق مع ما ذكره بعض المؤرخين العرب في تعيين تاريخ عهد ابراهيم الخليل وبين عهد خروج موسى بخمسمئة وسبع وستين سنة(٥). ولمّا كان العلماء توصّلوا الى تعيين زمن الخروج بالقرن الثالث عشر قبل الميلاد، فيكون هذا التحديد متطابقاً، تماماً، مع ما وصل اليه العلماء بتعيين زمن ابراهيم الخليل في القرن التاسع عشر قبل الميلاد(٦). وعن آخر ما توصل اليه خبراء الآثار، كتب د. أحمد سوسة: «وقد تمكّن الخبراء الآثاريون من تعيين زمن هجرة ابراهيم الخليل بحوالى سنة ١٩٠٠ ق.م. ويرجّح البعض الآخر أن الهجرة وقعت في حوالى ١٨٥٠ ق.م. وقد انتهى البحاثة الفرنسي الاستاذ دي فو، في أحدث دراسة قام بها في هذا الموضوع (١٩٦٥)، الى تحديد عصر ابراهيم الخليل بالقرن التاسع عشر قبل الميلاد، وهذا يقع في أوائل عصر المملكة البابلية القديمة (١٨٩٤ ـ ١٥٩٥) قبل الميلاد»(٧).

وكانت لغة ابراهيم هي اللغة الواحدة (الأم) لسكان شبه الجزيرة العربية، قبل ان تتفرق الى لهجات (الكنعانية والآرامية والعبرية). والارجح ان حفيده يعقوب (١٨٠٠ ق.م.) كان يتكلم بها. وقد انتهى هذا العصر (عصر ابراهيم) بهجرة يعقوب وأبنائه الى مصر[٨].

وتذهب التوراة في سرد حكاية «عهد الله لابراهيم» باعطائه «أرض كنعان» وحفظ نسله. ودليلاً على هذا العهد، وعلامة له، طلب الرب ـ حسب التوراة ـ ان يختتن ابراهيم هو ونسله، وان من لا يفعل، فهو منقطع عن «شعبه». «ولمّا كان أبرام ابن تسع وتسعين سنة، ظهر الرب لأبرام وقال له أنا الله القدير، سرّ أمامي وكن كاملاً، فاجعل عهدي بيني وبينك وأكثرك كثيراً جداً. فسقط أبرام على وجهه. وتكلم الله معه قائلاً: أمّا أنا، فهوذا عهدي معك وتكون أباً لجمهور من الأمم؛ فلا يدعى اسمك، بعد، أبرام بل يكون اسمك ابراهيم، لأني أجعلك أباً لجمهور من الأمم؛ وأثمرك كثيراً جداً، وأجعلك أمماً، وملوك منك يخرجون؛ وأقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك؛ وأعطي لك، ولنسلك من بعدك، أرض غربتك، كل أرض كنعان، ملكاً أبدياً وأكون إلههم.

«وقال الله لابراهيم، وأمّا أنت، فتحفظ عهدي؛ أنت ونسلك من بعدك في أجيالهم؛ هوذا عهدي الذي تحفظونه بيني وبينكم وبين نسلك من بعدك. يختن منكم كل ذكر، فتختتنون في لحم غرلتكم. فيكون علامة عهد بين وبينك؛ ابن ثمانية أيام يختن منكم كل ذكر في أجيالكم. وليد البيت والمبتاع بفضة من كل ابن غريب ليس من نسلك. يختن ختاناً وليد بيتك والمبتاع بفضتك ، فسيكون عهدي في لحمكم عهداً أبدياً. وأما الذكر الأغلف الذي لا يختن في لحم غرلته، فتقطع تلك النفس من شعبها. إنّه قد نكث عهدي» (سفر التكوين ١٧: ١ ـ ١٥).

ولنا بعض ملاحظات نوردها على هذا النص:

١ ـ ان الأرض المعطاة لابراهيم هنا هي «أرض كنعان»، له ولنسله.

٢ ـ ان الأرض لا «تعطى» لصاحبها، والاّ فما مبرر هذه العطاء. فبمجرد انها أُعطيت، فهذا يشكّل اثباتاً انها ليست له أصلاً.

٣ ـ لم يؤدّ ابراهيم شروط هذا العهد الذي يشمل اختيار الأرض، والنسل. فقد تخلّى عن الارض مرة عندما ذهب الى مصر؛ كما انه تخلّى عن امرأته ساراي (ساره، فيما بعد) لفرعون، وبذلك تخلّى ـ بمعنى آخر ـ عن نسله، حينما طلب منها ان تقول انها أخته لدى رؤية جنود فرعون لهما (التكوين ١٢)[٩].

٤ ـ يشتمّ من النصّ بدايات التمييز العنصري: «ابن غريب».

٥ ـ الختان دليل عهد الرب مع ابراهيم ونسله كله. ومن يختتن يَنَلْ هذا العهد، لا سيما انْ كان سبّاقاً في نيل هذه العلامة. فلماذا لم يُعط اسماعيل الارض وأعطيها اسحق وهو (أي اسماعيل) أكبر منه بأربع عشرة سنة[١٠]: «وكان ابراهيم ابن تسع وتسعين سنة حين ختن في لحم غرلته. وكان اسماعيل، ابنه، ابن ثلاث عشرة سنة حين ختن في لحم غرلته. في ذلك اليوم عينه، ختن ابراهيم واسماعيل ابنه» (التكوين ١٧: ٢٤ ـ ٢٦).

وقبل ان نغادر عصر ابراهيم نود تأكيد بعض النقاط:

١ ـ ان ابراهيم انسان متميّز عند الرب، ممّا أهّله ان يكون صاحب العهد عنده. هذا العهد

الذي يتجلّى في وجوب محافظة ابراهيم على أمرين: (أ) الارض التي وعده الرب بها (أرض كنعان)؛ (ب) النسل، الذي تخلّى عنه ابراهيم مرتين: عندما أسلم زوجه ساره إلى فرعون مرة[١١]، والى أبيمالك مرة أخرى[١٢].

٢ ـ ابراهيم، كما تورد التوراة، أول من دعا الى الزواج الداخلي وعدم الزواج من «الأغراب»، وذلك عندما أراد ان يزوّج ابنه اسحق[١٣]: «وقال ابراهيم لعبده كبير بيته المستولي على كل ما كان له: ضع يدك تحت فخذي، فاستحلفك بالرب اله السماء وإله الارض أن لا تأخذ زوجة لابني من بنات الكنعانيين الذي أنا ساكن بينهم، بل الى أرضي وعشيرتي تذهب وتأخذ زوجة لابني اسحق» (التكوين ٢٤:٢ ـ ٤).

٣ ـ هناك تناقض غريب في الشخصية التي ترسمها التوراة لابراهيم. فهو يفرّط بنسله، ممثلاً في تفريطه بساره، مرتين، من جهة؛ ومن جهة أخرى، يحرص على نقاء نسله عندما يأمر بزواج اسحق من بني «عشيرته». ثمّ هو مرة يقبل هدايا فرعون وأبيمالك التي منحاها اياه على اعطائه ساره اياهما، ويرفض أرضاً اهداها له «عفرون» الحثّي بوازع انساني، هو ان ابراهيم يريد دفن ساره الميتة في حقل عفرون هذا؛ ويصر على اعطائه ثمنها أربعمئة شيكل فضة: «فسجد ابراهيم أمام شعب الارض، وكلّم عفرون في مسامع شعب الارض قائلاً بل ان كنت أنت اياه فليتك تسمعني. أعطيك ثمن الحقل. خذ منّي، فادفن ميتي هناك. فأجاب عفرون ابراهيم قائلاً له: يا سيدي اسمعني. أرض بأربعمئة شاقل [شيكل] ما هي بيني وبينك. فادفن ميتك. فسمع ابراهيم لعفرون ووزن ابراهيم لعفرون الفضة التي ذكرها في مسامع بني حث، أربعمئة شاقل [شيكل] فضة جائزة عند التجار» (التكوين ٢٣ : ١٢ ـ ١٦).

حقاً انها لغريبة غيرة ابراهيم على زوجة ميتة، بينما هو فرّط فيها حيّة.

وهناك سؤال يفرض نفسه على ذهن القارىء للنص آنف الذكر هو: اذا كانت أرض كنعان كلها لابراهيم، حسب الوعد الالهي ـ كما ذكرت التوراة ـ فلِمَ هذا الاصرار، من قبله، على دفع ثمن الحقل؟ وهل يدفع الانسان ثمن ما هو له أصلاً؟

عصر موسى

بعد ان تورد التوراة قصة يعقوب الذي دخل مصر وأبناؤه الاحد عشر بفضل سلطة يوسف (الابن الثاني عشر) الذي غدا ثاني شخصية سياسية بعد فرعون مصر، تقص علينا نبأ جنازته الحافلة التي أقامها له يوسف ابنه، بعد ان أمر أطباءه بتحنيطه: «ولمّا فرغ يعقوب من توصية بنيه، ضمّ رجليه الى السرير وأسلم الروح وانضم الى قومه» (التكوين ٤٩:٢٢). «فوقع يوسف على وجه أبيه، وبكى عليه، وقبّله. وأمر يوسف عبيده الأطباء بأن يحنّطوا أباه، فحنّط الأطباء اسرائيل، وكمل له أربعون يوماً، لأنه هكذا تكمل أيام المحنّطين. وبكى عليه المصريون سبعين يوماً» (التكوين ٥٠ : ١ ـ ٣).

وبعد ان حُنّط يعقوب جهّز يوسف موكباً مهيباً لجنازة أبيه: «فصعد يوسف ليدفن أباه. وصعد معه جميع عبيد فرعون شيوخ بيته وجميع شيوخ أرض مصر، وكل بيت يوسف واخوته، وبيت أبيه. غير انهم تركوا أولادهم وغنمهم وبقرهم في أرض جاسان. وصعد معه مركبات وفرسان، فكان الجيش كثيراً جداً، فأتوا الى بيدر أطاد الذي في عبر الاردن، وناحوا هناك نوحاً عظيماً وشديداً جداً.

وصنع لأبيه مناحة سبعة أيام. فلمّا رأى أهل البلاد الكنعانيون المناحة في بيدر أطاد قالوا هذه مناحة ثقيلة للمصريين؛ لذلك دعي اسمه آبل مصرايم، الذي في عبر الاردن» (التكوين ٥٠:٧ ـ ١٣).

ومن النصوص الثلاثة المذكورة تستوقفنا ملاحظات عدة، نرى انها هامّة في دلالتها:

١ ـ ان يوسف أمر بتحنيط ابيه بعد ان مات. والتحنيط أمر يتعلق بالموت الذي يكوّن تفسيره، وتفسير ما بعده، أخص خصائص الدين، أي دين، علماً بأن هذا التحنيط، فضلاً عن كونه لا يجري الّا للفراعنة من المصريين، غير مأمور به في ديانة ابراهيم، الأقرب عهداً من بين الانبياء من يعقوب الذي هو حفيده (يعقوب بن اسحق بن ابراهيم)، اذا لم نجاوز فنقول: انه ممنوع.

٢ ـ يوسف نفسه قد حُنِّط بعد موته على طريقة أهل مصر في عظمائهم من الملوك في ذلك الزمان: «مات يوسف وهو ابن مئة وعشر سنين؛ فحنّطوه ووُضِع في تابوت في مصر» (التكوين ٥٠:٢٥).

واذا كان هذا جائزاً على ان يوسف من الحكام، فما الذي دعا يوسفاً الى ان يحنّط أباه على طريقة المصريين وهو (أي يعقوب) لم يكن ملكاً.

٣ ـ ان النصّ يذكر عن الكنعانيين انهم أهل البلاد، فضلاً عن انهم (أهل البلاد) لم يستطيعوا تمييز هؤلاء القادمين (موكب جنازة يعقوب وعلى رأسه يوسف) بأي شيء يميّز غير المصريين، ممّا له دلالة واضحة ان هؤلاء الاخيرين كانوا مصريي اللغة والعادات والملابس، وحتى عادات الموتى التي تميّزت بها الأقوام عن بعضها بعضاً.

بعد ان تورد لنا التوراة قصة يعقوب ويوسف على الصورة التي مرّ ذكرها، يخبرنا سفر الخروج عن الممهدات التي سبقت «خروج بني اسرائيل» من مصر على يد موسى النبي الروحي والمحرر القومي لـ «بني اسرائيل». ويقع عصر موسى، الذي وقعت فيه أحداث الخروج، في القرن الثالث عشر قبل الميلاد. وقد تربّى موسى في بلاط فرعون حتى ما قبل قتله واحداً من المصريين وعودته بعد ذلك نبياً.

ولد موسى ـ حسب التوراة ـ لرجل عبري من سبط لاوي (سفر الخروج ٢:١ ـ ١٠)، وكانت أمّه هي عمة أبيه: «وأخذ عمرام يوكابد عمته زوجة له؛ فولدت له هارون وموسى. وكانت سنون حياة عمرام مئة وسبعة وثلاثين سنة» (الخروج ٦:٢٠).

«ويؤكد ول ديورانت ان موسى اسم مصري، ولعله اختصار للفظ 'حموس'. ويقول نقلاً عن غارستانغ عضو بعثة Marston التابعة لجامعة ليفربول، انه اكتشف في مقابر اريحا أدلّة تثبت ان موسى قد أنجبته، العام ١٥٣٧ ق.م. بالتحقيق، الأميرة حتشبوت (الملكة حتشبوت فيما بعد ١٥٠١ ـ ١٤٧٩ ق. م.)، وانه تربّى في بلاطها بين حاشيتها، وانه فرّ من مصر حين جلس على العرش عدوّها تحوتمس الثالث (١٤٧٩ ـ ١٤٤٧ ق.م.)»[١٤].

والذي يعنينا من اختلاف الروايات حول موسى وأصله ان هناك انقطاعاً بين عصر موسى وبين عصر ابراهيم يقدّر بحوالى ستة قرون. ولقد تزوج موسى من امرأتين «غريبتين» عن «بني اسرائيل»، احداهما كوشيّة (أثيوبية): «وتكلمت مريم وهارون على موسى بسبب المرأة الكوشيّة التي اتخذها، لأنه كان قد اتخذ امرأة كوشيّة» (سفر العدد ١٢:١). وذكر بعض الباحثين انها «تربيس» بنت ملك الحبشة[١٥]. أمّا الثانية فمديانية، وهي صفورة بنت رعوئيل، أو يترون كاهن مديان الذي آوى موسى عندما فرّ بعد قتل مناظر العمال المصري (الخروج ٢:١١ ـ ١٣): «وكان لكاهن مديان سبع بنات... فلما أتين الى رعوئيل أبيهن» (الخروج ٢:١٦ ـ ١٨). «فارتضى موسى ان يسكن مع الرجل،

فأعطى موسى صفورة ابنته» (الخروج ٢:٢١). «وأما موسى، فكان يرعى غنم يترون حميه كاهن مديان» (الخروج ٣:١).

اذن، يبدأ هذا العصر (عصر موسى) وخروجه مع أتباعه من مصر الى أرض كنعان في القرن الثالث عشر. وكان هؤلاء يتكلمون اللغة المصرية، نظراً الى تلك الفترة الطويلة التي بقوها في مصر، والتي تقدر بحوالى خمسة قرون، هي الفترة ما بين عصر يعقوب وبين عصر موسى. واذا كان يوسف وجماعته، لمّا وصلوا أرض كنعان لدفن يعقوب، لم يميّزهم السكان بشيء فارق، ونعتوهم بالمصريين، فلا شك في ان هذه المدة قد عمّقت تفاعل «بني اسرائيل» مع حضارة مصر وانصهارهم فيها، لا سيما انه لم تكن لديهم ـ وهم البدو الرعاة ـ أي حضارة تستثير مقاومة حضارية ازاء حضارة مصر المزدهرة. كما ان موسى نفسه، كما ذكر، قد شبّ في بلاط فرعون.

وحول محاولة ربط التوراة عصري ابراهيم وموسى، هناك بضع نقاط نودّ ان نقف عندها قليلاً:

○ ان محاولة الربط تقوم على أساس ان هناك امتداداً تاريخياً بين هذين العصرين، واللذين تبلغ فترة انقطاعهما عن بعضهما بعضاً حوالى ستة قرون، كما ذكرنا، من منظورين: (أ) قومي وعرقي، من جهة؛ (ب) وروحي ديني، من جهة أخرى. أمّا الامر الاول، فالربط العرقي أكثر من مشكوك فيه. وها نحن نرى ابراهيم يوصي عبده والقائم على بيته ان يأخذ لابنه زوجة من أرضه وعشيرته. وزوجة اسحق آرمية من فدان آرام: «وكان اسحق ابن اربعين سنة لمّا اتخذ لنفسه زوجة رفقة بنت بتوئيل الآرامي، أخت لابان الآرامي، من فدّان آرام» (التكوين ٢٥:٣٠). أي ان ابراهيم آرامي، عشيرة وموطناً ولغة. وذهب بعض الباحثين التاريخيين، ومنهم يهود، الى ان موسى كان حاكماً، أو كاهناً، مصرياً، كما روى المؤرخ اليهودي الشهير فلافيوس يوسيفوس، الذي عاش في القرن الاول الميلادي. وكذلك هذا ما ذهب اليه الفيلسوف اليهودي فيلون السكندري (٣٠ ق.م. ـ ٤٠ م.)[١٦].

○ كما ان الرباط القومي الذي يقوم، أول ما يقوم، على اللغة والأرض فمنفيّ أيضاً؛ اذ ان ابراهيم كان يتكلم الآرامية، بينما تكلم موسى[١٧] واتباعه المصرية القديمة منذ عهد يوسف.

واذا ما أتينا الى الامر الثاني، فسنرى ان موسى خرج على تعاليم ابراهيم الدينية ـ حسب التوراة ـ في ما يلي:

○ لم يقف عند حدود هذه التعاليم في الزواج الداخلي الذي أمر به ابراهيم ـ في ما ترويه التوراة ـ عندما أراد تزويج ابنه اسحق؛ بل ان موسى تزوج مرتين من امرأتين «غريبتين» على «بني اسرائيل»، احداهما كوشيّة (حبشية) والاخرى مديانية.

○ ان موسى لم يُختن كما أمر الرب ابراهيم ـ حسب التوراة ـ الاّ بعد ان تزوج صفورة بنت يترون: «وحدث في الطريق، في المنزل، ان الربّ التقاه وطلب ان يقتله، فأخذت صفورة صوّانة وقطعت غرلة ابنها ومسّت رجليه، فقالت انك عريس دم لي، فانفك عنه. حينئذٍ قالت عريس دم من أجل الختان» (الخروج ٤:٢٤ ـ ٢٦).

وهذا النص، على ما فيه من الغموض، يدل على مدى غضب الرب على موسى غير المختون؛ غضباً استوجب ان يذبحه عقاباً له على عدم اختتانه[١٨]. هذا من الناحية الدينية؛ بينما نرى ان موسى، قبل ان يختن، «مقطوع» عن «شعبه»، حسب تعبير التوراة (راجع عهد الرب لابراهيم وكون الختان علامة عليه).

وازاء ما مرّ نسأل: أين الارتباط، وبأي معنى هو؟

وأخيراً، هناك نقطة تتعلّق بشخصية موسى. فالتوراة أوردت: «وامّا الرجل موسى، فكان حليماً جداً أكثر من جميع الناس على وجه الارض» (العدد ١٢:١). بينما أوردت عنه، في مواضع أخرى، انه كان نبيّ السيف(١٩)؛ وأول عمل قام به حينما رأى في نفسه فتى قوياً هو قتله مناظر العمال المصري: «وحدث، في تلك الايام، لمّا كبر موسى انه خرج الى اخوته لينظر في اثقالهم؛ فرأى رجلاً مصرياً يضرب رجلاً عبرانياً من اخوته، فالتفت الى هنا وهناك ورأى ان ليس أحد، فقتل المصري وطمره في الرمل» (الخروج ٢:١١ ـ ١٣).

عصر يشوع

مات موسى قبل ان يدخل «الأرض الموعودة»(٢٠). وتولّى ادخال «بني اسرائيل» الى أرض كنعان وصيّه يشوع بن نون، وكان دخولهم وفق خطة تقديمية حبكوها مع راحاب العاهرة(٢١).

وبعد ان انتهت «حروب» يشوع، قسّم الارض على أسباط «بني اسرائيل». لكنه، قبل ان يموت، حذّرهم من عبادة آلهة الكنعانيين، بوصفها آلهة غريبة عنهم: «فالآن انزعوا الآلهة الغريبة التي في وسطكم وأميلوا قلوبكم الى الرب إله اسرائيل» (سفر يشوع ٢٤:٢٣).

ونلاحظ في النص ان الدعوة خلطت النسبي (القومي تجاوزاً) بالمطلق (الديني)؛ فحتى الآلهة، هنا، تأخذ بعداً «قومياً».

واخبرنا ظفر الاسلام خان، في ما نقله عن غوستاف لوبون، بسبب نجاح يشوع وجماعته في غزوهم بعض أجزاء فلسطين، فكتب:

«ويكمن سبب نجاح العبريين[٢٢] في غزو بعض أجزاء فلسطين في الانقسام العظيم الذي كانت تعاني منه العشائر الكنعانية...

«ان استقرار العبريين تمّ بالتدريج على ما نرى. فالعبريون قضوا زمناً طويلاً ليكون لهم سلطان ضئيل في فلسطين، لا ان يكونوا سادتها. والعبريون، اذ كانوا منقسمين كالنعانيين الى عدة عشائر تسمّى أهمها بأبناء يعقوب رمزاً الى الاسباط، لم يتفقوا فيما بينهم حتى على إكمال ' الفتح ' . ومضى جميع دور القضاة الذي مجّد دور بطولة العبريين التاريخي في القتال الجزئي بجماعات صغيرة، وذلك بأن تدافع كل جماعة بمشقة عمّا استولت عليه من قطعة أرض»(٢٣).

وبناء على كلام غوستاف لوبون في كتابه «اليهودي في تاريخ الحضارات الأولى»: «لم يكن هناك ' فتح ' بالمعنى الصحيح، على الرغم من أقاصيص مؤرخيهم المملوءة انتفاخاً، ومن تعداد الانتصارات، وتقتيل الأهالي، وانهيار أسوار اريحا بالنقر في النواقير، ووقف يوشع للشمس امعاناً في الذبح»(٢٤). وكما ذكر بيللوك في كتابه «أرض المعركة»: «لقد عيّن يشوع رقعة لقبائل لم تستطع ان تملأها»(٢٥).

والتوراة ذاتها أكدت ان اليهود لم يمتلكوا مساحات شاسعة من الاراضي التي طلب منهم قوّادهم غزوها: «... وقد بقيت أراضٍ للامتلاك كثيرة جداً. وهذه هي الارض الباقية. كل دائرة الفلسطينيين [الفلستينيين] وكل الجشوريين، من الشيحور (الفرع الشرقي من النيل) الذي هو أمام مصر الى تخم عقرون (مدينة الى الجنوب الشرقي من يافا) شمالاً تحسب للكنعانيين، أقطاب الفلسطينيين

الخمسة، الغزّي والأشدودي والأشقلوني والجتي والعقروني والعويين، من اليتمن كل أرض الكنعانيين ومغارة (أفقا بلبنان) التي للصيدونيين الى أفيق، الى تخم الاموريين. وأرض الجبليين (نسبة الى مدينة جبيل اللبنانية) وكل لبنان نحو شروق الشمس من بعل جاد (مدينة على سفح جبل الشيخ، لعلها مدينة حاصبيا الحالية) تحت جبل حرمون الى مدخل حماة» (يشوع ١٣:١ ـ ٥)[٢٦].

وهناك مبالغة من قبل التوراة في دخول يشوع وجماعته فلسطين في أمرين: الاول، امتلاك الاراضي التي غزوها، ويظهر ذلك من نص يشوع آنف الذكر؛ والثاني في الأعداد التي دخلوا بها، والتي حدت ببعض المؤرخين الى القول انها لم تتجاوز المئتي ألف، كما رأى لوك[٢٧]؛ كما ان الموسوعة البريطانية تجعل هذا العدد شاملاً البدو العبريين الذين انضمّوا الى الاسرائيليين[٢٨] في غزو الكنعانيين الهادئين؛ كما ان هناك من ذهب الى ان هذا العدد شمل النساء والأولاد أيضاً[٢٩].

عصر القضاة

وبعد يشوع، تولّى الامر يهوذا السبط الرابع الذي بدأ به وبأخيه شمعون عهد القضاة. وقد دام هذا العهد حوالى مئة وستين سنة (١١٨٠ ـ ١٠٢٠ ق.م.). وتميّز هذا العهد بما يلي:

١ ـ الفوضى الشاملة: «في تلك الأيام لم يكن في اسرائيل قاض وقضاة. كان كل واحد يعمل ما يَحسُن في عينيه» (سفر القضاة ١٧:٦).

٢ ـ الانحلال الجنسي: «وكان يفتاح الجلعادي جبار بأس، وهو ابن امرأة زانية» (القضاة ١١:١). ويفتاح هذا بطل «قومي» في تاريخ اسرائيل؛ وقصته مطوّلة في سفر القضاة؛ وكذلك قصة شمشون «البطل» والمرأة الزانية دليلة في الاصحاح السادس عشر من هذا السفر (القضاة). والاصحاح التاسع عشر أورد هذه الفوضى.

٣ ـ تقدمة القرابين البشرية من «بني اسرائيل» الى الاوثان على أيدي آبائهم. وتقدمة القرابين البشرية رواها، أيضاً، سفر المزامير: «وذبحوا بنيهم وبناتهم للأوثان. وأهرقوا دماً زكياً دم بنيهم وبناتهم الذين ذبحوهم لأصنام كنعان، وتدنّست الارض بالدماء وتنجّسوا بأعمالهم وزنوا بأفعالهم» (سفر المزمور ١٠٦:٣٦ ـ ٣٩).

وفي أواخر هذا العهد حدثت أول معركة حربية حقيقية خاضها «بنو اسرائيل» راح ضحيتها أربعة آلاف[٣٠] اسرائيلي؛ وبعدها معركة أخرى قتل فيها ثلاثون ألفاً منهم على يد الفلسطينيين. ونتيجة هذه المعركة مات عالي كبير القضاة لوقع الهزيمة عليه: «فحارب الفلسطينيون وانكسر اسرائيل وهربوا كل واحد الى خيمته. وكانت الضربة عظيمة جداً. وسقط من اسرائيل ثلاثون ألف رجل. وأخذوا تابوت الله ومات ابنا عالي، حفني وفيخاس» (سفر صموئيل الاول ٤:١٠ ـ ١١).

وفي نهاية هذا العهد، جاء صموئيل وحاول ان يوحّد بني اسرائيل. ومرة أخرى نرى الخلط بين النسبي والمطلق في دعوة صموئيل الى توحيد «شعب اسرائيل»: «وحكم صموئيل كل بيت اسرائيل قائلاً: ان كنتم بكل قلوبكم راجعين الى الرب، فانزعوا الآلهة الغريبة والعشتاروث من وسطكم، وأعِدّوا قلوبكم للرب، واعبدوه وحده، فينقذكم من يد الفلسطينيين. فنزع بنو اسرائيل البعليم والعشتاروث وعبدوا الرب وحده» (صموئيل الاول ٧:٣ ـ ٤). ولكن هذه الدعوة لم تثمر هزيمة الفلسطينيين، الّا عندما تحالف «اسرائيل» مع الأموريين[٣١].

عصر داود

تقدّمت السن بصموئيل الذي هو آخر القضاة، فطالبه «بنو اسرائيل» بملك يولّى عليهم أسوة بجيرانهم، فرفض صموئيل بادىء الأمر(٣٢). وأخيراً، تمّ تنصيب شاؤول ملكاً على «اسرائيل» العام ١٠٢٠ ق.م.(٣٣)، بعد محاولات عقيمة لتوحيدهم تحت حكم رجل واحد، وقد كان ذلك في القرن الحادي عشر قبل الميلاد: «تمّ خروج بني اسرائيل قبل الميلاد بنحو خمسة عشر قرناً تقريباً. وهم لم يفكروا في تأليف ' أمّة ' واحدة وتنصيب ملك عليهم الاّ في أوائل القرن الحادي عشر قبل الميلاد»(٣٤).

«وتقدّم شاؤول لمحاربة الفلسطينيين، ولكنه كان متردّداً وجلاً؛ وكان خليقاً ان يخسر في الحرب، خاصة وقد كان على رأس الفلسطينيين احد عتاة المقاتلين واسمه جوليات، لولا ان تقدّم غلام صغير من الرعاة متطوعاً لمنازلة جوليات. وقد تمّ لهذا الغلام، واسمه داود، قتل غريمه؛ وتحوّلت، بذلك، دفّة الحرب لمصلحة الاسرائيليين؛ وكوفىء داود على ذلك بتزويجه ميكال، ابنة شاؤول، بعد ان تقدّم اليها بمهر قدره مئة من مذاكير الفلسطينيين بعد قتلهم.

«واضطرمت الغيرة بين شاؤول وداود حتى أصبحت فتنة؛ ثمّ انتهى حكم شاؤول بمعركة هزمه فيها الفلسطينيون شر هزيمة، فانتحر هو وأبناؤه الثلاثة وحامل سيفه وجميع رجاله معاً، وهرب بنو اسرائيل» (صموئيل الاول: ٣١)(٣٥).

«واستطاع داود (١٠٠٠ ـ ٩٦١ ق.م.) ان يصبح أمير يهودا بعد شاؤول؛ لكنه لم يتمكّن من اخضاع القبائل اليهودية الى ان قتل إشبوشيت، ابن شاؤول، وأبنر قائد جيوش شاؤول»(٣٦).

«وقد واصل داود حرب أسلافه ضد الفلسطينيين وتمكّن من اخضاعهم سنة ٩٩٠ ق.م. تقريباً، وأقام ادارة على الطراز المصري القديم. وقد أجبر دمشق على دفع الخراج له؛ كما أحبط مؤامرة ابنه أبشالوم؛ وكذلك أخمد ثورة الولايات الشمالية من مملكته؛ وأخضع الموآبيين ـ ألدّ وأقدم أعداء اسرائيل ـ والايدوميين والعمونيين»(٣٧).

ولكن كيف استطاع داود ان يفعل ذلك ان صحّ؟ الحقيقة ان هذا يعود الى سببين: الاول داخلي، أي بنية جيش داود نفسه التي كانت قوّته الاساسية من الفلسطينيين: «ان ممّا يدعو الى الاهتمام ان نلاحظ ان القوة الاساسية لهذا الجيش الدائم كانت تستمد من مصادر أجنبية، لأن الشريطيين والبلطيين كانوا فلسطينيين (فلستينيين) على وجه اليقين، ولم يكونوا يشكّلون عماد قوة داود فحسب، بل ان وجودهم في صفوف جيش داود قد ذهب الى مدى تنصيبه على العرب. لقد كانوا بالنسبة الى داود كما كان الحرس البريتوري بالنسبة الى اباطرة الرومان». وعلّق المؤرخ الانكليزي جفريز قائلاً عن هذه الحقيقة انه بهذا «... قد أسهم العرب بالنصيب الأكبر في إعطاء العرش لسليمان»(٣٨)، الذي «مثّل أوج العصر السياسي لاسرائيل»(٣٩).

والسبب الآخر خارجي. كتب ولز عن داود وهو يسرد قصته: «وكان داود (٩٩٠ ق.م. على وجه التقريب) أشدّ كياسة وأكثر نجاحاً من سلفه، ويلوح انه وضع نفسه في حماية حيرام ملك صور؛ فثبتت هذه المحالفة الفينيقية ملكه، وكانت العامل الجوهري في عظمة ابنه سليمان»(٤٠).

ميزات داود

كان داود، كما ترسم التوراة صورته، انتهازياً شهوانياً لا يهتم الاّ بنفسه وبمطامعه، وتجلّى ذلك في:

(أ) اغتصابه الملك من شاؤول حميّه عندما كان حيّاً، بعد منازعاته معه و«عدوّهم يتهددهم». وعن ذلك كتب توينبي: «ان سيرة داود كانت شبيهة بسيرة ريزون الآرامي وبرعام ملك المملكة الشمالية في فلسطين. ان داود انتزع التاج عن رأس حامله السابق ليضعه على رأسه هو؛ ومع ذلك، فان خلفاءه في المملكة الجنوبية احتفظوا بولاء من تبقّى من رعاياهم بعد انهيار امبراطورية داود التي لم تعمّر طويلاً»[٤١].

(ب) كان يثير الضغائن بين قسمي مملكته، الشمالي والجنوبي، ليبقى هو على رأس الحكم، مستفيداً من هذه المشاحنات[٤٢].

(ج) اغتصابه زوجة قائده أوريّا الحثّي. وقد كان الأخير في معركة حربية، ثمّ تمّ ارجاعه الى المعركة وتدبيره، مع يوآب كبير قواده، مقتل أوريّا في هجوم «انتحاري» تمّ، أصلاً، لهذا الغرض[٤٣]، كلّف الجيش «الاسرائيلي» غالياً، على سور مدينة واربّة (ربّة)[٤٤].

وكان داود دموياً سفّاحاً، من خلال:

(أ) قتله ابن حميّه اشبوشيت، بعد استيلائه على العرش؛ وكذلك أبنر قائد جيوش شاؤول حميّه.

(ب) «وآخر ما سجل من حديث داود تدبيره لولده الوسيلة لقتل شمعي؛ وآخر ما سُجّل من كلماته هي ' الدم' ، إذ يقول لابنه: وأحدر شيبته بالدم الى الهاوية»[٤٥].

وأخيراً، كتب ولز في تقويم سيرة داود: «وقصة داود، بما تحوي من قتل وسفك دماء واغتيالات متلاحقة يأخذ بعضها برقاب بعض، أشبه بتاريخ أحد رؤساء المتوحشين منها بتاريخ ملك ممدّن»[٤٦].

عصر سليمان

تولّى سليمان مقاليد الحكم بعد موت داود أبيه، في الفترة ٩٦١ـ ٩٢٢ ق.م. وفي حين انه نجح في تنظيم الحياة الاقتصادية لولايته، الّا انه فقد السيطرة على بعض الأقطار التي أخضعها أبوه لحكمه[٤٧]، وذلك نتيجة تمرّد تلك المناطق وتحررها من ربقة «الاسرائيليين». «وشهد عصره محاولات ناجحة لتقبل الحضارة القيّمة للكنعانيين والشعوب المجاورة، كمصر»[٤٨].

وأول ما بدأ سليمان به حكمه، انه خلق حمّام دم، بدأه بقتل أخيه أدونيّا، وأطلق كبير سفاحيه بناياهو لقتل يوآب، كبير الكهنة، داخل الهيكل، وكذلك شمعي (سفر الملوك الأول ٢)[٤٩].

وأهمّ ما امتاز به عهد سليمان:

بناء الهيكل: والهيكل هو بيت الرب في ما تروي التوراة. وقد استغرق بناؤه سبع سنوات بدأت في السنة الرابعة لحكم سليمان: «في السنة الرابعة أُسِّس بيت الرب في شهر زيو[٥٠]. وفي السنة الحادية عشرة في شهر بول، وهو الشهر الثامن، أكمل البيت في جميع أموره وأحكامه، فبناه في سبع سنين» (الملوك الأول ٦:٣٧ ـ ٣٨). وكانت أبعاده ٦٠ × ٢٠ × ٣٠ ذراعاً: «والبيت الذي بناه الملك سليمان للرب طوله ستون ذراعاً، وعرضه عشرون ذراعاً، وسمكه ثلاثون ذراعاً» (الملوك الأول ٦:٢). وعلى الرغم من افاضة التوراة في وصف الهيكل الذي استغرق الاصحاح السادس كله من سفر الملوك الاول باصحاحاته الثمانية والثلاثين، الّا ان البحوث التنقيبية والأثرية لها كلمة في الأمر: «في العام ١٩٨٣ قضى لامبرت دولغن عدة أسابيع في القدس، في مهمة متعلقة بمؤسسة معبد القدس،

ومموّلة، جزئياً، من قبل كنيسة كالغاري المعمدانية في سانتا آنا، في كاليفورنيا، التي يرأسها المحترم شاك سميث. كان دولغن ينوي استخدام معدّات رادار البحث الارضي لسبر الحرم الشريف من اجل أيّة دلائل على وجود المعبد [هيكل سليمان] هناك؛ فحتى الآن لم يجد أي انسان أيّة دلائل»(٥١).

ودولغن هذا هو احد كبار العلماء في معهد البحوث في ستاتفورد كاليفورنيا؛ وهو، بشهادة جيمس ديلوخ، قسيس الكنيسة المعمدانية الثانية في هيوستون، مخترع لـ «نوع من رادار البحث الأرضي الشبيه بآلة أشعة إكس لأغراض أبحاث الآثار، ورادار بحثه عظيم القيمة»(٥٢).

وفي مقابلة لغريس هالسل مع عالم الآثار الاميركي غوردون فرانز، سألته، بعد رؤيتها نموذج المعبد اليهودي الذي يعادل حجم غرفة جلوس:

«ــ هل هناك دلائل على قيام المعبد في المكان الذي وضعه المصمّم في هذا النموذج، أي في المكان الذي تقوم فيه قبّة الصخرة والمسجد الأقصى اليوم؟

« O ليس هناك أي دليل على الحالتين، أي على وجوده أو عدم وجوده. هناك البعض يفترضون ان المعبد بُني هناك.

«ــ هل كان يعني ان المصمم اليهودي الاسرائيلي آفي يوناخ لذلك النموذج قد وضع ذلك الافتراض؟

« O نعم. لقد وضع ذلك الافتراض، لأنه ومعظم اليهود يريدون الاعتقاد بأن المعبد قام هناك في ذلك المكان»(٥٣).

وهناك عالم آثار اميركي آخر هو جيمس جنينغز فنّد ما ذهب اليه أستاذ الفيزياء في الجامعة العبرية آشر كاوفمان من وجود برهان أكيد لديه على وجود المعبد اليهودي:

«الاسرائيلي آشر كاوفمان المهاجر من اسكوتلندا، يدّعي بأن لديه برهاناً أكيداً على ان المعابد اليهودية لم تقم على موضع قبّة الصخرة الحالي بل الى الجنوب منه.

«كتب كاوفمان الذي يعمل أستاذاً للفيزياء في الجامعة العبرية، وليس عالم آثار، مقالة طويلة في عدد آذار ــ نيسان [مارس ــ ابريل] من مجلة الآثار التوراتية ذكر فيها ان بحوثه، التي دفعت تكاليفها الحكومة الاسرائيلية، ' تستبعد أي تأويل آخر' .

«ومن أجل تحليل لمقالة كاوفمان، تحدثت مع عالم آثار اميركي [الكلام لهالسل] هو جيمس جنينغز الذي يعيش في واشنطن، والذي قام بأعمال آثار حقلية في مصر والاردن وفلسطين، وعمل كمدير مشروع ورئيس فريق وعالم آثار ميداني لخمس بعثات، كانت احداها برعاية معهد سميثونيان:

«هل يوافق جنينغز، كعالم آثار وطالب في الحرم الشريف لمدة طويلة، على مكتشفات بروفسور الفيزياء الاسرائيلي؟

«قال الدكتور جنينغز: لدي شعور قوي بأن الدراسة ذات دوافع سياسية، ويمكن للبحوث الجادّة ان تثير اعتراضات لا تحصى:

«اني أعترض على المصادر وما يمكن ان تكون ' الظواهر الجوية الكهربائية' ، أو المناخ الذي تمّ العمل فيه.

«انني أعترض بصورة جدّية على منهجيتها واستخدام الفرضيات المركّبة المنحازة العشوائية. هذا العالم الفيزيائي شديد الاهتمام بربط قبّة الألواح التي تدل على مكان مقدس من المعبد؛ ويتحدث عن البيدر اليبوسي المذكور في قصة داود في العهد القديم؛ ويحاول ان يربط ذلك بها أيضاً. وهناك بعض النقوش على الصخور التي يمكن ان يقيسها، وان يحدّد مسافتها. ان لدى كاوفمان نظرية ممتعة، ولكن احتمالها أقل من ٥٠ بالمئة»(٥٤).

بناء قصر سليمان: كما تمّ بناء القصر، الذي اتخذه سليمان مقراً له، في ثلاث عشرة سنة: «وأمّا بيته، فبناه سليمان في ثلاث عشرة سنة وأكمل كل بيته» (الملوك الأول ٧:١)؛ أي ضعف المدة التي استغرقها الهيكل (بيت الرب). وهو على ما يروي الاصحاح السابع كله من سفر الملوك الأول، بآياته الاحدى والخمسين (آيات الاصحاح)، أفخم وأعظم من الهيكل، إنْ لناحية السعة والامتداد، أو لناحية ما حوى؛ فقد بلغت أبعاده ١٠٠ × ٥٠ × ٣٠ ذراعاً: «وبنى بيت وعر لبنان طوله مئة ذراع وعرضه خمسون ذراعاً وسمكه ثلاثون ذراعاً على أربعة صفوف من أعمدة أرز وجوائز أرز على الأعمدة» (الملوك الأول ٧:٢)؛ أي خمسة أضعاف حجم الهيكل تقريباً(٥٥). ويلاحظ، في هذه الأبعاد، ان الارتفاع كان لكلا بيت الرب وبيت سليمان واحداً.

زواج سليمان من بنت فرعون: «وصاهر سليمان فرعون ملك مصر وأخذ بنت فرعون وأتى بها الى مدينة داود الى ان أكمل بناء بيته وبيت الرب وسور أورشليم حواليهما» (الملوك الأول ٣:١).

ورأى ولْز فيه علامة انحطاط لمهابة مصر في تلك الايام، فكتب: «ولا بدّ ان هذا الفرعون كان احد فراعنة الأسرة الحادية والعشرين. ففي أيام عظمة امنحوتب الثالث، كما تشهد بذلك رسائل تل العمارنة، كان من الجائز ان يتنازل فرعون، فيقبل في حريمه أميرة بابلية. ولكنه كان يرفض، رفضاً باتاً، ان يسمح لأميرة مصرية، لها ما لها من قداسة، ان تصبح زوجة لعاهل بابلي. وممّا يدل على انحطاط مهابة مصر واطراد تدهورها ان يحدث، الآن، بعد انقضاء ثلاثة قرون، ان ملكاً صغيراً كسليمان، يستطيع ان يتزوج أميرة مصرية على قدم المساواة»(٥٦).

ولا يخفى ما لهذا الزواج من دوافع سياسية لدى سليمان، الذي كان مولعاً بعقد الأحلاف (حيرام ملك صور)؛ كما انه كان مولعاً بجمع النساء حرائر وسراري (محظيات). وليس هذا غريباً على سليمان. فالتوراة تصفه كما يلي: «وكانت له سبع مئة من النساء السيدات وثلاث مئة من السراري، فأمالت نساؤه قلبه» (الملوك الأول ١١:٣).

وإنْ كانت معاشرته هؤلاء النسوة الكثيرات بدافع نفسي شهواني، فهذا الزواج له معنىً آخر سنتكلم عليه في فقرة أخرى.

فرض العمل الاجباري والضرائب الباهظة على رعيته: كان ذلك نتيجة الحكم القاسي الذي حكمه سليمان، وجنّدهم في ما تطلق عليه دائرة المعارف البريطانية «عصابات العمل الملكية» (Royal Labour Gang)(٥٧). وهذا العامل الاجباري على الصعيد الداخلي، الى جانب عامل خارجي آخر هو تحالفه مع حيرام ملك صور الذي استخدم مملكة سليمان طريقاً تجارية عامة لبناء سفنه على البحر الاحمر، سمح بتكديس ثروة في أورشليم لم يُسمع بها من قبل(٥٨).

ضعف سلطات الكهنة ورجحان كفّة السلطة الزمنية: وتجلّى ذلك في تنصيب صادوق

الكاهن مكان أبياتا، كبير الكهنة، في عهد داود أبيه، والذي كان يحمل «تابوت الرب» (الملوك الأول ٢٦:٢ و٢:٣٥). وكلا وجهي العمل، قتل الكاهن الأكبر السابق وتنصيب آخر عوضاً عنه من قبل الملك، يدل على ما لثقل السلطة الزمنية من قوة، فضلاً عن ملاحظة كنا وعدنا بها لدى تطرقنا الى زواج سليمان من بنت فرعون. فاذا علمنا بأن الزواج من النساء الاجنبيات (غير اليهوديات) هو دافع ديني ـ قومي، فاننا نرى ان سليمان ضحّى بالديني في هذه العلاقة، وهو رجل الرب وباني هيكله بعد داود أبيه، على مذبح العلاقات السياسية في زواجه من بنت فرعون، هادفاً المحالفات الزمنية بينه وبين أبيها. وما زواج سليمان هذا الّا واحداً من زيجات عدة حدثت للغرض ذاته، أقدم عليها أملاً في تدعيم مملكته التي كانت على طريق الانهيار، ممّا جعله يقبل بأن تأتي هؤلاء النسوة بآلهتهن الخاصة بهن مع كهنتها لتعبد في «اسرائيل» وعلى سمع سليمان وبصره[٥٩].

سيــاسته الاستغلالية: وذلك عندما كان يضرب ولايتي الشمال والجنوب بعضهما ببعض، لصالح الشمال، تماماً كما فعل داود أبوه، ليستقر له الوضع[٦٠].

أما صفات سليمان الشخصية فهي انه:

شهواني: فقد جمع عدداً من النساء لم يجتمع لملك، ان لم نقل لرجل، سواه، وعددهن كما تذكر التوراة ألف امرأة، سبعمئة حرائر وثلاثمئة سراري: «وكانت له سبع مئة من النساء السيدات وثلاث مئة من السراري، فأمالت نساؤه قلبه» (ملوك أول ٣:١١).

عدواني وطاغية: ولا أدلّ على ذلك ممّا ذكرنا عنه من انه بدأ حكمه بسلسلة أعمال قتل لكل من أخيه أدونيّا، وكبير الكهنة يوآب، وشمعي. ولم يكن أقل دموية من أبيه، الذي أوصاه، وهو على فراش الموت، ان يتشدّد ويكون رجلاً (الملوك الأول ١:٢).

مزاجي ومسرف: فقد روى سفر الملوك الاول في اصحاحه الرابع: «وكان لسليمان أربعون ألف مذود لخيل مركباته واثنا عشر ألف فارس. وهؤلاء الوكلاء كانوا يمتازون للملك سليمان ولكل من تقدّم الى مائدة الملك سليمان كل واحد في شهره. لم يكونوا يحتاجون الى شيء؟ وكانوا يأتون بشعير وتبن للخيل والجياد الى الموضع الذي يكون فيه كل واحد حسب قضائه» (الملوك ا لأول ٢٦:٤ ـ ٢٨).

كذلك نشير، هنا، الى قصره الذي بناه، والذي أتينا على ذكره آنفاً. كما انه كان متقلب المزاج، مثل موقفه من شفاعة أمه في أخيه أدونيّا. فعلى الرغم من اجلاله ايّاها وسجوده بين يديها، الّا انه حلف على قتله هو ويوآب وأبياثار (الملوك الاول ١٣:٢ ـ ٣٥).

مزعزع الايمان الديني: وتجلّى هذا في ان نساءه الكثيرات (الألف) قد أملن قلبه، في نهاية أمره، عن الرب (إله اسرائيل). فهو قد سمح، في البداية، بادخال الأوثان الخاصة بكل واحدة منهن، بل وأوقد لها وذُبح برضاه. «وكان في زمن شيخوخة سليمان ان نساءه أملن قلبه وراء آلهة أخرى؛ ولم يكن قلبه كاملاً مع الرب إلهه، كقلب داود أبيه؛ فذهب سليمان وراء عشتروت إلهة الصيدونيين وملكوم رجس العمونيين، وعمل سليمان الشر في عيني الرب، ولم يتبع الرب، تماماً كداود أبيه» (الملوك الأول ٤:١١ ـ ٦).

وفي الوقت الذي برّرت التوراة ذلك بأنه كان في شيخوخته، نرى نحن ان الادانة في هذا التبرير. ولئن كان شبابه يضطره الى مسايرتهن بما لهن عليه من سلطان أنوثتهن، فلشيخوخته ان تمنعه عن الانسيــاق وراءهن بعــد ان لم يعــد هناك مطمع فيهن، وقد آل الى آخر العمر، من جهة، وبسبب

ان قضايا العقيدة والمصير تلحّ، أكثر ما تلح، على المرء في أخريات حياته ودنوّه من نهاية الأجل، من جهة أخرى.

وعلى قصة سليمان المذكورة في التوراة، كتب ولز انها، في صورتها هذه، قد وضعها كاتب معاصر لسليمان مفتون به، ممّا جعله شغوفاً باضافة مبالغات حادّة تجانب الواقع، من حيث رخاء المملكة، وتجميد القائم عليها: «وممّا يشهد بقوة تأثير القول المكتوب وتغلّبه على الحقائق الماثلة في أذهان الناس ان رواية الكتاب المقدس هذه قد استطاعت ان تحمل العالم المسيحي، بل والاسلامي، على الاعتقاد بأن الملك سليمان لم يكن أشد الملوك عظمة وابّهة وحسب، بل كان أيضاً من أحكم الرجال؛ فان سفر الملوك يسهب في الكتابة عن أقصى ما وصل اليه مجده من ابّهة وفخامة. واذا قيست هذه الى جمال وعجائب المباني والتنظيمات التي قام بها عاهل عظيم كتحوتمس الثالث، أو رمسيس الثاني، أو نفر من الفراعين الآخرين، أو سرجون الثاني، أو سردانا بالوس، أو نبوخذ نصر العظيم، فانها تبدو من التوافه الهينات.

«كان معبده من الداخل عشرين ذراعاً عرضاً أي ما يقرب من خمسة وثلاثين قدماً (وهذا لا يزيد على عرض فيلا للسكن العادية)، وستين ذراعاً أي مئة قدم طولاً. وتختلف الأقوال في تقدير الذراع، وهو على أكبر تقدير، وعلى هذا الاعتبار، يتّسع العرض فيصبح سبعين قدماً ليس غير، ويصبح الطول مئتي قدم.

«فاما حكمته ومعرفته بأصول الحكم وتدبير السياسة، فما القارىء بمحتاج الى ان يجاوز الكتاب المقدس كي يعرف ان سليمان لم يتجاوز بالنسبة الى ملك حيرام، منزلة المعاون له على تحقيق خططه ومشروعاته الواسعة النطاق. فامّا مملكته، فهي رهينة تتجاذبها مصر وفينيقيا، وترجع أهميتها الى ضعف مصر الموقوت، ذلك الضعف الذي أثار طموح الفينيقيين وألزمهم باسترضاء القابض على مفتاح طريق آخر للتجارة الى الشرق. كان سليمان في عين شعبه ملكاً مبذّراً جائراً، وقد أخذت مملكته تتداعى قبل موته، تداعياً ظاهراً، وتتجزّأ بدداً»(٦١).

حقيقة مملكة داود وسليمان

امعاناً في معرفة حقيقة مملكة داود، ومن بعده سليمان، هذه المعرفة التي ذكرنا قبلاً طرفاً من أخبار مؤسسيها بشكل مطوّل نسبياً، عامدين، وذلك لأن هذه الفترة هي التي يركّز عليها من يدّعون، اليوم، بأنهم وريثو أمجادها من الغزاة على أرض فلسطين المحتلة، متخذين من قيامها «حقاً تاريخياً» أقاموا به الدنيا ولم يقعدوها؛ أقول زيادة في معرفة حقيقة هذه المملكة وحدودها، سنطوف بنُقول تاريخية ونقرأ ما كتبه باحثون مرموقو المكانة العلمية في هذا المجال:

كتب المؤرخ الانكليزي جفرين: «لقد حكم داود نحواً من أربعين عاماً من تاريخ حوالى ١٠١٦ ق.م.؛ وخلفه سليمان، وحكم ما يماثل هذه المدة. وبعد هذين، انهار كل شيء. لا بدّ انه اقتضى داود ان يصرف جزءاً لا بأس به من النصف الاول من فترة حكمه لكي يبلغ أوج سلطانه. امّا سليمان، فقد أخذ يبيع، قبل نهاية حكمه، أجزاء من مملكته، أو يفقدها. فدعنا نسقط عشر سنوات من هذه الفترة وهذا هو أقلّ ما يمكن لنا ان نسقطه عقلاً من مجموع فترتي حكم سليمان وداود. وعندئذٍ يتبقى سبعون عاماً... ولم يحدث الاّ في بحر هذه السبعين سنة ان سيطر العجاف على شيء يقرب من ثلثي البلاد»(٦٢).

وكتب فرنسيس نيوتن في كتابه «الانتداب على فلسطين»: «لم يوجد في فلسطين نقش واحد يمكن ان ينسب الى المملكة العبرية... لقد فشلت اليهودية في ان تقدّم أيّ أثر لداود وسليمان، أو أي نقش أو حجر أو حتى أي نصب تذكاري. ولهذا، فان قضيتهم تفتقر الى دليل مادّي مسجل على غرار الأمثلة التي توجد لحياة شعوب غرب آسيا. ولم يذكر الاغريق اليهود في التاريخ المبكّر. وممّا لا شك فيه ان هذا الشعب (الاغريق) كان يتصل باليهود لو كانت فلسطين حقاً وطنهم القومي. ولم يعرف هوميروس المقدّس شيئاً عنهم»[٦٣]. ولي على هذا الشاهد ملاحظة تفسيرية، هي انه ما دام الطابع العام لهذه المملكة تجارياً تبعياً، فالأمر الطبيعي ألّا يوجد أي نقش أو أثر؛ بمعنى انه لم يكن هناك متسع لاقامة تراث حضاري مادّي يمكن ان يعوّل عليه، وانما كان النشاط التجاري لهذه المملكة نشاطاً ذيلياً. ولم يكن رأس المال التجاري الذي هبط عرضاً عليها رأسمالاً منتجاً، صناعة أو زراعة، بل كان نتيجة علاقات الوساطة ومرور البضائع عبر أراضيها.

وعن هذه الدولة، كتبت دائرة المعارف اليهودية: «ان المنطقة بكاملها ـ كما عرضت آنفاً ـ لم يحتل الاسرائيليون كل أجزائها، لأن السهل الساحلي في الجنوب كان يملكه الفلسطينيون، وكان السهل الشمالي يملكه الفينيقيون، بينما لم تعد الممتلكات الاسرائيلية في شرق الاردن بعيداً من الأرنون (وادي المجيب)، وفي الشمال، لم يستوطن الاسرائيليون أبداً في الاجزاء الشمالية القاصية، والشرقية من سهل الباشان (حوران). ولذلك، فان فلسطين، وخصوصاً الدولة الاسرائيلية، ضمّت مساحة صغيرة جداً، هي، على وجه التقريب، مساحة ولاية فيرمونت»[٦٤].

واذا ما أردنا هذه الحدود بلغة الارقام، قال لنا بيللوك: «مئة وعشرون ميلاً في أطول أطوالها، وستون ميلاً في أعرض عرضها، وأقلّ من ذلك بكثير في أغلب الاحيان. كان شيئاً أشبه بالملك النمسوي المجري الذي يتربع على عرش امبراطورية النمسا والمجر في حين تحارب النمسا والمجر احداهما الأخرى»[٦٥].

ونحن نذكّر، هنا، بملاحظة ولز التي مرّت معنا، حين وصف المملكة بأنها متجاذبة بين مصر وفينيقيا. وفترة مملكة داود وسليمان هي الفترة «المضيئة الوحيدة» في «التاريخ اليهودي» كله: «والمرء اذا ما صدف عنهما لم يبصر غير هوّة مظلمة دامية تزلق فيها هاوية ـ بما يثير الحزن ـ تلك المملكة الصغيرة التي منّ عليها داود وابنه بعظمة مدّة سنوات قليلة»[٦٦].

كما ان «امتلاك اليهود» العرضي أرض فلسطين لم يكن، يوماً من الايام، كاملاً: «ان امتلاك اليهود لفلسطين، بكل معنى حقيقي من معاني كلمة الامتلاك، لم يكن، في يوم من الايام، كاملاً، وانه انما ظلّ في رقعة داخل حدودها طوال مدّة السبعين عاماً. ولقد عمّر بما لا يزيد على عمر الرجل. وكان هذا قبل ثلاثة آلاف عام. أمّا في عهد المكابيين، فكان هذا أقصر عمراً... كان لما يقرب من خمسين عاماً على أكثر تقدير...»[٦٧].

وأكد ولز هذه الحقيقة في ما كتب: «ولا يستطيع احد ان يقول ان ' أرض الميعاد ' وقعت، يوماً، في قبضة العبرانيين تماماً»[٦٨]. تلك هي الحقبة التي يدّعي «الاسرائيليون» بموجبها ان لهم حقاً تاريخياً، فضلاً عن الوعد «الآلهي» لهم في فلسطين. هذا الوعد الذي يبدو ان الذهن «الاسرائيلي» لم يفسّره بـ «حقيقته التوراتية»؛ فكيف أعطي الوعد بـ «أرض كنعان» كلها ولم ينفّذ في أوج عزّ دولة داود «رجل الله»، وسليمان «الحكيم» من بعده؟

ان هالسل كتبت في ما نقلته عن ولز بشأن «الحقوق التاريخية» المزعومة كلاماً يجدر ان

ننقله هنا: «قال هـ . ج. ولز، الكاتب والمؤرخ الشعبي البريطاني في هذا الخصوص: اذا كان من الصائب 'اعادة تأسيس' دولة يهودية لم تكن موجودة لمدة ٢٠٠٠ عام، فلماذا لا نعود ١٠٠٠ عام آخر الى الوراء ونعيد تأسيس دولة كنعانية». ثمّ تأتي على ذلك بحجة ان العرب قد حكموا اسبانيا ٧٠٠ عام، ولن يسمح احد منهم، اليوم، اذا ما قالوا للاسبان اخرجوا من اسبانيا، لأن لنا فيها حقوقاً تاريخية. وكذلك الهنود الحمر في اميركا الشمالية(٦٩).

وعلى كلمة ولز الذكية لنا تعقيب هو انه يبدو ان التاريخ قد تجمّعت لديه، الآن، الأدلّة الكافية ليحكم باعادة تأسيس الدولة الكنعانية من جديد.

---

(١) الاسفار التاريخية هي الاسفار من ١ ـ ١٧، اي من التكوين حتى إستير.

(٢) استشهد ولز بأقوال التوراة، وهو يؤرخ للآشوريين ودولتهم، ثلاث مرّات في أقل من صفحة ونصف الصفحة. هـ . ج. ولز، **معالم في تاريخ الانسانية** (ترجمة عبدالعزيز توفيق جاويد)، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٧، ص ١٦٢ ـ ١٦٣. وكذلك فعل توينبي في كلامه عن المدنية السورية نحو ١١٩١ ـ ٧٤٥ ق.م. ارنولد توينبي، **تاريخ البشرية** (ترجمة د. نقولا زيادة)، الجزء الاول، بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣) سفر التكوين من ٢٣:١١ الى ٢٩:٢٥.

(٤) د. صبري جرجس، **التراث اليهودي الصهيوني والفكر الفرويدي؛ أضواء على الاصول لفكر سيغموند فرويد**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩، ص ٢٣؛ وتوينبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦.

(٥) د. أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ؛ حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الآثارية**، دمشق: العربي للاعلان والنشر، الطبعة السادسة، بلا تاريخ نشر.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٣.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٤.

(٩) نحن مدينون بهذا التحليل حول التخلّي عن الارض والنسل لروجيه غارودي في كتابه **قضية اسرائيل والصهيونية السياسية** (ترجمة د. ابراهيم كيلاني)، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٤.

(١٠) «فسقط ابراهيم على وجهه وضحك. وقال في قلبه هل يولد لابن مئة سنة، وهل تلد ساره وهي بنت تسعين سنة» (تكوين ١٧:١٧). «ولكن عهدي أقيمه مع اسحق الذي تلده ساره في هذا الوقت من السنة التالية» (التكوين ١٧:٢٣).

(١١) ترى الموسوعة البريطانية في هذه الرواية التي تنسبها التوراة الى ابراهيم دليلاً على فطنته وسرعة بديهته. الحاشية للدكتور جرجس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(١٢) ابيمالك هو ملك جَرَار، وهي تقع جنوب غرب فلسطين ما بين غزّة وبئر السبع، وتبعد عن غزّة حوالى ٧٥ كيلومتراً. الخارطة الرقم ٢ في هـ . هـ . رولي (محرر)، **اطلس الكتاب المقدّس**، بيروت: دار النشر المعمدانية، ١٩٨٣.

(١٣) الغريب ان ابراهيم لم يفعل ذلك مع ابنه اسماعيل في ما تذكر التوراة قصة ابراهيم.

(١٤) د. سوسة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٧.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٥.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٦؛ وللتوسّع راجع ما بعدها حتى ص ٥١٤.

(١٧) سيغموند فرويد، **موسى والتوحيد** (ترجمة د. عبدالمنعم الحفني)، القاهرة: مطبعة الدار المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ٧١.

(١٨) وحتى بنات يترون قلن عن موسى انه مصري: «فقلن رجل مصري أنقذنا...» (سفر الخروج ٢:١٩).

(١٩) وصايا حرب الابادة التي عهد موسى بها الى جماعته تجدها في السفر ذاته الذي أنعم عليه بوسام

الحلم (سفر العدد ٣١:١ ـ ٢٤).

(٢٠) سفر التثنية ٣٤:١ ـ ٩.

(٢١) سفر يشوع، الاصحاح الثاني بأكمله.

(٢٢) الاصح تسميتهم، هنا، يهوداً؛ اذ ان الرسالة الموسوية كانت جديدة آنذاك.

(٢٣) ظفر الاسلام خان، **تاريخ فلسطين القديم منذ اول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي، ١٢٢٠ ق.م. ـ ١٣٥٩ م.**، بيروت: دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٩٨١، ص ٣٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٥.

(٢٥) جفرين: «فلسطين اليكم الحقيقة». ذكر في **المصدر نفسه**، قائمة المراجع، ص ٤.

(٢٦) اعتمدت في نص يشوع هذا على الترجمة العربية للتوراة؛ بينما اعتمد خان، **مصدر سبق ذكره**، على الترجمة الانكليزية.

(٢٧) لوك، «موجز عبور الاردن وفلسطين»، في خان، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٨) لاحظ الدقة في استعمال مصطلحي «العبريين» و«الاسرائيليين».

(٢٩) خان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥ ـ ٣٧.

(٣٠) د. جرجس، **مصدر سبق ذكره**. ورد، في الصفحة ٢٩، ما يلي: «ويروي لنا سفر صموئيل ان المعركة اسفرت عن أربعين ألف قتيل اسرائيلي»، بينما العدد هو أربعة آلاف: «واصطف الفلسطينيون للقاء اسرائيل. واشتبكت الحرب، فانكسر اسرائيل أمام الفلسطينيين وضربوا من الصف في الحقل نحو أربعة آلاف» (صموئيل الاول ٤:٢).

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢٨ ـ ٣٠. وقد ورد حلف اسرائيل مع الاموريين كما يلي: «وكان صلح بين اسرائيل والاموريين» (صموئيل الاول ٧:٤).

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٠.

(٣٣) خان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١؛ نقلاً عن **الموسوعة البريطانية**.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٢؛ نقلاً عن لوبون، ص ٣٥. أي بعد خروجهم بأربعة قرون تقريباً. فاذا اضفنا الى عهد القضاة سنوات التيه الاربعين كان الحاصل مئتي سنة، وتبقى على هذا فترة حوالى مئتي سنة هي فترة حكم يشوع. وهذ لا يصحّ؛ اذ ان حياة يشوع كلها استمرت مئة وعشر سنين: «ومات يشوع بن نون عبدالرب ابن مئة وعشر سنين» (سفر يشوع ٨:٢).

(٣٥) د. جرجس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠. والآيات من الاصحاح هي من ١ ـ ٦.

(٣٦) خان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٠.

(٤١) توينبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٢.

(٤٢) خان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٤٣) القصة مدوّنة في الاصحاح الحادي عشر من سفر صموئيل الثاني بأكمله. وتجد تحليلاً للقصة في نزيه الحسن، **الجذور التوراتية للمذهب الفرويدي؛ دراسة جديدة لمذهب فرويد في أصوله**، دمشق: دار المجد، الطبعة الاولى، ١٩٨٨.

(٤٤) هي عمّان الحالية. وللمزيد حولها انظر رولي (محرّر)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦ ـ ١٧.

(٤٥) «وهوذا شمعي بن جيرا البنياميني من بحوريم. وهو لعنني لعنة شديدة يوم انطلقت الى محنايم وقد نزل للقائي الى الاردن، فحلفت له بالرب قائلاً اني لاميتك بالسيف. والآن لا تبرّره، لأنك انت رجل حكيم، فاعلم ما تفعل به وأحدر شيبته بالدم الى الهاوية» (سفر الملوك الأول ٨:٢ ـ ٩). ولن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٢.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩١.

(٤٧) خان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٤٨) **المصدر نفسه**.

(٤٩) د. جرجس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٥٠) هو الشهر الثاني من السنة العبرية (سفر الملوك الأول ١:٦).

(٥١) غريس هالسل، **الفكر التوراتي والحرب النووية** (ترجمة عبدالهادي عبلة)، حمص: دار الكندي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨، ص ١٣٣.

والعنوان الاصلي للكتاب باللغة الانكليزية *Militant Evangelistson; The Road to Nuclear War.*

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٥٥) نسبة حجم الثاني الى الاول تساوي ٤,١٦٦ أضعاف.

(٥٦) ولز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٥٧) خان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٥٨) ولز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.

(٥٩) توينبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧؛ وسفر الملوك الاول ١١:٤ ـ ٦.

(٦٠) خان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٦١) ولز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٦٢) خان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٦٨) ولز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

(٦٩) هالسل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩. ونحن لنا تحفّظ من مثال «الهنود الحمر»، لأنهم سكان البلاد الاصليون، ولا وجه مقارنة مع اليهود في فلسطين، أو العرب في اسبانيا.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

خطة عمل وصفقات أسلحة

بعد تصاعد، وتراكم، المؤشرات على نشوب سباق تسلّح عربي ـ اسرائيلي بأسلحة الدمار الشامل، خلال الربيـع، جاء الاعـلان عن إقرار خطة العمل السنوية للقوات المسلّحة الاسرائيلية. وعلى الرغم من عدم نشر تفاصيلها، غير ان تصريحات المسؤولين الاسرائيليين أوضحت بعض معالمها وفرضياتها، ومن أهمّها عدم توقّع الحرب خلال العـام المقبل. كما أثيرت الملاحظات حول نوعية الاسلحة الرئيسة التي سيتمّ اقتناؤها، وحول المجالات التي سيتمّ تقليصها، بسبب القيود المالية. وفي هذه الاثناء، أكدت اسرائيل السير قدماً بصفقات عدة، تشمل الطائرات المروحية والقتالية، علاوة على الصواريخ أرض ـ جو والغواصات. وسيشكل الوصول المتتالي لتلك المعـدّات، وغيرها من نظم جوية وبحرية وبرية، المحط الاول لاهتمام القوات المسلّحة الاسرائيلية خلال العام المقبل، التي ستعمل على استيعاب تلك الاسلحة وادخالها الخدمة الفعلية.

وتتمحور خطة العمل السنوية للجيش الاسرائيلي، والتي تغطي السنة انطلاقاً من نيسان (ابريل) ١٩٩٠، في ثلاثة مجالات رئيسة، هي: اقتناء الاسلحة، وتطوير الاسلحة والمعدّات، ومواجهة خطر اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستيكية. ويشمل البند الاول مجموعة متنوّعة من نظم الاسلحة الرئيسة، ابرزها البدء باستلام النموذج الجديد من دبابة «مركافاه ـ ٣»، المعروف بلقب «سيمان ـ ج». وهذه الدبابة مزوّدة بمدفع ١٢٠ ملم. ويرافق ذلك تحسين دبابة «مفاح ـ ٥» (أي «م ـ ٦٠أ٣»)، والبدء بتجارب لعربة قتال مدرّعة جديدة (**روماح**، ٥/١٩٩٠). كما تأكد ان سلاح المدفعية سوف يحصل على معدّات جديدة، منها أجهزة رادار، فيما ينتظر استلام بعض المدافع ذاتية الحركة عيار ١٥٥ ملم من طراز «م ـ ١٠٩» الاميركي، تمهيداً لاصدار قرار نهائي بشأن هوية المدفع الذي سيقتنيه الجيش لاحقاً، علماً بأن شركة «سولطام» الاسرائيلية تعرض، كذلك، نموذجاً محسّناً (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٢/١٩٩٠؛ **وجينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٣/١٩٩٠).

أمّا في المجال الجوي، فان أكثر البنود أهمية وبروزاً هي الحصول على ٦٠ طائرة «ف ـ ١٦» جديدة وخمسة «ف ـ ١٥» (للتعويض عن خسائر التدريب والتآكل، على الارجح)؛ وكذلك اقتناء ١٨ طائرة مروحية هجومية من طراز «أباتشي» الاميركية (**الحياة**، لندن، ٢٦ ـ ٢٧/٤/١٩٩٠). كما يستمر سلاح الجو في مشاريع تحديث المقاتلة ـ القاذفة «فانتوم» لتتحوّل الى «كورانس ـ ٢٠٠٠»، والطائرة المروحية «سي. هـ ـ ٥٣» لتتحوّل الى «يسعور ـ ٢٠٠٠»، علاوة على تحسين المروحية الهجومية «كوبرا»، واقتناء اجهزة الرؤية الليلية المطوّرة محلياً (**روماح**، ٥/١٩٩٠).

هذا، ولم يفقد سلاح البحرية حصّته هو الآخر؛ بل انه سيحصل على الزورق الاول من مجموعة زوارق الكورفيت «ساعر ـ ٥» الجديدة، والتي يتمّ بناء ثلاثة منها في الاحواض الاميركية. وتقوم الشركات الاسرائيلية، أيضـاً، بتـطوير النظم الالكترونية للزورق؛ كما بدأت الاحواض المحلية بانتاج مركب حراسة جديد من فئة «شيلدغ» (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٣/١٩٩٠؛ **وروماح**، ٥/١٩٩٠). الّا ان الامر اللافت هو الاقرار المبدئي بمشروع اقتناء غواصتين من الانتاج الألماني الاتحادي، وهو الامر الذي كان تأجل بسبب الضائقة المالية.

امّا بندا تقليص تطوير الاسلحة وحماية المؤخرة الاسرائيلية، ضمن خطة العمل السنوية، فيشملان عناصر عدّة. على صعيـد الاول، أكدت المصادر الاسرائيلية انه سيتمّ تقليص ميزانية عدة برامج تطويرية للاسلحة

والذخائر، دون ذكر التفاصيل (الحياة، ٢٦ ـ ٢٧/٤/١٩٩٠). غير ان المصادر نفسها لا ترجّح ان تتأثر المشاريع الرئيسة بذلك، او ان يتأثر الوضع العسكري الاسرائيلي سلباً، لأنه من غير المتوقع ان تقع حرب في القريب العاجل. ويلاحظ، في هذا المجال، ظهور الشكوك الشديدة حول مستقبل برنامج تطوير الصاروخ المضاد للصواريخ «حيتس» (السهم)؛ اذ أوضح مسؤولون اميركيون انهم يقرّون بأهميته لاسرائيل، ولكنه قليل الاهمية للولايات المتحدة الاميركية، فيما يتذمّر قادة الجيش الاسرائيلي من استحالة اقتناء «حيتس» دون ضمان مشتريات اميركية منه (هآرتس، ١١/٤/١٩٩٠). ويبقى من المتوقّع رسمياً ان يدخل «حيتس» الخدمة في اسرائيل خلال العقد الحالي؛ غير ان أوساط البنتاغون والكونغرس في واشنطن ترى صعوبة في توفير ميزانية مرحلة التطوير الثانية، البالغة ١٩٠ مليون دولار. ويدفع كل ذلك الجيش الاسرائيلي نحو تجديد اهتمامه باقتناء صواريخ أرض ـ جو «باتريوت» الاميركية كبديل، بعد ادخال التعديلات اليها، لتعمل ضد الصواريخ الباليستيكية، وهو الامر الظاهر من زيادة الطلب الاسرائيلي مؤخراً (الحياة، ٢٥/٤/١٩٩٠).

يرتبط ما سبق بالبند الاخير من خطة العمل، والمتعلّق بحماية المؤخرة الاسرائيلية. فالمعروف ان جهاز الدفاع المدني قد وفّر الاقنعة الواقية من الغاز لجميع السكان تقريباً، وانه قد أجرى مناورات تجريبية عدّة. في موازاة ذلك، باشر الجهاز ذاته بتوزيع دليل خاص على السكان في جنوب البلاد، يشرح لهم كيفية التصرّف وحماية أنفسهم في اثناء الحرب، بل وفي اثناء الهجوم الكيميائي خاصة (هآرتس، ١/٥/١٩٩٠).

خطة العمل والتهديد الاستراتيجي

لعلّ أهمّ ما في خطة العمل السنوية الاسرائيلية ليس برنامج اقتناء الاسلحة، على الرغم من حجمه وأولويته، بل التقديرات التي تستند اليها في تقويم المحيط الاستراتيجي وطبيعة التهديدات. وقد أوضح المسؤولون الامنيون انهم لا يتوقّعون اندلاع حرب عربية ـ اسرائيلية خلال العام المقبل، وخصوصاً مع سوريا، أو العراق (الحياة، ٢٦ ـ ٢٧/٤/١٩٩٠). ويشكّل ذلك الرأي الاساس لعملية تخفيض، أو تأجيل، بعض البرامج التطويرية للاسلحة والذخائر العصرية. الّا ان اللافت، في هذا المجال أيضاً، هو تقويم قائد سلاح الجو الاسبق مدير عام شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، الجنرال دافيد عفري، الذي مفاده ان مرحلة الخطر الرئيسة هي السنوات الخمس المقبلة، وانه اذا لم تنشب حرب خلال تلك الفترة، فان احتمال اندلاعها لاحقاً سيكون ضئيلاً جداً (يديعوت احرونوت، ٩/٥/١٩٩٠).

هذا، وتكتسب هذه التقويمات والآراء أهمية اضافية في سياق التقديرات التي يطلقها بعض القادة العسكريين الاسرائيليين حول القدرات والنوايا العراقية. وكان عفري نفسه أثار الضجة المحلية، حين صرّح بأن اسرائيل لا تقدر على مواجهة الصواريخ العراقية، لا على المستوى السياسي ـ الاستراتيجي ولا على المستوى العسكري (الحياة، ٣٠/٤/١٩٩٠). وأوضح، معقّباً، انه مهما كانت الخسائر المدنية، مثلاً، محدودة في حال التعرّض لهجوم صاروخي، أو كيميائي، غير ان الجمهور والقيادة، على حدّ سواء، لم يعتادا التفكير بالعواقب والدلالات، نفسياً وسياسياً.

ثمّ جاء رئيس الاستخبارات العسكرية في الاركان العامة، اللواء امنون شاحاك، ليدلي برأيه قائلاً ان اسرائيل تواجه صعوبة فائقة في تحديد حجم، ونوعية، الخطر العراقي. فلاحظ، اولاً، ان العراق قد قطع شوطاً ملموساً نحو امتلاك الاسلحة النووية، وان اسرائيل لم تنجح بالحصول على المعلومات الدقيقة عن مختلف البرامج العراقية، خلافاً للوضع مع سوريا، التي يمكن مراقبتها بسهولة نسبية، من خلال المناظير وطائرات الاستطلاع وأجهزة التنصّت الالكتروني وغير ذلك (المصدر نفسه، ١٠/٥/١٩٩٠). وربط شاحاك، ثانياً، بين ما سبق وبين أهمية استخدام الاقمار الاصطناعية، كقمر «افق ـ ٢» الذي أطلق في الثالث من نيسان (ابريل) لاغراض التجسّس على الدول العربية «غير المجاورة» لاسرائيل، وخصوصاً العراق. وأضاف ان العراق، في العام ١٩٩٠، ليس كما كان في العام ١٩٨١، وانه سيردّ على أي هجوم بقوة، وخاصة انه يعد العدّة، لأنه يعتبر اسرائيل «دولة مجنونة» (المصدر نفسه، ١٠/٥/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد وجدت هذه الآراء صداها في المواقف العربية، وخاصة ان الرئيس العراقي، صدام حسين، جدّد تحذيره لاسرائيل باستخدام اسلحة الدمار الشامل ضدها رداً على أي هجوم بأسلحة الدمار الشامل، كما جاء في كلمته في مؤتمر القمة العربي، في ٢٨ أيار (مايو) (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٩٠). وقد ردّد مسؤولون عرب مواقف شبيهة، ومنهم رئيس الدائرة العسكرية في جامعة الدول العربية، الذي أكد أهمية قيام العرب بالحصول على الاسلحة المضادة للاسلحة النووية الاسرائيلية، من اجل توفير عنصر الردع (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/٤/١٩٩٠). ويذكر، في هذا المجال، الاعلان العراقي عن نيّة تقريب موعد اطلاق أول قمر اصطناعي عربي من موعده الاصلي في أيلول (سبتمبر) المقبل، وذلك على متن صاروخ معدّل من طراز «عابد ـ ٢» (**الحياة**، ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٩٠).

الاّ ان الامر البارز هو التحذير الذي وجّهه الرئيس المصري، حسني مبارك، في رسالة مباشرة الى القيادة الاسرائيلية، والتي أكد فيها ان مصر ستتدخل للدفاع عن العراق، أو أي عضو في مجلس التعاون العربي، في حال تعرّضه لأي هجوم اسرائيلي (**الحياة**، ٩/٤/١٩٩٠). وقد ارفق ذلك، فيما بعد، باقتراح مصري لابرام معاهدة اقليمية تلتزم دول الشرق الاوسط بموجبها بالامتناع عن المبادرة باستخدام اسلحة الدمار الشامل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١/٥/١٩٩٠). وتجدر الاشارة الى حقيقة ان مصر كانت اقترحت، منذ سنوات عديدة، اقامة منطقة منزوعة الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، ممّا يعني ان اقتراح «منع الضربة الاولى» يشكّل نوعاً من التراجع والاقرار بالامر الواقع، أو انه يشكّل خطوة أولى عملية للحدّ من انتشار اسلحة الدمار الشامل أكثر من الحدود الحالية.

صفقات الاسلحة

جاء التجسيد العملي لخطة العمل السنوية للجيش الاسرائيلي عبر مجموعة من الصفقات التي تمّ ابرامها، أو اقرارها، او البدء بتنفيذها، خلال الآونة الاخيرة. وتمثّلت الصفقة الاولى باتفاقية شراء عدد غير محدّد من طائرات القتال «ف ـ ١٦ سي/د» بمبلغ ٢٠٦,٦ ملايين دولار (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٥/١٩٩٠). وتشكّل هذه المجموعة جزءاً من ٦٠ طائرة سيتسلّمها سلاح الجو الاسرائيلي ابتداء من هذا العام، على ان يتمّ تسليم الصفقة الجديدة في العام ١٩٩٢. كما أقرّت اسرائيل، نهائياً، برنامج شراء طائرات مروحية هجومية من طراز «اباتشي». وكان الاتفاق سيشمل، أصلاً، ١٩ طائرة و١٦ محرّك «ت ـ ٧٠٠ ـ جي.إي ـ ٧٠١» احتياطياً، علاوة على ٥٣٩ صاروخاً مضاداً للدروع جو ـ أرض «هيلفاير»، و١٤ منصة اطلاق اضافية، ومجموعة معدّات وقطع غيار وخوذات ومعونات تدريبية واستشارية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٤/٤/١٩٩٠). غير ان اسرائيل عادت وطلبت ١٨ طائرة فقط، واستثنت بعض المعدّات الاخرى كذلك، ربما لأسباب مالية (**الحياة**، ٢٠/٤/١٩٩٠). فالمعروف ان الاتفاق الاصلي بلغت قيمته حوالى ٢٨٥ مليون دولار؛ غير ان الاعلان الرسمي أشار الى قيمة ١٥٠ مليون دولار فحسب، ممّا يوحي باقتطاعات هامّة (**دافار**، ١٨/٤/١٩٩٠). هذا، وسوف يبدأ تسليم الطائرات في أيلول (سبتمبر) المقبل.

امّا الصفقة الرئيسة الاخرى، فهي الخاصة بشراء غواصتي «دولفين» من ألمانيا الاتحادية. وقد انطلق البحث في هذا المشروع منذ حوالى السنتين؛ غير انه تمّ تأجيله بسبب القيود المالية. امّا الآن، فقد تمّ دفع المشروع قدماً بعد ان وافقت الحكومة الالمانية، رسمياً، على الصفقة، في أواسط شباط (فبراير)، ممّا يمثل إنحرافاً خطراً عن السياسة الالمانية المعهودة بعدم بيع الاسلحة الهجومية، او الرئيسة، الى أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٢/١٩٩٠). وبات من المرجّح ان تقرّ الحكومة الاسرائيلية المضيّ بالمشروع، علماً بأن رئيس الاركان، دان شومرون، قد أمهل مستشاره المالي، ميخائيل نافون، حتى أواخر تموز (يوليو) ليدرس مدى توفّر الاموال الحرة لذلك ضمن الخطتين، الخمسية والعشرية، للجيش (**هآرتس**، ٦/٥/١٩٩٠).

الى جانب كل ما سبق، قامت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية بالاتفاق، أو التفاوض، على صفقات

عدة ذات درجات متفاوتة في الاهمية. فأولاً، تباحث مندوبو الجانبين في شأن امكان حصول اسرائيل على المزيد من الصواريخ ارض ـ جو من طراز «باتريوت»، وذلك للاستخدام ضد الصواريخ البالستيكية. والمعروف ان وزارة الدفاع الاسرائيلية قد طلبت، منذ بضعة شهور، بطاريتين من الصواريخ، تشملان ما مجموعه ٦ ـ ٨ منصّات اطلاق ومئة صاروخ، مع مرفقاتها من أجهزة رادار ونظم الكترونية (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠). وحسب الاتفاق الاول، ستقوم الولايات المتحدة الاميركية باعارة، وتأجير، «باتريوت» لاسرائيل، ممّا يوفّر دفع ثمنها. والارجح ان ينطبق الامر عينه على أية صفقة اضافية، خصوصاً ان الكميات المتفق عليها، حتى الآن، ليست كافية للدفاع عن كامل انحاء اسرائيل. يضاف الى ذلك، ان ضباط الدفاع الجوي الاسرائيلي يعتبرون «باتريوت» صاروخاً ممتازاً وحيوياً، خاصة الى ان يتمّ تطوير صاروخ «حيتس» المحلي (**بمحانيه**، ١٤/٣/١٩٩٠). أمّا على صعيد أكثر تواضعاً، فقد قرّر الجيش الاسرائيلي شراء مجموعة جديدة من صواريخ أرض ـ جو «ستينغر» المحمولة على الكتف، والذي يبلغ ثمن الواحد منها مئة ألف دولار (**عل همشمار**، ١٠/٥/١٩٩٠).

اخيراً، في مقابل شراء الاسلحة الاميركية، نجحت الشركات الاسرائيلية في تأمين الطلبات الاميركية لبعض منتجاتها. فقد عقد الجيش الاميركي صفقة تبلغ قيمتها ١٥ مليون دولار لشراء الذخائر من شركة «سولطام» (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/٣/١٩٩٠)؛ كما فازت شركة «رفائيل» الحكومية بمناقصة أخرى للجيش الاميركي، تشتمل على تحديث ١١٠٠ ناقلة جنود عبر تدريعها بتصفيح جديد اضافي (**دافار**، ٤/٤/١٩٩٠). وباطار أوسع، تعاقدت شركة «ألبط» مع دولة اميركية جنوبية على تزويدها بنظم ضبط الرماية للدبابات وبمعدّات مراقبة نهارية ـ ليلية واتصال، بقيمة خمسة ملايين دولار؛ ومع دولة اوروبية غربية على تزويدها بنظم مراقبة بحرية لمهام خفر السواحل ومكافحة التهريب، بقيمة ١٤ مليون دولار (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٩٠).

ولكن، في مقابل هذه النجاحات، يتعرّض مسؤولون اسرائيليون سابقون الى التحقيق في الولايات المتحدة الاميركية، وذلك بعد افتضاح حقيقة قيامهم بدفع رشاوى الى مسؤولين اميركيين، من اجل ضمان شراء المعدّات الاسرائيلية؛ اذ اتضح ان صفقة الطائرات دون طيارين من طراز «بايونير» التي تنتجها شركة «مزلاط» الاسرائيلية، والتي اشتراها سلاح البحرية الاميركي بقيمة مئة مليون دولار العام ١٩٨٦، انما تمّت فقط بعد تحويل عمولات سرية بمبلغ ٢٦٨ ألف دولار الى احد كبار مستشاري الشؤون الامنية لدى البنتاغون، وليام غالفين (**الحياة**، ٢/٥/١٩٩٠). والمتهمون، في الجانب الاسرائيلي، يرأسهم المندوب السابق للجيش الاسرائيلي في واشنطن الجنرال اوري سيمحوني، ونائبه تسفي شيلر، اللذين ادارا العملية كلها قبل ترك منصبيهما في العام ١٩٨٦. وأخيراً، تجدر الاشارة الى نكسة اسرائيلية أخرى، هي استمرار الفشل في الحصول على الاذن الرسمي الاميركي لشراء حاسبات «سوبر كومبيوتر» من انتاج شركتي «آي.ب.م.» و«كراي» الاميركيتين، والتي يمكن استخدامها لأغراض البحث في التجارب النووية، وفي تحليق الصواريخ البالستيكية، ممّا يدفع اسرائيل، الآن، نحو السعي الى شراء مثل تلك الحاسبات من ألمانيا الاتحادية (**المصدر نفسه**، ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٩٠).

د. يزيد صايغ

مراجعات

تجربة في معتقل «أنصار»

Abdel - Hamid, Dina; *Duet for Freedom,* London: Quartet Books, 1988, 268 Pages.

«القصة التي يسجّلها هذا الكتاب تشكّل سجلاً شخصياً لفترة محدودة، ولكنها حاسمة في التجربة العربية المعاصرة». بهذه الكلمات استهلت الكاتبة روايتها التي استهدفت، بالاساس، تغطية احداث استمرت أقل من عامين، ولكنها، في خلفيتها التاريخية والسياسية والذاتية، امتدت على طول أكثر من خمسين عاماً من القرن العشرين تزامناً مع القضية الفلسطينية.

الكاتبة، سليلة الاسرة الهاشمية، هي الزوجة الاولى لملك الاردن، الحسين بن طلال، الذي افترقت عنه بعد أقل من عامين على الزواج، وهي، أيضاً، ومنذ السابع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠، زوجة احد المسؤولين في «فتح» المعروف باسم «صلاح التعمري»، نسبة الى قبيلة التعامرة، من بدو بيت لحم.

على صفحـات هذا الكتـاب، روت الامـيرة دينا، من تجربتها الخاصة وعلى لسان زوجها صلاح، قصة الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، الذي حمل الآلة الحربية الاسرائيلية الى مشارف العاصمة بيروت، والذي حمل، أيضاً، الموت والتشريد والدمار لمئات الآلاف من السكان اللبنانيين والفلسطينيين، وعلى الاخص فرض الأسْر والاعتقال على عشرات الآلاف الذين زُجّ بهم في معسكر الاعتقال «انصار»، بالقرب من بلدة أنصار، قضـاء النبـطية، في جنوب لبنان. وكانت مهمّة الكاتبة ان تنقل، على صفحات كتابها، شيئاً من تجربة هؤلاء المعتقلين الابطال، وبينهم زوجها صلاح، بكل ما فيها من عذاب، وصمود، وقهر، ومعاناة، ويأس شارف، احياناً، على حدّ الانهيار، ليرتفع، فجأة، الى ذروة البطولة والتحدي، ومحاولات مستمرة من جانب العدو الاسرائيلي لاهانة المعتقلين وتجـريـدهم من انسـانيتهم. ونقلت، في النهـاية، قصة المفاوضات التي أُجريت بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، عبر منظمة الصليب الاحمر الدولية، للافراج عن المعتقلين في «انصار». وعليه، فان مادة الكتاب دارت حول محاور ثلاثة: الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ومعتقل أنصار والمفاوضات الدولية لاطلاق سراح المعتقلين، ثمّ الجـانب الشخصي، الذاتي، الذي ربط فيما بين الكاتبة ومادة كتابها، من خلال شخص زوجها المعتقل في الأسر الاسرائيلي.

لبنان تحت الاحتلال الاسرائيلي

«في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، وقفنا، زوجي صلاح وأنا، على سطح منزلنا في صيدا، في الجنوب اللبناني، حيث كنّا نعيش طوال عشر سنوات. كنت وصلت، قبل دقائق فقط، من القاهرة، حيث تركت والدتي المريضة. ومن يد الى أخرى، انتقل المنظار بسرعة، فيما كنّا، مع جيراننا وأطفالهم، وبحالة من الذهول والصدمة، نتابع الطائرات الاسرائيلية المقاتلة في دورانها وسط السماء، وهي تلقي القنابل عشوائياً، وبدون انقطاع، على المدينة القديمة الشامخة، التي أبحر منها، يوماً، القديس بولص الى روما».

هكذا وصفت الكاتبة بداية الغزو الاسرائيلي العام ١٩٨٢، الذي غطّى، خلال اسابيع قليلة، أكثر من اربعين بالمئة من الاراضي اللبنانية. وعلى الرغم من ان الاجتياح، بحد ذاته، لم يكن مفاجأة (سبقه يومان من الغارات الاسرائيلية المتـواصلة على مختلف المـواقـع الفلسـطينيـة في لبنـان، بحجـة الانتقام لحادث الاعتداء على

السفير الاسرائيلي في لندن، شلومو ارغوف)، الّا ان ضخامة القوات المشاركة في ذلك العدوان، وكثافة النيران الموجّهة ضد المدنيين بدون تمييز، واتساع نطاق العمليات العسكرية، جواً وبحراً وبرّاً، سرعان ما كشفت حقيقة الاهداف الاسرائيلية من وراء عملية «سلامة الجليل». كانت اسرائيل، على ما يبدو، منزعجة للغاية من المكانة والاحترام الدوليين اللذين بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتمتّع بهما، خاصة بعد توصّلها، في صيف العام ١٩٨١، ومن خلال وساطة المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، الى عقد اتفاق «هدنة» مع اسرائيل على الحدود اللبنانية. وحافظت م.ت.ف. على هذه الهدنة حتى ٣/٦/١٩٨٢، عندما أُجريت محاولة الاغتيال في لندن، والتي استغلتها اسرائيل ذريعة لعدوانها. على ان تلاحق التحقيقات في العاصمة البريطانية، من جهة، وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين، من جهة ثانية، وضخامة القوات المهاجمة من جهة أخيرة، أشارت كلها الى ان:

١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مسؤولة، اطلاقاً، عن محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي؛ بل ان ممثلها في لندن كان الهدف الثاني مباشرة للجماعة التي نفّذت محاولة الاغتيال.

٢ ـ كان الاجتياح الاسرائيلي للبنان مخططاً له ومعدّاً بصورة تامّة تقريباً منذ شهور عدة، وباطلاع اميركي، بانتظار اللحظة المناسبة للتنفيذ.

٣ ـ لم يكن هدف الاجتياح ابعاد القوات الفلسطينية الى مسافة ٤٠ كيلومتراً داخل الحدود اللبنانية، كما أعلنت اسرائيل في الساعات الاولى من الهجوم، بل توجيه ضربة قاضية للوجود الفلسطيني في لبنان، تنظيماً وقيادة ومقاتلين، تمهيداً لاخضاع المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، اخضاعاً تاماً، والحاقها نهائياً باسرائيل.

وعلى الرغم من ان الكاتبة لم تشهد سوى ذلك اليوم الاول فقط من الغارات الاسرائيلية والاجتياح الذي تبعها (عادت مباشرة، وبالحاح من زوجها، لتكون الى جانب والدتها، في القاهرة، في ساعاتها الاخيرة)، الّا ان أنباء الاجتياح وما نقلته شاشات التلفزيون من صور العنف، والدمار، والتشريد، أثارت في ذاكرة الكاتبة احداث الماضي القريب في لبنان، الذي انتقلت اليه دينا عبدالحميد في العام ١٩٧١ لتكون الى جانب زوجها في صيدا. وفي هذا المجال، أشارت الكاتبة الى الحادثة التي شكّلت الشرارة الاولى في نار الحرب الاهلية اللبنانية، التي ما زالت حتى الآن تنشر الموت والدمار في ذلك البلد الحبيب. تلك هي حادثة اغتيال زعيم صيدا الوطني النائب معروف سعد، في شباط (فبراير) ١٩٧٥، بينما كان يسير في مقدّم تظاهرة سلمية في صيدا، دفاعاً عن حقوق صيّادي الاسماك ضد الاحتكارات المحلية (ص ٩ ـ ١٠). هذه الحادثة، التي تكاد تصبح نسياً منسياً من كثرة ما لحقها من مآس واحداث جسام في لبنان، هي التعبير الحقيقي عن الجذور العميقة الاقتصادية، والاجتماعية، للحرب الاهلية الطاحنة التي يئن تحتها لبنان منذ العام ١٩٧٥، على الرغم من مختلف الادعاءات الطائفية، والاقليمية، والدولية، التي تتخذها تلك الحرب البشعة، وعلى الرغم من الاصرار الدؤوب من بعض الاطراف على القاء تبعتها على الوجود الفلسطيني في لبنان، وعلى الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعه الفلسطينيون بسبب هذه الحرب.

من بين قصص البطولة الفلسطينية الرائعة التي تلاحقت في مواجهة الغزو الاسرائيلي، أشارت الكاتبة، بصورة خاصة، الى صمود المجموعة الصغيرة المدافعة عن قلعة الشقيف حتى استشهاد آخر مقاتل فيها، والصمود البطولي الذي أظهره المقاتلون والمدنيون في كل من صور وصيدا، وبالذات في مخيم عين الحلوة (ص ٢٢ ـ ٢٨). أمّا ضخامة القوات المهاجمة، فقد عبّر عنها احد ضباط هيئة المراقبة التابعة لقوات الامم المتحدة في الناقورة، على الحدود اللبنانية، بقوله: «لم أرَ في حياتي قوات مدرّعة وجنوداً بهذا العدد. كانوا يستخدمون مطرقة ليحطموا كأس نبيذ. بدا الوضع وكأن الاسرائيليين ينفّذون مناورات حربية. جاءوا بالدبابات وحاملات الجنود والمدفعية، بحيث كانت الواحدة تلاصق الاخرى على طول ثمانية أميال من الطريق الساحلي» (ص ٢٣). كما جاء على لسان احد كبار الضباط الاسرائيليين، والذي فقد احدى عينيه وساقه في تلك الحرب، انه كان قادراً، بالقوات التي حاصر بها مخيم عين الحلوة ان يجتاح أية عاصمة عربية (ص ٦٦).

ولكن ماذا عن الطرف الذي كان يتلقّى ضربات المطرقة الحربية الاسرائيلية؟ هنا استعانت الكاتبة بما استطاع زوجها من تسجيله على شكل مذكرات سريعة خلال الفترة التي سبقت وقوعه في الأسر. قال، بعد

ان غادرت زوجته الى القاهرة: «لم يأت فجر ذلك اليوم بأي شيء مطمئن. لم نعد نتذكر تلك الأوقات عندما كانت حياتنا هادئة مسالمة. بدا وكأننا لم نعرف في حياتنا سوى الغارات الجوية، وكأننا وُلدنا في اثناء غارة جوية، ولا نملك أن نتمنّى سوى الموت في غارة أخرى. كنا كالغريق وسط البحر، وقد ظهرت له، فجأة، حياته كاملة محبوسة في لحظة من الزمان. لم يحمل ذلك الفجر معه أية راحة، أو عزاء، أو وعد بالسلام. كان فجراً واعداً بمزيد من الموت والدمار والعذاب. وذلك الخليط البشع من الدخان والاطارات المحروقة والجثث المتفحمة أزاح من أمامه عبق الياسمين ورائحة ازهار الليمون والبرتقال» (ص ٤٩ ـ ٥٠).

حالة الذهـول هذه، والاحساس بالعزلة التامّة في مواجهة خطر الموت، كانت تلوح على وجوه العديد من المقاتلين، صغاراً وكباراً، الذين صُعقوا من الصمت العربي الموحش من حولهم (ص ٢٨)، ومن انهيار عدد من الأطر والكـوادر التنظيمية والعسكرية بين صفوفهم (ص ٢٢). ولكن هذا لم يقلّل، أبداً، من مظاهر التحدي والبطولة الخارقة والصمود الهائل الذي كبّد القوات الاسرائيلية المحتلة أكثر من ألف اصابة بين قتيل وجريح، خلال الايام الاولى من المعارك. وفي المقابل، ارتفعت وتيرة القسوة والعنف في مواجهة المدنيين العزّل، وانهارت أبنية بأكملها، نتيجة القصف المتواصل بأحدث ما وصلت اليه التقنية الحربية الاسرائيلية، من قنابل عنقودية وفسفـورية وغيرها، لتقتل معها مئات الأطفال والنساء والعجزة المحتمين في الملاجىء. ومع الخامس عشر من حزيران (يونيو)، كان مخيم عين الحلوة في صيدا قد دُمِّر عن آخره، فيما تواصلت حملات الاعتقال في كافة المناطق التي اجتاحتها القوات الاسرائيلية. وتراوحت اعمار الموقوفين ما بين التاسعة والخامسة والسبعين (ص ٥٢)، واستهدفت، بصورة خاصة، افراد المقاومة الفلسطينية.

في هذه الاثنـاء، كان صلاح التعمري يتنقل باستمرار من مكان الى آخر، محاولاً تجنّب الوقوع في أسر المحتلين، من جهـة، ومراقباً الحالة العامّة من حوله، بهدف استطلاع امكانية تنظيم مقاومة محلية للاحتلال الاسرائيلي، من جهة أخرى. وعلى لسان زوجها، سجّلت الكاتبة السطور التالية، تعبيراً عمّا دار في أعماقه: «كتبت تعميماً من عدة نسخ وسلّمته لأحد الشبان لكي يحمله الى صيدا. وكان هذا نوعاً من الجنون، حيث ان احداً هناك لم يكن لديه الوقت للقراءة في تلك اللحظة. كان الجميع مشغولين بتأمين الحاجات اليومية الملحّة، كالغذاء والماء والملجأ الامين (التوجيهات أو كلمات الدعم التي عبّر عنها صلاح في تعميمه كانت تبدو، ربما، كقطرة في بحر بالنسبة الى الناس آنذاك. دينا).

«اعتقدت بأنه في امكاني البقاء في صيدا وتجنّب الحملة الاولى من أعمال التفتيش، وبالتالي تنظيم قاعدة مناسبة للمقاومة والعمل. وكان أقل ما في امكاني عمله هو ان أظهر أمام الناس وأقول لهم ان احداً لم يتخلّ عنهم، لكي يعرفوا ان هناك الكثيرين يشاركونهم المصير ذاته، ويواجهون المشاق ذاتها. وقع الكثير من شبابنا في الأسر ونقلوا الى المعتقلات. في النهاية، لم يبق معي أحد. لم يبق هناك مكان لم أحاول، خلال اثني عشر يوماً، ان أجد فيه مخبأ، أو مكاناً للنوم. وفي النهاية، اصبحت حملات التفتيش مكثّفة ومتواصلة» (ص ٥٣).

مراكز الاعتقال التي أقامها الجيش الاسرائيلي في الجنوب المحتل كانت عديدة، وتعرّض المعتقلون، فيها، لأبشـع أنـواع القسوة والاهانة والعنف، وسقط العشرات ضحايا المعاملة السيئة، والضرب المبرح، والجوع، والعطش، وحرارة الشمس الملتهبة. ومن بين الشهادات العديدة التي تلاحقت، في تلك الايام، من شهود عيان ومراقبين دوليين، ما نقلته الكاتبة عن لسان النرويجي أغوند مولر، احد العاملين في النشاطات الاجتماعية في الجنوب. قال: «كان هناك رجل في الستين من العمر؛ ويبدو ان حالته كانت يائسة؛ فالحرارة لم تكن محتملة؛ ولم يكن لديه شيء من الماء. نهض من مكانه ومشى مترنّحاً الى الماء. حاول انْ يلفت انتباه احد الجنود، فقفز اليه أربعة، أو خمسة، منهم وبدأوا يرفسونه بأرجلهم ويضربونه بصورة متواصلة. استمر ذلك حوالى عشرة دقائق. كان المنظر رهيباً. وخُيِّل للمرء انه سيستمر الى الأبد ـ هذا الضرب الوحشي كان يحدث باستمرار في الساحة. تابعوا ضرب الرجل العجوز في كل مكان، على الرأس والصدر والبطن، وعندما انتهوا كان هامداً في مكانه، ربطوا قدميـه معـاً بحبل ومدّوا الحبل ليربطوا به يديه، بحيث أصبح على هيئة قوس. كان ملقىً على معدته ورأسه

مشدوداً الى وراء... وفيما بعد، عندما أخذوني الى التحقيق، رأيت الرجل العجوز ثانية. لم يكن مربوطاً، بل جثة هامدة تحت الشمس مع ثلاثة آخرين، كانوا، جميعاً، أمواتاً في كومة واحدة، وقد تشابكت اطرافهم بلا حراك. وكانت الجثث بدأت تنتفخ من حرارة الشمس» (ص ٥٥ ـ ٥٦).

ولم يكن مستغرباً أن تثير هذه الاعمال، كلها، بما فيها دمغ الأهالي على أذرعهم للتأكد من انهم «مرّوا» بعملية التحقيق والتعريف على هوياتهم، صوراً من الماضي القريب في معسكرات الاعتقال النازية. وأثير السؤال لدى صلاح التعمري: كيف يستطيع شعب قاسى، في الماضي، أهوال المعتقلات النازية ان يمارس المعاملة ذاتها تجاه شعب آخر أعزل؟ لا بدّ ان هذا السؤال زادت في حدّته حقيقة ان معاناة الشعب اليهودي، وغيره، من أهوال النازية، خلال الحرب العالمية الثانية، لا يتحمّل مسؤوليتها، اطلاقاً، الشعبان، الفلسطيني واللبناني، في حين ان الجيش الاسرائيلي هو المسؤول عن كل ما حصل خلال حرب العام ١٩٨٢، في جنوب لبنان.

في التاسع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، أصبح صلاح التعمري في عداد الأسرى الفلسطينيين، بعد ان بات العثور على مكان للاختباء، أو تجنّب القوات الاسرائيلية أمراً شبه مستحيل. وفور اعتقاله نقل الى «معمل الصفا للفواكه» حيث كان آلاف الموقوفين يعانون من العذاب أياماً طويلة.

«أنصار للفجر تغنّي»

احتلت الفترة التي قضاها صلاح التعمري قيد الاعتقال الجانب الأكبر من اهتمام الكاتبة، التي تناولت، بالتفصيل، اوضاع المعتقلين، والظروف القاسية التي عاشوها، والحرص الدائم لدى المسؤولين بينهم، على المحافظة على روح التحدي والانضباط والتعاون والموقف الموحّد في مواجهة سلطات الاعتقال. فقد كانت المهمة الاولى التي واجهت صلاح التعمري في معسكر الاعتقال «أنصار»، بعد قضاء حوالى ثلاثة شهور في مركز الاعتقال في الخضيرة، وهو احد المراكز التي لا تخضع لرقابة الصليب الاحمر الدولي، لأن اسرائيل، بكل بساطة، تنكر وجودها، جمع المعلومات الاساسية عن بقيّة المعتقلين معه، والمباشرة بايجاد هيكل من التنظيم لضبط الامور اليومية في المعسكر. ولكن، وقبل الانتقال الى التحدث عن معتقل «أنصار»، فاجأتنا الكاتبة بحدث غير متوقع، اتخذ، فيما بعد، على صفحات الكتاب وفي حياة الاشخاص ذوي العلاقة، ابعاداً انسانية درامية للغاية. فقد أجرى محرر الاخبار العربية في اذاعة اسرائيل وأول ملحق صحافي في سفارة اسرائيل في القاهرة العام ١٩٧٩، اهارون بارنياع، مقابلة اذاعية مع صلاح التعمري بعد حوالى اربعين يوماً من اعتقاله. وكان ذلك الحدث، الذي تطوّر في الواقع الى جلسة تعارف طويلة بين الاثنين، بداية صداقة قوية بين العائلتين، تطوّرت عبر لقاءات متعدّدة داخل الوطن المحتل، وفي القاهرة، وفي لندن*.

امّا فترة اعتقاله في سجن الخضيرة، التي قضاها التعمري في زنزانة انفرادية، كان يُعاد اليها بعد نقله الى «أنصار» كلما كانت هناك حاجة الى «التأديب»، أو فرض المزيد من أجواء الارهاب والضغط على نفوس المعتقلين، فقد نقلت الكاتبة ما يلي على لسانه:

«ان أشد العواصف صخباً لا يحدث في البحار البعيدة، بل في عقل الانسان. تذكرت احدى المسيرات، قبل حوالى عشر سنوات، عندما كنت مع بعض الرفاق نجتاز جبال الجنوب اللبناني. كان الهواء شديد البرودة، بحيث كدنا ان نتجمّد. قلت لواحد منهم: 'لماذا نتخيّل، دائماً، ان جهنم هي نار ولهب، تزدحم بكتل من البشر يصرخون من شدة الحرارة؟ في هذه الليلة بتّ اعتقد بأن جهنم باردة، بدون لهب ولا نيران'. أتذكر ابتساماتهم وطلبهم ان أكفّ عن فلسفة ما كنّا نعانيه من مشقة. ولكن، في هذه الزنزانة، اصبحت أعتقد بأن جهنم لا تزدحم

---

* تفاصيل هذه اللقاءات، وغيرها من الاحداث المرتبطة باعتقال صلاح التعمري، تحدث عنها اهرون بارنياع، بمشاركة زوجته عماليا، في كتابه، بالعبرية، الوقوع في الأسر، تل ـ أبيب: عدنيم ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٦. كما نشرت ترجمة حرفية له بالانكليزية تحت عنوان: *Mine Enemy*, London: Peter Halban Publishers Ltd 1989

بالناس. جهنم هي حجرات انفرادية. جهنم هي السجن الانفرادي» (ص ١١٥).

ولكن ذلك لم يكن كل ما تعنيه جهنم بالنسبة الى نزيل السجن الاسرائيلي، بل كان هناك، أيضاً، انعدام الاحساس بالزمن، وفقدان الثقة بكل ما حوله، بنفسه وبأصدقائه وبعائلته وبالآتي الذي لا يعرف عنه شيئاً. وبالتالي، يصبح الهمّ الاساس للسجين ان يتغلّب على هذه العواصف التي تصطخب في داخله، وان يجد سبيلاً الى التغلّب على مشاعر الاحباط التي تفرضها معاملة سجّانيه اللاانسانية. وبالنسبة الى صلاح التعمري، كانت الخطة تتلخّص فيما يلي: «يجب ألاّ تسمح لنفسك بالانجرار وراء معتقدات خاطئة. هذا لن يؤدي الاّ الى تفوّق عدوّك، وبالتالي سيكون في مصلحته. ان عائلتك ليست وحدها في هذه المأساة، وأنت لست وحدك في هذه الحالة. الآلاف غيرك يواجهون وضعاً مشابهاً، وربما أسوأ. انك لست محتجزاً في زنزانة، بل أنت في رحم ستخرج منه أشد قوة وطهارة» (ص ١١٦).

وعلى الرغم من قسوة التجربة، وعذاب الوحدة والقلق والخوف من المصير المجهول، ولحظات الضعف الى حدّ التفكير بالانتحار للانتقام من جلاّديه، خرج صلاح التعمري من التجربة أشد صلابة، كما ذكرت زوجته بكل فخر واعتزاز. وفي معتقل أنصار، وجّه صلاح كل طاقاته المكبوتة طوال ثلاثة شهور من السجن الانفرادي، الى تنظيم وتعبئة آلاف المعتقلين معه. وتعاقبت المهمات والنشاطات، التي تحدث عنها التعمري باسهاب وتفصيل في رسائله الى زوجته، ناقلاً نماذج من الصمود الراسخ في المعتقل، أو كما أسماهم «أشجار السرو في أنصار»، واحدهم بالذات اطلق عليه لقب «سنديانة أنصار». استهدفت أولى مهمات التعمري تثبيت الحقوق الاساسية للمعتقلين، وأهمها الاعتراف بهم كبشر، لهم أسماء محدّدة، وليسوا مجرّد ارقام. وفي هذا المجال، كتب: «طالما ان الناس، هنا، لا يُعرفون الاّ بالارقام، يتوجّب علينا الاستمرار في المقاومة. بدأنا بالاصرار على ان يُنادى علينا بالاسم. وسرعـان ما تحوّلت الارقام عديمة الملامح الى وجوه من الاطباء والمحامين والمعلّمين والطلاب وأرباب العائلات ومختلف الفئات التي تشكّل تركيبة مجتمعنا خارج السجن والمعتقل» (ص ١٣٦ ـ ١٣٧). وسرعان ما تشكّلت لجنـة ربـاعية، رأسها التعمري، أُطلق عليها اسم «لجنة الدفاع عن حقوق الأسرى»، لتتولّى معالجة مختلف القضايا داخل المعتقل، وتمثيل المعتقلين لدى السلطات الاسرائيلية ولجنة الصليب الاحمر الدولية.

ومع تبلور اطار محدّد وهيكل تنظيمي داخل المعتقل فرض نفسه على المسؤولين الاسرائيليين، بدأ هؤلاء، بدورهم، يغيّرون من أسلوب تعاملهم مع المعتقلين ونظرتهم اليهم. ومرة أخرى سجّل التعمري ملاحظاته في هذا المجال: «كنتيجة لتجربة أنصار، اعتقد بأن صورتنا كفلسطينيين وعرب بدأت تتخذ ابعاداً جديدة في نظرهم. كان بالامكان ان نلمس، لدى بعض الاسرائيليين الذين تعاملنا معهم خلال فترة الاعتقال، مدى احترامهم الكبير لنا... ولدى آخرين مدى الكره العميق، وكأنما كانوا يتمنّون لو اننا لم نوجد على وجه الارض اطلاقاً» (ص ١٣٩).

الى جانب الاوضاع الصحية السيئة لعدد كبير من المعتقلين، كانت هناك مشاكل الطلاب الذين خسروا سنة دراسية كاملة، والمدنيين الذين لم تكن لهم أية علاقة بالعمل العسكري، بالاضافة الى وجود افراد عديدين من عائلة واحدة (احياناً الاب وأبناؤه جميعاً) بكل ما يعنيه ذلك من بؤس وضنك وانقطاع موارد العيش عن النساء والاطفال الذين بقوا بدون معيل (جمع شمل العائلات على الطريقة الاسرائيلية، كما وصفها التعمري)، وتلاحقت الايام والشهور في المعتقل تحمل معها المفاجآت، والتحديات، وقدرة المعتقلين على ابتكار الاساليب المختلفة لتعزيز صمودهم، ووحدتهم، وقدرتهم على مواجهة أيام الاعتقال الطويلة القاسية.

ويلاحظ القارىء مدى اعجاب الكاتبة واعتزازها بالانتاج اليدوي لمعتقلي أنصار، الذي اتخذ اشكالاً متعدّدة مبتكرة من المنحوتات الخشبية والحجرية والرسوم على قطع من قماش الخيام الممزقة في اثناء فورات غضب المعتقل وحرقه احياناً. ووعدت الكاتبة، تقديراً منها لهذا الجهد الانساني الخلاّق ومدى ما عبّر عنه من المعاناة والألم، بأن تضع كتاباً بالشروحات والصور يتناول هذه الاعمال الفنية المعبّرة (ص ١٤٣)؛ كما وعدت، في مكان آخر، بأن تسجّل الازياء والرقصات الشعبية الفلسطينية في كتاب يشكّل جزءاً من مشروع أكبر يشمل التراث الشعبي العـربي في مختلف اقـطاره. هذا التـراث الذي لا بدّ من ان تحتل فيه «أغنية أنصار»، التي ألّفها

المعتقلون ووضعوا ألحانها بمجهود جماعي منسجم، مكان الصدارة (ص ١٧٦).

ومع تفجّر المواهب والقدرات الخلّاقة لدى معتقلي أنصار، لخّص التعمري الفكرة الجوهرية وراء هذا النشاط: «من الضروري ان نتعلّم كيف نحوّل الغضب ضد الظلم الى طاقة خلّاقة، بهدف ازالة ذلك الظلم، وبغض النظر عن الشكل الذي اتخذه، أو عن الشخص الذي تعرّض له». وتابع: «يجب ألّا يتكوّن، في داخلنا، احساس بالكراهية نتيجة ما حدث في العام ١٩٨٢، بل وعي بالظلم، وبضرورة الاتحاد، من اجل ان نصبح أقوياء أعزّاء بما فيه الكفاية، بحيث لا نسمح بتكرار ما حصل ثانية أبداً» (ص ١٤٤).

وبقدر ما كان ضرورياً ايجاد نوع من التوازن بين صلابة المعتقلين وقدرتهم على التحدي والصمود، من جهة، وبين قساوة السجّانين وعنف معاملتهم، من جهة أخرى، كان من الضروري، أيضاً، المحافظة على التوازن والوحدة الداخلية بين صفوف المعتقلين تجاه الازمات التي كانت تعصف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد الخروج من بيروت وعشية الانشقاق في العام ١٩٨٣. وهنا، أيضاً، أثبت معتقلو أنصار عمق الوعي الوطني وصلابة الارادة الواحدة في وجه التحديات القاسية.

في هذه الاثناء، كانت الاتصالات الدولية، بايعاز من م.ت.ف. ومشاركة عدد من الاطراف، من بينها الرئيس النمساوي برونو كرايسكي، تنشط حثيثة من اجل اتمام عملية تبادل أسرى شملت، في المرحلة الاولى، ستة جنود اسرائيليين محتجزين لدى م.ت.ف. مقابل الافراج عن معتقلي أنصار وحوالى ألف من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، واعادة وثائق الارشيف ومحتويات مكتبة مركز الابحاث الفلسطيني في بيروت، التي نهبتها القوات الاسرائيلية في اثناء حرب العام ١٩٨٢. وبعد شهور طويلة من المداولات والمفاوضات والضغوط المتبادلة والتسويف الذي كاد ان يفجّر الوضع داخل معسكر أنصار، تمّ الافراج عن الدفعة الاولى من المعتقلين بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٣. وكان التعمري آخر من غادر المعتقل، حاملاً معه المفتاح للذكرى.

وكما تبيّن من تواتر الاحداث التي ذكرتها الكاتبة، فان خيط الاتصال لم ينقطع، اطلاقاً، طوال فترة الاعتقال بين أفراد المقاومة الفلسطينية داخل المعتقل وقيادتهم في الخارج. وكان ذلك يتخذ أشكالاً عدة، من بينها اللقاءات الصحافية، أو الاذاعية، مع صلاح التعمري، في اثناء فترة اعتقاله، واللقاءات مع مندوبي الصليب الاحمر الدولي، وزيارات الكاتبة لزوجها داخل اسرائيل، والأسرى القادمين الى المعتقل، أو المغادرين منه، وأخيراً، وليس آخراً، الاتصال الهاتفي الذي أجراه التعمري شخصياً، بحضور اهرون بارنياع، مع ممثل م.ت.ف. في جنيف، نبيل رملاوي، بتاريخ ١٩٨٣/٧/٨، خلال المراحل الاخيرة من المفاوضات بشأن تبادل الاسرى (ص ٢١٦ – ٢٢٢). وكان من الواضح ان اسرائيل تحرص على الاحتفاظ بخط مفتوح على القيادة الفلسطينية، من اجل الاطمئنان على سلامة جنودها الاسرى لدى م.ت.ف. والسعي الى تأمين مبادلتهم بما لديها من المعتقلين الفلسطينيين. ولكن هل كان هذا هو كل ما سعت اسرائيل اليه؟ للاجابة عن هذا السؤال لا بدّ من التطرّق الى المحور الثالث من الكتاب وهو محور العلاقات الشخصية.

بينلوبي تنتظر

لا يملك القارىء، وهو يلتهم صفحات كتاب يتناول سيرة ذاتية أو تجربة شخصية الّا ان ينفعل بها، ويتفاعل معها، ويصبح جزءاً منها، ويتطور بينه وبين شخصيات الكتاب شيء من الألفة والتعارف. ولا بدّ من الاعتراف، هنا، بأن الكاتبة، لم تبخل علينا بالكثير من «الاشياء الخاصة» التي حفلت بها حياتها المشتركة مع زوجها صلاح، منذ لقائهما الاول في لندن، في صيف العام ١٩٦٨. فهناك المنزل في صيدا، والمكتبة التي بناها التعمري، والمدفأة وسهرات الشتاء الدافئة أمامها، والحديقة وأزهار الغاردينيا، والببغاء الافريقي. وهناك، أيضاً، الاشارة الى الصعوبات التي واجهها الاثنان، في البداية، بسبب اختلاف السن (هي تكبر زوجها بحوالى ١٤ عاماً) والفارق الاجتماعي والمادي (هي سليلة الاسرة الهاشمية وملكة الاردن سابقاً والتعمري من عائلة متواضعة الحال)، واصرارهما على التغلّب على جميع العقبات الذاتية، والموضوعية، للمحافظة على العاطفة التي جمعت فيما بينهما. ومظاهر التعبير عن هذه العاطفة اتخذت، لدى الزوجين، أشكالاً متعددة، من تحية الفجر الخاصة

بهما، الى اصرار التعمري على مغادرة زوجته صيدا مع بداية الاجتياح الاسرائيلي، لكي تمنحه حرية التحرك دون ان يكون مقيّداً بالقلق عليها، الى مشاعر اللهفة والحنين التي اضطر الاثنان للسيطرة عليها لدى زيارة الكاتبة زوجها للمرة الاولى في المعتقل، خوفاً من عيون الرقباء والحرّاس، الى استلهام اسطورة بينلوبي (Penelope) اليونانية التي بقيت تنتظر عودة زوجها اوديسيوس من تجواله في البحار سنوات طويلة. هذه العاطفة، كانت، أيضاً، الدافع وراء مغامرة الكاتبة في الذهاب الى «الطرف الآخر» بهدف زيارة زوجها والاطمئنان على أحواله في المعتقل. ولا بدّ، هنا، من ان يسأل القارىء عمّا اذا كانت الزيارات تلك ـ بلغ مجموعها ستاً ـ ضرورية الى حدّ لا يمكن التراجع عنه، خاصة وان التعمري، شخصياً، لم يكن راضياً عنها، ولا مرحّباً بها، كما اخبرتنا الكاتبة بذلك في غير مناسبة. فالى جانب كونها نتيجة مبادرة فردية من جانب الكاتبة، على الرغم من اطلاع القيادة الفلسطينية عليها فيما بعد، فهي، أولاً وأخيراً، زيارات أُجريت تحت سلطة عدو يحتل الارض الفلسطينية بكاملها الى جانب مرتفعات الجولان وحوالى نصف الاراضي اللبنانية آنذاك. وترافقت هذه الزيارات، أيضاً، مع مذابح صبرا وشاتيلا وما سبقها من قصف وحشي متواصل للعاصمة اللبنانية، بهدف القضاء على الوجود الفلسطيني هناك، وما تبعها من شتات فلسطيني جديد وانشقاق داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وتوزّع القوات الفلسطينية على عدد من البلدان. لا عجب، بالتالي، اذا رحّبت السلطات الاسرائيلية باقتراح الاميرة دينا عبد الحميد زيارة زوجها المعتقل داخل اسرائيل. فالكاتبة تتمتّع بمكانة اجتماعية وسياسية مرموقة على الصعيدين، العربي والدولي، نظراً الى انتمائها العائلي ووضعها السابق كملكة للاردن، وبالتالي كان من السهل عليها مقابلة رؤساء الدول وملوكها والزعماء الروحيين. فاذا استطاعت السلطات الاسرائيلية ان تخلق لدى الاميرة الهاشمية انطباعاً ايجابياً، فان ذلك من شأنه ـ حسب القناعة الاسرائيلية ـ ان يخفف من حدّة الاستنكار العالمي للاجتياح الاسرائيلي ومذابح صبرا وشاتيلا ومعاناة آلاف الأسرى والمعتقلين. كما ان وقوع عدد من جنود اسرائيل في الأسر الفلسطيني وحرص السلطات الاسرائيلية على ضمان سلامتهم وعودتهم الى اسرائيل كان، أيضاً، ضمن الحسابات والاعتبارات الاسرائيلية في هذا المجال. ومن هنا، كان اهتمام اسرائيل بتأمين ظروف «ملوكية» لزيارات الكاتبة لزوجها وترتيب لقاءات لهما مع عدد من الأدباء والشعراء الاسرائيليين، بحضور اهرون بارنياع، والقيام بجولات «سياحية» داخل عدد من الكيبوتسات وبعض أحياء تل ـ أبيب. صحيح ان الكاتبة كانت تتصرّف، في تلك الاثناء، بدافع من عاطفتها الشديدة وقلقها على مصير زوجها، ولكن العواطف الصادقة العميقة كثيراً ما تصبح ضحية الاستغلال والمصالح النفعية؛ كما ان معاناتها الشخصية كانت، في الواقع، حالة عامة شاركتها فيها، وما زالت تشاركها، عشرات الآلاف من الامهات والزوجات والاخوات والبنات الفلسطينيات. هذا الى جانب ان الدور الذي قامت به الكاتبة ضمن المفاوضات بشأن تبادل الاسرى بين م.ت.ف. واسرائيل لم يكن العامل الحاسم في انجاح تلك العملية. وجاء تعبيرها عن مراسم استقبال معتقلي «أنصار» في الجزائر، بعد الافراج عنهم، والتي غابت عنها نتيجة سهو غير متعمّد بأنها (anticlimax)، في اشارة واضحة الى احساسها بشيء من «الفراغ» (ص ٢٣٦).

مقدمة الكتاب وضعها مؤلف الروايات الجاسوسية دافيد كورنويل، المعروف باسم «جون لوكاريه» والذي استلهم احداث روايته «قارعة الطبل الصغيرة» في اثناء زيارة قام بها العام ١٩٨١ لمراكز الاشبال في الجنوب اللبناني، بمرافقة التعمري وزوجته. وعلى الرغم من الملاحظات المذكورة اعلاه، ومن بعض الاخطاء المعلوماتية والتاريخية (معركة الكرامة حصلت في ٢١/٣/١٩٦٨ وليس في العام ١٩٦٧، وبشير الجميل لم يكن قد انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية في اثناء الحصار الاسرائيلي لبيروت في صيف العام ١٩٨٢، والحركة القومية العربية ضد العثمانيين بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وليس في العشرينات من القرن الحالي)، على الرغم من كل ذلك، يبقى هذا الكتاب شهادة فخر واعتزاز بأبطال معتقل «أنصار»، وجميع الابطال المعتقلين والأسرى والشهداء في السجون الاسرائيلية.

مها بسطامي

ثلاثة أحداث بارزة

ازدحمت أيام الشهر المنصرم بأحداث بارزة وتفاعلات خطرة، كانت مثار ترقّب واهتمام مختلف أوساط الرأي العام الدولي، وأبرزها العملية البحرية التي نفّذتها مجموعات من جبهة التحرير الفلسطينية على شاطىء تل ـ أبيب، فجر ٣٠/٥/١٩٩٠، وتعليق الولايات المتحدة الاميركية حوارها مع م.ت.ف. ووصول الليكود الى سدّة الحكم في اسرائيل.

العملية البحرية

في الثلاثين من أيار (مايو) الماضي، خاض ١٦ فدائياً، ينتمون الى جبهة التحرير الفلسطينية، معركة بحرية بعدما تمكّنوا من النزول الى الشاطىء الفلسطيني، في أكثر من موقع بين كيبوتس «غاعش»، على بعد ١٥ كيلومتراً الى الشمال من تل ـ أبيب ومستوطنة «نيتسنيم»، على بعد حوالى ٣٠ كيلومتراً الى الجنوب من المدينة، واشتبكوا مع الجنود الاسرائيليين.

وفور تنفيذ العملية، أعلن ناطق رسمي باسم جبهة التحرير الفلسطينية، ان الهجوم البحري يتماشى مع سياسة م.ت.ف. وأشار الى ان الجبهة فصيل اساسي في المنظمة يلتزم كل الثوابت الوطنية التي وافق عليها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، وفي مقدمها الكفاح المسلّح.

وأشارت بيانات جبهة التحرير الفلسطينية الى ان العملية هي عملية عسكرية صرفة، وانها جاءت دعماً وإسناداً لخط م.ت.ف. السياسي؛ وان الجبهة تتحمّل مسؤوليات وتبعات العملية.

ومنعاً لأية التباسات بهذا الشأن، أعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في بغداد، اثر العملية: «ان م.ت.ف. ليست متورّطة في العملية البحرية التي نفّذتها مجموعات من جبهة التحرير الفلسطينية على شاطىء تل ـ أبيب، ولا علاقة لها بها». ورفض عرفات الاجابة عن سؤال: هل يدين العملية أم لا؟ (**الحياة**، لندن، ١/٦/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، ذكرت مصادر ان واشنطن أبلغت الى م.ت.ف. انه اذا لم يصدر عن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بيان يتضمّن ادانة العملية البحرية الفلسطينية ضد اسرائيل، واتخاذ اجراءات تأديبية تجاه الجهة المنفّذة، فان الادارة الاميركية ستضطر الى الاعلان عن وقف الحوار. ومضت المصادر في القول ان اميركا تقدّمت بثلاثة مطالب الى المنظمة، وهي: اصدار بيان استنكار واضح ولا تراجع عنه؛ واصدار توضيح بأن لا علاقة على الاطلاق لـ م.ت.ف. بأي شكل من الاشكال بالعملية؛ واتخاذ اجراءات تأديبية فورية بحق جبهة التحرير الفلسطينية (**القبس**، الكويت، ١/٦/١٩٩٠).

وتعليقاً على هذه المطالب، كتب المحرر السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): «انه وعلى الرغم من الموقف الذي أوضحته المنظمة على لسان رئيسها في عدم مسؤوليتها، أو أي من أجهزتها، او قواتها عن هذه العملية، فان الأوساط الاميركية تواصل دعوتها الى قطع الحوار، ممّا يدلل على وجود نيّة مبيّتة لاستغلال العملية كغطاء من اجل قطع الحوار، والتنصّل من المسؤولية الدولية التي تتحمّلها الولايات المتحدة الاميركية تجاه التسوية السياسية، والتغطية على جرائم الحكومة الاسرائيلية، ودورها المسؤول عن افشال كل الجهود السياسية، ورفضها لجميع المقترحات والمبادرات السلمية» (وفا، تونس، ٦/٦/١٩٩٠).

وأبدت مصادر فلسطينية أخرى استغرابها من مسارعة المتحدثة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، الى وصف العملية الفدائية بـ «الهجوم الارهابي»، مشيرة الى ان هذا الوصف

يتناقض مع المفهوم الاميركي المعتمد للارهاب، كما عرّفه الرئيس الاميركي، جورج بوش، شخصياً، في مقدمة كتبها لوثيقة أصدرتها وزارة الدفاع الاميركية حول المجموعات الارهابية في العالم، أجرى فيها مقارنة بين «الارهابيين» وبين «المقاتلين من اجل الحرية»، وتضمّنت تعريفاً واضحاً جداً لأولئك وهؤلاء. فـ «الارهابيون»، حسب مفهوم بوش، هم من يهاجمون اهدافاً غير عسكرية، ويقتلون مدنيين عزّلاً من الاطفال والنساء والرجال؛ أمّا «المقاتلون من اجل الحرية»، فهم، بتعريف بوش، أيضاً، من يهاجمون اهدافاً عسكرية، لا مدنيين عزلاً. فكيف يمكن للادارة الاميركية ان تسم العملية بـ «الارهاب» اذا اعتمدت حتى الرواية الاسرائيلية التي تعترف بأن الفدائيين لم يمسّوا أي مدني بأذى، على الرغم من توفّر الظروف لذلك (**الافق**، نيقوسيا، ٧/٦/١٩٩٠).

ولتحديد موقف رسمي فلسطيني من الموقف الاميركي المستجد، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد، اجتماعاً بتاريخ ٤ - ٧/٦/١٩٩٠، أصدرت، في أعقابه، تصريحاً على لسان مصدر فلسطيني مسؤول، أكد فيه ان اللجنة التنفيذية درست «تلويح بعض الاوساط الاميركية وضغوطها بوقف الحوار الاميركي - الفلسطيني... وأكدت ان مثل هذه المواقف تشكّل ضربة لمساعي السلام وتواطؤاً للتغطية على الدور الاسرائيلي الذي يواصل الجرائم والمذابح ضد الشعب الفلسطيني، والذي يرفض جميع مبادرات وجهود السلام، والذي جعل هذا التواطؤ يدور في حلقة مفرغة منذ أكثر من سنتين» (**وفا**، ٧/٦/١٩٩٠). كما أعلنت م.ت.ف. عبر بيان صحافي آخر، صدر عن اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد من ١٠ - ١١/٦/١٩٩٠، «ان مواقف اللجنة جميعها كانت، ولا تزال، ضد أي عمل عسكري يستهدف المدنيين أيّاً كانت طبيعة هذا العمل، أو تشجيعه» (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٩ - ١٥١). وعلّق الناطق باسم البيت الابيض مارلن فيتزووتر على موقف المنظمة قائلاً: «ان الادارة الاميركية تأخذ علماً بالبيان الذي أصدروه [اللجنة التنفيذية] هذا الصباح؛ وتأخذ علماً، أيضاً، بأن البيان، مثله مثل بيانهم السابق، يتبرأ من أي تورط في الحادث الارهابي الذي وقع على اسرائيل في ٣٠ أيار (مايو) الماضي... ان الادارة الاميركية مرتاحة لادانة م.ت.ف. الهجمات ضد المدنيين، وفي الوقت [عينه] تأسف لكون البيان لم يشتمل على ادانة محدّدة لهجوم ٣٠ أيار [مايو]، وتأسف، أيضاً، لكون البيان لم يبحث [في] موضوع العلاقة بين 'ابو العباس' وم.ت.ف.» (**الحياة**، ١٢/٦/١٩٩٠).

والواقع ان الموقف الفلسطيني، كما عبّرت عنه تصريحات عدد كبير من المسؤولين الفلسطينيين، يمكن اجماله بالنقاط التالية:

- لا يمكن وصف العملية بأنها «هجوم ارهابي» كما ذهب الى ذلك المسؤولون الاميركيون، كونها لم تستهدف أيّاً من المدنيين الاسرائيليين، أو غيرهم، وذلك باعتراف المصادر الاسرائيلية الرسمية كلها. وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، الى ان «نبذ الارهاب» الذي أعلنه الرئيس الفلسطيني لا يشمل أي تعهّد بوقف الكفاح المسلّح ضد القوات الاسرائيلية في كل مكان.

- لا توجد أية صلة للمنظمة بالعملية، حيث لم يجر بحث فيها، أو في اتخاذ قرارها، ضمن أية هيئة من الهيئات الرسمية المخوّلة، مثل اللجنة التنفيذية والمجلس العسكري. كما ان الفدائيين الذين نفّذوها لا يتبعون، رسمياً، جيش التحرير الفلسطيني، الذي يتولّى قيادته الرئيس عرفات شخصياً، كونه القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

- ان عضو اللجنة التنفيذية محمد عباس (ابو العباس) منتخب من جانب المجلس الوطني الفلسطيني الى عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة. وطبقاً للانظمة والاساليب الديمقراطية، فان المجلس الوطني الفلسطيني هو المخوّل النظر، أو عدم النظر، في هذه العضوية (**الافق**، ١٤/٦/١٩٩٠).

الحوار الاميركي - الفلسطيني

مع تكرار المطالب الاميركية بشأن ادانة العملية البحرية، ومعاقبة جبهة التحرير الفلسطينية، برزت مواقف فلسطينية رافضة لهذه المطالب. فقد أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، عن ان م.ت.ف. ترفض الطلب الاميركي الداعي الى ادانة العملية الفدائية التي نفّذتها جبهة التحرير الفلسطينية؛ ووصف

المذكرة الرسمية الاميركية الى المنظمة، والمتضمّنة تهديداً اميركياً بقطع الحوار مع المنظمة، بأنها «رسالة استفزازية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩٠/٦/٣).

من جهته، صرّح رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، بأن المنظمة لا تعتبر الحوار مع اميركا من العوامل الثابتة في نهجها النضالي اليومي. وأشار الى ان الولايات المتحدة الاميركية تمارس سياسة مضادة لـ م.ت.ف. ولا تعترف بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني (**القبس**، ١٩٩٠/٦/٧).

وأوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رئيس الوفد الفلسطيني الى جلسات الحوار الاميركي - الفلسطيني، ياسر عبدربه، ان التهديد الاميركي بايقاف الحوار يثير «مشاعر الاشمئزاز». وأضاف: «لقد قلت سابقاً ان اميركا تكلّمنا ولا تتحاور معنا؛ وذلك يعني ان كل ما سمّي بالحوار 'الاميركي'، ظل يدور في حلقة مفرغة بسبب اصرار الجانب الاميركي على تجاهل المسألة الجوهرية، ورفض الاقرار بها، وهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. لقد حاولت الولايات المتحدة [الاميركية]، طوال عام ونصف [العام]، ان تحرف هذا الحوار عبر تأييد مشروع شامير تارة، وتأييد النقاط العشر المصرية تارة أخرى، والتخلّي عنها بعد ذلك؛ ثم عبر ما سمّي مشروع بيكر؛ بل وحاولت استبدال قناة الحوار المباشرة الفلسطينية - الاميركية بقناة غير مباشرة من خلال الدور المصري. فمن هذه التجربة نقول ان الحوار الفعلي لم يبدأ بعد؛ وبالتالي، فان تهديد الولايات المتحدة [الاميركية] بوقفه هو تهديد لا معنى له» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٦/١٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط اعلامية ان مواقف الادارة الاميركية والتهديد بايقاف الحوار مع م.ت.ف. تعني ان الادارة الاميركية تدفع الاوضاع في المنطقة نحو الانفجار والتدهور والاصرار على القفز عن م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، «وهذا يعني، بوضوح، ان واشنطن قد وضعت نفسها أمام الطريق المسدود، بالنسبة الى التوصّل الى تسوية سياسية» (**المصدر نفسه**).

ورأت أوساط اعلامية أخرى انه «اذا استمر الحوار الاميركي مع الفلسطينيين، فهو حوار لا نتيجة له؛ ذلك انه أدّى، بعد عامين من بدئه، الى سدّ كل منافذ التسوية. وفيما اذا انقطع هذا الحوار، نتيجة للقرار الاميركي المنتظر، فان القرار الاميركي سيصبح عاملاً جديداً في سدّ منافذ التسوية السياسية. ولذلك، فان مسألة قطع الحوار، حين برزت، لم تشكّل أي عامل ضغط على الفلسطينيين» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٩٩٠/٦/١١).

الى ذلك، أعرب صلاح خلف (أبو اياد) عن اعتقاده بأن قطع الحوار ليس لصالح الولايات المتحدة الاميركية ذاتها: «ولكن لا استطيع ان أضمن التأثير اليهودي الذي يلعب دوراً كبيراً في اتخاذ القرار الاميركي حول هذا الموضوع». وأضاف: «لن نتوسّل الحوار؛ ولن نبكي عليه، اذا قطع. واميركا تعرف، تماماً، ان قطع الحوار يعني هدية مجّانية للمتطرفين الفلسطينيين، والمتطرفين العرب، والمتطرفين الاسرائيليين. [ان] قطع الحوار يعني اعادة دورة العنف الى منطقة الشرق الاوسط» (من مقابلة مع صلاح خلف، **القبس**، ١٦ - ١٩٩٠/٦/١٧).

على ان اوساطاً سياسية أخرى لاحظت ان الدعوة الاميركية الى قطع الحوار سبقها استخدام «الفيتو» الاميركي في مجلس الامن الدولي، كشكل من أشكال التواطؤ لحماية الجرائم الاسرائيلية من الادانة الدولية. وعلّقت مصادر رسمية على ذلك بـ «ان التلويح بايقاف الحوار يشكّل تحدياً سافراً لقرارات القمة العربية، ولتصويت جميع دول مجلس الامن الدولي، باستثناء الولايات المتحدة [الاميركية] على مشروع القرار الذي عرض على مجلس الامن حول التحقيق في جرائم اسرائيل، وهو المشروع الذي وافقت عليه م.ت.ف. مع التعديل البريطاني» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٦/١٧).

وعلى الرغم من التوضيحات الفلسطينية، والتمنيات العربية، والدولية، وبعد تردّد دام أياماً، أقدم الرئيس الاميركي، جورج بوش، على اعلان تعليق الحوار مع م.ت.ف. متذرعاً بأن المنظمة لم تتجاوب مع طلب الادانة الصريحة للعملية البحرية، ولم تتخذ اجراءات بحق منفّذيها.

وعلى اثر تعليق الحوار، أعربت الاوساط

السياسية الفلسطينية، كافة، على انه سيترتب على قرار الرئيس الاميركي تجميد جهود السلام وتعزيز قوى التطرف في المنطقة. وفي هذا السياق، أكد صلاح خلف «ان الولايات المتحدة [الاميركية] تعرف اننا أعطينا كل ما يمكننا اعطاؤه في هذا الشأن. ان تعليق الحوار لا يحل المشكلة، وانما يجعلها تستمر» (**النهار**، بيروت، ٢١/٦/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، أكدت أوساط عربية مطلعة ان قرار تعليق الحوار كان متوقعاً، ليس بسبب العملية الفدائية البحرية، «وانما لأن واشنطن أدركت ان م.ت.ف. قدّمت اليها أقصى ما تستطيعه وهي [المنظمة] تنتظر الآن ان تجني ثمار ما قدّمته. ولهذا، فان قطع الحوار، في هذه اللحظة، يجعل الولايات المتحدة [الاميركية] في منأى من أي التزام تجاه المنظمة، وبالتالي تجاه الاطراف العربية، التي سعت الى ذلك الحوار ودعمته» (معتز ميداني، **الموقف العربي**، نيقوسيا، ٢٥/٦/١٩٩٠).

وثمّة من حدّد ثلاثة دروس ينبغي الاستفادة منها من تعليق الحوار: «الاول، هو ان الولايات المتحدة [الاميركية] لا تتحرك في الشرق الاوسط الّا بمقدار ما تتأثر مصالحها، سلباً أو ايجاباً. والحال، ان مصالح واشنطن لم تكن خلال الفترة الماضية موضع تهديد. والثاني، ان الجانب العربي لم يحقق في صفوف أطرافه، من التضامن، ما يحدث تبدّلاً نوعياً في ميزان القوى لمصلحته. والثالث، انه لم يبق للعرب الّا أنفسهم. لقد اصبحوا، فعلاً، بلا حلفاء، ولا سبيل لهم الّا الاعتماد على قدراتهم الذاتية» (عصام نعمان، **الشرق الاوسط**، ٢٤/٦/١٩٩٠).

وبلا ريب، ان القيادة الفلسطينية لا تودّ من جهتها ان تؤدي التطورات الى وقف حوارها مع واشنطن، على الرغم من ملاحظاتها الكثيرة حول نجاعته واحتمالات تطوره؛ لكنها، في المقابل، لن توافق على الابتزاز الاميركي الذي يشكّل تدخّلاً سافراً في شؤونها الداخلية. وعليها مواجهة هذا الابتزاز من منطلق ان «الحوار ليس مصلحة فلسطينية فقط، بل هو مصلحة اميركية اساساً، وهو احد مداخلها الهامة الى المنطقة، واحد أبرز مظاهر دورها في البحث عن تسوية للأزمة الشرق أوسطية» (سعادة سوداح، **فلسطين الثورة**، ١٠/٦/١٩٩٠).

حكومة الليكود

بوصول الليكود الى سدة الحكم في اسرائيل، في الفترة ذاتها التي علّقت الادارة الاميركية حوارها مع م.ت.ف.، ترتسم معالم جديدة. فالحكومة الاسرائيلية الجديدة، حسب المنظور الفلسطيني، هي «حكومة حرب». بل ان بعض الاوساط ذهب الى حدّ اعتبار فوز شامير بتشكيل الحكومة الاسرائيلية بمثابة «اعلان الحرب على المنطقة، وللاعتداء على الدول العربية وللتوسّع الاستيطاني» (**الشرق الاوسط**، ١٠/٦/١٩٩٠؛ و**فلسطين الثورة**، ١٧/٦/١٩٩٠).

وتناولت الصحافة الفلسطينية- تلك الحكومة بالتشريح والنقد، فرأت انها «تضمّ بين مناصبها غلاة اليمين والعنصرية ودعاة الحرب والتهجير، وانها تضع على جدول أعمالها قمع الانتفاضة في الاراضي المحتلة... وقبر أي احتمال للسلام في المنطقة» (**الهدف**، دمشق، ١٧/٦/١٩٩٠).

وبالاجمال، يمكن القول ان الأوساط السياسية الفلسطينية، بشكل عام، رأت ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة ستعمل على تحقيق النقاط التالية: تكثيف الاستيطان في المناطق المحتلة؛ والعمل على انهاء الانتفاضة؛ ورفض أي دور لـ م.ت.ف. في عملية السلام؛ ورفض الدولة الفلسطينية ومبدأ مبادلة الارض بالسلام؛ والعمل على ايجاد حل مؤقت، أو نهائي، لـ «مشكلة فلسطينيي الضفة وقطاع غزة» على ألّا يتعارض مع استيطان المهاجرين الجدد في أي مكان من الاراضي المحتلة، واستثناء فلسطينيي القدس الشرقية من العملية السياسية، أيّاً كان نوعها.

وأيّاً تكن توجهات الحكومة الاسرائيلية، فان المرحلة المقبلة باتت حُبلى بالمفاجآت، والاحتمالات المفتوحة على الاتجاهات كافة.

سميح شبيب

«أسف» عربي على تعليق الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

تباينت مواقف المراقبين العرب وتقويماتهم لنتائج «قمة بغداد» العربية، التي أُنهيت أعمالها في أواخر أيار (مايو) ١٩٩٠. فبعضهم رأى ايجابياتها، والبعض الآخر رأى سلبياتها. أحد من أخذهم التأييد لها، كتب: «انه لمّا يدعو الى الاسف، ويثير الألم، ان اقلاماً مغلوبة على أمرها هاجمت كل القادة العرب بتوصيفات غير لائقة... بل تجاوزت الواقع، عندما أكدت ان قمة بغداد كانت وعاء لصراعات وأزمات طاحنة... [بينما] المهم في كل ذلك هو توصّل المؤتمرين الى صيغة عمل قومي مشترك يتواءم، في فعالياته، مع حجم مخاطر المرحلة وتحدّياتها المحيطة بالوجود العربي» (زكريا نبيل، الاهرام، القاهرة، ٩/٦/١٩٩٠، ص ٧)؛ فاللقاء الاستثنائي للملوك والرؤساء العرب، حسب مراقب آخر، يُعد «قمة ' التحولات ' . فقد حفل بقرارات عملية وتدابير كفيلة بمواجهة التهديدات التي يتعرّض لها الأمن القومي العربي، وذلك فيما لو تمّ تنفيذ الخطط التي توافقت عليها الدول العربية» (احمد نافع، المصدر نفسه، ٨/٦/١٩٩٠، ص ٥).

ومسألة تنفيذ القرارات هي العيب الرئيس في قرارات القمم العربية، كما قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن (ابو السعيد): «فالقرارات كلها ممتازة، ولو نُفّذ ربعها لكنّا في حال أفضل مليون مرة ممّا نحن عليه الآن. والمشكلة ان مؤسسة القمة لا تمتلك آلية التنفيذ كما هي الحال في السوق الاوروبية المشتركة. ويعود سبب ذلك الى أمرين: الاول، انه لا يوجد جهاز تنفيذي متخصص يتابع الأمور التي اتُّخذت بصددها قرارات، والشيء الثاني، ان القرارات غير ملزمة الّا لمن يوافق عليها؛ كما يحق لكل من يوافق ان يرسل تحفظاً... [من] القرار الذي لا يريده، عندما يعود الى عاصمته؛ وبذلك تتحول القرارات، في النهاية، الى شيء غير قابل للتنفيذ» (من مقابلة مع خالد الحسن، المحرر، باريس، العدد ١٢٠، ١٩/٦/١٩٩٠، ص ٤).

وسأل مراقب آخر: «هل تغيّرت مواقف العرب في مطلع التسعينات عن مواقفهم في الستينات والسبعينات؟ هل تغيّرت نظرتهم الى العالم؟ هل تغيّرت نظرتهم الى الذات؟ هل تغيّرت أساليب تخاطبهم في ما بينهم ومع غيرهم؟ هل تغير سلوكهم السياسي؟ والمقارنة تجيب عن كل الاسئلة» (جميل مطر، الحياة، لندن، ١٢/٦/١٩٩٠، ص ٩). وبعد ان أجرى مقارنات مطوّلة في ما بين قرارات «قمة بغداد» الاخيرة والقمم العربية السابقة، خلص الى القول: «كنت أتمنّى... ان نقدم الى الرأي العام العربي، والغربي، مواقف نعرف، ويعرفون، اننا سبق ان اتخذناها ولم ننفّذها، [وهو] أفضل وأكرم من ان نقدّم مواقف لا نعرف اننا سبق ان اتخذناها، ونقول عنها جديدة، ثمّ لا ننفّذها. كان أمل البعض عشية قمة بغداد ان تكون التحوّلات الدولية قد مسّت الوطن العربي، وانه في صدد الاستجابة لها، أي التعامل معها بمنطقها، وقوتها، وعمقها، ولغتها؛ ولكن، ويا للأسف، تبدّد الأمل فور اعلان بيان القمة. فقد تبيّن اننا نستجيب لتحوّلات نهاية القرن بمنطق تحوّلات منتصف القرن، وقوتها، وعمقها، ولغتها» (المصدر نفسه).

وكتب استاذ علم الاجتماع والدراسات العربية في جامعة جورج تاون، في واشنطن، د. حليم بركات: «ان لغة المواجهة هي التي سادت [في] مؤتمر القمة العربية في بغداد. وقد جاءت هذه المواجهة مزدوجة: مواجهة مستترة بين القادة العرب أنفسهم؛ ومواجهة كلامية، ظاهرياً، مع اميركا وإسرائيل. نقول مواجهة كلامية، لأنه من الواضح ان الانتقال الى المواجهة اقتصر على الكلام دون التوصّل الى اتفاق على أي اجراءات عملية... لذلك، لم يشكل

مؤتمر القمة العربي مخرجاً، بل استمراراً لذلك الوضع الغامض... [الذي] لا نعرف فيه هل نسلك، حقاً، طريق التعاون أم طريق المواجهة في ما بيننا ومع الآخر[؟] طريق التقدم أم طريق التراجع[؟] طريق السلم أم طريق الحرب[؟] طريق الاستقرار أم طريق الاضطرابات[؟]... [فـ] مَنْ من العرب يعتقد بأن الحكومات العربية ستعتمد على قدرات الأمة الذاتية في الوقت الذي نعمل في اطار التبعية؟ بل مَنْ من العرب يعتقد بأن الحكومات العربية ستعمل على 'اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني' [؟]» (حليم بركات، **الحياة**، ٢١/٦/١٩٩٠، ص ٩). ولم يطل الأمر. فبعد أيام من اختتام أعمال القمة واجه العمل العربي المشترك امتحان المواجهة مع الادارة الاميركية التي قررت تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

أسف واستنكار فقط

شكّلت العملية التي نفّذتها جبهة التحرير الفلسطينية، في ٣٠/٥/١٩٩٠، الذريعة التي اعتمدتها الادارة الاميركية لتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. فالجبهة فصيل من فصائلها، وأمينها العام محمد عباس (ابو العباس) عضو في اللجنة التنفيذية. وقد طلبت الادارة الاميركية من م.ت.ف. ادانة العملية ومعاقبة المسؤول عنها، باعتبارها «عملاً ارهابياً». ولما لم ترضِ الاجوبة الفلسطينية عن الطلب الاميركي ادارةَ الرئيس بوش، أعلن هذا، في مؤتمر صحافي، انه «بناء على توصية من وزير الخارجية قرّرتُ تعليق الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، انتظاراً لصدور ردّ مرضٍ من المنظمة على الخطوات التي تتخذها لحسم مشاكل متصلة بأعمال الارهاب في الآونة الاخيرة، خاصة الهجوم الارهابي على اسرائيل يوم ٣٠ أيار (مايو) الماضي، والذي شنّته جبهة التحرير الفلسطينية، احد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية» (من نص البيان، **القدس العربي**، لندن، ٢٢/٦/١٩٩٠، ص ٥). وقد ردّت منظمة التحرير الفلسطينية على القرار الاميركي اياه في بيان اصدرته اللجنة التنفيذية، جاء فيه «ان القرار الاميركي ضد المنظمة يأتي في ظل تصاعد جرائم القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لضرب الانتفاضة، وتصاعد تهديدات الحكومة الاسرائيلية الجديدة بالحرب ضد البلدان العربية المجاورة؛ والقرار، بذلك، يشكّل دعماً وتشجيعاً لسياسة الحرب والعدوان التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية؛ وهذا يتعارض مع توجّه المجتمع الدولي نحو اشاعة الوفاق والانفراج واطفاء بؤر التوتّر في العالم» (انظر نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٩ ـ ١٥١).

اعتبرت اسرائيل القرار الاميركي بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية انتصاراً لسياستها، حيث صرّح الناطق باسم الحكومة الاسرائيلية، آفي بازنر، بأن القرار الاميركي «ايجابي ومهم... [وان] اسرائيل كانت تنتظره منذ فترة طويلة... [حيث] أكدنا، دائماً، ان لمنظمة التحرير [الفلسطينية] يداً في الارهاب؛ وأكد القرار الاميركي صحة موقفنا؛ وهذا القرار سيسمح بتفاهم أفضل بين الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل حول وسائل دفع عملية السلام... [اذ] سيكون من الأسهل التحدث الى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تعتبر شريكاً في عملية السلام بعد الآن» (**القدس العربي**، ٢٢/٦/١٩٩٠).

وعلّق احد المراقبين العرب على القرار الاميركي اياه بـ «ان قرار اميركا بتعليق الحوار هو صفعة ليست موجّهة الى منظمة التحرير [الفلسطينية]، وانما الى كل الدول العربية التي ترفع راية الاعتدال، وكانت تمارس ضغوطاً على الفلسطينيين ومنظمتهم للتخلّي عن الكفاح المسلّح واعطاء المساعي الدبلوماسية ومبادرات السلام الاميركية الفرصة... [فـ] واشنطن أهانت العرب جميعاً، وتحدّت كرامتهم وسيادتهم بهذه الخطوة، وأثبتت انها لا تحسب حساباً لأي دولة عربية، [سواء] أصديقة كانت أو غير صديقة؛ فماذا سيكون ردّ العرب؟» (عبدالبادي عطوان، **المصدر نفسه**، ص ١١).

وأُصدرت بيانات استنكار عن معظم الدول العربية للقرار الاميركي. فقد صرّح مصدر سعودي مسؤول: «لقد فوجئنا بقرار وقف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في الوقت الذي كنّا نتوقع لنتائجه النجاح... [و] وقف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني سوف يشجّع السلطات الاسرائيلية على التمادي

في ممارسة اجراءاتها التعسّفية ضد ابناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة؛ كما انه سيحول دون استمرار الجهود المبذولة من اجل تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة العربية... [و] ان حكومة المملكة العربية السعودية، اذ تعرب عن بالغ أسفها لوقف الحوار، تناشد حكومة الولايات المتحدة الاميركية اعادة النظر في قرارها المعلن بهذا الشأن، مع مواصلة مساعيها الرامية الى التفاوض والحوار حول تسوية النزاعات» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩٠/٦/٢٤).

وعلّق مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية بـ «ان الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، الذي استمر نحو ١٦ شهراً، كان مدخلاً هاماً لاحراز تقدّم في عملية السلام؛ وان تعليقه سيؤثر سلبياً، [في] الجهود السلمية... [و] ان حكومة قطر تأسف لقرار تعليق الحوار، وتطالب واشنطن باعادة النظر لصالح عملية السلام... [فـ] منظمة التحرير [الفلسطينية] التزمت تعهداتها الخاصة بالتوصل الى سلام؛ وان قرار واشنطن من شأنه ان يضرّ بمساعي السلام ويشجّع حكومة شامير المتشددة على التمادي في اجراءاتها القمعية ضد الانتفاضة» (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/٢٦).

وفي بيان أصدرته حكومة البحرين، في ختام جلستها الاسبوعية، «أبدت الحكومة البحرينية ' أسفها ' لقرار واشنطن، معتبرة ان من شأنه عرقلة مساعي السلام في المنطقة؛ ودعت واشنطن الى العدول عن قرارها، حرصاً على دفع عملية السلام في الشرق الاوسط، خاصة وان أجواء الانفراج الدولي الحالية تدعو الى تكاتف الجهود لحل المشاكل الاقليمية بالطرق السلمية، ومنها القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

ومن المغرب العربي، أصدر وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي بياناً، جاء فيه: «ان قرار الولايات المتحدة [الاميركية] ' خيّب آمال الشعب الفلسطيني وكل الشعوب المحبّة للعدالة والسلام في موقف أميركي ايجابي ' ... [وقد] يُولّد القرار الاميركي شعوراً بالاحباط في المنطقة، ويدفع الاسرائيليين الى ابداء المزيد من التطرّف في انتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، والى ' افشال كل الجهود الهادفة للتوصل الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية... [بعد ان قدّمت م.ت.ف.] التنازلات الكثيرة... لدفع عملية السلام ' ». وأكد البيان على تضامن اتحاد المغرب العربي مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من اجل تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٢٥).

وفي تونس، الدولة التي استضافت الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، قال الناطق باسم وزارة الخارجية التونسية «ان قرار واشنطن ' لا يمكن ان يخدم قضية السلام ' في الشرق الاوسط، و' يُخشى ان ينسف الآمال المبنية على العملية قبل ان تفضي الى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية ' ... [فـ] ' في الوقت الذي تتخذ اسرائيل موقفاً أكثر تطرفاً ' ، فان قرار تعليق الحوار ' من شأنه تشجيع اسرائيل... [على] سياستها العدوانية والقمعية ازاء الانتفاضة المشروعة للشعب الفلسطيني ' ... [و] تونس استضافت، وشجّعت، هذا الحوار... الذي شكّل ' أملاً في التقارب والتفاهم بين الطرفين ' » (**المصدر نفسه**، ٢٣ ـ ١٩٩٠/٦/٢٤).

واعتبر الناطق باسم وزارة الخارجية الجزائرية «ان القرار الاميركي يشكّل تشجيعاً صريحاً لحكومة اسحق شامير كي تستمر في تعنّتها وسياستها العدوانية التوسّعية؛ وفي ممارستها لشتّى أشكال الارهاب ضد الانتفاضة... [وان] تعليق الحوار مع منظمة التحرير [الفلسطينية] لا يخدم السلام، ويشكّل عقبة أمام المبادرات السلمية لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي... [حيث] ان منظمة التحرير [الفلسطينية] لم تدخّر جهداً لدفع عملية السلام، وايجاد حل عادل، ودائم، للقضية الفلسطينية... [و] هذه الخطوة الاميركية لن تؤدي الّا الى احباط مساعي اولئك الذين آمنوا بالحلول السلمية، [والى] تصعيد المواقف في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٢٦).

ومن مغرب الوطن العربي الى مشرقه، حيث الاطراف معنيّة مباشرة بالأمر. فقد صرّح وزير خارجية العراق، طارق عزيز، بـ «ان قرار الرئيس الاميركي، جورج بوش، ومواقف واشنطن حيال مشكلة الشرق الاوسط يكشفان عن موقف عدائي حيال العرب... [و] القرار الاميركي يكشف حقيقة التلاقي بين موقفي الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل في العداء ضد العرب والفلسطينيين...

[و] العراق لم يكن يعلّق أهمية ذات قيمة على الحوار الذي كانت تجريه الولايات المتحدة [الاميركية] مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي بقي على مستوى منخفض من دون نتائج ملموسة» (**المصدر نفسه**، ٢٣ ـ ١٩٩٠/٦/٢٤).

وربط الاردن بين قيام حكومة اسرائيلية متطرفة والقرار الاميركي، حيث قال الملك الاردني حسين، في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال»: «ان قيام حكومة متصلّبة في اسرائيل وتعليق واشنطن الحوار مع منظمة التحرير [الفلسطينية] أثارا ' غضب ' العرب وشعورهم بالاحباط... [و] انه لا يستطيع التفريق، الآن، بين الرئيس جورج بوش والرئيس السابق رونالد ريغان في سياستيهما تجاه الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٢٦).

واعتبر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القرار الاميركي سبباً في زيادة التوتّر في منطقة الشرق الاوسط. ففي رسالة الى لجنة الحقوق الفلسطينية التابعة للامم المتحدة، قال: «ان تعليق الولايات المتحدة [الاميركية] الحوار مع منظمة التحرير [الفلسطينية] أدّى الى زيادة التوتر في المنطقة واعطاء قوة جديدة للتطرف فيها... [و] المنظمة تُحمّل الولايات المتحدة [الاميركية] مسؤولية عدم احراز تقدّم في عملية التسوية وتدهور الوضع في الشرق الاوسط... [وهي] مدعوّة، اليوم، ' الى التخلّي عن انحيازها الأعمى لاسرائيل، وتبنّي موقف سياسي جديد يتّصف بالحزم والانصاف وتأييد الحقوق الفلسطينية ' » (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٢٧).

وربط لبنان بين القرار الاميركي وتشجيع اسرائيل على قمع الانتفاضة، حيث صرّح رئيس الحكومة اللبنانية، د. سليم الحص، بـ «ان خطوة الولايات المتحدة [الاميركية] لا تحترم قضية السلام في الشرق الاوسط، ولا تساعد على ايصال الشعب الفلسطيني الى حقه المشروع في تقرير مصيره... [و] هذه الخطوة تأتي في وقت يشتد قلق الأمة العربية حيال تطورات الموقف بالنسبة [الى]... مسار قضية المنطقة... جرّاء امعان الاسرائيليين بقمع الانتفاضة، وفي الاصرار على متابعة توطين اليهود الوافدين من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية داخل الاراضي العربية المحتلة» (**المصدر نفسه**، ٢٣ ـ ١٩٩٠/٦/٢٤).

أمّا سوريا، فاغتنمت المناسبة لتدين ما أسمته «سياسة التنازلات»، وتدعو الى تحرّك عربي دون ان تحدّد شكل مثل هذا التحرك. فقد كتبت صحيفة «البعث» السورية الرسمية: «ان العرب عملوا الكثير كي تكون للولايات المتحدة [الاميركية] سياسة معقولة من النزاع العربي ـ الصهيوني، الى درجة ان بعضهم قدّم تنازلات لم تكن أساساً واردة في الحسابات الاميركية... [التي] لم تفعل سوى ما تريده الصهيونية العالمية واسرائيل... ولا يجوز، وتحت أي شعار كان، الوقوف مكتوفي الأيدي... [ويجب] ان نقوم بما تفرضه علينا واجباتنا الوطنية والقومية تجاه مصيرنا» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٢٦). وكتبت صحيفة «تشرين» الحكومية: «آن للعرب ان يتحركوا ويتخذوا المواقف المتشددة، والحاسمة، للرد على الادارة الاميركية، حفاظاً على الأمن العرب والمستقبل العربي» (**المصدر نفسه**).

وأصدر مكتب الرئاسة في جمهورية مصر العربية بياناً أعرب فيه عن «أسف جمهورية مصر العربية للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة [الاميركية]... في وقت نسعى... [الى] اقناع اسرائيل بالدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً للسير في خطوات المصالحة وانهاء الصراع... [و] مصر، اذ تأخذ بعين الاعتبار تأكيد الحكومة الاميركية مجدداً التزامها بمواصلة المساعي المبذولة لتنشيط عملية السلام... فانها تعرب عن أملها في ان يتمّ رفع هذا الوقف للحوار في أقرب وقت، وتجاوز الآثار السلبية الناجمة عنه... [فـ] ذلك يحقق الحفاظ على مصلحة جميع شعوب المنطقة في التقدّم نحو تحقيق السلام والاستقرار ووضع حدّ لأعمال العنف والتوتر والمعاناة» (**الأهرام**، ١٩٩٠/٦/٢٢).

وعن مؤسسة العمل العربي المشترك جامعة الدول العربية، أصدر بيان، جاء فيه: «ان جامعة الدول العربية... اذ تعرب عن أسفها لهذا التطوّر السلبي، تأمل [في] ان تقوم الادارة الاميركية باعادة النظر في قرارها، انطلاقاً من القناعة بأن الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية انما هو لخدمة قضية السلام، وليس مكافأة للمنظمة... [و] جامعة

الدول العربية ترى ان من واجبها ان تنبّه، بقوة، الى المخاطر الجسيمة الناجمة عن السيطرة المطلقة لسياسة التطرّف في اسرائيل... كما تنبّه الى المسؤولية التي تتحمّلها الادارة الاميركية في تفاقم الوضع داخل الاراضي المحتلة، نتيجة القرار بوقف الحوار... [فـ] القرار الاميركي، حسبما كان متوقعاً، فُسّر في اسرائيل كدعم للاتجاهات المتطرفة، والرافضة لجميع الجهود والمبادرات الدولية للسلام» (**الحياة**، ٢٣ ـ ١٩٩٠/٦/٢٤).

تهرّب من المسؤولية؟

ردّاً على القرار الاميركي بوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما ولّده من أجواء في منطقة الشرق الاوسط، أجرى الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، اتصالاً هاتفياً بالرئيس الاميركي، جورج بوش. وبناء عليه، أوفد مبارك وزير الخارجية، د. عصمت عبدالمجيد، ومدير مكتبه للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، الى واشنطن. وقد اجتمع الوفد المصري بكل من وزير الخارجية الاميركية والرئيس بوش، حيث سلّم رسالة من الرئيس مبارك، قال عنها د. عبدالمجيد «انها رسالة سلام». وقال عبدالمجيد، بعد اجتماعه بالرئيس الاميركي: «ان مصر تحاول ان 'تلعب دور الاعتدال والاستقرار' في المنطقة، وانها ستستمر في هذا الدور... [و] رسالة مبارك الى بوش تأتي في هذا الاطار... وأعرب عن استعداد مصر للتجاوب مع أي 'بادرة ايجابية' تصدر عن الحكومة الاسرائيلية... [فـ] مصر 'تروّج للسلام والتفاهم بين مختلف الاطراف في الشرق الاوسط'... وزيارته لواشنطن هي محاولة لتحقيق هذا الهدف» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٢٧). بالمقابل، أعلن الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، «ان المحادثات الاميركية ـ المصرية التي أُجريت [في ١٩٩٠/٦/٢٦] تناولت عملية السلام ومسألة تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية... [و] ان الرئيس بوش أكد نقطتين: الاولى، ان الولايات المتحدة [الاميركية] ملتزمة المضيّ في عملية السلام، واننا نرغب في العمل، قدر استطاعتنا، لقيام حوار (فلسطيني ـ اسرائيلي) من اجل هذه المسائل؛ أمّا النقطة الاخرى، فكرر الرئيس (بوش) القول ان قراره في ما يتعلق بمنظمة التحرير [الفلسطينية] كان تعليق الحوار، واننا لا نزال نتطلع الى المنظمة لكي تتخذ التدابير وتدلي بالتصريحات (المطلوبة) [الأقواس في اصل]، والتي ستسمح لنا باستئناف الحوار في المستقبل... [والمحادثات] تركّزت على هاتين المسألتين... [في] ضوء المعلومات التي حملها الوزير عبدالمجيد... [وفي] ضوء ردّ فعلنا عليها» (**المصدر نفسه**).

بعد زيارته للولايات المتحدة الاميركية، توجّه وزير خارجية مصر الى ايطاليا، حيث تتخوّف الاوساط العربية الرسمية من احتمال اتخاذ دول السوق الاوروبية المشتركة قراراً مشابهاً لقرار الولايات المتحدة الاميركية؛ اذ ذكر مصدر مصري مطلع «ان جهوداً مصرية، وعربية، مكثّفة تُبذل في الوقت الحالي لقطع الطريق على أي قرار جماعي، أو ثنائي، يؤدي الى وقف الحوار الفلسطيني ـ الاوروبي تمشياً مع قرار الادارة الاميركية... [وان] زيارة وزير الخارجية المصري لايطاليا، بعد انتهاء مباحثاته في الولايات المتحدة [الاميركية]، تستهدف تطويق أي قرار جماعي، أو ثنائي، قد يصدر في الفترة الحالية ويؤدي الى وقف الحوار الاوروبي ـ الفلسطيني... [و] هذه الجهود تتمّ في الوقت الذي تستمر الاتصالات المكثّفة مع واشنطن، والتي تهدف [الى] التعبير عن الموقف المصري، والعربي، من التطورات الاخيرة... [ومهمة الوفد المصري] في واشنطن مهمة عربية جماعية... باسم كل الاطراف المعنيّة بقضية الشرق الاوسط... [و] الادارة الاميركية تعلم بأن التحرك المصري يحوز المساندة العربية الجماعية من جميع الدول العربية، وان الرسالة المصرية للرئيس الاميركي تعبّر عن الموقف العربي الجماعي، وتعكس القلق الناتج عن تعليق الحوار الاميركي ـ الفلسطيني» (**الشرق الاوسط**، ١٩٩٠/٦/٢٨).

من جهتها، دعت منظمة التحرير الفلسطينية، في ١٩٩٠/٦/٢٣، رسمياً، الى عقد اجتماع استثنائي للمجلس الوزاري للجامعة العربية، لاتخاذ اجراءات فاعلة لمواجهة تصاعد التهديدات الاسرائيلية. وقال ممثل المنظمة لدى جامعة الدول العربية، حكم بلعاوي: «ان قرار الولايات المتحدة [الاميركية] تعليق الحوار مع المنظمة يشكّل تشجيعاً للحكومة الاسرائيلية في خطتها لتصعيد الارهاب والتوسّع اللذين يشكّلان مخاطر كبيرة على

العرب» (**الحياة**، ٢٥/٦/١٩٩٠). وقال مصدر فلسطيني في بغداد: «ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، طلب عقد اجتماع ' عاجل' لمجلس وزراء الخارجية العرب [في ٢٧/٦/١٩٩٠]، في تونس، لدرس قرار الولايات المتحدة [الاميركية] بتعليق حوارها مع المنظمة» (**المصدر نفسه**). وصرّح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بأن الفلسطينيين «يريدون من العرب ان يقرّروا ماذا سيفعلون بعد القرار الاميركي؟... [و] لدينا بعض الافكار؛ لكننا لن نفرض شيئاً على الاجتماع الوزاري» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٦/١٩٩٠). وأفاد مصدر فلسطيني مسؤول، في بغداد، بأن «منظمة التحرير [الفلسطينية] ستقدّم اقتراحات جديدة بعد تعليق الحوار» (**المصدر نفسه**).

وقد تقرّر ان يعقد المجلس الوزاري العربي في ٢٧/٦/١٩٩٠؛ لكن الاجتماع تأجل، «وذكر ان الموعد الجديد للاجتماع سيعلن فيما بعد» (**الاهرام**، ٢٨/٦/١٩٩٠). وذكر مراسل هيئة الاذاعة البريطانية، في تونس، ان سبب التأجيل هو اعتذار بعض وزراء الخارجيات العرب عن حضور الاجتماع، بسبب مشاغلهم، حيث أبدى وزيران عربيان، فقط، استعدادهما للحضور (**هيئة الاذاعة البريطانية**، لندن، نشرة أخبار الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينتش، ٢٧/٦/١٩٩٠).

أحمد شاهين

مرحلة كسب الوقت

خلال الشهر الماضي، بدت الولايات المتحدة الاميركية في وضع لا تحسد عليه. فقد ماطلت بعض الشيء في شأن الاقتراح الذي قدّمه الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، على هامش «قمة واشنطن»، الخاص بهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل؛ لكنها، في المقابل، ظلّت صابرة تنتظر من الحكومة الاسرائيلية الجديدة جواباً واضحاً عن مبادرة وزير خارجيتها، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس، لاجراء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، وهي تعرف، سلفاً، ان رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بعث بالجواب غير مرة. كما ظلّت تنتظر من منظمة التحرير الفلسطينية جواباً عن رسالتها، أو بالاحرى ملاحظاتها، في شأن العملية البحرية التي نفّذتها جبهة التحرير الفلسطينية قرب شاطىء تل ـ أبيب، لكنها قرّرت، فيما بعد، تعليق حوارها مع المنظمة.

تحاشي المواجهة

لقد أفصحت القمة السوفياتية ـ الاميركية، التي عُقدت في واشنطن، مطلع الشهر الماضي، عن أسلوب في التعامل مع أزمة الشرق الاوسط يقوم على ان يطرح الطرفان موقفيهما من دون الاتفاق على أي من المسائل المطروحة، باستثناء العمل على تحاشي المواجهة الخطرة في المنطقة.

في هذا الاطار، كشفت مصادر دبلوماسية مطلعة النقاب عن محتويات الورقة الاميركية الوجيزة حول «عملية السلام في الشرق الاوسط»، التي ركّزت على جهود الادارة الاميركية لعقد حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في القاهرة، وما نتج عنها من خطوات، مثل مبادرة بيكر. وكرّرت الورقة الاميركية، باختصار، المبادىء التقليدية التي تستخدمها الدبلوماسية الاميركية، مثل «تحقيق سلام شامل من خلال المفاوضات المبنيّة على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨»، و«مبدأ الارض مقابل السلام»، و«أمن اسرائيل» و«حقوق الشعب الفلسطيني». وأشارت الورقة الى النشاط الدبلوماسي المكثّف الذي قامت به واشنطن في سياق دعمها لعقد حوار فلسطيني ـ اسرائيلي، للتفاهم على قواعد الانتخابات التي ستؤدي الى مفاوضات حول تدابير المرحلة الانتقالية، والتفاوض حول الوضع النهائي للارض المحتلة. ووصفت الورقة مبادرة بيكر بأنها جسر للعبور الى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وذكرت «ان المصريين والفلسطينيين ابدوا رغبتهم بالتحرك في اتجاه ذلك الهدف؛ ولكن التطورات السياسية في اسرائيل عطّلت التقدم وأخّرت العملية السلمية برمّتها» (**السفير**، بيروت، ١/٦/١٩٩٠).

امّا الورقة السوفياتية، فقد ركّزت على شمولية عملية السلام ودور هيئة الامم المتحدة فيها، واطار المؤتمر الدولي، وضرورة مشاركة الدول العربية الاخرى فيها. كما شدّدت الورقة على الحل الشامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وأشارت الى المقترحات السوفياتية، المعلنة في شباط (فبراير) ١٩٨٩، الداعية الى التحضير للمؤتمر الدولي للسلام. ورأت ان الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، الذي تدعو واشنطن اليه، يمكن ان يكون «خطوة أولى مهمة باتجاه عملية سلام حقيقية في الشرق الاوسط»؛ ودعت الى أعادة تنشيط دور الامم المتحدة، وتعيين مبعوث خاص للامين العام للمنظمة الدولية، من أجل تنسيق التحضير للمؤتمر الدولي (**المصدر نفسه**).

على ان ما يسترعي الانتباه، في هذا السياق، هو ان الورقة السوفياتية حاولت استغلال الجمود والمراوحة في الحركة الدبلوماسية الاميركية لطرح مبادرة، وصفها مسؤول اميركي بأنها «غير مساعدة»، كالدعوة، مجدداً، الى عقد المؤتمر الدولي، وتنشيط دور الامم المتحدة في هذا الشأن. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك لن يكون «مساعداً، أو بنّاء». وحاول شرح الموقف السوفياتي هذا بقوله، ان

موسكو تواجه، راهناً، مشاكل جدية في سياستها الشرق أوسطية، بسبب توتّر علاقاتها مع الدول العربية نتيجة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، ناهيك عن ان عدداً من الدول العربية الحليفة لها بدأ يشكّك في مدى ثبات موقفها؛ وبالتالي، «فان للسوفيات بعض الاسباب التي تدفعهم الى اعادة تطمين حلفائهم وتبنّي مواقفهم» (**انترناشونال هيرالد تريبيون، ٤/٦/١٩٩٠**).

ربّما كان في هذا الوصف شيء من الحقيقة، خصوصاً ان عدداً من المواقف السوفياتية يكتسي قدراً لا بأس به من الضبابية، ولم يجرِ، بعد، تحديده بشكل قاطع. من هنا، مثلاً، أكد غورباتشيوف، ان بلاده مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة الاميركية «في شكل بنّاء» لتسوية النزاع العربي – الاسرائيلي. ورأى ان لا «حل آخر» لأزمة الشرق الاوسط، الّا بتدويلها. وأضاف انه، مع بداية عملية التدويل، «سيكون في امكاننا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل». وعبّر عن اقتناعه بأن الجانب الاميركي راغب في الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ودافع عن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، قائلاً: «دعوني اتحدث لكم عنه؛ اعتقد بأنه الشخص الذي يمكنكم ان تعملوا معه الحل؛ اذ يمتلك القدرة على جعل ذلك ممكناً. واذا استطعتم العمل معه، فاعتقد بأن موقفه سيتطوّر أكثر» (**الحياة**، لندن، ٢ – ٣/٦/١٩٩٠).

وفي تطوّر لاحق، أعلن الزعيم السوفياتي، في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن ان بلاده تتعرض لـ «وابل من الانتقادات العربية». وأضاف: «اننا نواجه الوضع الآتي: بعد هذه الاجتماعات والمحادثات مع الرئيس الاميركي في شأن هذا الموضوع [هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل] أقول: امّا ان تبدّد اسرائيل قلقنا وتخرج باستنتاجات معيّنة، وامّا علينا ان نراجع المسألة في اطار ما يمكننا ان نفعله، بالنسبة الى أعطاء سمات الخروج لليهود السوفيات الى اسرائيل» (**انترناشونال هيرالد تريبيون، ٤/٦/١٩٩٠**).

يبقى السؤال الأهم الذي يجب ان يطرح: هل يمكن، في ضوء ما قاله غورباتشيوف، توقّع عمل جدّي من جانب موسكو في اتجاه القيام بتحرك مشترك مع واشنطن لتنشيط عملية التسوية، أم ان الامر كله لا يتعدّى محاولة بارعة من الرئيس السوفياتي لـ «رفع العتب» عن الكرملين؟

في هذا الشأن، يتّفق عدد من المراقبين على ان ثمّة اسباباً عديدة تحمل على الاعتقاد بأن شيئاً لن يتغيّر في تدفق المهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل نتيجة تلميح الزعيم السوفياتي الى احتمال تأجيل اصدار تأشيرات تسمح بهجرة اليهود، اذا لم تعط اسرائيل ضماناً بعدم توطينهم في الارض المحتلة. السبب الاول، يتعلق مباشرة بالاقتصاد السوفياتي وحاجة موسكو الى توسيع حقل تجارتها مع الولايات المتحدة الاميركية. فقد ربطت واشنطن، منذ سنوات، مسألة منح الاتحاد السوفياتي صفة الدولة الاولى الجديرة بالافضلية والرعاية في المجال التجاري بسماح موسكو بتدفّق اليهود السوفيات الى الخارج. وبعد اتفاقيات هلسنكي التي نصّت، بين أمور أخرى، على حرية التنقّل والهجرة لجميع الافراد، عقّدت واشنطن الوضع باعلانها عن اغلاق الباب أمام اليهود السوفيات الراغبين في الهجرة الى الولايات المتحدة الاميركية، قاصدة، بذلك، توجيههم، وإنْ بصورة غير مباشرة، الى اسرائيل (**المصدر نفسه**).

السبب الثاني الذي يحمل على الاعتقاد بأن كلام غورباتشيوف لن يغيّر شيئاً هو استمرار وصول المهاجرين السوفيات الى اسرائيل يومياً بالمئات، الامر الذي يخلّ بالميزان الديمغرافي اليهودي – الفلسطيني ضمن حدود فلسطين في شكل مادّي ملموس. امّا «الضمان» الذي طلبه من تل – أبيب بعدم توطينهم في الارض المحتلة، فمن الصعب معرفة صيغته، بوضوح، او النظر الى جدواه بأي نوع من اليقين (**تايم**، ١٨/٦/١٩٩٠، ص ٣٨).

على الرغم من ذلك، فقد تكاثرت ردود الفعل الاميركية على تهديد غورباتشيوف بوقف الهجرة اليهودية من بلاده. في هذا الخصوص، أعرب مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برينت سكوكروفت، عن قلقه، مشيراً الى انه «لهذه الاسباب بالذات لن يرسل الرئيس بوش الاتفاق التجاري الموقّع مع الزعيم السوفياتي الى الكونغرس قبل اقرار قانون الهجرة في الاتحاد السوفياتي». من جهته، قال بيكر، في تصريحات تلفزيونية، انه «غير قلق» من التهديد الذي أطلقه غورباتشيوف،

لأن السوفيات «أبلغوا الينا ذلك» قبل القمة. لكنه أشار أيضاً، الى ان الرئيسين، السوفياتي والاميركي، لم يبحثا في هذه المسألة في خلوتهما في كامب ديفيد. وأضاف ان موقف بلاده، من هذا الموضوع، يختلف عن الموقف السوفياتي؛ اذ هي «تؤيد علناً، ومن دون شروط، مبدأ هجرة اليهود السوفيات؛ لكننا لا نؤيد انشاء مستوطنات جديدة، أو توسيع ما هو قائم، الآن، في الارض المحتلة». وزاد: «اننا لا نربط بين المسألتين بالطريقة التي عرضها غورباتشيوف». ولاحظ «أن السوفيات يواجهون، في هذه القضية، مشاكل أكبر ممّا نواجه نحن» (**نيويورك تايمز**، ٥/٦/١٩٩٠).

في الوقت عينه، قالت المتحدثة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان المسؤولين الاميركيين غير متأكدين ممّا قصده غورباتشيوف عندما هدّد بايقاف الهجرة. وأضافت، انه «لم تظهر في القمة [في واشنطن] أي اشارة الى ان السوفيات لن يفوا بتعهداتهم السماح بهجرة اليهود، ونتوقع ان يستمروا في ذلك، لأنهم يعرفون أهمية الموضوع بالنسبة الينا» (**المصدر نفسه**).

وبصرف النظر عن وجهة النظر الاميركية، في هذا الخصوص، فقد سارعت الدبلوماسية السوفياتية الى تمييع تحذير غورباتشيوف، عندما قال نائب رئيس القسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، اندريه غراتشيف، انه يأمل في ألّا تكون تصريحات شامير، التي أعادت تأكيد «حق» المهاجرين في الاستيطان أينما شاءوا، «الكلمة الاخيرة»، وأضاف: «آمل ألّا يكون هذا هو الرد النهائي». ورفض وضع اطار زمني لتنفيذ تحذير غورباتشيوف (**الحياة**، ٥/٦/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد صرّح مسؤول اميركي بأن الاتحاد السوفياتي سحب التحذير الذي كان غورباتشيوف أطلقه في ختام «قمة واشنطن» بايقاف هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، اذا مضت في توطينهم داخل الارض المحتلة. وقال، ان بيكر أبلغ الى نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، خلال اجتماع فيما بينهما في كوبنهاغن، انه قلق من تصريحات الرئيس السوفياتي في هذا الشأن. ورد شيفاردنادزه على ذلك بقوله، أن الاتحاد السوفياتي «ليست لديه النيّة لتغيير موقفه من تسهيل الهجرة، وانه ملتزم هذا الموقف». وأضاف، ان الوزير السوفياتي أبلغ الى نظيره الاميركي انه سيتمّ اعلام الحكومة الاسرائيلية بأن الموقف السوفياتي من الهجرة لم يتغيّر، الّا انه لم يفصح عن الاسلوب الذي سيتمّ به الاعلام للاسرائيليين، نظراً الى عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الجانبين (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٦/١٩٩٠).

تفجير مدروس

ربما استطاعت الادارة الاميركية طيّ ملف الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، لكنها، في المقابل، ظلّت متمسّكة في معارضتها السياسة الاسرائيلية الرامية الى الاستمرار في بناء المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة (توماس فريدمان، **نيويورك تايمز**، ١٦ ـ ١٧/٦/١٩٩٠). من هنا، كرر الرئيس الاميركي موقف بلاده المعارض لهذه السياسة، معترفاً بأن اسرائيل لم تستمع للاحتجاج الاميركي، وان هنالك «مستوطنات تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية» في الارض المحتلة. وشدّد على ان ادارته ستستمر في «محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بأنه من غير المثمر المضيّ في بناء مستوطنات اضافية في هذه الاراضي». وأضاف، ان هدف بلاده هو «جلب الاطراف الى طاولة السلام»، وانه، ووزير خارجيته، «عملا جاهدين مع الاسرائيليين لدفعهم الى التفاوض»، مشيراً الى ان هذه الخطوة هي الاكثر الحاحاً، والى انه سيستمر في تكرار الموقف الاميركي، وفي «الدعوة الى محادثات السلام» (**الحياة**، ٤/٦/١٩٩٠).

وبالطبع، لم يكن هذا هو الملف الوحيد الذي حافظت الادارة على ابقائه مفتوحاً في علاقتها مع اسرائيل، وانما أُضيف اليه ملف لا يقل أهمية عنه، خصوصاً بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة. فقد أجمع المراقبون والمحللون السياسيون، في واشنطن، على ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة، وما أعلنته من مبادىء أساسية لسياستها، لم تدع مجالاً للشك في ان المنطقة مقبلة على مرحلة خطرة تهدد بوقوع مواجهة جديدة، وان جهود السلام التي بذلتها الادارة، في الفترة الماضية، باتت في حكم المنتهية، على الرغم

من قول البعض ان حكومة اسرائيل قد تكون قادرة على اتخاذ قرارات هامّة في اتجاه السلام، مثلما فعلت حكومة مناحيم بيغن في أواخر عقد السبعينات (فريدمان، مصدر سبق ذكره؛ **انترناشونال هيرالد تريبيون، ٩ ـ ١٠/٦/١٩٩٠**).

بيد ان التصريحات التي أطلقها عدد من المسؤولين الاسرائيليين، بعد تشكيل الحكومة الجديدة، لم تكن توحي، في أي حال من الاحوال، بامكانية من مثل هذا القبيل. ففي حديث بدا وكأنه موجّه، ضمناً، الى الادارة الاميركية، رفض شامير التفاوض مع الفلسطينيين على حل دائم؛ «فذلك ليس هامّاً؛ لا بل يمكن ان يكون ضارّاً». وأضاف، ان حكومته مرتبطة «بخطة السلام التي قدّمتها الحكومة الاسرائيلية في ١٤ أيار (مايو) ١٩٨٩، وانها مستعدة لبدء مفاوضات مع فلسطينيين تستبعد منها منظمة التحرير الفلسطينية». وأشار الى انه لا يمكن التقدّم في مسيرة التسوية على «الطريقة الاميركية». وقال: «نحن بحاجة، احياناً، الى التوقف والانتظار، بالنظر الى التعقيدات التي تعتري عملية التسوية» (**جيروزاليم بوست، ١٥/٦/١٩٩٠**). بل أكثر من ذلك، فعندما سُئل هل مبادرة وزير الخارجية الاميركية، ذات النقاط الخمس، باتت ميتة؟ أجاب: «لا أعرف على وجه الدقّة ما هي مبادرة بيكر؛ وانما توجد خطة شامير» (**الحياة، ١٢/٦/١٩٩٠**).

السؤال الذي فرض نفسه على الادارة الاميركية، في ضوء هذه التصريحات، هو: هل تريد القيادة الاسرائيلية الجديدة استمرار الدور الاميركي في البحث عن التسوية في المنطقة، أم انها، في الواقع، تتمنّى انسحاب هذا الدور، الذي بات يشكّل مصدر ضغط عليها؟

كانت الاجابة عن هذا السؤال أكثر من واضحة في شهادة بيكر في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي. فقد حمّل اسرائيل، بصفة خاصة، مسؤولية عدم توصّل الجهود الاميركية «على مدى احد عشر شهراً» الى تقدّم، بعدما كانت على قاب قوسين أو أدنى منه. وأكد بيكر، انه من الصعب على الولايات المتحدة الاميركية ان تفهم لماذا لم تعط اسرائيل موافقتها على الحوار مع الفلسطينيين؛ وأوضح انه أطلع على تقارير اخبارية، احدها نقل عن مسؤول اسرائيلي، «ان موضوع التحرك نحو القبول بالمبادرة الاميركية لدفع عملية السلام لم يعد مطروحاً... واذا كان ذلك هو الموقف الاسرائيلي، فلن يكون هناك حوار ولا مَنْ يتحاورون»؛ وبالتالي، فالمطلوب «من جانب اصدقائنا في اسرائيل نيّة طيّبة وجهود ايجابية». واذا «لم نحصل على ذلك في سرعة، عليّ ان أقول للجميع [في اسرائيل] يجب ان يعرفوا رقم الهاتف، وعندما تصبحون جدّيين في شأن السلام، خابرونا» (**انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٤/٦/١٩٩٠**).

وبغية توفير الدعم اللازم لما قاله بيكر، أعلن البيت الابيض الاميركي، بلسان ناطقه، مارلن فيتزووتر، ان الرئيس الاميركي «يؤيد، كلياً»، الموقف الذي اتخذه وزير الخارجية في مجلس النواب، في شأن العلاقة مع اسرائيل. لكنه حاول ان لا يزيد في حدّة الشرخ بين واشنطن وتل ـ أبيب عندما قال: «ان بيكر لم يكن يحاول الانحياز الى طرف، أو الى آخر، في الشرق الاوسط؛ وما أعلنه يتلخّص في ان الولايات المتحدة الاميركية عملت طويلاً، وبجهد، من اجل عملية السلام، ومع جميع الاطراف المتنازعة في المنطقة، في محاولة لبدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي». وأضاف، ان «الامر يعود، في النهاية، الى هذه الاطراف لتؤكد رغبتها في السلام». وكرر القول ان اسرائيل «حليف قوي للولايات المتحدة [الاميركية]، وستبقى صديقاً، ولن تتبدل سياستنا»؛ لكنه أوضح ان هناك تساؤلات داخل الادارة حول مدى رغبة الاطراف، وخصوصاً اسرائيل، في السلام (**الحياة، ١٥/٦/١٩٩٠**).

وفي معرض شرحها لمرامي الوزير الاميركي، أعلنت تتوايلر ان بيكر طلب من جميع أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي اظهار حسن النيّة والاهتمام بتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وأكدت انه ما دام هناك التزام ورغبة صادقة من جانب الاطراف، فان بيكر «سيواصل مهمته الرامية الى دفع عملية السلام في المنطقة». وأضافت: «ان معنى رسالة بيكر هو: لا يمكن ان نكون راغبين في السلام أكثر من الاطراف المعنيّة، واننا لا نستطيع تحقيق السلام في المنطقة، اذا كانت الاطراف المعنيّة لا تريده». وأكدت ان بيكر يأمل في «استئناف عملية السلام من حيث توقفت» قبل انهيار الائتلاف

الحكومي في اسرائيل؛ وأوضحت ان ليس لديها «أي سبب للاعتقاد بأن الحكومة الاسرائيلية الجديدة ليست صادقة في رغبتها في العمل من أجل السلام» (**المصدر نفسه**، ١٦ ـ ١٧/٦/١٩٩٠).

ومن اجل تعميق كلام بيكر في مجلس النواب، قال مسؤول في وزارة الخارجية، ان الوزير الاميركي كان «مرتاحاً جداً» لما أعلنه هناك؛ وان الناطقين باسمه أكدوا ان كلامه كان «واضحاً، وخالياً من الغموض»، وانه متمسّك بكل كلمة قالها. وأضاف المسؤول، ان بيكر «وضع النقاط على الحروف؛ ونحن، الآن، في انتظار ردود الفعل». ووصف الشعور من جانب اسرائيل ومؤيديها في الكونغرس بأنه في حالة «تشوّش وصدمة»؛ اذ ان احداً لم يكن يتوقّع ان يكون بيكر صريحاً الى هذه الدرجة. وأوضح أن الذي دفع وزير الخارجية الاميركية الى انتقاد اسرائيل، هو محاولته ايصال رسالة واضحة الى القيادة الاسرائيلية عن «امتعاض» واشنطن لمواقفها، وهي مواقف مستمرة تجاه شامير منذ رفضه المبادرة الاميركية في آذار (مارس) الماضي، والتي كانت تتعلق بتشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار مع الاسرائيليين في القاهرة، خصوصاً بعد كلام رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي يتناقض، كلياً، مع ما تدعو اليه الادارة الاميركية، وهو ضرورة بناء عملية التسوية على مبدأ «الارض في مقابل السلام» (**المصدر نفسه**).

في هذا السياق، أشارت مصادر اميركية مطلعة الى ان تصريحات بيكر عكست تحوّلاً جذرياً في موقف الادارة الاميركية تجاه عملية التسوية برمّتها. وأكدت، ان الادارة باتت تجري عملية مراجعة شاملة لسياستها الشرق أوسطية في ضوء التطوّرات الاخيرة، قد تؤدي، في الفترة القليلة المقبلة، الى اعلان واشنطن عن مبادرة تظهر تصوّرها لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي (جيم هوغلاند، **الواشنطن بوست**، ١٩/٦/١٩٩٠). وأضافت المصادر، ان ما يدفع الادارة الى التفكير في طرح «اعلان اميركي جديد يحمل تصوّراً للحل» هو وصول المساعي الراهنة الى الطريق المسدود، نتيجة عدم تجاوب اسرائيل مع مبادرة بيكر، والتخوّف من تصعيد الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل؛ يضاف الى ذلك التعقّد في التوتر الاقليمي نتيجة «المواجهة» الحاصلة، اقلّه كلامياً، بين العراق واسرائيل، مع الأخذ في الاعتبار كلام بغداد حول حق ممارسة الدفاع عن النفس على محمل الجدّ (**المصدر نفسه**). وأوضحت، ان واشنطن باتت تشعر، بعد قمة بغداد، بأن ثمّة تطوّرات جديدة في العالم العربي قد تؤدي، في حال عدم اعطائها الاهتمام الكافي، الى مواجهة ساخنة، أقل نتائجها ترسيخ عدم الاستقرار في المنطقة، والأخذ في الاعتبار تزايد اعتماد الولايات المتحدة الاميركية على النفط المستورد (**المصدر نفسه**).

وتتوقع مصادر مطلعة أخرى ان تشمل الخطة الاميركية تصوّر الادارة للحل، وهو ما تحاشت اعلانه، رسمياً، في السابق، كونها كانت تلعب «دور الوسيط»، الذي سيرتكز على ما سبق ان أعلنته الادارة، أي «الارض في مقابل السلام»، وبدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (افتتاحية، **الواشنطن بوست**، ١٦ ـ ١٧/٦/١٩٩٠).

في خلال ذلك، أفادت مصادر دبلوماسية، في واشنطن، بأن الرئيس الاميركي بعث برسالة مطوّلة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي تتضمّن خطوطاً عريضة لعملية السلام. وأفادت، أيضاً، بأن بوش كرر، في رسالته، استمرار التزام الادارة الاميركية السعي الى تنفيذ المبادرة الاسرائيلية المتعلقة بعملية الانتخابات في الارض المحتلة، بدءاً بالحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح في القاهرة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠/٦/١٩٩٠).

وما يمكن ان يقال، ممّا تسرّب من الادارة، ان بوش، الذي أخضع الردّ الاسرائيلي على رسالته لـ «مزيد من التمحيص والدرس»، قد يستطيع، من خلال ذلك، كسب مزيد من الوقت لبلورة سياسته الشرق أوسطية الجديدة.

تعليق الحوار

استُخدمت عملية الانزال، التي حاولت القيام بها مجموعة مسلّحة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية على شاطىء تل ـ أبيب، ذريعة من قبل الادارة الاميركية لتعليق الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، ولو الى حين. في هذا الشأن، يستوجب القول، ان قرار تعليق الحوار مع منظمة التحرير

الفلسطينية لم يأت فجأة، وانما مرّ، على الرغم من الفترة الزمنية القصيرة لاتخاذه، بمحطات عدة يحسن التذكير بأهمّها.

في البداية، ذكرت مصادر مطلعة، في واشنطن، ان الادارة الاميركية تدرس، بجدية، «تجميد» الحوار مع م.ت.ف. وتخوّفت من ان تؤدي التطورات هذه الى الدفع باتجاه نسف عملية السلام، وطالبت الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بادانة العملية وطرد «ابو العباس» من اللجنة التنفيذية للمنظمة (**نيويورك تايمز**، ١٩٩٠/٥/٣٠).

ولم يكد يمضي بعض الوقت حتى صرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، تتوايلر، بأن العملية «تضع الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في خطر»؛ وأضافت، ان ادارة بوش تنتظر ردّ م.ت.ف. على «الملاحظة الخطية» التي بعثت بها اليها من خلال سفيرها في تونس، روبرت بيلّترو، والتي طالبتها فيها بتصحيح الوضع الناتج من العملية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٦/١).

واذا ما كانت تتوايلر لم تستطرد بما فيه الكفاية، فان مسؤولاً اميركياً في وزارة الخارجية تولّى هذا الامر بالنيابة عنها، حين ذكر ان تصريحات الرئيس الفلسطيني، عرفات، في بغداد، جاءت، تقريباً، في الوقت عينه الذي بعثت فيه واشنطن برسالتها الى المنظمة في تونس؛ وبالتالي، «فاننا لم نسمع، حتى الآن، الرد النهائي لعرفات». ووصف الشعور، الذي كان سائداً في أوساط الادارة، بأنه «ارتباك» أكثر من أي شيء آخر، مشيراً الى انه غير معروف، حتى الآن، ما سيكون عليه موقف الرئيس الاميركي ووزير خارجيته من مسألة الحوار، «علماً بأن الضغوط تزداد عليهما، خصوصاً في الكونغرس، للقيام بعمل ما، أقلّه تجميد الحوار». ورفض، في المقابل، ان يذكر ما تريده واشنطن من المنظمة؛ لكنه أوضح ان م.ت.ف. «لا تستطيع تجاهل زعيم جبهة التحرير الفلسطينية [ابو العباس]، لأنه عضو في لجنتها التنفيذية، وأحد قادتها». وأشار الى ان عرفات لا يستطيع، بمفرده، حل المشكلة، وانما هي مسألة على المنظمة، بمجملها، ان تسعى الى حلّها «لأن ما فعله ابو العباس وضع الحوار في دائرة الخطر» (**الحياة**، ٢ ـ ١٩٩٠/٦/٣). وما لم يقله المسؤول الاميركي، قالته مصادر مقرّبة من الادارة، وهو انه على عرفات ان «يدين العملية ويطرد المسؤولين عنها» (جوناثان راندل، **الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٦/٥).

حالة «الارتباك»، هذه، بررها الناطق باسم البيت الابيض، فيتزووتر، بالقول، ان المسؤولين الاميركيين لم يكملوا، حتى الآن، مراجعتهم «للحادث الارهابي» في اسرائيل، ولم «نتوصل الى أي قرار» في هذا الشأن (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/٥)؛ فيما قال رئيس موظفي البيت الابيض، جون سنونو، ان الوزير بيكر ومستشار الرئيس للامن القومي، سكوكروفت، يعملان على مراجعة المعلومات المتوفرة عن الحادث، للتأكد من مدى التزام المنظمة تعهداتها. وتفادى، بدوره، الاجابة عن سؤال هل أخلّت م.ت.ف. بتعهداتها، وقال ان الحادث أثار في اسرائيل مشاكل ليس لجهة السعي الى جلب الاسرائيليين الى طاولة المفاوضات فحسب، بل لأنه شكّل عائقاً أمام عملية السلام كذلك (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان ادارة بوش لم تكن تنوي «الاستعجال» في اتخاذ قرار في شأن مستقبل الحوار مع المنظمة، في انتظار معرفة المزيد من التفاصيل عن عملية الانزال البحري على شاطىء تل ـ أبيب، ومعرفة نتائج الاتصالات مع م.ت.ف. (توماس فريدمان، **نيويورك تايمز**، ٩ ـ ١٩٩٠/٦/١٠).

في هذا الاطار، لاحظ عدد من المراقبين، في واشنطن، ان الادارة الاميركية، في عملية مراجعتها لسياسة الحوار مع م.ت.ف. أخذت في الاعتبار ليس عملية الانزال على شاطىء تل ـ أبيب فحسب، بل الوضع العام في المنطقة في ضوء التطورات الاخيرة، ومنها قرارات «قمة بغداد». وأضاف هؤلاء، ان واشنطن ترى الوضع في المنطقة «متأزماً»، وان سياستها الشرق أوسطية، كلها، معرّضة للخطر، خصوصاً في حال تدهور العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وممّا يؤكد صحة هذا الرأي، ان مسؤولاً اميركياً كبيراً ذهب الى القول، انه «يجب عدم التصديق، على الاقل في الوقت الحاضر، ان قراراً في شأن الحوار بات حتمياً». وأوضح، ان ليس هناك أي مؤشر الى ذلك، مشيراً الى ان مراجعة

ومشاورات، على أرفع المستويات، ستجرى في هذا الخصــوص. وأضاف، ان قراراً في شأن استمرار الحوار، أو تعليقه، لا يقرره الوزير بيكر بمفرده، بل انــه «قــرار من الوزن الثقيــل»، يتعلق بمجمــل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، ويتطلب، بناء على ذلك، مشاورات مكثّفة بين الرئيس بوش وكبار مستشاريه. لكنه لاحظ ان ثمّة محاولات في أوساط امــيركيــة مؤيــدة لاسرائيل لـ «اجبار» الادارة على اتخاذ قرار سريع، من خلال «الترويج لحتمية اتخاذ مثل هذا القرار» (**الحياة**، ٩ ـ ١٠/٦/١٩٩٠).

من هنا تفهم تصريحات الرئيس الاميركي التي أعلن فيها، ان ادارته لم تتخذ، حتى الآن، قراراً في شأن حوارها مع م.ت.ف. وسُئل هل تقطع واشنطن علاقاتها مع المنظمة، فأجاب: «لست مستعداً، الآن، لأعلن السياسة» التي ستعتمد تجاه المنظمة، لكنه أضاف: «ان حوارنا مبنيّ على نبذ الارهاب»، وحادثة الانــزال البحــري على شاطىء تل ـ أبيب «كــانت ارهــابــاً صرفــاً» على حدّ زعمــه. ودعــا عرفات الى «التحــدث، علنــاً، ضد الارهــاب»، وأضاف: «لقد أعربت عن غضبي حيال الهجوم؛ واغتنم الفرصة، هنا، لاعرب عن غضبي حيال كل أعمال العنف في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**).

من جهته، أعلن بيكر، ان واشنطن لم تقرر هل تقطع حوارها مع م.ت.ف. ام لا، لعدم تنديد الاخيرة بمحاولة جبهة التحرير الفلسطينية شنّ هجوم على الشاطىء قرب تل ـ أبيب. وقال: «عندما نقتنع بأننا نعرف كل ما نحتاج الى معرفته، سنتصرف على نحو يعكس التزامنا تشجيع [جهود] السلام، ولكن مع حزم في التنديد بالارهاب». وامتنع عن ذكر المعلومات المطلوب معرفتها، وأضاف: «الارهاب امر يجب ان يؤخذ على نحو جدي جداً... ومن المهم ان نواصل السعي الى احلال السلام في الشرق الاوسط بطريقة جديــة؛ لذا، فان التعامل مع هذه القضية يتطلب مسؤولية» (**المصدر نفسه**).

لكن قضية الحوار لم تكن تجري في فراغ. فقد بدأت حملة مركّزة في أوساط الكونغرس بمجلسيه، لتصعيــد الضغط على الادارة الاميركية، من اجل ايقاف الحوار مع المنظمة؛ وقدّم الشيوخ كوني ماك وجوزيف ليبرمان وفرانك لوتنبرغ وتشارلز غراسلي مشروع قرار يدعــو الادارة الى «تعليق اتصالاتها مع م.ت.ف.». كما قدّم النائب لاري سميث مشروع قرار مشابهاً الى مجلس النواب (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨/٦/١٩٩٠).

وبغية تهدئة خواطر هؤلاء، أعلن نائب الرئيس الاميركي، دان كويل، عن ان بوش «سيتخذ، قريباً، قراراً في شأن الحوار مع م.ت.ف.». وان هذا القرار سيقوم على تصميم الولايات المتحدة الاميركية على «دعم الســلام ومواجهة الارهاب». وأضاف كويل، الذي كان يتحــدث في المــؤتمــر السنــوي للجنــة الاميركية ـ الاسرائيلية للعلاقات العامة (ايباك)، ان بوش «سيتخــذ القــرار الصحيــح»، في ما يتعلّق بالحــوار مع المنظمة. وأكد ان بلاده دانت الانزال الفلسطيني على شاطىء تل ـ أبيب، «ونحن ننظر الى الارهاب، والى هذا الهجوم، بالذات، بجدية كبيرة». وتطرّق الى الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وقال ان الادارة مضت فيه لاعتقادها بأنه، في غياب مثل هذا الحــوار، فان الفلسطينيين، في الارض المحتلة، لن يشاركوا، على الأرجح، في عملية السلام، «لكننا لم نضغط على اسرائيل للتفاوض مع م.ت.ف. ولم نسع الى ادخــال المنــظمــة في عمليــة السلام من الباب الخلفي، ولم نؤيد قيام دولة فلسطينية، واستمرينا في مواجهــة جهــود المنــظمــة للحصــول على صفــة الدولة في الهيئــات الدوليــة المختلفــة» (**الحيــاة**، ١٢/٦/١٩٩٠).

ظروف هذا الكـلام أكثر من واضحة: ضغوط الكــونغرس ووراءه التنظيمات اليهودية لجهة قطع الحوار مع م.ت.ف. كلياً، بمبررات لم يكن في قدرة الادارة تحديها (انظر تصريح تتوايلر في **انترناشونال هيرالد تربيــون**، ١٢/٦/١٩٩٠). وهكــذا، عندما جاء بيان المنظمة من دون ادانة العملية العسكرية الاخــيرة، علّق النــاطق باســم البيــت الابيض، فيتــزووتر، قائلًا: «ان الادارة أخذت علماً بالبيان الذي أُصدر، مثلما أخذت علماً بالبيان السابق له، الذي يتبرّأ من أي تورّط في الحادث الارهابي الذي وقــع في اسرائيــل، في ٣٠ أيــار (مايــو) الماضي». وأضــاف، ان الادارة «مــرتــاحــة لادانة م.ت.ف. الهجمات ضد المدنيين، وهذا ينسجم مع تعهّدها، العام ١٩٨٨، نبذ الارهاب. وفي الوقت نفسه، نأسف لكون البيان لم يشمل ادانة محدّدة لهجوم ٣٠ أيار (مايو)، ونــأسف، ايضاً، كون البيان لم يبحث

في موضوع العلاقة بين ابو العباس وم.ت.ف.». وأكد ان بلاده مستمرة في درس الادلّة التي تلقّتها من اسرائيل عن الحادث، وتدرس، ايضاً، المعلومات التي حصلت عليها في شكل مستقل. وأضاف ان الادارة ستستمر، أيضاً، في البحث في المسألة مع م.ت.ف. من خلال سفيرها في تونس، بيلّترو؛ وهي تعتبر القضية «مسألة خطرة، ولكن ليس لدينا أي روزنامة، أو جدول زمني، لما سنقرره، ولاعطاء رأينا في هذه المسألة» (**الحياة**، ١٢/٦/١٩٩٠).

وفي الاطار ذاته، قال بيكر، في شهادة الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ان لقضية الحوار الاميركي – الفلسطيني مضاعفات هامّة على عملية السلام، مكرراً ان واشنطن لن تسمح لسعيها الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط بأن «يعرقل التزامها محاربة الارهاب». وعرض للتحركات الدبلوماسية الاميركية بعد حادث الانزال البحري، وقال، ان الادارة اتصلت، في ٣١ أيار (مايو) الماضي، بـ م.ت.ف. عبر سفيرها في تونس، وأعلمتها بأن الولايات المتحدة الاميركية «غاضبة من الهجوم الارهابي»، مثيرة مسألة عضوية «ابو العباس» في اللجنة التنفيذية. وأضاف، ان الادارة أبلغت الى المسؤولين الفلسطينيين «ضرورة ادانة م.ت.ف. للهجوم، بشكل واضح، لا لبس فيه، وان تتبرأ من الحادث؛ وكذلك عليها ان تتخذ خطوات تأديبية في حق ابو العباس لكي تظهر، من دون أي شك، انها لا توافق على هذا النوع من النشاطات، وانها ملتزمة تعهداتها». وتابع رواية التطورات الدبلوماسية بقوله، ان «عدداً من الحكومات الصديقة القلقة على استمرار عملية السلام عرضت المساعدة»؛ وحتى الآن، «فان ردود المنظمة العلنية والخاصة ليست كافية». لكنه أشار الى ان الحكومة الاميركية أخذت علماً ببيانات المنظمة التي تبرّأت من الحادث، لكنها «لم تدن هجوم جبهة التحرير [الفلسطينية] مباشرة، ولم تظهر أي استعداد لعزم المنظمة على اتخاذ خطوات لتأديب 'ابو العباس' الذي نظّم العملية» (**المصدر نفسه**، ١٣/٦/١٩٩٠).

ومهما يكن الأمر، فقد أعلن الرئيس الاميركي «تعليق» الحوار، الى ان تتخذ م.ت.ف. «الاجراءات اللازمة لحل المشاكل المرتبطة بالارهاب»، مشيراً، مباشرة، الى عملية الانزال البحري. وقال: «منحنا م.ت.ف. وقتاً كافياً لتسوية هذه المسألة. لكن بيان المنظمة الذي اكتفى بادانة أي هجوم يستهدف المدنيين ليس كافياً». وشدّد على «ان حجم القوة [في عملية الانزال]، والهدف الجغرافي، يشيران الى ان مدنيين كانوا مستهدفين في العملية». وأضاف: «بمجرد ان تصبح م.ت.ف. مستعدة لاتخاذ الاجراءات اللازمة، سنكون على استعداد، من جانبنا، لمعاودة الحوار». واعترف بأن قراره يمكن ان يؤدي الى عودة العنف الى الشرق الاوسط؛ لكنه أعرب عن أمله في الّا يحدث ذلك، مؤكداً انه يودّ «رؤية عملية السلام تتقدّم» في المنطقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١/٦/١٩٩٠).

الّا ان السؤال الذي كان مطروحاً في العاصمة الاميركية، في ضوء قرار التعليق وتبريراته، هو لماذا تحركت الادارة بهذه السرعة، وهي تعلم جيداً ان تعليق الحوار مع المنظمة لن يساعد الجهود الرامية الى حل النزاع؟ الجواب الرسمي عن هذا السؤال جاء على لسان الرئيس بوش، عندما أعلن قراره، وهو ان م.ت.ف. لم تدن بصورة مباشرة عملية الانزال البحري، ولم تتخذ الاجراءات الضرورية لـ «تأديب» المسؤول عن هذه العملية. وبمعنى آخر، فان وجهة النظر الاميركية ارتكزت على ان عودة الحوار مع م.ت.ف. مرتبطة بتنفيذ هذين الشرطين (انظر، على سبيل المثال، **افتتاحية الواشنطن بوست**، ٢٢/٦/١٩٩٠).

لكن الاوساط السياسية المطلعة تحدثت عن أسباب أخرى، سمّاها الخبير في شؤون المنطقة، وليام كوانت، بـ «البعد الداخلي»، وهي ان الادارة حاولت، بالقرار الذي اتخذته، تفادي تحرك الكونغرس نحو قطع الحوار، نهائياً، مع المنظمة؛ وبالتالي، تحوّلت قضية الحوار الى «مسألة داخلية ذات أبعاد ونتائج على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٢/٦/١٩٩٠). وأضافت الاوساط نفسها، ان حسابات الرئيس الاميركي، ووزير خارجيته، كانت ان لا محالة من تعليق الحوار، ما دامت واشنطن لم تتلقّ الرد المطلوب من المنظمة. وكان عليهما اتخاذ القرار قبل ان يجبرهما اعضاء الكونغرس، المؤيدون لاسرائيل، على ذلك؛ وبالتالي تفادت الادارة

التحرك تحت الضغط، لئلاً يستغل الحزب الديمقراطي المعارض قضية الحوار مع المنظمة في الانتخابات الاشتراعية التي سوف تجرى في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل (المصدر نفسه).

والى الحسابات الداخلية، تحدثت أوساط مطلعة أخرى عن رغبة من جانب الادارة الاميركية في طمأنة الحكومة الاسرائيلية الجديدة بأنها جادّة في «محاربة الارهاب»، وجادّة، أيضاً، في طمأنتها بأنها لن تضغط على اسرائيل للتعامل، مباشرة، مع م.ت.ف. (انظر، المصدر نفسه، ٢٣ ـ ١٩٩٠/٦/٢٤).

وبالطبع، لن يكون في استطاعة الادارة الاميركية، الاّ الاستمرار في البحث عن حلول في ظل التوتّر الذي بات يسود اجواء المنطقة.

ن.ح.

تآكل في الموقف الاسرائيلي

ممّا لا شك فيه ان الشهر الواقع بين ١٦ أيار (مايو) و١٥ حزيران (يونيو) هو من أكثر الفترات المحتشدة بالاحداث المثيرة والعواقب السياسية منذ الشهور الاولى لاندلاع الانتفاضة الشعبية في الارض الفلسطينية المحتلة. فقد قام جندي سابق اسرائيلي بارتكاب مجزرة بشعة بحق عمّال فلسطينيين قادمين من قطاع غزة، في ٢٠ أيار (مايو)، ممّا أثار موجة احتجاج ضخمة وأدّى الى وقوع المئات من الاصابات الاضافية. ولم تمض سوى عشرة أيام حتى وصلت مجموعة فدائية بحرية تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية الى الساحل الفلسطيني جنوب تل ـ أبيب، في محاولة لتنفيذ عملية عسكرية، ممّا أدّى، نهاية، الى تجميد الحوار الفلسطيني ـ الاميركي. وقد رافق هذه الحقبة المفصلية تصاعد ملموس في العمليات العسكرية وشبه العسكرية التي نفّذتها الخلايا السرية و«القوات الضاربة» التابعة للانتفاضة الشعبية ضد الاهداف الاسرائيلية المختلفة. هذا، وقد أوضحت المؤشرات السابقة، وغيرها من التطوّرات، كم فقدت قوات الاحتلال الاسرائيلية السيطرة الميدانية، على الرغم من سعيها الى ادراج أساليب وأدوات جديدة ضمن حيّز التطبيق، تمشياً مع الوجهة القمعية المتشددة المتوقّعة للحكومة اليمينية الجديدة.

فما ان وقعت مجزرة ريشون لتسيون صباح الاحد، في ٢٠ أيار (مايو)*، حتى امتدت ذيولها، بالاضافة الى الاراضي المحتلة، الى الاردن، حيث هاجم مسلّح حافلة مدنية تنقل مجموعة من السياح الفرنسيين وسط عمّان، في ٢١ أيار (مايو)، وقد أطلق عليهم النار، ثمّ طعن بعضهم بسكين، قبل أن يتمّ اعتقاله، ممّا خلّف عشرة جرحى (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٢/٥/١٩٩٠). وأعلنت السلطات الاردنية، لاحقاً، في ١٨ حزيران (يونيو)، عن انها اعتقلت خمسة أفراد من منظمة الجهاد الاسلامي ـ بيت المقدس بشبهة العلاقة بالهجوم، دون تأكيد ذلك، على الرغم من نفي ناطق باسم المنظمة أية علاقة (**الحياة**، لندن، ١٩/٦/١٩٩٠). أمّا قبل ذلك، فقد توالت الحوادث في الاردن؛ اذ وقعت مواجهات بين قوات الامن ومتظاهرين أسفرت عن سقوط قتيلين و٢٣ جريحاً، في اربد ومخيم البقعة، في ٢٢ أيار (مايو)، بينما أكدت مصادر مسؤولة نبأ اعتقال متسللين ينقلون أسلحة الى مخيم البقعة، انطلاقاً من سوريا، في اليوم التالي (**المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٩٠؛ و**الحياة**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

العملية البحرية

لم يهدأ المسرح العسكري، والسياسي، للمواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية المستمرة، حتى جاءت هزّة جديدة. ففي مساء يوم الاربعاء، ٣٠ أيار (مايو)، وصل زورق عسكري الى الشاطىء الفلسطيني جنوب تل ـ أبيب، وانطلق منه احد عشر فدائياً، على مسافة بضعة مئات، أو حتى عشرات، من الامتار من حشود المواطنين الاسرائيليين الذين كانوا يستحمّون. وكانت الزوارق الحربية والطائرات المروحية تطارد المجموعة في عرض البحر، فيما اجتمعت وحدات الشرطة والجيش عند منطقة الانزال، حيث حصل اشتباك ناري مع الفدائيين. وقد انتهت المعركة باستشهاد أربعة منهم، وأسر سبعة، وسط التخوم الرملية، دون ان يطلقوا النار على أي من المدنيين (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣١/٥/١٩٩٠).

وقد فرضت السلطات الاسرائيلية تعتيماً فورياً على تفاصيل العملية؛ ولكن تبيّن منها ان سفينة

* انظر التفاصيل حول المجزرة في ربعي المدهون، «المناطق المحتلة: مذبحة ' الاحد الاسود ' »، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

تقل ستة زوارق مصنوعة من الالياف الزجاجية المطلية بمادة خاصة لتفادي الرادار. قيل انها انطلقت من ميناء بنغازي قبل ثلاثة أيام، مروراً بميناء بورسعيد، قبل التوقف قبالة الساحل الفلسطيني على مسافة ربما بلغت ٢٠٠ كيلومتر. وحسب الروايات الاسرائيلية، تعطل احد الزوارق قبل انطلاقه، فيما تعطّل محرك ثلاثة زوارق او تحطّمت وغرقت على مسافة ١٢٠ كيلومتراً من الساحل، بينما تمّ كشف وأسر زورق خامس على عمق ٢٠ كيلومتراً في عرض البحر، حيث تمّ اعتقال ستة فدائيين على متنه (**الحياة**، ١٩٩٠/٥/٣١). أمّا الزورق السادس، فتمّ التنبّه له من مسافة عشرة كيلومترات قبالة كيبوتس «غاعش» شمال تل ـ أبيب، الّا انه تمكّن من التملّص وبلوغ منطقة «نيتسنيم» جنوب المدينة.

ان الامر اللافت الاول حول هذه العملية هو الادعاء الاسرائيلي بالمعرفة المسبقة بخطة تنفيذ العملية الفدائية؛ اذ ذكرت الاذاعة وصحيفة «دافار»، مثلاً، انه تمّ تنبيه رئيس كيبوتس «غاعش» باحتمال حصول محاولة تسلّل بحرية قبل يوم من وقوعها بالفعل (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٦/١٠). ثمّ صرّح وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، بأن جهاز الاستخبارات كان حذّر من حدوث مثل هذه العملية «قبل شهور عديدة» (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٠/٦/٨). ويلاحظ، انه في الوقت الذي اعتبرت أوساط فلسطينية ان هذه التصريحات تهدف الى «زرع الشكوك بالتخطيط للعملية وبقادتها العسكريين»، فان اوساطاً اسرائيلية سألت لماذا تمّت المجازفة بالاتاحة للفدائيين ان يبلغوا الشاطىء اساساً (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٠/٦/١٠). ولعلّ هذا التضارب في المنطق هو الذي دفع احد الضباط الكبار الى التصريح بأن مسؤولي الجيش «يبذلون اقصى جهودهم للتغطية على نتائج التحقيقات التي أُجريت خلال الايام الاخيرة الماضية، بخصوص عملية التسلل البحري» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٦/٣). ويضاف الى ذلك التلميح المبطّن بحصول تقصيرات معيّنة، واقرار المعلّقين العسكريين الاسرائيليين بحسن تنظيم العملية، لجهة التدريب والاستطلاع والامداد والتخطيط، بل واختراق الدفاعات البحرية والساحلية (**معاريف**، ١٩٩٠/٥/٣١؛ **ويديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٥/٣١). وبشتى الاحوال، فقد أعلن، لاحقاً، عن تشكيل لجنة خاصة لتقصّي دور الشرطة بالتصدي للفدائيين (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/٤).

امّا الجانب الآخر الهامّ للعملية، فتمثّل بعواقبها السياسية، حيث زعمت القيادة الاسرائيلية، على الفور، ان الهدف الفلسطيني كان مهاجمة الفنادق والاماكن السكنية من اجل قتل المدنيين، مع الاشارة الى تزويد كل زورق مهاجم بحاضنة تطلق ٤ ـ ٦ صواريخ عيار ١٠٧ ميليمترات وبمدفع مضاد للطائرات عيار ٢٣ ميليمتراً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٦/١). امّا الجانب الفلسطيني، فقد أشار الى عدم تعرّض الفدائيين الى المدنيين، حتىّ حين سنحت الفرصة لهم، فيما أوضح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان م.ت.ف. ليست مسؤولة عن العملية، ولا علاقة لها بها (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/١). وبالفعل، فقد اقرّ القادة الاسرائيليون بذلك على الارجح، وأوضح رابين التزام «فتح» بعدم تنفيذ العمليات الفدائية منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨؛ الّا انهم حمّلوا المسؤولية المباشرة لليبيا، كما جاء على لسان رابين ورئيس الاستخبارات العسكرية، امنون شاحاك (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/١؛ **وانترناشونال هيرالد تربيون**، ٢ ـ ١٩٩٠/٦/٣).

ان الأمر الهامّ في ما سبق هو وقوع العملية وسط خضمّ سياسي ـ دبلوماسي معيّن؛ اذ كانت م.ت.ف. دعت الى ارسال قوات دولية الى الارض الفلسطينية المحتلة من أجل حماية سكّانها العرب، في أعقاب مجزرة ريشون لتسيون والقمع الذي تلاها، وذلك هو الطلب الصريح الذي أعلنه الرئيس عرفات، في خطابه في مجلس الامن الدولي، في جنيف، في ٢٥ أيار (مايو) (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٥/٢٦). وقد رفضت اسرائيل ذلك الطلب صراحة في ٢٤ أيار (مايو)، على الرغم من عرضه على مجلس الامن الدولي. غير ان حصول العملية الفدائية وفّر الحجة للادارة الاميركية لتستخدم حق النقض ضد مشروع القرار المطروح، في الاول من حزيران (يونيو).

الانتفاضة تتجدّد

ممّا يجدر ذكره ان الانتفاضة الشعبية وقواتها الضاربة كانت تتبنّى الاساليب ذات الطابع الهجومي أكثر فأكثر. ولكن مجزرة ريشون لتسيون قدّمت دفعاً قوياً جديداً لذلك. وعبّر عن اتجاه التصدي والتحدي النداء الرقم ٥٨، الصادر في ١٣ حزيران (يونيو)، الذي طالب بتصعيد الهجمات وقذف قنابل المولوتوف ضد المواقع الاسرائيلية، وبصب الزيوت ونشر المسامير على الطرق التي يستخدمها الجنود الاسرائيليون (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٠/٦/٢٤).

انعكس ذلك، على الفور، بتزايد ملموس في العمليات الشعبية، والعسكرية، وبارتفاع وتيرة سقوط الشهداء والجرحى، حيث سقط ما مجموعه ٤١ شهيداً بين ١٦ أيار (مايو) و١٥ حزيران (يونيو)، ضمنهم ضحايا المجزرة، ممّا رفع المجموع منذ بدء الانتفاضة الى ٩١١. كما أُصيب عشرات المواطنين يومياً، جرّاء الرصاص والضرب والاختناق، ويذكر، مثلاً، تعرّض ٦٦ طفلاً ورضيعاً الى آثار الغاز المسيل للدموع، اثر قيام الجنود بقذف القنابل الى داخل عيادة صحية تابعة لوكالة غوث اللاجئين في غزة، في ١٢ حزيران (يونيو). وصادف صدور تقرير عن جمعية رعاية الطفل السويدية، في منتصف أيار (مايو)، سجّل مقتل ١٥٩ طفلاً فلسطينياً (دون السادسة عشر من العمر) منذ بدء الانتفاضة، ثلثاهم بفعل الرصاص (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٠/٥/٢٥). كما أصدر مكتب الاعلام الفلسطيني، في القاهرة، الاحصاءات الشاملة حول الخسائر الفلسطينية منذ أواخر العام ١٩٨٧، فأكد انها تشمل ١١٧٠ شهيداً و٧٤ ألف جريح، منهم ٦٥٠٠ معاق، و٧٨ ألف معتقل، أُصدرت الاحكام بحق ١٤٣٧٩ منهم، علاوة على هدم ١٨٦٨ منزلاً، والحاق اضرار بـ ٩٤٣٠ منزلاً، واقتلاع ٩٨٨٩٧ شجرة، ومصادرة ١٠٠٨٤٦ دونماً (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/١١).

أمّا المقاومة الشعبية، فقد ظهرت بقوة من خلال مسار الاحداث اليومية، مثلاً عبر ازدياد حالات القاء القنابل الحارقة «مولوتوف» الى ضعفي مستواها السابق. فبالاضافة الى الاعمال اليومية من هذا الطراز، شهد تاريخ ٢٠ أيار (مايو)، وحده، قذف ١٥ قنبلة مولوتوف على السيارات الاسرائيلية في قطاع غزة، رداً على مجزرة ريشون لتسيون (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٥/٢١). كما تجددت عمليات حرق الحقول والاحراج الاسرائيلية، وأبرزها حرائق الكرمل والجليل وجبال غلبواع والجولان التي حدثت في ٢٩ أيار (مايو). وقد احترق مصنع للورق في عطروت في اليوم عينه، ومتجر بمحانيه يهودا (القدس) بعد يوم، وكلية الشرطة بشفاعمرو، في الخامس من حزيران (يونيو). وأتت النيران على العديد من السيارات والعربات العسكرية، والمدنية، ومنها حافلة وشاحنتان في قلقيلية والقدس، في ٣١ أيار (مايو)، فيما التهمت النيران ٨٠ دونماً من الارض الزراعية في كفرسابا ومساحة من أشجار الزيتون قرب الطيرة، في ١٢ و١٥ حزيران (يونيو). وأشار احصاء الشرطة الاسرائيلية في القدس الى مدى النشاط الفلسطيني؛ اذ أوضح انه تمّ حرق ٢٠٠ سيارة في المدينة، منذ مطلع السنة الحالية (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٨).

غير ان الوجه الابرز، ذا الدلالة الاكبر والابعد للمستقبل، ربما كان ازدياد عمليات زرع العبوات والقاء القنابل ومهاجمة المستوطنين الاسرائيليين. ففي مساء ١٧ أيار (مايو)، تعرّضت دورية لحرس الحدود لاطلاق النار قرب سعير، دون تكبّد خسائر. وقد لجأ العدو الى اغلاق المنطقة واحضار طائرات مروحية، فيما حضر قائد المنطقة الوسطى، اللواء اسحق موردخاي (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٥/١٨). هذا، وقد نصب كمين آخر في ٢٨ من الشهر عينه، حسب تأكيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أعلنت مهاجمة دورية أخرى قرب اريحا، مستخدمة الاسلحة الآلية والقنابل والقذائف الصاروخية (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٥/٢٩). الى ذلك، زرعت الخلايا السرية العاملة في الارض المحتلة عبوة ناسفة في القدس الغربية، في اليوم عينه، ممّا أدّى الى مقتل اسرائيلي وجرح تسعة على الاقل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٥/٢٩). وأعلن المنشقون عن «فتح» مسؤوليتهم عن الحادث، في حين تبنّت المسؤولية، أيضاً، منظمة الجهاد الاسلامي (**الحياة**، ١٩٩٠/٥/٢٩). ثمّ تعرّضت القنصلية

الاميركية، في القدس، لالقاء قنبلة انفجرت عند جدارها، في السادس من حزيران (يونيو)، وهي العملية التي أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عنها (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٧). وقد اكتمل المسلسل في ١٥ الشهر، حين عثرت قوات الاحتلال على قنبلتين، فأبطلت مفعولهما، على الطرق القريبة من منطقة غلبواع عند «الخط الاخضر».

يضاف الى ما سبق، تكرار أعمال الهجوم الفردي على الاسرائيليين؛ اذ حصلت ست عمليات طعن، خلال الفترة قيد المراجعة. فقد قُتل رجل في القدس، في ٢٠ أيار (مايو)، اثر مجزرة ريشون لتسيون؛ ثمّ جُرح آخر في حيفا، في اليوم التالي (**المصدر نفسه**، ٢٢ و١٩٩٠/٥/٢٣). وتواصل المسلسل في ٢٥ الشهر بطعن مستوطن من حمرا، وآخر في نيس تسيونا في السادس من حزيران (يونيو)؛ بينما تعرّض شاب في الخامسة عشرة وفتى في الحادية عشرة للطعن، أيضاً، في القدس، في ١٢ و١٥ من الشهر عينه. ولوحظ ان المهاجمين تمكّنوا من الفرار في جميع الحالات؛ واعتقدت الشرطة بأن مرتكب الحالة الاخيرة هو امّا امرأة، وامّا رجل متنكّر بزي امرأة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٠/٦/١٦).

امّا الأمر الآخر الذي يثير القلق البالغ للسلطات الاسرائيلية، في هذا المجال، فهو تنامي مظاهر المقاومة الشعبية في الارض المحتلة العام ١٩٤٨ على نحو مطرد. فقد أوضح المعلّق العسكري الاسرائيلي، زئيف شيف، ان معدّل الحوادث الخطرة التي ينفّذها الفلسطينيون القاطنون داخل «الخط الاخضر»، من حرق أحراج والقاء قنابل مولوتوف، قفز من ٧٠ في العام ١٩٨٧، الى ٢١٠ في العام ١٩٨٩ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/١٤). غير ان الشرطة الاسرائيلية نفسها أوضحت ان وتيرة النشاط العام هي أعلى من ذلك بكثير؛ اذ ارتفعت من ١٨٠ حادثة في أيار (مايو) ١٩٨٩، الى ٢٧٢ حادثة في الشهر عينه من العام ١٩٩٠ (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/٧). وممّا يؤكد مغزى هذه الارقام هو الاعلان المتكرر عن كشف، واعتقال، الخلايا الوطنية بين فلسطينيي أرض ١٩٤٨. فقد تمّ اعتقال ستة مواطنين من الجليل، في ٢٠ أيار (مايو)، بتهمة التخطيط لخطف جندي والقاء قنابل مولوتوف. ثمّ تمّ اعتقال تسعة آخرين بعد اسبوع، بتهمة ضرب حارس في مدينة اللد. أمّا الحملة الكبرى، فهي تلك التي شملت اعتقال ١٣٠ مواطناً في مناطق الجليل، في أوائل حزيران (يونيو) (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٧). غير ان مستشار رئيس الوزراء، اليعازر زفرير، سعى الى التقليل من اهمية هذه الظاهرة، مدعياً بأن «أقلية» فقط تقوم بالنشاط الوطني داخل «الخط الاخضر»، وانْ كان ذلك النشاط يتزايد عنفاً (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٥/٢٨).

اخيراً، تجدر الاشارة الى استمرار عمليات تأديب العملاء والمتعاونين مع الاحتلال؛ حيث تمّ العثور على جثث أربعة أشخاص، في أماكن وأوقات مختلفة، يعتقد بانها لمتعاونين تمّ اعدامهم. وتوزّعت الحالات بين جنين، في ١٦ أيار (مايو)، وبيت ساحور، في الرابع من حزيران (يونيو)، ورباد، في الثامن منه، وجنين، ثانية، في ١٥ منه. كما صدر نبأ غير مؤكد عن مقتل ثلاثة عملاء أيضاً، خلال ٤٨ ساعة، في التاسع والعاشر من حزيران (يونيو)، ولم تذكر أية تفاصيل عن ذلك (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/١١).

التآكل في الموقف الاسرائيلي

تعتبر قضية قتل العملاء دليلاً على عجز سلطات الاحتلال عن منع، أو ردع، الفلسطينيين عن مهاجمتهم. ولم يعوّض اللجوء الى العنف المفرط لقمع التظاهرات الشعبية عن ذلك العجز. وشكّل هجوم الجماهير الغفيرة على معسكر للجيش في مخيم جباليا، في ٢٥ أيار (مايو)، أوضح دليل على الروح المعنوية الفلسطينية، على الرغم من سقوط ٢٥ جريحاً في تلك الحادثة وحدها. امّا قوات الاحتلال، فقد استمرت في عمليات هدم المنازل، حيث دمّر منزل في الخليل، وأُغلق آخر في نابلس، في ١٦ أيار (مايو)، وأُغلق ثالث في غزة، في الثامن من حزيران (يونيو)، وهدم ثلاثة في رفح، وواحد في صرة، وأُغلق آخر في نصرة، في ١٥ الشهر. كما أعلنت السلطات عن اعتقال عشرات المواطنين وكشف العديد من الخلايا السرية: مثلاً ١٥ شاباً من بيت ساحور، و٥٠ من رام الله، في ٢٢ و٢٤ أيار (مايو)، على

التوالي، عدا اكتشاف ست خلايا في منطقة القدس، اتهمت الشرطة اعضاءها بتنفيذ عمليات حرق سيارات والقاء قنابل مولوتوف (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٦/٨). وفي هذه الاثناء، أصدرت احكام على مواطنين بالسجن المؤبد، بتهمة اعدام عملاء داخل السجون، كما جاء في قرار المحكمة العسكرية لبئر السبع، في ٢٥ أيار (مايو).

وبعد ان أصبحت التصرّفات الاسرائيلية هذه معهودة وغير مؤثرة، لجأ جيش الاحتلال، كالعادة، الى البحث عن الاساليب الجديدة ـ القديمة لفرض سيطرته. ومن بين تلك الاساليب تشكيل وحدة جديدة تابعة للشرطة تتألف من ٣٠ فرداً، وتعمل باسم «جدعون»، في القدس، يرتدي رجالها الثياب المدنية ويتجولون في سيارات عربية بهدف «الاستقصاء والتدخّل» ضد المنتفضين. غير ان مصادر اسرائيلية اعترفت بأن هذا اللقب يخفي، في الواقع، شبكة ضباط يعملون بمعرفة قائد المنطقة الوسطى، اللواء اسحق مردخاي، لتنفيذ التجاوزات الصارخة بحق المواطنين دون التعرّض لأية ملاحقة (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٠/٦/٣؛ **والحياة**، ١٩ ـ ١٩٩٠/٥/٢٠). كما لجأت القوات الاسرائيلية الى استخدام المتنكرين باللباس المدني، مجدداً، لخداع واعتقال الناشطين الفلسطينيين، كما حدث، مثلاً، حين انضمّ ٢٠ جندياً الى مسيرة وطنية في بيت ساحور، في ٢٢ أيار (مايو) (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٥/٢٣). وجددت السلطات، أيضاً، البحث في مسألة منع امتلاك اطارات السيارات المستعملة في الضفة الفلسطينية، بعد ان حاولت تطبيق ذلك الاجراء قبل حوالى السنتين، بينما قرر الجيش تسليح جميع سكان المستوطنات المقامة بالقرب من «الخط الاخضر»، تحسّباً للهجمات الشعبية والفدائية (**المصدر نفسه**، ٦ و٩ ـ ١٩٩٠/٦/١٠).

الّا ان مختلف هذه الاجراءات والاساليب لم تجد نفعاً. وجاء أوضح تعبير عن ذلك على لسان المعلّق الاسرائيلي، ايهود يعري، الذي أكد انه بامكان الجيش ان يقتحم القرى والاحياء وان يعتقل العشرات، ولكنه فقد زمام الادارة اليومية للارض المحتلة، التي انتزعتها «النواة الصلبة المؤلفة من حوالى ٦٥ ألف شخص». ولعلّ هذه المقارنة بين الهيمنة السطحية للقوة المسلّحة وبين السلطة الفعلية للارادة الشعبية هي التجسيد الأدقّ لحقيقة الموازين بين الاحتلال الاسرائيلي والجماهير الفلسطينية.

ي. ص.

العمـلية البحـرية الفـلسطينية
خيار التطرّف في غياب السلام

بعيـداً من أيـة تقـويمات أخرى، فان عملية الانزال البحري لمجموعة من المقاتلين الفلسطينيين التابعين لجبهة التحرير الفلسطينية، على شاطىء تل ـ أبيب، بتـاريـخ ٣٠/٥/١٩٩٠، مثّلت، في احـد جوانبها، صراع الارادات، العنيد والمتواصل، الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، من اجل تجسيد حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمها حقـه في اقـامـة دولتـه المستقلة، والعودة، وتقرير المصـير. فالعمليـة، في هذا الاطار، هي حق مطلق تشرّعـه قوانـين الارض والسماء، كافة، لكل شعب يسعى الى النضـال من أجل الحصول على حقوقه الوطنية. امّا من الجانب الآخر، فان عملية من هذا النـوع، وفي التـوقيت التي حدثت فيه، والاسلوب المتّبـع، تبقى موضـع تقويمات ومناقشات مختلفة، وثمّة اجتهادات عدّة بشأنها، نظراً الى ما يرافقها من انعكاسات سياسية على الاصعدة كافة، الفلسطينية والاقليمية والدولية.

وما يعالجه هذا التقرير، هو التقويم الاسرائيلي للعملية تلك، وما أثارته من ردود فعل داخل اسرائيل، والدروس المستخلصة منها في المجالات العسكرية ـ التكتيكية، وتحليل أبعادها وانعكاساتها السياسية على تطوّرات الاوضاع في الشرق الاوسط. فالعملية هي الاكبر من نوعها منذ العام ١٩٧٨، حسب معظم التقويمات الاسرائيلية؛ وهي، لو نجحت، حسب ما كان مخـططاً لهـا، بكمية الاسلحة والمعدّات التي حملتهـا الزوارق السريعة، التي استخدمت لتنفيذ العمليـة، لكـانت زادت كثـيراً في تعقيد الوضع في الشرق الاوسـط، حسب ما صرّح به رئيس شعبـة الاستخبـارات العسكـريـة الاسرائيلية، امنـون شاحـاك. وربمـا كانت، كذلك، «احدثت تحوّلاً في الوضـع الدولي والداخـلي [في اسرائيـل] بأجمعه؛ ولما كان بامكان اسرائيل عدم الرد عليها» (**معاريف**، ١/٦/١٩٩٠). وهو التقويم عينه الذي أعلنه وزير الاستيعاب السابق، اسحق بيرتس، الذي رأى «انه كانت أمـام محاولة الانزال فرصة من النجاح؛ ولو انهـا حققت نتيجـة ما، لأشعلت الشرق الاوسـط بأكمله» (**هآرتس**، ٤/٦/١٩٩٠).

الرواية الاسرائيلية

أجمعت المصادر الصحفية الاسرائيلية، في سرد وقائع عملية الانزال الفلسطينية على شاطىء تل ـ أبيب، على القـول، ان التـدرّب عليها تمّ منذ فترة طويلة، في منطقة بنغازي، في ليبيا، بهدف استخدام زوارق سباق سريعة، للنزول في نقاط عدة على طول الشاطىء (**المصدر نفسه**، ٣١/٥/١٩٩٠).

وبينما ذكر بعض المصادر ان الزوارق هي من طراز بيكـولو ـ ٨، من صنـع قبـرصي (**يـديعـوت احرونوت**، ٣١/٥/١٩٩٠)، ذكرت مصادر أخرى، ان الزوارق هي من انتـاج ليبي. وقد ركّب في كل زورق محرّكان من نوع فولفو، بقوة ٢٣٥ حصاناً؛ وهي مصنـوعـة من مادة الفيبرغلاس؛ ويبلغ طول الزورق ثمانية أمتار، وعرضه ٢٨٠ سنتيمتراً، وتبلغ سرعتـه أربعـين عقـدة بحـرية في الساعة. وكانت الزوارق مسلّحـة بقواذف كاتيوشا من عيار ١٠٧ ميليمترات، ورشاش ثنائي السبطانة من عيار ٢٣ ميليمتراً، وأجهزة اتصال (**دافار**، ٣١/٥/١٩٩٠).

وفي السيـاق ذاتـه، ذكـر مديـر عام احـدى الشركـات الاسرائيلية للقوارب السريعة، ان شركته ابتاعت زوارق عدة من الطراز ذاته من قبرص. وانه، في اثناء المفاوضات بين شركته والشركة القبرصية، عُلم ان ليبيـا ابتاعت مئة زورق مشابهاً. وأضاف المـدير، انه «أعلم سلاح البحرية بتلك المعلومات».

وتابع موضحاً، انه علم ان قبرص «باعت ليبيا غواصات صغيرة. وقد تقدّمتُ بتقرير خطي عن ذلك الى سلاح البحرية الاسرائيلي» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٥/٣١).

وحسب تقويمات اسرائيلية، فان أسلوب تنفيذ العملية استند الى استخدام «سفينة أمّ» انطلقت من ليبيا الى قبالة الساحل الفلسطيني، حيث أنزلت هناك، وعلى بعد ١٢٠ ميلاً بحرياً، ستة زوارق، استخدم احداها لتزويد الزوارق الخمسة الاخرى بالوقود. وكان الهدف من استخدام عدد كبير من الزوارق، هو زيادة العبء على عملية مطاردتهم في البحر، في حالة اكتشافهم، حيث يتمكّن، في نهاية المطاف، زورق أو أكثر، من التملّص من المطاردة والوصول الى هدفه (**المصدر نفسه**).

وحول ذلك، قال المعلّق العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، ان الخطة كانت تعتزم مفاجأة اسرائيل بأسلوبها، حيث يتمّ الانزال في بضعة نقاط على طول الشاطىء، بواسطة زوارق سريعة ومسلّحة جيداً (**هآرتس**، ١٩٩٠/٥/٣١).

وقال الخبير الاستراتيجي في موضوع «الارهاب»، دافيد تال، ان الفكرة الاصلية للفدائيين الفلسطينيين كانت «توزيع ستة زوارق لخلق بضعة مراكز رد فعل، من خلال الأمل في ان يتمكّن احداها من الوصول الى الساحل» (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٦/١).

أمّا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، شاحاك، فقد أعطى تقويماً مخالفاً؛ اذ قال: «انهم [أي الفدائيين]، من دون شك، أرادوا الوصول الى تل - أبيب... وأرادوا [كذلك] الحضور على متن زوارق عدة. ونجحوا في الوصول بزورقين فقط. ومن دون شك، أيضاً، فانهم أرادوا الوصول معاً، لكنهم توزّعوا الى نقطتين متباعدتين نسبياً» (**المصدر نفسه**).

وأضافت الرواية الاسرائيلية، انه أُعطيت للفدائيين تعليمات بديلة، مفادها، انه في حالة اكتشافهم قبل الوصول الى الشاطىء، عليهم استخدام مدفع الـ ٢٣ ميليمتراً، واطلاق الرشاشات باتجاه قطع سلاح البحرية الاسرائيلي، واستخدام الصواريخ المضادة للطائرات من طراز ستريلا ضد طائرات سلاح الجو، وكذلك اطلاق صواريخ الكاتيوشا من البحر باتجاه شاطىء تل - أبيب» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٥/٣١).

وقد دخلت العملية البحرية خطواتها التنفيذية الاولى، حسب الرواية الاسرائيلية، قبل حلول الظلام، بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٩، وعلى بعد ١٢٠ ميلاً بحرياً من الساحل، حيث تمّ انزال القوارب الستة. وقد تحطّم احداها فور انزاله من «السفينة الأم» الى البحر، الذي توزّع طاقمه المكوّن من أربعة أفراد على الزوارق الاخرى (اليكس فيشمان، **حداشوت**، ١٩٩٠/٦/١). وبذلك، بدأت الرحلة باتجاه الشاطىء التي استغرقت نحو ١٥ ساعة، نفّذت، خلالها، عمليتا تزويد بالوقود. وبعد قطع مسافة ثلاثين ميلاً بحرياً، تعطّل محرّك احد الزوارق، وانتقل أفراد طاقمه مع معدّاتهم الى آخر قريب. وبعد عشرة أميال أخرى، تعطّل محرّك زورق ثالث، حيث هجره أفراده الى آخر. وعليه، فان العملية استؤنفت بزورقين فقط، حمل أحدهما خمسة أفراد، وحمل الآخر ١١ فرداً مع معدّاتهم، ممّا زاد في العبء عليه، وانخفضت سرعته بسبب ذلك (**المصدر نفسه**).

وفي صباح اليوم التالي، وتحديداً في الساعة السابعة من تاريخ ١٩٩٠/٥/٣٠، اكتُشف الزورق الاول مقابل ساحل كيبوتس «غاعش»، على بعد عشرين ميلاً بحرياً من الساحل جنوب نتانيا. وقام زورق اسرائيلي من طراز «دبور» بمطاردة زورق الفدائيين، وأسر طاقمه المؤلف من خمسة أفراد (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٥/٣١). وبعد تحقيق سريع مع الفدائيين، أُجري على متن سفينة صواريخ اسرائيلية، عَلم الاسرائيليون بوجود زورق آخر في البحر، يضمّ ١١ فدائياً. وبعد ساعتين، تقريباً، تمّ تحديد المكان الذي يبحر فيه الزورق الثاني (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ١٩٩٠/٦/٨)؛ بينما أكد مصدر آخر، انه، بعد أكثر من ثلاث ساعات من البحث والمطاردة، من قبل قوات جوية وبحرية مشتركة، تمّت السيطرة على مجموعة الزورق الثاني بعد معركة استمرت حوالى نصف ساعة تقريباً من نزول الفدائيين على شاطىء «نيتسنيم»؛ حيث استشهد اربعة فدائيين وأسر الباقون. وكان هناك خطر كبير؛ «اذ ان خيطاً

رفيعاً، فقط، كان يفصل بين الاعلان عن النجاح [في احباط العملية] وبين حدوث كارثة كبرى، كان يمكن ان يتبعها تدهور كبير جداً» (آفي بنيهو، **عل همشمار**، ١/٦/١٩٩٠).

والسؤال الذي طرحته الاوساط الصحفية الاسرائيلية دون ان تتفق على جواب موحّد وقاطع حوله، هو لماذا لم يستخدم الفدائيون اسلحتهم الثقيلة في قصف اهداف على الشاطىء، خصوصاً انهم كانوا يملكون من التجهيزات والذخائر ما يكفي لايقاع خسائر كبيرة؟

في هذا الاطار، قالت المعلومات الاسرائيلية، ان الزورق الاول، مقابل ساحل غاعش، أسر افراده بسبب نفاد الوقود منه. أمّا بالنسبة الى الزورق الثاني، فقد أثير جدال داخلي بين الفدائيين حول امكانية الاستسلام بعد ان اكتشفتهم طائرة استطلاع اسرائيلية حلّقت فوقهم، ومطاردتهم من قبل زورق «دبور» اسرائيلي. لكن الفدائيين لم يصلوا الى نتيجة حول القرار النهائي بهذا الشأن؛ وقد استسلم جزء منهم عند وصولهم الشاطىء، واستشهد، أو أسر، القسم الباقي في اثناء المعركة التي وقعت على الارض (بنيهو، **المصدر نفسه**، ٣/٦/١٩٩٠)؛ بينما رأت مصادر أخرى، ان عدم تنفيذ العملية، حسب الخطة، كان بسبب «الاعياء الذي أصيب به [الفدائيون] بعد ١٥ ساعة من الابحار» (**حداشوت**، ١/٦/١٩٩٠). واعتبر أحدهم ان سبب ذلك لا يعود الى نجاعة القوات الاسرائيلية، وانما بسبب «الاداء المنخفض [للفدائيين] انفسهم» (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ٨/٦/١٩٩٠).

وثمّة نقطة أخرى قد تكون ساهمت في عرقلة تنفيذ العملية الفدائية، وتتعلق بالاحوال الجوية التي كانت تلفّ الشاطىء في فترة الصباح، حيث وصفت المصادر الاسرائيلية الجو، في تلك الاثناء، بأنه كان «سديمياً وضبابياً، الامر الذي زاد في صعوبة العمل، سواء بالنسبة الى [الفدائيين]، في اثناء نزولهم على الشاطىء في منطقة تنفيذ العملية، ام بالنسبة الى قوات الجيش الاسرائيلي التي عملت في مطاردة زورق [الفدائيين]» (**دافار**، ٣١/٥/١٩٩٠).

مصادر أخرى، نسبت السبب في عدم تنفيذ العملية، حسب ما كان مقرراً لها، الى ما وصفته بـ «الحظ، أو الخوف الكبير، أو الارهاق، او ان الشيطان وحده يعرف ماذا منع [الفدائيين] في شاطىء نيتسنيم من توجيه السلاح، من كل نوع وصنف، الى جمهور المستحمّين، وقتل أكبر عدد منهم» (كارد ليفي، **عل همشمار**، ١/٦/١٩٩٠).

على أية حال، ان تقويم العملية، من الناحية التكتيكية ـ الفنية، تضمّن بعض النجاح، حسب المصادر الاسرائيلية؛ على اعتبار ان وصول احد الزوارق الى الشاطىء، بحد ذاته، فيه نجاح معيّن، «وشعور بالضعف لدى الجمهور الاسرائيلي، على الرغم من كل التوضيحات» (بنيهو، **المصدر نفسه**). ومع ان مثل هذا السيناريو كان متوقعاً لدى الاسرائيليين، حسب ما صرح به وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، الّا ان الفدائيين، «نجحوا، تقريباً، في مهمتهم. فماذا كان سيحدث لو لم يدمّر في البحر ثلاثة من أصل زوارق [الفدائيين] الخمسة، ووصل بعضها الى الشاطىء؟» (**يديعوت احرونوت**، ٣١/٥/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، رأى المحلّل الاستراتيجي دافيد تال انه «على الرغم من الفشل، فمن دون شك ان [الفدائيين] نجحوا في الوصول الى انجاز معيّن. وهو انجاز يضع اسرائيل، وجهاز أمنها، أمام علامة استفهام كبيرة» (**عل همشمار**، ١/٦/١٩٩٠). ونُقل عن تال قوله، ان العملية لو نجحت وسقط فيها عشرات القتلى من الاسرائيليين، فان اسرائيل سوف تضطر «الى الرد بصورة عنيفة. وانه قبل كل شيء، فان مسألة الحرب كانت مطروحة». وأضاف تال انه كان من الصعب تماماً تقويم الخطر الذي كان سوف يتسبب لعامل الردع الاسرائيلي في مواجهة المنظمات الفدائية. فليلة الطيران الشراعي «شكلت ضربة قاسية ومؤلمة في هذا الجانب، حيث تبعها هبوط كبير في كسر حاجز الخوف لدى [الفدائيين]. واذا ما قارنّا ذلك الحادث مع الحادث الحالي، فان النتائج تثير الرعب» (**المصدر نفسه**).

والدلالة الأبرز التي حملتها محاولة الانزال الفلسطينية، من وجهة النظر الاسرائيلية، هي ان الفدائيين «اصبحوا أكثر جرأة، وأكثر ذكاء، وأكثر مقدرة مهنية. فالزوارق التي استخدموها تشابه، الى حدّ بعيد، تلك التي تستخدم في وحدات الكوماندوس

البحري في الغرب. وهم أرادوا، على ما يبدو، انزال رجالهم على شاطىء تل - أبيب في البداية، وبعد ذلك الابتعاد من الشاطىء واطلاق صواريخ كاتيوشا... وكان في نيّتهم، أيضاً، الاشتباك مع سفن سلاح البحرية وطائرات سلاح الجو. وكانوا مستعدين جيداً لذلك، سواء بالمدفع الخفيف عيار ٢٣ ميليمتراً، الافضل من رشاشات ٠,٥ بوصة، التي يحملها زورق «دبور»، أو بواسطة صواريخ مضادة للطائرات... والدلالات المستخلصة من هذا العمل واضحة؛ حيث سيواصل [الفدائيون] محاولات التسلّل الانتحارية من طريق الجو، والبحر، باتجاه حشود السكان في اسرائيل. وسيكون الهدف تنفيذ عمل واسع لضرب معنويات السكان في اسرائيل، ورفع معنويات الفلسطينيين في المناطق [المحتلة]. وسوف يضطر الجيش الاسرائيلي الى تكريس اهتماماته بوسائل الكشف، وضرب محاولات التسلل هذه، التي يستخدم فيها [الفدائيون] وسائل متطوّرة، من الصعب اكتشافها مسبقاً» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٥/٣١).

أخطاء وتقصير

لقد أثارت حقيقة وصول زورق للفدائيين الى الشاطىء وانزاله لعدد كبير من المقاتلين، على الرغم من اكتشافه على شاشة الرادار قبل ثلاث ساعات من ذلك، انتقادات وتعليقات واسعة داخل اسرائيل، قادت الى تشكيل طواقم تحقيق على أعلى المستويات الامنية، لاستخلاص الدروس من الاخطاء التي ارتكبت في اثناء العملية. وتبيّن من التحقيقات المختلفة التي أجرتها هيئة الاركان الاسرائيلية، بمشاركة الاجهزة الامنية والعسكرية كافة، ان ارتباكاً حدث في التنسيق بين قوات الجيش وقوات الشرطة المكلّفة بالدفاع عن الشواطىء في اثناء حالات الطوارىء، اضافة الى عجز زورق الحراسة «دبور» عن تعقّب، ومتابعة، زورق الفدائيين، الذي نجح في الوصول الى شاطىء نيتسنيم. وأكدت المصادر الاسرائيلية، انه بسبب الحظ، فقط، لم ينزل الفدائيون بالقرب من المكان الذي تواجد فيه، في تلك الاثناء، مئات المستحمّين (**هآرتس**، ١٩٩٠/٦/٣).

وعلى الرغم من ان الاسرائيليين لم يسمحوا بنشر النتائج الكاملة للتحقيقات التي قاموا بها، حسب ما اعترف بذلك رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون (**دافار**، ١٩٩٠/٦/٣)، الّا انه تبيّن ممّا كشفت عنه وسائل الاعلام الاسرائيلية، ان التحقيقات تركزت على أسباب عدم كشف زوارق الفدائيين قبل وصولها الى الساحل، وكيف يمكن اغلاق الفجوة بالنسبة الى سرعة الوسائل الملاحية المستخدمة في البحرية الاسرائيلية، خصوصاً وان التقويمات الاسرائيلية تقول، ان الفدائيين «يملكون وسائل متطوّرة؛ وانهم سيحاولون التسلّل الى الساحل، مرة أخرى؛ وعلى سلاح البحرية ان يستعد تماماً بما يتناسب والاساليب التي يستخدمها [الفدائيون]» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٦/٣).

في هذا السياق، توصل الاسرائيليون الى استنتاج مفاده انه يجب تبديل اسطول زوارق «دبور» التابع لسلاح البحرية بوسائط متطوّرة وسريعة، مثل زورق «سوبر دبورا»، من انتاج الصناعات الجوية، أو زورق «شيلدغ»، من انتاج أحواض بناء السفن في حيفا (**المصدر نفسه**). وقد وصف الصحفي، رؤوفين فدهتسور الأداء الاسرائيلي، في اثناء العملية، بأنه تميّز «بارتكاب الاخطاء أكثر من اللازم، وسادت، كذلك، الفوضى والجمود ونقص التنسيق وغياب الجهة الموجّهة. لقد كان هذا هو طابع عملية التنظيم العسكري في الصراع مع زورق [الفدائيين] الوحيد الذي وصل الى شاطىء نيتسنيم. ولا يكفي الاستناد الى الحظ، كما قال رئيس الاركان؛ ولكن يجب استخلاص الدروس من حادث عيد نزول التوراة، وتجديد ادارة العمل بالنظام بكامله. فالتحقيقات التي أجريت... أشارت، أكثر من اللازم، الى تقصيرات من الممكن وضعها على جدول الأعمال» (**المصدر نفسه**). وأشار الصحفي آفي بنيهو الى بطء زورق «دبور» الذي كشف زورق الفدائيين والذي «لم يستطع ملاحقة زورق [الفدائيين]، وان الحوّامات المقاتلة التي أرسلت الى المنطقة تأخّرت بالوصول. وقد وصلت، فقط بعد ان اصبح الفدائيون على الشاطىء» (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٦/٣).

والمعروف، ان سلاح البحرية الاسرائيلي، استخدم، خلال العقدين الماضيين، عشرات من زوارق الحراسة من طراز «دبور» في حماية الساحل للمسافات القريبة. وقد خلصت التحقيقات

الاسرائيلية الى التوصية بضرورة الاسراع في استبدال هذا الزورق بطراز آخر من نوع «سوبر دبورا». وبالفعل، فقد كان السلاح تسلّم ستة من هذه الزوارق، ومن المقرر ان يتسلّم أربعة زوارق اضافية حتى نهاية العام الجاري (حداشوت، ١٩٩٠/٦/١).

ويعتبر زورق سوبر دبورا ملائماً للقيام بمهام متعدّدة؛ وباستطاعته الانطلاق بسرعة ٤٢ عقدة بحرية؛ وتوجد منه أنواع مختلفة؛ وهو قادر على التزوّد بمنظومة أسلحة متنوّعة؛ ويبلغ طول الزورق ٢١ متراً و٦٠ سنتيمتراً؛ ويصل مدى عمله الى خمسمئة ميل بحري؛ ويمكن نقله من ساحة بحرية الى أخرى من طريق البرّ (المصدر نفسه). ويركّز الاسرائيليون على سوبر دبورا بسبب سرعته، التي تستجيب لحل المشاكل العملياتية التي اكتشفت في اثناء العملية الاخيرة (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥). اضافة الى ذلك، أفاد مسؤولون، من مصنع رمتا، بأن زورق سوبر دبورا يمكنه الانطلاق بسرعة تصل ٤٦ ـ ٥٠ عقدة بحرية، لدى ادخال تغييرات طفيفة على محركاته. ويرتبط ذلك بطلب المشتري الذي عليه ان يفاضل بين متطلبات السرعة، أو تركيب أجهزة ومعدّات أكثر على متن الزورق (المصدر نفسه).

من جهة أخرى، اعترض بعض الاوساط العسكرية الاسرائيلية على ادخال زورق سوبر دبورا الى الخدمة في سلاح البحرية، وطالب باعتماد زورق اكبر سرعة من طراز «شيلدغ»، والذي تصل سرعته الى ٥١,٦ عقدة بحرية. وذكر، في هذا المجال، ان قائد سلاح البحرية، ميخا رام، كان عيّن طاقماً من الضباط لفحص زورق شيلدغ ومدى ملاءمته لمتطلبات سلاح البحرية. ويتركّز الفحص حول مسألتين: الاولى، القدرة العملياتية للزورق؛ والثانية، التكاليف الاقتصادية للمشروع بالنسبة الى سلاح البحرية (معاريف، ١٩٩٠/٦/٦).

وقالت ادارة احواض السفن في حيفا، ان زورق شيلدغ هو من أسرع الزوارق في العالم؛ وهو قادر على الابحار في مياه مائجة بسرعة ٥١,٦ عقدة، وبسرعة ٤٥ ـ ٥٠ عقدة في بحر عاصف. ويمكنه، بغاطسه المنخفض، الابحار في مياه ضحلة بعمق متر ونصف المتر، وذلك بفضل قوة دفعه الكبيرة، التي توفّرها له محركاته النفاثة (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٦/٤).

وذكرت الادارة ذاتها ان طواقم من أسلحة بحرية تابعة لدول أجنبية أعربت عن اعجابها بزورق شيلدغ، وأبدت اهتمامها بمدى عمله الذي يصل ٨٧٠ ميلاً بحرياً (١٥٦٦ كيلومتراً)، عندما يبحر بسرعة ٣٠ عقدة في الساعة (المصدر نفسه).

وبحث الاسرائيليون في جانب آخر من التقصير الذي حدث في اثناء تصدي الجيش لعملية الانزال على الشاطىء، وهو التنسيق بين قوات الجيش ووحدات الشرطة، ومدى مسؤولية كل جانب في الدفاع عن السواحل. وتركّز الخلاف على مدى خطأ، أو صوابية، عدم اخلاء الشاطىء من المستحمّين؛ وكذلك على تأخير نشر نبأ حدوث العملية على الرأي العام، حيث كانت قيادة الشرطة أكدت الاهمية الكبيرة لنشر النبأ على الجمهور، فور انتهاء العملية، في حوالى الساعة العاشرة صباحاً، لمنع انتشار الفوضى والشائعات، بينما رأت قيادة الجيش تأخير نشر النبأ حتى الساعة الثالثة بعد الظهر (هآرتس، ١٩٩٠/٦/٣). وحسب ادعاءات قيادة الشرطة، فانها لم ترسل قوات لتأمين الحماية عن شاطىء نيتسنيم قبل حدوث عملية الانزال، لان مسؤولية حماية الشاطىء تقع على عاتق وحدات الجيش الاسرائيلي.

وتطرّقت التحقيقات، أيضاً، الى مسألة تنسيق، ومعالجة، المعلومات في الزمن الحقيقي، وفي اللحظات التي سبقت وصول زورق الفدائيين الى شاطىء نيتسنيم. واعترفت قيادة الشرطة بأنه، في ضوء التجربة، يجب تحسين أقنية ارسال التقارير المتبادلة بين الجيش وبين القيادة القطرية للشرطة. وجاء ذلك الاعتراف على خلفية حقيقة مفادها انه في اثناء اللحظات الحاسمة قبل وصول الفدائيين، وخلال الاحداث على شاطىء نيتسنيم، «لم يتواجد، في قيادة الشرطة، مسؤول مركزي قادر على توجيه، وقيادة، وحدات الشرطة، أو تزويدها بالمعلومات الناجعة» (رؤوبين شابيرا، هآرتس، ١٩٩٠/٦/٥).

ردود الفعل

تركّزت ردود الفعل الاسرائيلية على الزعم بمسؤولية م.ت.ف. عن الحادث، والطابع «الارهابي» للعملية، وكذلك على تحليل انعكاساتها

على الوضع في الشرق الاوسط في ضوء الموقف العربي العام، وتأثير ذلك كله في المسيرة السلمية.

فعلى الصعيد الرسمي، أتاحت العملية فرصة نادرة لهجوم اسرائيلي دبلوماسي، واعلامي، واسعين تجاه الرأي العام العالمي والادارة الاميركية، لخلق انطباع عن م.ت.ف. والارهاب، والضغط من اجل قطع الحوار الاميركي - الفلسطيني، والتخفيف من حملة الانتقادات العالمية الموجّهة ضد الممارسات الاسرائيلية القمعية في المناطق المحتلة، والدلالات التي حملتها عملية تشكيل حكومة يمينية في اسرائيل على المسيرة السلمية.

في هذا السياق، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان م.ت.ف. «كشفت، بمحاولة الهجوم هذه، مرة أخرى، عن طابعها. وعلى الرغم من التزاماتها المتواصلة بالتخلّي عن أعمال الارهاب، فانها لم تتوقف لحظة عن ممارسة ذلك. وان احباط محاولة [الهجوم] هو اثبات دائم لكل أعدائنا بأن اسرائيل عرفت، وتعرف، دائماً، كيف تحبط وتتغلّب على عملياتهم...» (**يديعوت احرونوت**، ٣١/٥/١٩٩٠). وقال وزير الخارجية السابق، موشي ارنس: «لقد قلنا طوال الوقت ان م.ت.ف. بفصائلها المختلفة كافة، لا تزال تمارس الارهاب؛ وان الولايات المتحدة الاميركية تقيم حواراً مع هذه المنظمة على قاعدة التوجّه ان م.ت.ف. ستوقف العمل بالارهاب. وقد تلقينا، أمس، اثباتاً اضافياً بأن م.ت.ف. تمارس الارهاب» (**المصدر نفسه**). بينما رأى عضو الكنيست وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، أهمية التركيز على مسؤولية ليبيا في مشاركتها بالعملية الفدائية (**هآرتس**، ٣١/٥/١٩٩٠).

واعتبر وزير الاتصالات موشي كتساف، انه اذا ما قطعت الولايات المتحدة الاميركية علاقاتها بـ م.ت.ف. «فانها تساهم، بذلك، مساهمة جوهرية، في دفع المسيرة السلمية»، على حدّ زعمه (**عل همشمار**، ٥/٦/١٩٩٠).

أمّا عضو الكنيست حاييم أورون (مبام)، فقد طالب بأن يكون الرد على العملية باتباع الحل السياسي لمشكلة الشرق الاوسط. ودان اورون العملية بشدة، مضيفاً ان كثيرين في معسكر اليمين كانوا فرحين «لو ان اليسار لم يدن الهجوم بصورة حاسمة». وحسب رأيه، فان هناك ثمناً داخلياً للعنف الذي «يوجهه اعداؤنا ضدنا. ونحن ندفع الثمن بالدم، وفي جوانب أخرى. فعندما نطلب من م.ت.ف. ان تنبذ الارهاب، فان ذلك بهدف التحادث معها؛ لكن بالنسبة الى اليمين، فان هذا لا يغيّر من الامر شيئاً. فكل نواياهم هي التدمير والترحيل. وهذه العمليات تقوّي توجهاتهم فقط» (**المصدر نفسه**).

كتلة «هتحيا» في الكنيست أصدرت بياناً دعت فيه حكومة اسرائيل الى التقدم «بطلب الى الولايات المتحدة الاميركية لايقاف الحوار مع ممثلي م.ت.ف.». وسألت: «كم عملية قتل وارهاب يجب ان تحدث حتى تدرك الولايات المتحدة الاميركية ان م.ت.ف. لم تتغيّر... وان التعاون بين الولايات المتحدة الاميركية مع م.ت.ف. يشجّع على الارهاب فحسب، ويبعد السلام ويعجّل بالحرب؟». أمّا كتلة راتس، فقد دعت الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى «طرد ابو العباس من صفوف م.ت.ف.» (**هآرتس**، ٣١/٥/١٩٩٠).

وقال نائب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية المسؤول عن تقويم الاوضاع الامنية في الحكومة، العميد داني روتشيلد، انه اذا ما اعتقدت م.ت.ف. بأن «ليس ثمّة تحرك في المسيرة السياسية، وانها وصلت الى طريق مسدود، فان الاحتمال المعقول جداً هو انها ستعود الى اسلوب الارهاب». وأضاف روتشيلد انه اذا لم يحصل الاميركيون على رد مناسب من م.ت.ف. فانهم سوف «يتخلّون عن الحوار القائم في تونس...»؛ علماً بأن الحوار «كان جزءاً من مصلحة اميركية وفلسطينية ومصرية واسرائيلية، لدفع المسيرة السلمية. لكن من المفهوم، انه اذا ما وصل المسار الى طريق مسدود، واذا ما افترضت م.ت.ف. وعلى رأسها ياسر عرفات، انه ليس ثمّة أمل بالتفاوض مع الاميركيين، ومعنا عبرهم، فان احد الاحتمالات المعقولة جداً هو الميل نحو التطرف» (**يديعوت احرونوت**، ٦/٦/١٩٩٠).

غياب السلام ينتج التطرّف

الى جانب المواقف والتصريحات الرسمية الاسرائيلية، التي وجهت الاتهامات الى م.ت.ف. في

المسؤولية عن العملية، لأهداف وغايات معروفة، فقد أسهبت الصحافة الاسرائيلية في تحليل الابعاد والانعكاسات التي خلّفتها عملية الانزال على شاطىء تل - أبيب، خصوصاً تأثير ذلك على الحوار الاميركي - الفلسطيني، بشكل خاص، والمسيرة السلمية، بشكل عام.

وفي اطار الحملة على الولايات المتحدة الاميركية، بهدف دفعها الى قطع الحوار مع م.ت.ف. وجّه الصحفي دانيال بلوخ اتهاماً الى الادارة الاميركية لأنها - حسب زعمه - تسبّبت في «منح [ياسر] عرفات الأهلية الدولية، على الرغم من ان اعلانه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، في جنيف لم يستجب، بوضوح، وبصورة تامّة، لكل الطلبات الاميركية. وقد واصلت الولايات المتحدة الاميركية تجاهل المعلومات التي أفادت بتورّط م.ت.ف. أو اطراف منها في الاعتداءات والارهاب. صحيح انه لم تكن ثمّة اثباتات قاطعة بشكل دائم، على مدى تورّط عرفات نفسه في هذه المسائل، أو في جزء منها، لكن، أيضاً، لم يتوفر اثبات مضاد عن براءته من كل اتهام» (**دافار، ١/٦/١٩٩٠**). وفي رأي الكاتب، انه من السذاجة الاعتقاد ان «ابو العباس» «يعمل بما يتناقض تماماً مع موقف عرفات، حيث انه لا يعتبر من اخصام رئيس [الفدائيين]. ومن الصعب الافتراض، أيضاً، انه يمكن في أجهزة م.ت.ف. المحافظة على الاسرار أكثر من محافظة الاجهزة الاسرائيلية عليها، خصوصاً عندما يكون المقصود عملية تتطلب تخطيطاً متواصلاً وتنسيقاً بين عناصر عدة. فاذا كان السر قد تسرّب حتى تل - أبيب، فانه بالتأكيد، قد وصل الى تونس» (**المصدر نفسه**).

وكتب الصحفي موشي زاك في الاتجاه عينه، فربط بين كون «ابو العباس» عضواً في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وان مكتبه في تونس ملاصق لمكتب عرفات، وبين زعمه ان عرفات «يمنحه حرية العمل للقيام بنشاطات مستقلة يستطيع هو التملّص منها علانية وتأييدها سراً» (**معاريف، ١/٦/١٩٩٠**). وأشار الكاتب الى العلاقة بين استياء عرفات من السياسة الاميركية، التي عبّر عنها في طلبه من الدول العربية مقاطعة الولايات المتحدة الاميركية اقتصادياً، وبين وقوع العملية، وأضاف: «صحيح ان الفدائيين الذين وصلوا شاطىء نيتسنيم وغاعش لم يرسلوا من قبل عرفات مباشرة، كما ان عرفات ليس مسؤولاً عن تهديدات صدام حسين بحرق نصف اسرائيل، لكنه هو الذي يحاول ان يجني الفوائد منها... ويدخل كل هذا في خطة م.ت.ف. للبرهنة على ان الموضوع الفلسطيني مطروح على جدول الاعمال. لكن، كلما نجح عرفات في زيادة التوتر من حولنا، فانه يضعف بذلك آمال التسوية. فنحن لن نجري مفاوضات تحت تهديد الارهاب، أو بصواريخ بغداد» (**المصدر نفسه**).

ورأى الصحفي بنحاس عنباري ان العملية هي «محاولة فلسطينية لتخريب الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية، في مضمونه القائم حالياً، على الاقل، والذي تحاول الولايات المتحدة الاميركية، فيه، ان تملي على م.ت.ف. ليس شروطاً سياسية فحسب، وانما احداث تغييرات أساسية في شكل تنظيمها أيضاً، وفي نظرياتها الثابتة والمبدئية؛ وهو الحوار الذي يرتبط تطوره بالمدى الذي تغيّر فيه م.ت.ف. طابعها وتتحوّل الى منظمة مدنية كاملة». وتابع عنباري انه اذا أراد «ابو العباس» «التحايل على الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية، سواء بمعرفة عرفات أم بدون معرفته، فانه، بدون شك، ساعد اسرائيل في جهودها لتقويض مصداقية التقرير الذي قدّمته الادارة الى الكونغرس، وقرّرت فيه ان م.ت.ف. التزمت، حقاً، تعهداتها نبذ الارهاب» (**عل همشمار، ١/٦/١٩٩٠**).

وفي الاطار ذاته، كتب الصحفي عكيفا الدار، ان «ابو العباس» اختار ان يقدم ذريعة الى أعضاء الكونغرس المدعومين من المنظمات اليهودية، بالذات في فترة تكون فيها الادارة الاميركية حساسة لكل توجّه ازاءها. فقد «مكّن الهجوم البحري الزعماء اليهود، الذين اضطرتهم تصرّفات اسرائيل الى الانضمام الى حملة الانتقادات ضدها، الى اظهار اخلاصهم من جديد. فقبل ستة شهور من جولة الانتخابات للكونغرس، ليس ثمّة لأي حزب في الولايات المتحدة الاميركية رغبة في الضغط أكثر من اللازم على اسرائيل» (**هآرتس، ٧/٦/١٩٩٠**).

وفي تحليله لموقف الادارة الاميركية من التسوية في المنطقة، كتب الصحفي أبينو عام بار - يوسف، ان الادارة الاميركية في وضع صعب منذ بدء

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. فاستمرار الحوار هو «حجر الاساس في النظرية السياسية للادارة الحالية ازاء المنطقة. وحسب رأي مقرري السياسة في العاصمة الاميركية، فانه بدون ضوء أخضر من م.ت.ف. فليس ثمّة شريك فلسطيني في المسيرة السلمية. ومن جانب آخر، فان الحرب ضد الارهاب هي المبدأ الاساسي في سياسة الولايات المتحدة الاميركية، بشكل ثابت. والآن، وبعد اسبوع، فقط، على طرح تقرير الادارة على الكونغرس الاميركي، الذي عرّض مساعد وزير الخارجية، جون كيلي، لحملة انتقادات قاسية لاستمرار الحوار مع م.ت.ف. فقد وقعت عملية ابو العباس على تربة خصبة» (**معاريف**، ٣/٦/١٩٩٠).

مفترق طرق

وفي تحليلهم للابعاد الحقيقية للتوتر الذي قاد الى عملية الانزال البحري، وما سبّبته من تأزيم في الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وبالتالي التأثير، سلباً، في المسيرة السلمية، اتفق بعض الصحفيين الاسرائيليين على ان الازمة بين واشنطن وم.ت.ف. ليست بسبب عملية الانزال، بل بسبب «عدم جدية الولايات المتحدة الاميركية في الضغط على اسرائيل؛ وجاءت العملية البحرية لتجعل الأزمة تطفو على السطح» (بنحاس عنباري، **المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٩٠). واتفق مع هذا الرأي، أيضاً، المستشار السابق لرئيس الحكومة للشؤون العربية، آرييه ناءور، الذي لاحظ ان الوضع في الشرق الاوسط ينزلق باتجاه الحرب، ليس بسبب المذبحة في ريشون لتسيون، او النقاش في مجلس الامن الدولي، أو بسبب المتفجرة في سوق القدس، او محاولة التسلل البحري، وانما «بسبب مسارات واتجاهات أساسية تعيشها المنطقة، عشية حدوث انعطاف فيها» (**يديعوت احرونوت**، ٣/٦/١٩٩٠). والسبب الاساسي لهذا الانعطاف، حسب ما رأى عنباري، يعود الى نتيجة توصل اليها عرفات وم.ت.ف. مفادها ان ادارة جورج بوش «لا تريد، ولا تستطيع، ممارسة الضغوط المطلوبة على اسرائيل، على الاقل بالمدى الذي مارست فيه الضغط على م.ت.ف. نفسها، وتوفير مدى معقول من الفاعلية للسياسة الاميركية» (**عل همشمار**، ٦/٦/١٩٩٠).

وربط عنباري بين السياسة الاميركية، هذه، وبين بروز محور معاد لواشنطن في القمة العربية في بغداد، وهو المحور الذي «تقوده بغداد ويتشكل من م.ت.ف. والاردن. وعلى خلفية التوتر بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية، جاءت عملية الانزال البحري لـ ج.ت.ف. التي تفرض على الطرفين، الاميركي والفلسطيني، القيام بحساب ذاتي حول مستقبل العلاقات فيما بينهما؛ وان الشعور السائد لدى م.ت.ف. ان واشنطن ملتزمة الحوار معها بسبب ضغط المشكلة الفلسطينية على الشرق الاوسط... فالمنظمة نفد صبرها ازاء التقدّم البطيء في الاتصالات مع واشنطن، وبسبب قلّة استعداد الادارة الاميركية للدخول في مواجهة مع الكونغرس من اجل المشكلة الفلسطينية، وتأثير مجموعة دنيس روس 'الصهيونية' القوي عليها» (**المصدر نفسه**).

وخلص عنباري الى نتيجة مفادها ان تعثّر المسيرة السلمية يدفع العالم العربي الى «مزيد من التطرّف. وبدلاً من التحدث عن خطة سلام، فقد أصبحت تسمع، بصورة أوسع، الاحاديث عن الاستعداد للحرب، خصوصاً عندما تقوم في اسرائيل حكومة يمينية ضيّقة؛ وان التوتر بين الاميركيين وبين العالم العربي سوف يؤثر، أيضاً، في العلاقات مع م.ت.ف. وبدلاً من الذهاب باتجاه خلق الظروف لانهاء الانتفاضة، فانها تزداد حدّة. وعلى هذا الجانب، فان الاضراب عن الطعام الذي أعلنه [فيصل] الحسيني، [ورضوان] ابو عياش ورفاقهما، كان مؤشراً الى ضائقة التوجهات العنيفة للانتفاضة. وليس صدفة انهم أنهوا اضرابهم بالاعلان عن مقاطعة الولايات المتحدة الاميركية، التي، حسب رأيهم، أفشلت نضالهم بالفيتو الذي استخدمته وفتحت الباب للجوء الى أساليب نضال بديلة، على طريقة 'ابو العباس'، مثلاً» (**المصدر نفسه**).

محمد عبد الرحمن

الحكومة فازت بثقة الكنيست

بعد ازمة حكومية استمرت قرابة ثلاثة شهور، وبعد اكثر من ستة اسابيع من المفاوضات لتشكيل حكومة اسرائيلية جديدة برئاسة زعيم الليكود، اسحق شامير، تكللت الجهود التي بذلت في هذا الشأن بالنجاح، اذ تمّ التوقيع على الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة، وفازت الحكومة الجديدة بالثقة، باكثرية ٦٢ صوتاً من اصوات اعضاء الكنيست البالغة ١٢٠، في مقابل ٥٧ صوتاً، وامتناع عضو واحد فقط عن التصويت (**هآرتس**، ١٠ و١٢/٦/١٩٩٠).

وما يأخذه المراقبون والمعلقون الصحفيون على التشكيلة الحكومية الجديدة ليس ضيق قاعدتها البرلمانية فقط، اذ شارك في الائتلاف ٦٠ عضو كنيست لا غير، بينما ايّده اثنان آخران دون الانضمام الى الحكومة والائتلاف، بل، ايضاً، كون ذلك الائتلاف فضفاضاً جداً، اذ يتألف من عدد كبير من الكتل الائتلافية الصغيرة، اضافة الى كتلة الليكود (**يديعوت احرونوت**، ٧/٦/١٩٩٠).

واكدت المصادر الصحفية، على اختلافها، ان تشكيل الحكومة من هذا العدد الكبير من الكتل، وفي الوقت عينه اقتصار قاعدتها البرلمانية على اكثرية ليست كبيرة نسبياً، لم يكن موضع ترحيب ورضى من جانب الكثيرين في صفوف الليكود، على الرغم من اقرار الجميع بأن التشكيلة الجديدة كانت «الامكان الاقل سوءاً» في ذلك الظرف (**المصدر نفسه**).

ورأى معلّق صحفي ان شامير لم يكن راغباً في تشكيل الحكومة على النحو الذي تمّت به، بل كانت بمثابة «كارثة» من ناحيته، «لكن سخرية القدر شاءت ان ينجح شامير في تشكيل حكومة لم يرغب فيها، بينما اخفق شمعون بيرس في تشكيل حكومة ضيقة القاعدة، مع انه سعى الى ذلك بكل قوة» (ناحوم بارنياع، **ملحق السبت**، **يديعوت احرونوت**، ٨/٦/١٩٩٠).

واذا كان شامير، بالفعل، غير راغب في الحكومة التي شكلها، كما المح بعض المعلقين الصحفيين، فما الذي كان يرغب فيه، ولماذا حصل التحول في موقفه؟ وهل ان التباطؤ الذي أديرت به المفاوضات الائتلافية له علاقة بنوع، واطار، الحكومة التي كان يفضّلها، ام ان الظروف الموضوعية المتعلقة بتناقضات المطالب الائتلافية هي التي أملت ذلك.

مفاوضات بطيئة: الاعتبارات والاهداف

هناك اتفاق في الرأي بين معظم المراقبين والمعلّقين السياسيين الذين تابعوا سير المفاوضات بين الليكود والكتل المرشحة للانضمام الى حكومة شامير الجديدة، على ان المفاوضات أديرت ببطء وثقل شديدين، لكنهم تباينوا في تحليل اسباب ذلك، والاهداف المتوخّاة منه. وكما يبدو، فالمشكلة الوحيدة التي كانت تواجه شامير هي الحسم بين الخيارات الاربعة التي كانت مطروحة على جدول اعماله، وهي: اقامة حكومة ضيقة القاعدة؛ أو اقامة حكومة وحدة وطنية وفق الاطار السابق؛ أو اقامة حكومة وحدة وطنية على اساس التناوب على رئاستها؛ او الدعوة الى انتخابات عامّة مبكرة (بنيرلي تامر، **ملحق السبت**، **عل همشمار**، ٨/٦/١٩٩٠).

ومع ان المفاوضات الائتلافية العلنية اقتصرت، عملياً، على خيار حكومة ضيقة القاعدة، الّا ان الشكوك في نوايا شامير رافقت تلك المفاوضات، منذ يومها الاول وحتى غداة التوقيع على الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة. فالعديد من السياسيين، وبخاصة المصابون منهم بـ «البرانويا»، على غرار شارون، فسّروا تردد شامير كدليل على وجود مؤامرة سرية يجري طبخها ببطء مع المعراخ (ناحوم بارنياع، **يديعوت احرونوت**، ٤/٦/١٩٩٠)، وذلك على الرغم من اعلان مكتب شامير ان رئيس الحكومة اعطى «الضوء الاخضر لممثلي الليكود في طاقم المفاوضات

مع الاحزاب الاخرى، للاسراع في عملية التشكيل والانتهاء من عملية توزيع الحقائب والاتفاقات الائتلافية الاخرى، مع مختلف الشركاء» (**المصدر نفسه**).

ورأى بعض المعلقين ان تردد شامير وتلكؤه بتشكيل حكومة ضيّقة القاعدة مع احزاب اليمين المتطرف والاحزاب الدينية القومية والاصولية، لم يكن مبعثة المصاعب والعراقيل التي وضعتها مختلف الكتل خلال عملية المفاوضات، بل لأنه كان في الواقع اكثر ميلاً الى الاستجابة للضغوط التي كان يمارسها عليه بعض المقربين منه لصالح تشكيل حكومة موسعة يشارك فيها المعراخ. ولهذا السبب، فقد ادار شامير المفاوضات من خلال «تأجيل كل ما يمكن فعله اليوم الى الغد» (مناحيم راهط، **معاريف**، ٨/٦/١٩٩٠).

وكتب المعلّق الصحفي شاليف ان «قوة شامير تكمن في ضعفه... فكما كان الامر عندما طرح خطة السلام التي تحمل اسمه، كذلك الآن تتضارب الآراء في الرد على السؤال عمّا اذا كان شامير نفسه يعرف ماذا يريد؟» وذلك لانه «يحتفظ بأوراقه قريباً جداً من صدره، الى حد لا يستطيع هو نفسه رؤية ما تتضمّنه» (**هآرتس**، ٨/٦/١٩٩٠).

ونسب المعلق الصحفي ناحوم بارنياع الى احدى الشخصيات الموثوقة، التي حاولت التوفيق بين الليكود والمعراخ من اجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، قولها انها خرجت من اللقاءات التي اجرتها مع شامير بانطباع ان هدف شامير الاستراتيجي هو حكومة الوحدة، وان تكتيكه الى ذلك هو اجراء مفاوضات بشأن اقامة حكومة ضيقة القاعدة، والوصول بها الى حافة النجاح (**ملحق السبت، يديعوت احرونوت**، ٨/٦/١٩٩٠).

في المقابل، نفى المعلق الصحفي رويبك روزنتال ما ذهب اليه المعلّقون الذين رأوا ان تباطؤ شامير في ادارة المفاوضات هدفه تمكينه، من خلال ذلك، من نسف امكان تشكيل حكومة ضيقة القاعدة، وتوجيه الامور نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية. فشامير لم يكن - على حد قوله - راغباً في ذلك، ولم يكن هذا الاعتبار - الهدف سبب البطء في ادارته للمفاوضات. فالتباطؤ الذي ابداه شامير يعود الى سببين: اولهما، ان شامير لم يكن في وضع «اللاخيار»، ذلك الوضع الذي تتسبب القوة الهائلة الكامنة فيه في حمل مختلف الاطراف على التراجع وتقديم التنازلات من اجل المشاركة في الحكم او الاحتفاظ به. فشامير كان في الحكم بحكم تحول حكومته، التي حجبت عنها الثقة، الى حكومة انتقالية. وهذا الوضع كان مريحاً جداً لشامير من مختلف الجوانب؛ والسبب الثاني هو المؤهلات التكتيكية لرئيس الحكومة. «فالسنوات الاخيرة، وبخاصة الشهور الاخيرة، تدل على ان شامير هو سياسي يفتقر الى المؤهلات التكتيكية، وعديم الخيال التكتيكي... ففي الفترة الاخيرة لا يمكن الاشارة الى أي خطوة خطاها شامير من خلال تفكير تكتيكي صحيح. فقد خسر حكومة الوحدة الوطنية التي كانت مريحة له... وبعد ذلك لم يدل بأي قسط من جانبه في عملية افشال بيرس في مهمته. فالحاخامان، شاخ ولوفافيتش قاما بالعمل نيابة عنه (**ملحق السبت، عل همشمار**، ٨/٦/١٩٩٠).

وفي واقع الحال، فان شامير، وان لم يكن راغباً في الحكومة التي شكلها، الّا انه اضطر الى ذلك بعد ان استنفد كل ما امكن استنفاده من المماطلة والتباطؤ، بفعل انه كان عاجزاً عن تحقيق خياريه المفضلين، حكومة الوحدة الوطنية وتقديم موعد الانتخابات. فحكومة الوحدة الوطنية كانت تعترض طريقها عراقيل عديدة. فعلى حدّ تعبير المعلّق الصحفي رويبك روزنتال، فالظروف والشروط لاقامة مثل هذه الحكومة كانت اكثر تعقّداً مما كانت عليه في اعقاب الانتخابات للكنيست الثاني عشر. ويعود ذلك «الى التغيّر الجوهري في الاوضاع الداخلية في الحزبين الكبيرين. ففي المعراخ، كان من الصعب، الآن، تمرير قرار بتأييد العودة الى اطار حكومة الوحدة الوطنية بشروط مذلّة، ويدرك معظم اعضائه ان القبول بذلك سيكون ثمنه باهظاً في صناديق الاقتراع. كذلك، ففي الليكود ضعفت مكانة معسكر شامير، بينما استعاد وزراء الاشتراطات، كل مكانته، ورسّخها كبديل من شامير (**المصدر نفسه**).

وتعزيز مكانة وزراء الاشتراطات في الليكود، خلال الازمة الوزارية، كان السبب الذي جعل شامير يحدث تغييراً في موقفه من موضوع حكومة الوحدة الوطنية. فعلى الرغم من التلميحات الصامتة حيناً،

والعلنيـة حيناً آخر، التي صدرت عن دافيد ليفي وبعض المقرّبـين، من انـه سوف يؤيد شامير اذا اختار هذا الخيار، شرط التزام شامير بالاتفاق القائم بينهما، لناحية حصول ليفي على حقيبة الخارجية، فقد كان هناك من فعاليات الليكود من حذّروه من انه قد يمنى بهـزيمة قوية في مركز الليكود، جرّاء عدم حصوله على الدعم من جانب كبير من انصار ليفي في المركز، الذين قد يتضررون شخصياً من تشكيل حكومـة الوحـدة الوطنيـة، وذلك في ضوء احتمال اشغـال بيرس لحقيبة البناء والاعمار التي يعتاش منها ومن خدماتها عدد كبير ومؤثر من كوادر مركز الليكود. تضاف الى ذلك المعارضة الشديدة المتوقعة من جانب رئيس المركز، اريئيل شارون، الذي يعتبر الوحيد من بين قادة الليكود الذي كان خياره الاول، والوحيد، اقامة حكومة يمين قومية ضيقة القاعدة. كذلك واجه شامير، في سعيه الى حكومة وحدة وطنية مشكّلة من طرف محسوب على معسكره هو الوزير موشي ارنس. فقد ابلغ ارنس اليه، صراحة، انه ليس مستعداً، في هذه المرة، لأن يكون، كما فعل في العام ١٩٨٤، القـربـان الذي تقوم عليه حكومة الوحدة الوطنية. وهكذا، «ففي أوساط المقربين من شامير، بدأ يترسخ الادراك بأن المركز قد ينجر الى عصيان ضد شامير قد يطيح به بتشجيع، بطبيعة الحال، من رئيس المـركـز، اريئيل شارون، الذي كانت تحركه دوافع اخرى ضد حكومة الوحدة الوطنية» (مناحيم راهط، **معاريف**، ٨/٦/١٩٩٠).

امّـا خيـار اللجـوء الى اجراء انتخابات عامة مبكـرة، الذي ذكـرت مصـادر صحفية عديدة ان شامير كان يفضله كمخرج للازمة الحكومية، في حال تعـذّر عليه تشكيل حكومة وحدة وطنية «لأن الامر الافضل للدولة، في هذا الوقت، هو اجراء انتخابات في موعد قريب قدر الامكان»، فان اكثر من سبب حال دون شامـير وتبنّي الدعـوة اليه علناً. فمن ناحية، اتضح لشامير والليكود ان موقف المعراخ من هذا الموضوع قد تغير، حيث ان رابين، الذي كان الى ما قبل بضعة اسابيع يؤيد التوجّه الى انتخابات عامة مبكـرة، غير رأيه في هذه الاثناء، لاعتبارات تتعلق بالصراع الدائر بينه وبين بيرس على زعامة الحزب (بينـا بارزيـل، **ملحق السبت، يديعوت احرونوت** ٨/٦/١٩٩٠).

حكومة شامير تفوز بالثقة

على الرغم من التـوقيـع على الاتفاق الائتلافي والخطوط الاساسية لسياسة الحكومة، بعد ظهر يوم الجمعـة (٨/٦/١٩٩٠)، وقبل ساعات قليلة فقط من انتهاء مهلة التكليف، كان الاعتقاد السائد في اوسـاط المراقبين السياسيين ان السطر الاخير في الازمـة الحكومية وعملية تشكيل الحكومة، برئاسة شامير، لم يكتب بعد. فقد توقع العديد منهم مفاجآت غير سارة على هذا الصعيد، في ضوء اعلان كل من اعضاء الكنيست شارير وهوروفيتش وابو حصيره انهم لن يمنحوا الحكومة الثقة، اذا لم يف شامير بوعـوده ازاء كل منهم على صعيد توزيع الحقائب الوزارية (**هآرتس**، ١٠/٦/١٩٩٠).

في ضوء هذه التـطوّرات، التي طرحت امكان تراجـع شامـير عن قراره بعـرض حكـومتـه على الكنيست، اذا لم تتعهد كتلتا اومتس (عضوان في الكنيست في اطار الليكـود) وتـامي (عضو واحد) بتأييد الحكومة في جلسة الثقة (**المصدر نفسه**).

لكن بعض المـراقبـين رجّـح تراجع الاعضاء المتمـردين عن موقفهم المعـارض وعن تهديداتهم. فاربـعـتهم، على حد تعبـير المعلق الصحفي دان مرغليت، سيكونون اول من يضمن الاكثرية لحكومة شامير، اذا بدا ان هناك شكاً في حصولها عليها. فكل واحد منهم حصل على تعهد بادراج اسمه في مكان مضمـون على لائحـة الليكـود للانتخابات المقبلة. وجميعهم يدركون انهم اذا تسبّبوا في اخفاق شامير في جلسـة الثقـة، فان معنى ذلك اجراء انتخابات جديدة خلال ثلاثة شهور، وان اياً منهم لن يعود الى الكنيست ثانية (**المصدر نفسه**، ١١/٦/١٩٩٠).

وكان شامير اوضـح، في مؤتمر صحافي، عقده بعد انتهاء جلسة مركز الليكود، الذي صادق على قائمة وزراء الليكود في الحكومة الجديدة، ان قراره بعـدم ضم وزراء جدد من الليكـود الى الحكـومة الجديدة «نهائي وقاطع». واضاف انه حاول اقناع اعضاء الكنيست الاربعة بتفهّم الوضع الذي نشأ، والذي حال دون اضـافة ولو وزير واحد الى وزراء الليكود السابقين. بسبب كثرة الكتل التي يتشكل منها الائتلاف، وبالتالي العدد الكبير للوزراء. وقال شامـير انـه لم تكن هناك، بالضبط، وعود للجميع

باسناد حقائب وزارية الى كل منهم، وانه، مع ذلك، طلب من كل منهم اعفاءه من تلك الوعود، مؤقتاً على الاقل (**هآرتس**، ١١/٦/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد ذكرت مصادر صحفية ان «ازمة اعضاء الكنيست الاربعة قد سوّيت قبيل جلسة الثقة، وانه اضافة الى ذلك ضمن شامير، خلال المحادثات التي اجراها مع عضو الكنيست، الحاخام ابراهام فيرديغر، ان الاخير لن يصوّت ضد الحكومة، بل سيمتنع عن التصويت. وبالفعل، لقد منح الكنيست حكومة شامير الجديدة الثقة بأكثرية ٦٢ صوتاً من اصل ١٢٠، في مقابل معارضة ٥٧ عضواً، وامتناع عضو واحد عن التصويت (**المصدر نفسه**، ١٢/٦/١٩٩٠). أمّا الكتل التي تشكل منها الائتلاف، فهي: الليكود، وشاس، والمفدال، وديغل هاتوراه، وهتحيا، وتسوميت، وكل من كتل اعضاء الكنيست مزراحي وغور وبيرتس. امّا كتلة موليدت، فأيّدت الحكومة من الخارج (**المصدر نفسه**).

ووصف المعلق الصحفي شمعون شيفر الحكومة الجديدة بأنها حكومة شارون: «لا شك في ان شارون هو الذي وقف وراء اقامة الحكومة التي تبدأ اليوم مزاولة مهامها. وفي المستقبل، ستبقى تعمل في ظله. فاذا اراد، تسبب في زعزعتها، واذا اراد، ايضاً، عملت بانسجام وهدوء. فمنذ اليوم سيكون في يدي شارون مليارات الشيكلات لتنفيذ مشاريع للبناء ولاستيعاب المهاجرين، حيثما يريد. وخطواته سوف تؤثر في سياسة اسرائيل الخارجية، بشكل لا يقل عن تأثيرها في طابعها الداخلي. فهذه حكومة شارون، الذي، بمناورة بارعة، استقال من الحكومة، وتسبب في اسقاطها، ثمّ اقامها من جديد». وعن قدرة هذه الحكومة على الصمود، كتب شيفر: «ان المادة اللاصقة الوحيدة التي ستحافظ على بقاء هذه الحكومة المسماة 'قومية'، هي السلطة. وهناك من يقول ان هذه المادة اللاصقة تبقى اقوى من كل العراقيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٩٠).

لكن المعلّق الصحفي، شموئيل سيغف، رأى ان بقاء هذه الحكومة، أو سقوطها، مشروط، الآن، بالسرعة التي يتمكّن بها شامير من ترميم الثقة الشخصية بينه وبين الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، جيمس بيكر. فمنذ سقوط حكومة الوحدة الوطنية، في ١٥/٣/١٩٩٠، تعمّق كثيراً انعدام الثقة بين الرئيس بوش ورئيس الحكومة. واضاف سيغف: «فالآن، وحتى لو لم ترغب الولايات المتحدة الاميركية في الظهور كمن يتدخل في شؤون اسرائيل الداخلية، من المشكوك فيه ان يرد الرئيس بوش بالايجاب على طلب من رئيس الحكومة - اذا قدّم - لزيارة واشنطن، قبل ان يكون لديه رد ايجابي على بيكر، او قبل ان تتم بلورة خطة بديلة تكون مقبولة من الولايات المتحدة الاميركية ومصر، وكذلك من الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] ولكن اذا فعل شامير ذلك، فهل تصمد حكومته وقتاً طويلاً؟» (**معاريف**، ١٣/٦/١٩٩٠).

سياسة الحكومة وآفاقها

في تحليله للدلالات السياسية التي تضمّنتها الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة، كتب المعلّق الصحفي، مناحيم راهط، ان الخطوط الاساسية لحكومة شامير الجديدة تعبّر عن خط سياسي اكثر يمينية من الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية. فعلى الرغم من ان الصياغات متشابهة الى حد ما، الّا انها متمايزة بعض الشيء. وحدد راهط ذلك التمايز، الذي يميل الى التطرف، في خمسة مجالات تتعلق بعملية السلام في المنطقة وهي:

الاهداف المركزية للحكومة: في الخطوط الاساسية للحكومة السابقة، جاء ان الاهداف المركزية لسياسة الحكومة هي «استمرار عملية السلام، وتوسيعها، وتعزيز السلام مع مصر، وضمان سلامة مستوطنات الشمال». امّا في الخطوط الاساسية الجديدة، فجاء: «ضمان استقلال وسيادة الدولة، وتعزيز الأمن، ومنع الحرب، واقامة السلام مع جيراننا».

القدس: في النصّين، هناك نصّ على «القدس الكاملة كعاصمة اسرائيل الابدية، غير القابلة للتقسيم ثانية». ولكن في النصّ الجديد، هناك اضافة بالغة الدلالة، هي ان «القدس لن تكون مشمولة في اطار الحكم الذاتي الذي سيمنح للسكان العرب في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، وسكانها العرب لن يشاركوا في الانتخابات لتشكيل هيئة تمثيلية للسكان في

يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، لا كناخبين، ولا كمرشحين للانتخاب».

عمليـة السلام: في النصّين، هناك تعهد ان تعمل الحكومة على استمرار هذه العملية؛ ولكن في النص الجديد، هناك ذكر «لمبادرة السلام من تاريخ ١٤/٥/١٩٨٩ ، بكـل اجـزائها»، وغاب عنه ذكر «اقـامـة حكم ذاتي كامل للسكان العرب في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة».

منـظمـة التحرير الفلسطينية: في النصّين، هنـاك تأكيـد ان اسرائيـل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن في النص الجديد، هناك اضافة «لا بشكل مباشر، ولا غير مباشر».

الدول العربية: في النص السابق، جاء «ان اسرائيل ستدعو الاردن الى البدء بمفاوضات». وامّا في النص الجديد، فجاء «ان اسرائيل تدعو كل الدول العربية للبدء بالمفاوضات». وفي النص السابق، جاء «ان حكـومـة اسرائيـل ستبحث في اقتـراحـات للتـفـاوض». لكن هذه الفقـرة حذفت من النصّ الجديـد للخـطوط الاسـاسيـة (المصـدر نفسه، ١٠/٦/١٩٩٠).

وفي خطابـه في الكنيست، الذي عرض فيـه الخـطوط السياسية الاساسية لحكومته الجديدة، قال شامـير ان عملية السلام سوف تستمر، ولكن وفقاً لاطار كامب ديفيد. واقترح على مصر ان تتوقف عن التخبـط والمناورة بين نزعتها الى السلام وبين الاطراف العربية التي يتأصّل فيها عداء لا يعرف المهادنة لاسرائيل. وطالب شامير مصر بأن تعمل مع اسرائيل، من اجل استئناف المفاوضات بشأن الشق الثاني من اتفاقيتي كامب ديفيد. واوضح، مجدداً، ان اسرائيـل لن تتفـاوض مع منـظمـة التحـريـر الفلسطينية، «فهذه الحكومة سوف توضح، بشكل غير قابـل للتأويل، ان منظمة التحرير الفلسطينية والسلام هما امران متناقضان. وكل عمل يتضمن منـح مكـانـة وشرعيـة لعصابات الارهاب المسماة م.ت.ف. يقـلل من فرص التـسـويـة. الى ذلك، فالاعتراف بالمنظمة واجراء حوار معها، هما تشجيع على مواصلة اعمـال العنف والارهـاب ضدنـا». ووصف شامـير تصريحات بعض قادة حزب العمل لصـالح استمـرار الحـوار الاميركي ـ الفلسطيني، بأنها «تدل على فقدات الطريق، وعلى الكفر بأسس وجودنا، وعلى التفتيش عن حلول من خلال اليأس والهلع وفقدان الثقة بالمستقبل». وتطرّق شامير الى الحـوار مع الفلسطينيين، فقال ان موقف حكومته هو ان اسرائيل «على استعداد ومعنيّة باجراء حوار مع ممثلين منتخبـين وشرعيـين لعـرب يهودا والسامرة [الضفـة الفلسطينية] وقطاع غزة، وذلك من اجل تحسـين مكانتهم، وأوضاعهم، وتمكينهم من ادارة شؤونهم بأنفسهم». وأكد ان حكومته سوف تواصل السعي من أجل التوصل الى ذلك الحوار.

وتـطرّق شامـير الى العـلاقـات مع الولايـات المتحـدة الامـيركيـة، فقال انه ليس سراً ان هناك خلافات بين اسرائيل والادارة الاميركية بشأن عملية السـلام. وعلى حدّ قوله، فأساس التباين في الآراء ينبع، قبل أي شيء آخر، من نظرة الادارة الى منظمة التحرير الفلسطينية، والى الحوار معها، الذي تعتبره اسرائيل «ضربة قاسية للاستقرار ولفرص السلام»، على حد زعمه: «نحن على اقتناع بأن التوقّعات التي علّقتهـا الادارة على ذلك الحوار لم تثمر، ولم يكن بامكـانهـا ان تثمـر أية نتيجة ايجابية. فمنظمات الارهاب لم تف بأي شرط وبأي وعد من الوعود التي تعهـدهـا عرفـات»، لأن تلك الوعود، حسب زعمه، تتنـاقض مع جوهـر ووجـود منـظمـة التحـريـر الفلسـطينيـة». وأضاف شامير ان اسرائيل سوف تحاول اقناع الادارة الاميركية بـ «صدق موقفها»، وسوف تسعى الى تحقيق أقصى ما يمكن من التفاهم والتعـاون معها. وقال ان جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيـلي يكمن في حقيقة ان العرب لم يسلّموا، بعد، بوجود اسرائيل، وان الأمل في وضع حدّ لهذا الوجود ما زال المسيطر في الدول العربية. وأوضح شامير ان «ليس ما يسميه العرب المناطق المحتلة، ولا ما يسمّـونـه الاستيـطان، ولا الافتراء بانتهاك اسرائيـل لحقـوق الانسـان، هي عوامل الحملات العـربيـة ضد اسرائيل. كذلك، فان مسألة المكانة والمستقبـل السياسي للعرب سكان يهودا والسامرة [الضفـة الفلسطينية] وقطاع غزة، ليست المشكلة الحقيقيـة للنـزاع. فكل هذه المشاكل يمكن ايجاد حلول لهـا، لو كان هنـاك رغبـة حقـيقيـة في السـلام وفي التعـايش السلمي مع دولة اسرائيل» (دافار، ١٢/٦/١٩٩٠).

وفي تصريحات لاحقة، حدّد شامير سلّم اولويات حكومته السياسي، فقال ان المهمة الاولى هي العمل على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية التي شهدت، مؤخراً، بعض الهزات. ففي المرحلة الاولى سيحاول اعادة ترميم العلاقات الشخصية مع الرئيس بوش، التي انقطعت، عملياً، منذ ثلاثة شهور. وفي المرحلة الثانية، سيعمل شامير على ترميم عملية السلام واستئنافها، من اجل تحقيق مبادرة السلام التي طرحتها حكومة اسرائيل. والموضوع الثاني، الملحّ على جدول أعمال الحكومة الجديدة، سوف يكون، حسب قول شامير، السياسة الامنية التي ستتناول موضوعين: ايجاد حل لمشكلة التهديد العراقي الاستراتيجي، والقضاء على الانتفاضة. أمّا الموضوع الثالث، فهو تأمين استمرار تدفّق المهاجرين، وتأمين شروط لائقة لاستيعابهم (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٩٠).

وكانت آفاق سياسة الحكومة الجديدة، وتأثيرها في عملية السلام وفي علاقات اسرائيل الخارجية، وتحديداً العلاقات الاميركية - الاسرائيلية، موضع تعليقات وتحليلات سياسية، الجامع المشترك بينها هو توقّع مواجهة الحكومة الجديدة لمصاعب جمّة ناجمة عن تركيبتها اليمينية المتطرّفة، التي تشكّل وصفة مضمونة لوأد عملية السلام، وأية محاولات جادّة لاحيائها. ولاحظت صحيفة «هآرتس» انه بينما يحاول كل وزراء الليكود دحض الشبهات واسعة الانتشار بأن الحكومة الجديدة هي حكومة مغامرة، وانها عازمة على طي المسار السياسي، فان وزير الدفاع فيها سارع، بعد تسلّمه مهام منصبه، الى زيارة مستوطنتي اريئيل ومعاليه ادوميم، لطمأنة المستوطنين بأن الحكومة الجديدة، ستكون ساهرة على أمنهم وسلامتهم. وبينما الادارة الاميركية تلمّح بأكثر من وسيلة الى ان من يبغي التقدّم في عملية السلام عليه استئناف المفاوضات من النقطة التي انقطعت فيها - أي الرد على اسئلة بيكر - فان مكتب شامير، وفي محاولة مفضوحة للتغطية على حقيقة رفض الحكومة الجديدة لاستئناف عملية السلام، وفق التصوّر الاميركي، أعرب عن رغبة الحكومة الجديدة في اجراء حوار مكثّف مع الادارة الاميركية، هدفه توضيح مجمل المشاكل التي اعترضت طريق مبادرة السلام الاسرائيلية ولم تسوَّ في الفترة الفاصلة ما بين مصادقة الحكومة الاسرائيلية على المبادرة وتفجّر الازمة الوزارية في اسرائيل. وهذا يعني العودة بالامور الى نقطة البداية، وتجاهل كل الجهود المضنية التي بذلت منذ حوالى العام (**هآرتس**، ١٧/٦/١٩٩٠).

ووصف المعلّق الصحفي، شموئيل سيغف، خطاب شامير في الكنيست، الذي حدّد سياسة حكومته الجديدة، بأنه كان خطاباً يفتقر الى الايحاء، أو الرؤيا، ولم يتضمّن أي بشرى جديدة. فبدلاً من التلويح بغصن الزيتون لكل من الرئيس بوش والرئيس مبارك والاعراب عن الاستعداد للتوجّه، شخصياً، الى القاهرة، على رأس وفد اسرائيلي، لمحادثات الحوار مع الفلسطينيين، برعاية بيكر، فضّل شامير تكرار معارضته للمؤتمر الدولي، وكأن هذا المؤتمر وليس «مبادرة بيكر» هو المطروح على جدول الأعمال السياسي. وخلص سيغف: «بذلك ساعد رئيس الحكومة اعداء اسرائيل في عرضه كـ 'رافض للسلام'، وغير مستعد لأن ينقل الى الفلسطينيين صلاحيات الحكم في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، كما تقضي بذلك اتفاقيتا كامب ديفيد، اللتان، على حدّ قوله أيضاً، تشكّلان حجر الزاوية في سياسة السلام الاسرائيلية» (**معاريف**، ١٣/٦/١٩٩٠).

امّا المعلّق الصحفي، يوسف حاريف، فاستبق حصول مواجهة، أو صدام عنيف، بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، على أرضية الخلافات القائمة بين الجانبين بشأن كيفية استئناف عملية السلام وشروط ذلك. وتوقّع ألّا تسارع الادارة الاميركية الى المواجهة، منوّهاً بقول وزير الخارجية الاميركية، بيكر: «انني أؤمن بأن الطريق الفضلى للعمل المثمر هي المشاورات، لا المواجهة» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

متغيّرات كبرى وردود متباينة

واجهت المناطق الفلسطينية المحتلة، خلال حزيران (يونيو)، ثلاثة متغيّرات كبرى، من المتوقع ان تفتح الباب لجولة من الضغوط على المواطنين في هذه المناطق، وتنذر بخلق المزيد من الصعوبات والعراقيل أمام المساعي الفلسطينية لنيل الاستقلال الوطني. وجاءت ردود الفعل على المتغيّرات، هذه، متباينة، عبّرت عن تخوّفات حقيقية من تحوّل الاوضاع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى ما هو أسوأ ممّا هي عليه الآن؛ وازدياد المشكلات التي تواجه مسيرة السلام في المنطقة، الآخذة في التراجع، منذ بضعة شهور، الى حدّ اقتراب انسداد آفاقها كليّة. وقد ظهر أول المخاوف الفلسطينية مع اعلان تشكيل حكومة جديدة في اسرائيل، برئاسة زعيم تكتل الليكود اليميني، اسحق شامير، وبمشاركة عدد من الاحزاب الدينية واليمينية المتطرفة الاخرى، ممّا اعتبرته الاوساط الفلسطينية الحكومة الاكثر يمينية في تاريخ اسرائيل، ووصفت بأنها حكومة حرب، يتوقع الجميع ان تنشأ في عهدها مشكلات عدة، على الصعيدين، الفلسطيني والعربي. وجاء التخوّف الفلسطيني الثاني مستنداً الى توقّع حدوث جولات من الصراع القاسي والمرير على خلفية تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، انطلاقاً من الكيفية التي ستتعامل بها مع الانتفاضة الفلسطينية، والوضع عامة، في المناطق المحتلة. أمّا المتغيّر الثالث الذي سبّب قلقاً اضافياً في المناطق المحتلة، وكذلك خارجها، فقد تولّد بسبب الموقف الاميركي الذي أعقب العملية العسكرية البحرية التي قام بها فدائيون ينتمون الى جبهة التحرير الفلسطينية، بتاريخ ٣٠ أيار (مايو)، على شاطىء تل - أبيب، حيث حاولت الادارة الاميركية استثمار الحادث الى الحد الاقصى الممكن، لانتزاع موقف فلسطيني يدين العملية صراحة، ويقدّم تنازلات للولايات المتحدة الاميركية، وحيث تطوّر الموقف الاميركي، سريعاً، نحو اعلان تعليق الحوار مع م.ت.ف. وتعطيل قناة الاتصال السلمية الوحيدة التي ظلت سالكة طيلة عام ونصف العام، على الرغم من انها لم تسمح بمرور أية مباحثات جدية واقتصرت على الاستفسارات والرد على اسئلة الادارة الاميركية، خصوصاً ما يتعلق بـ «الارهاب» وموقف م.ت.ف. منه. وقد انعكست الخطوة الاميركية، مباشرة، على الاوضاع في الضفة والقطاع، فبادرت الشخصيات الوطنية، هناك، الى قطع جميع صيغ تعاملها مع القنصلية الاميركية في القدس، حارمة الولايات المتحدة الاميركية، بالمقابل، من أية قناة اتصال مع القيادات والشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة.

في المتغيّر الاول، اختلفت الاجتهادات الفلسطينية، وتباينت، بدرجة ما، في تقدير الموقف من الحكومة الاسرائيلية الجديدة، على الرغم من اتفاق الجميع على ان التشكيل الوزاري الجديد جاء نتيجة طبيعية لتصاعد التطرف اليميني داخل المجتمع الاسرائيلي. وتمايزت الآراء بين من لا يرى فروقات جوهرية بين حكومة شكّلها زعيم تكتل الليكود، اسحق شامير، وأخرى كان من الممكن ان يشكّلها زعيم حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيرس. «فاذا كانت [دقّات] طبول الحرب قد ازدادت مع [تشكيل حكومة شامير]، فان حكومة غيرها، كان سيؤلفها المعراخ، لن تتمكن، بالمقابل، من توفير السلام»، كما جاء على لسان رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي (اليوم السابع، باريس، العدد ٣٢٠، ٢٥/٦/١٩٩٠)؛ وبين من رأى ان تشكيل الحكومة الجديدة يعتبر «مدخلاً لجمود سياسي طويل سوف يستمر حتى العام ١٩٩٢، موعد اجراء الانتخابات الاسرائيلية المقبلة»، وهو ما اعتقد به محرر صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيورة، الذي عبّر عن خشيته من تغيّر الوقائع والحقائق الديمغرافية

في فلسطين المحتلة، «ممّا يعزز التوجّه نحو الحرب في المنطقة» (**المصدر نفسه**). في الاطار عينه، اتفقت الصحافة الفلسطينية في القدس على تأكيد اتجاه الاوضاع السياسية نحو الجمود خلال المرحلة المقبلة. فكتب بعضها ان حكومة شامير آخذة في الاندفاع، تدريجياً، نحو الحرب. وتوقع ان تطلق الحكومة الاسرائيلية حملة شعارات مضلّلة بهدف التغطية على تحركاتها العدوانية. وحذّرت صحف «الفجر» و«القدس» و«الشعب» و«الطليعة» و«النهار» من حملة كهذه، مؤكدة ان المبادرة السلمية الفلسطينية لن تتراجع أمام التطرف الاسرائيلي. في هذا الصدد، كتبت «الطليعة» ان «من المنتظر ان تشهد الساحة السياسية حملة ديماغوجية تشنّها الحكومة الاسرائيلية الجديدة لتغطية حقيقتها اليمينية المتطرّفة، وانغلاقها على نفسها، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات والمواقف الدولية، في الشرق وفي الغرب على حدّ سواء». وأضافت، ان مثل هذه الحملة يستخف بالرأي العام العربي، والدولي، من خلال الافتراض انه لم يقرأ برنامج الحكومة الاسرائيلية، ولا يفهم حقيقة تركيبها ومواقف الكتل المشكّلة لها (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **الطليعة**، القدس، ١٥/٦/١٩٩٠). أمّا «الفجر»، فرأت «ان نغمة السلام المزيّفة التي كانت تُنشر في اسرائيل، خلال السنة الماضية، تلاشت، لتبرز مكانها صيحات الاخطار والكوارث. ومع ان شامير يحاول، الآن، العودة الى اسلوبه القديم بتكرار تلك النغمة، كسباً للوقت، الّا ان أي وقت جديد تكسبه [حكومته] الجديدة لن يحقق، في الواقع، سوى الاقتراب الاكثر سخونة ورعباً من فوّهة بركان الحرب» («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**)؛ وبالتالي، فثمة «فرصة» أمام الفلسطينيين ليتركوا العالم يرى الوجه القبيح لاسرائيل، كما رأى د. ممدوح العكر (داود كتّاب، «تخوّف من الاسوأ»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٧٨، ٢٢/٦/١٩٩٠)، الامر الذي قد يظهر، بصورة واضحة، خلال الشهور القليلة المقبلة.

وسط هذه الاجواء، والتفسيرات، والتوقعات، برز من دعا الى «التعاطي الواقعي» مع المتغيّرات الجديدة في اسرائيل. فقد ذكر رئيس جمعية الدراسات العربية، في القدس، فيصل الحسيني، ان أساس الموقف من الحكومة الاسرائيلية الجديدة تحدّده الخطوات العملية لهذه الحكومة؛ «فاذا اتجهت نحو السلام، فاننا جاهزون له؛ واذا عمدت الى محاولة كسر الانتفاضة، فلن تنجح» («اليوم السابع»، **مصدر سبق ذكره**). غير ان تسارع الاحداث، فور تشكيل الحكومة الاسرائيلية، وبعده، لم يترك وقتاً طويلاً للتعرّف على الكثير من خطواتها المقبلة، واختبار مواقفها. فقد جاءت الاحداث لتؤكد وجهة التصعيد الذي تتجه نحوه الاوضاع عموماً. فبعد يوم على حصول حكومة شامير على ثقة الكنيست، بتاريخ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٠، أطلق ضابط اسرائيلي قنابل غاز داخل عيادة للاطفال تابعة لوكالة غوث اللاجئين (اونروا). وأكدت مصادر الوكالة والعاملين في العيادة اصابة مئة وستين طفلاً بحالات اغماء واختناق (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). وكان ذلك مؤشراً كافياً الى نوعية الاجواء التي تشكّلت فيها الحكومة، وما تنذر به مستقبلاً. وقد شدّد د. سري نسيبة على المخاطر المحتملة، قائلاً ان «ليس [لديه] شك في ان الحكومة [الاسرائيلية] الجديدة سوف تقوم بتوفير المستوطنات للمهاجرين الجدد، خصوصاً في منطقة القدس، [حيث] يؤدي هذا الى اثارة غضب الفلسطينيين، الذي سيقابَل، بدوره، برد فعل اسرائيلي عنيف. عند ذلك، سوف يتصاعد مستوى العنف بطريقة لن يتمكّن أي من الطرفين من السيطرة عليه. فالمتطرفون في اسرائيل سوف يغذّون [بأعمالهم] المتطرفين الفلسطينيين، وسوف تتّسع دائرة العنف» (**المصدر نفسه**). وبمعنى آخر، فان الحكومة الاسرائيلية الجديدة سوف «تُشَوْرِن» الصراع، أي تعطيه طابع ومواصفات الممارسات العدوانية التي عرف بها وزير البناء والتجارة في الحكومة الجديدة، اريئيل شارون، الذي سوف يظهر قوته من خلال الليكود، ويتقدّم بمطالب كبيرة وخصوصاً في ما يتعلق بكيفية تعاطي الحكومة مع الانتفاضة (**المصدر نفسه**). وقد سبق لشارون ان استغل ظروفاً مشابهة، في العام ١٩٨٠، عندما عُيِّن وزيراً للدفاع، بعد استقالة عيزر وايزمان. ففي العام ١٩٨١، أعلن شارون عن انه سيقوم بنقل، وتحريك، نقاط المراقبة العسكرية في المناطق المحتلة، ويضع معايير أمنية جديدة. وفي شباط (فبراير) ١٩٨٢، بدأ، ومن خلال «الادارة المدنية» المشكّلة آنذاك،

في ابعاد غالبية رؤساء البلديات في الضفة الفلسطينية وعيّن، بدلاً منهم، ضباطاً اسرائيليين، وأمر بوضع حدّ للاحتجاج. وقد قُتل عشرات الفلسطينيين ربيع ذلك العام (**المصدر نفسه**).

بعد تشكيلها بأيام، منحت الحكومة الاسرائيلية الجديدة، اريئيل شارون، سلطات استثنائية تمكّنه من مصادرة الاراضي العربية واستيراد آلاف الوحدات السكنية الجاهزة لاقامة مستوطنات للمهاجرين اليهود السوفيات الجدد (**القبس**، الكويت، ٢/٦/١٩٩٠). وكان شارون طالب اللجنة الوزارية لاستيعاب الهجرة اعطاء وزارته صلاحيات واسعة، وتمكينها من استخدام أنظمة الطوارىء في ما يتعلق بتخصيص الاراضي لاقامة آلاف الابنية الجاهزة المستوردة من الخارج. وتضمّنت خطة شارون، في هذا الصدد، شراء ٤٥ ألف بيت جاهز، من طابق واحد، ووضعها في ثلاثين موقعاً في انحاء البلاد. وكان الهستدروت اعلن معارضته لاستيراد بيوت جاهزة؛ الّا ان مسؤولي وزارة البناء والتجارة، وفي مقدّمهم شارون، أعلنوا انه من غير الممكن حل ضائقة السكن بدون استيراد بيوت جاهزة (**الاتحاد**، حيفا، ٢٧/٦/١٩٩٠).

في هذه الاثناء، عملت الاوساط الحكومية على تغطية نواياها الحقيقية تجاه الاستيطان، فأعلن الوزراء الاكثر تشدّداً بين وزراء الحكومة عن انهم تخلّوا، مؤقتاً، عن توطين اليهود السوفيات في المناطق المحتلة. وكلّف رئيس الحكومة، شامير، كلاًّ من شارون وزعيم حزب «هتحياه»، يوفال نئمان، باعلان هذا الاجراء، في محاولة لتقديم صورة معتدلة للحكومة. وصرّح شارون، في حضور مجلس الوكالة اليهودية في القدس، بأن الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تنتهج «سياسة توطين المهاجرين وراء 'الخط الاخضر'»، بقصد عدم «الاساءة الى الهجرة التاريخية من الاتحاد السوفياتي». واتفق نئمان وشارون على ضرورة توطين المهاجرين السوفيات في مناطق متفرقة داخل اسرائيل، خصوصاً في صحراء النقب، وفي الوسط، وفي منطقة وادي عاره. غير ان شارون طالب بعدم اساءة فهم برنامجه، وأكد ان «المفهوم الاستراتيجي للحكومة الجديدة، في ما يتعلق بأهمية توطين اليهود في كل اسرائيل الكبرى، لم يتغيّر» (**الحياة**، ٢٦/٦/١٩٩٠).

ويبدو ان اسرائيل قرّرت مواجهة الضغط السوفياتي لعدم اسكان المهاجرين السوفيات في المناطق المحتلة بالاستجابة الشكلية لمطالب موسكو، وتحسين صورتها الدولية. لهذا عمدت الحكومة الى توجيه الدعوة الى مستشار السكرتير العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، لزيارة المناطق المحتلة، وابداء نيّتها اعادة فتح مؤسسات التعليم العالي الجامعية (**كتّاب، مصدر سبق ذكره**)، في وقت يحتفظ جميع مؤيدي الاستيطان بخططهم ونواياهم ويعملون على تمريرها بدون ضجيج. وقد سارت هذه الخطوات بالتوازي مع التوجّهات الجديدة لوزارة الدفاع الاسرائيلية، التي يترأسها، حالياً، موشي ارنس. فقد افتتح ارنس نشاطه في الوزارة بخطة حملت عنوان «حماية السير على الطرقات»، هدفها مواجهة أية تحوّلات عنفية في الانتفاضة، وحماية المستوطنين وتعزيز «قدراتهم الدفاعية» في الوقت عينه، حسب تعبيره. وقد أوعز ارنس الى قوات الجيش الاسرائيلي والاجهزة الامنية بتطبيق تدابير أوصت بها لجنة عسكرية خاصة، رأس ارنس جلساتها لمناقشة كيفية اخماد الانتفاضة. وتضمّنت التدابير هذه: تعزيز وجود قوات الاحتلال الاسرائيلية على محاور الطرق الرئيسة في الضفة الفلسطينية؛ وشقّ خمسة محاور جانبية تلتفّ حول التجمّعات الفلسطينية التي تتصاعد فيها فعاليات الانتفاضة؛ واقامة أعمدة انارة على الطرقات الرئيسة؛ وتشكيل قوات جديدة من المستوطنين تحت اسم «حرس مدني»، خصوصاً في كريات اربع، القريبة من الخليل. وفي مستوطنة اريئيل شمال الضفة المحتلة. وقرّرت اللجنة منح القوات هذه صلاحيات الشرطة، وان يتولّى الجيش تغطية نفقات تجهيز سياراتها بوسائل وقاية ضد الزجاجات الحارقة (**القبس**، ٢٥/٦/١٩٩٠).

ويبدو، أيضاً، من سياقات الخطة ان لها استهدافين رئيسين: الاول يتعلق بتشديد المراقبة الاسرائيلية على الطرقات الرئيسة في الضفة، والتي يستخدمها المستوطنون اليهود في تنقلاتهم اليومية؛ امّا الثاني، فيتعلق بمحاولة تجنيب المستوطنين المرور على عدد من الطرقات الرئيسة واستخدام الطرق الجديدة، المقترح شقّها، في التنقل في مناطق الضفة. وبذلك يتأمّن قدر نسبي من ابعاد

المستوطنين من مناطق التماس المباشر مع القرى والمخيمات الفلسطينية الواقعة على الطرقات الرئيسة، او المحاذية لها، في الوقت الذي تطمح الخطة الى زيادة فعالية قوات «الدفاع الذاتي» في المستوطنات، وتعزيز تسليح المستوطنين.

وسط هذه التطوّرات، لفت نظر المراقبين كتيّب وزّع على عدد من المستوطنين تضمّن نصائح حول سبل الحصول على متفجّرات من الجيش الاسرائيلي، والتنكّر بزي الجنود، في اثناء القيام بهجمات ضد الفلسطينيين، وعدم ترك أدلّة. وجاء في الكتيب، الذي طبع سرّاً، ان على المستوطنين ان يردّوا على حجارة الفلسطينيين باطلاق النار للتسبّب بأكبر قدر ممكن من الضرر لهم. وخاطب الكتيّب المستوطنين بأن «عليكم الرد على كل حجر عربي بعمليات انتقامية سرّية» و«دمّروا ممتلكات العرب» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٧/٥).

الفلسطينيون وتعليق الحوار

جاء قرار الادارة الاميركية، بتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو)، تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ليشكّل المحور الثالث الذي انطلقت منه ردود فعل، ومخاوف، فلسطينية اضافية.

بدأت الامور تتطوّر في اتجاهات سلبية في اعقاب تهديدات اطلقتها الادارة الاميركية، بُعيد الهجوم البحري الذي نفّذه فلسطينيون تابعون لجبهة التحرير الفلسطينية على شاطىء تل - أبيب، في نهاية أيار (مايو) الماضي، بقطع الحوار الذي بدأته مع م.ت.ف. في تونس، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، اذا لم تقم المنظمة بادانة العملية البحرية «علناً، وبشكل واضح جداً». وكانت مجموعة من الشخصيات الوطنية في الاراضي المحتلة أعلنت، من جانبها، وقف الاتصالات مع القنصلية الاميركية في القدس، اثر استخدام مندوب الولايات المتحدة الاميركية الدائم لدى الامم المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرار يقضي بارسال بعثة لتقصّي الحقائق في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في أعقاب مجزرة ريشون لتسيون ضد عدد من العمّال الفلسطينيين، بتاريخ ٢٠ أيار (مايو). ورأت الاوساط الفلسطينية، في حينه، ان استخدام الادارة الاميركية «الفيتو» ضد مشروع القرار من شأنه زيادة التطرّف والتوتر في المنطقة؛ كما رأت ان اقدام واشنطن على قطع الحوار مع م.ت.ف. يسهم في افقاد الولايات المتحدة الاميركية مصداقيتها، ويعمل على شلّ قدرتها على القيام بدور فاعل في التوصّل الى تسوية في منطقة الشرق الاوسط (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩٠/٦/٤).

ثمّ تجاوز الفلسطينيون التحذير من عواقب وقف الحوار، أو تعليقه، الى توجيه الانتقادات القاسية الى الادارة الاميركية. فبعد اعلانها تعليق الحوار، شدّد الوطنيون الفلسطينيون على ضرورة الاحتفاظ بمقاطعتهم للقنصلية الاميركية، ومنع قيام، واستمرار، أي قناة اتصال بديلة (**جيروزاليم بوست**، الطبعة الدولية، ١٩٩٠/٦/٣٠). وقال رجل الاعمال النابلسي، سعيد كنعان، انه «اذا ظن الاميركيون انهم يستطيعون ان يحاوروا فلسطينيين، هنا، كبديل من تونس، فهم مخطئون». وأضاف انه لا يوجد «فلسطيني يوافق على التحدث مع القنصلية الاميركية، أو أي زائر اميركي رسمي، وعليهم [الاميركيين] ان يذهبوا الى تونس» (**المصدر نفسه**). وتوقع كنعان ان تقوى الانتفاضة، وان يكون «في امكان الفلسطينيين الشروع في استخدام الاسلحة، اذا طبّقت اسرائيل سياسة الضمّ، أو التهجير» (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/١٣).

بينما اعتقد رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي، ان الشعب الفلسطيني غير معرّض لأي خسارة بسبب تعليق الحوار الاميركي - الفلسطيني، ذلك ان الحوار ذاته «لم يحقق أي شيء خلال سنة ونصف السنة». واعتبر عبدالشافي الخطوة الاميركية تأكيداً للموقف الاميركي المتحيّز، وغير المخلص لمعطيات السلام العادل في المنطقة (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٦٦ (١٤٤١)، ١ - ١٩٩٠/٧/١٤).

وقال نقيب الاطباء في غزة، د. زكريا الآغا: «اننا لم نفاجأ بهذا القرار؛ ولسنا آسفين عليه؛ لأن الحوار، بحد ذاته، لم يكن جدّياً، ولم يؤد الى أية نتيجة». وأضاف الآغا، ان هذا القرار يؤكد عدم أهلية ومصداقية الولايات المتحدة الاميركية لتكون وسيطاً في عملية السلام.

أمّا نقيب المحامين في غزة، فريج ابو مدين، فاعتبر قرار الادارة الاميركية تعليق الحوار مع م.ت.ف. منسجماً مع السياسة الاميركية المعادية للعرب عموماً، وكشف، مجدداً، الدعم الاميركي الكبير لحكومة اليمين الاسرائيلي.

من جانبها، ركّزت الصحافة الفلسطينية، في القدس، تعليقاتها وافتتاحياتها على الموقف الاميركي، مؤكدة إن الذريعة الاميركية في تبرير تعليق الحوار هي ذريعة واهية جداً، وجاءت في شكل «ستار العنكبوت» لدعم اليمين المتطرّف في اسرائيل (**اليوم السابع**، العدد ٣٢١، ٢/٧/١٩٩٠).

ربعي المدهون

بيان م.ت.ف. حول تعليق الحوار الاميركي ـ الفلسطيني

بعد عام ونصف العام من المراوحة في الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وابتعاده من الخوض في المسائل الجوهرية، بسبب عدم جديّة موقف الادارة الاميركية، أقدم الرئيس الاميركي، جورج بوش، على تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ان القرار الاميركي بتعليق الحوار يتناقض مع الموقف المسؤول الذي يُفترض ان تضطلع به دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الاميركية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، والسلام العالمي بشكل عام؛ بل ان هذا القرار يوجّه ضربة الى عملية السلام كلها، والى مصداقية الادارة الاميركية.

لقد اتخذت القيادة الفلسطينية موقفاً واضحاً، ومسؤولاً، من عملية الشاطىء، التي تذرّعت بها الادارة الاميركية لتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقد أعلنت المنظمة عدم مسؤوليتها هي، أو أي من مؤسساتها، أو قواتها، عن هذه العملية؛ كما أكدت ان المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره المرجع الاعلى لأعضاء اللجنة التنفيذية، هو الذي يدقّق، ويحقّق، في مدى التزامهم بقراراته، وتقيّدهم بها، على الصعيدين، الوطني والدولي.

كما أكدت القيادة الفلسطينية، مجدداً، التزامها بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وباعلان رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية، الاخ ياسر عرفات، الخاص بادانة الارهاب، بكل أشكاله.

وعلى الرغم من ذلك، أقدمت الادارة الاميركية على اتخاذ خطوتها بتعليق الحوار، كاشفة بذلك عن حقيقة الهدف الذي سعت اليه من استغلال عملية الشاطىء لتدير سياستها المعادية للشعب الفلسطيني، ولقيادته منظمة التحرير الفلسطينية، والمتنكّرة لحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة، وفي مقدّمها حقه في تقرير مصيره، والتي برزت واضحة في اثناء الحوار نفسه، حيث ظل الجانب الاميركي ينطلق من عدم الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً، وبعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبعرقلة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط.

ان قرار الادارة الاميركية هو، للأسف الشديد، استجابة لطلب الايباك والحكومة الاسرائيلية وامتداداتها داخل الادارة الاميركية التي تواصل التحكّم في صنع السياسة الاميركية بشأن الشرق الاوسط، تماماً كما كان استخدام «الفيتو» في مجلس الامن الدولي بطلب رسمي، وعلني، اسرائيلي.

ويأتي القرار الاميركي ليتوّج سلسلة من المواقف الاميركية المنحازة والداعمة لاسرائيل. فقد تصدّت الولايات المتحدة الاميركية، خلال السنوات الاخيرة، لكل محاولات الادانة الدولية لاسرائيل، وحالت دون صدور أي قرار عن مجلس الامن الدولي بادانة جرائم اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، والتحقيق فيها؛ واستخدمت لهذا الغرض، خلال السنة الاخيرة وحدها، حق النقض في مجلس الامن الدولي سبع مرات، ومارست ضغوطاً مختلفة على العديد من الهيئات الدولية، لحماية اسرائيل وسياساتها الاجرامية.

ان سياسة الادارة الاميركية ظلت، على الدوام، تعارض كل المبادرات الجدية لبدء عملية السلام، وترفضها، بما في ذلك مبادرة السلام الفلسطينية، وجميع القرارات والمبادرات الصادرة عن الأمم المتحدة، وغيرها من المبادرات الدولية.

وفي الوقت الذي تنفعل الادارة الاميركية من عملية لم يثبت، أصلاً، انها موجّهة ضد المدنيين، ولم يجرح، بنتيجتها، مدني واحد، لم نشهد من الادارة الاميركية بعض هذا الانفعال حيال جرائم اسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين، والتونسيين، في حمام الشط، أو عند اغتيال الشهيد البطل «ابوجهاد»، وسط اطفاله، أو ضد العمّال الفلسطينيين في مجزرة عيون قارة، وغيرها من المذابح الاخرى في غزة والضفة

الغربية، ولا ضد استخدام اسرائيل للغازات المحرّمة في مواجهة الاطفال الفلسطينيين، ولاجهاض النساء الفلسطينيات. كما اننا لم نر موقفاً اميركياً واحداً ضد الغارات التي تمارسها اسرائيل يومياً، منذ ثماني سنوات متواصلة، جواً وبراً وبحراً، ضد الشعبين، اللبناني والفلسطيني، في جنوب لبنان، وما زالت مستمرة في ارتكاب هذه الاعتداءات ضد القرى والمخيمات الفلسطينية في لبنان.

وفي الوقت الذي تفتضح امام المجتمع الدولي بأسره جرائم حكّام اسرائيل، وموقفهم المتعنّت، ودورهم في افشال، وتعطيل، جهود ومبادرات السلام في الشرق الاوسط، يأتي القرار الاميركي ضد منظمة التحرير الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، ليتحدّى الارادة الدولية، وليحمي اسرائيل وعدوانها، ويغطي على مسؤوليتها عن افشال جهود السلام. بل ان القرار الاميركي ضد المنظمة يأتي في ظل تصاعد جرائم القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، لضرب الانتفاضة، وتصاعد تهديدات الحكومة الاسرائيلية الجديدة بالحرب ضد البلدان العربية المجاورة؛ والقرار، بذلك، يشكّل دعماً وتشجيعاً لسياسة الحرب والعدوان التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية. وهذا يتعارض مع توجّه المجتمع الدولي نحو اشاعة الوفاق والانفراج واطفاء بؤر التوتّر في العالم.

ان قرار الرئيس جورج بوش هذا سيدفع بحكام اسرائيل الى مواصلة سياستهم العدوانية، وجرائمهم، ومذابحهم، ضد الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة؛ كما سيفتح شهيّتهم لمواصلة التوسّع على حساب الاراضي العربية، خاصة في ظل تدفّق موجات الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة. وبذلك، فان الادارة الاميركية لا يمكنها التنصّل من مسؤوليتها تجاه تشجيع اسرائيل على مواصلة هذه السياسات العدوانية الاجرامية والتوسّعية.

ان الحوار، الذي أقدمت الادارة الاميركية على تعليقه، كان خطوة على طريق السلام فرضتها الارادة الدولية والمجتمع الدولي، كما فرضها الشعب الفلسطيني وتضحياته الجسام، والتي اكدت وجود هذا الشعب وحقوقه في وجه الغاصبين، وكذلك فرضها تعاظم مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وتزايد احترامها وجدارتها في المساهمة بصنع السلام، كما فرضها اعلان البرنامج السياسي الوطني الذي تبنّته المنظمة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والمسؤولية العالية التي تعاطت بها، ولا تزال تتمسّك بها، منظمة التحرير الفلسطينية تجاه كل مبادرات وجهود السلام الدولية، وسياسة عدم الانجرار وراء ردود الفعل التي أرستها المنظمة وجماهير الشعب الفلسطيني مقابل كل عمليات الارهاب والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، والتي ذهب ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين، بل وتعدّى ذلك الى المساس، بالاماكن الدينية، المسيحية والاسلامية، في فلسطين.

وبذلك، فان القرار الاميركي لا يمسّ دور منظمة التحرير الفلسطينية في صنع السلام، ولا مكانتها الدولية التي اكتسبتها عن جدارة واستحقاق من خلال تضحيات شعبها ومناضليها، وانما ينتقص، ويقلّص، من دور الولايات المتحدة الاميركية نفسها في عملية السلام، حين توقف الاتصال بالطرف الرئيس، الذي بدونه لا يمكن تحقيق، وصنع، السلام في الشرق الاوسط.

واذا كانت الادارة الاميركية تحاول، من وراء قرارها هذا، تكرار محاولات سابقة لمساعدة حكام اسرائيل في خلق البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، فانها واهمة؛ وستكتشف، ومعها الحكومة الاسرائيلية، انها لن تجد من يصغي اليها، أو يتحدث معها، من أبناء شعبنا الفلسطيني، وسيقاطع شعبنا كل اتصال مع المسؤولين الاسرائيليين، أو الاميركيين.

كما ان قرار الادارة الاميركية هذا يعكس فشل السياسة التي انتهجتها لمعالجة قضية السلام في الشرق الاوسط، وهي السياسة التي قامت على التحيّز الكامل لوجهة النظر الاسرائيلية، وتبنّيها، والدفاع عنها وعن جرائمها وعدوانها، من جهة، وعلى التفرّد واستبعاد الاطراف الدولية الاخرى ومؤسسات الامم المتحدة، من جهة أخرى.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تكشف عن طبيعة، وأبعاد، القرار الاميركي، ترى فيه تحدّياً للقمة العربية الاخيرة في بغداد، ولقراراتها، وامتحاناً لارادة الصمود ورفض الابتزاز الاميركي التي عكستها قرارات القمة العربية.

ولقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية، كعهدها دوماً، وفيّة لهذه القرارات، أمينة على الالتزام بها، والتمسّك بمعاني الصمود والنهوض القومي التي تحملها، فرفضت الخضوع لكل محاولات الترغيب

والترهيب التي مارستها الادارة الاميركية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولات تطويعها لمخططاتها ضد الشعب الفلسطيني، والأمة العربية. لقد صمدت منظمة التحرير الفلسطينية، ومعها شعبها البطل، في كل معارك التحدي التي خاضتها؛ ولن يستطع احد، بعد كل هذا التاريخ النضالي البطولي الطويل، ان يفرض علينا الركوع، أو الاستسلام. وكما صمد شعبنا في كل معاركه السابقة، فسيصمد في معركة التحدي التي تريد فرضها الادارة الاميركية علينا؛ وسيتمكن شعبنا من حماية انتفاضته الباسلة، والصمود، والنصر فيها، والدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، حتى يرتفع علمنا الفلسطيني فوق القدس الشريف، عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، وهي تدعو الى مواجهة هذا القرار الاميركي وانعكاساته، انما تستند الى طاقات جماهيرنا الفلسطينية وقدراتها النضالية، والى قدرات، وتصميم، جماهير أمتنا العربية وقواها الوطنية والقومية وتراثها النضالي الكبير.

ان العدوان الاسرائيلي المستمر، والمتزايد، والمحميّ بالتشجيع الاميركي، يفرض على أمتنا العربية مواجهة التحدي بكل ما يحتاجه ذلك من استنهاض الهمم والموقف القومي المسؤول؛ كما وانه يفرض على جماهيرنا العربية ومنظماتها الشعبية اتخاذ الاجراءات الضرورية التي تجعل الرد العربي بحجم التحدّي الصهيوني - الاميركي.

كما ان الدول العربية التي اتخذت قرارات قمة بغداد مطالبة، اليوم، بترجمة هذه القرارات في مواجهة هذه التحديات، ووضع الخطط الكفيلة بتنفيذ القرار العربي، وفرض وجوده واحترامه على المجتمع الدولي.

وما هو مطلوب تجاه القرار الاميركي تحديداً يتجاوز حدود الشجب والاستنكار. فالادارة الاميركية، بقرارها هذا، علّقت التعامل مع احد أعضاء جامعة الدول العربية.

ان منظمة التحرير الفلسطينية تدعو جميع القوى الدولية، الحريصة على السلم والعدل، الى اتخاذ موقف مسؤول ازاء هذا القرار الاميركي، الذي يقود الى تدهور الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط، ويقضي على جميع فرص السلام، ويحمي، ويشجّع، الاهداف العدوانية والارهابية لحكومة شامير الجديدة، ويدفع المنطقة، جرّاء ذلك، الى حرب جديدة وانفجار على المستويات كافة. كما تدعو كل الفرق الدولية الى العمل لعقد المؤتمر الدولي للسلام، باعتباره الاطار الذي يكفل تحقيق الحل العادل والشامل.

١٩٩٠/٦/٢١



الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات:

انتهت حالة اللاحرب واللاسلم

● **بعد سنتين من الحوار مع اميركا، وبعد اقدام اميركا على تعليق الحوار، ما هو تقييمك لهذا الحوار؟**

○ هو، في الحقيقة، لم يكن حواراً. كان اتصالاً على مستوى سفيرين، لا اكثر ولا اقل. كيف يمكن ان تفسّر ان يكون حوار ثمّ أُمنع من الذهاب الى الامم المتحدة لالقاء كلمتي في مجلس الامن. كان هذا الكلام مفهوماً قبل اجراء الحوار، رغم انه ليس من حقهم، تحت اي ظرف، ان يمنعوا عضواً في الامم المتحدة من الذهاب للمشاركة في اي من نشاطات الامم المتحدة. ولكن بعد الحوار، ما معنى ان أُضطر الى طلب نقل مجلس الامن الى جنيف لأنهم لا يريدون ان

يعطوني فيزا. فأي حوار هذا الذي تتكلم عنه؟ هل تتكلم عن حوار كان يجرى بين سفيرين، وممنوع على سفير آخر، على سبيل المثال ممنوع على سفيرهم في الامم المتحدة اذا كان له اعتراض على نقطة فلسطينية ان يتصل بالمندوب الفلسطيني، فيقوم بتوسيط سفراء دول اخرى؟ اذن، اي حوار هذا؟ انه عملية «ضحك على الذقون».

● **هل تعتقد بأن العملية البحرية كانت هي السبب في تعليق الحوار؟**

○ لا، اطلاقاً. فالخديعة حدثت معي في مجلس الامن قبل اجتماع مؤتمر القمة العربي، وصوّتت اميركا بالفيتو، على سبيل المثال، ضد اقتراح لتشكيل لجنة تقصّي الحقائق، مع ان هذا هو اقتراحها. الاقتراح الفلسطيني لم يكن لجنة تقصي حقائق، بل طلب حماية دولية وعقوبات ضد اسرائيل. ولكن المندوب الاميركي «بيكرنغ»، من خلال ديكويار، ومن خلال رئيس المجلس والمندوب المصري، طلب ان نوافق على اقتراح لجنة تقصي الحقائق، بل انه اقترح اسماء اللجنة من فرنسا وكندا واثيوبيا، وانا وافقت على الاقتراح الاميركي، حتى لا اعطيهم فرصة للهروب من اقتراحي، او استخدام الفيتو. ومع ذلك، تمّ تأجيل التصويت الى جلسة اخرى واستخدم الفيتو الاميركي. كانوا لا يريدون استخدام الفيتو قبل اجتماع القمة العربية، حتى لا تحرج اميركا امام اصدقائها العرب، فطلبوا التأجيل حتى يعقد الاجتماع في نيويورك. وفي نيويورك، استخدموا الفيتو. هذا الموقف كان قبل الانزال البحري على الشاطىء. ثمّ هل سبق للعمليات العسكرية ان توقفت بيننا وبين اسرائيل؟ لا نحن اوقفنا عملياتنا العسكرية، ولا اسرائيل اوقفت عملياتها العسكرية.

الشهر الماضي ضربوا لنا محطة الاذاعة الفلسطينية في صيدا. ١٧ غارة جوية في يوم واحد لتدمير الاذاعة الفلسطينية، وسقط فيها، ايضاً، ٤٢ شهيداً. هل يمر اسبوع من غير غارة جوية اسرائيلية، او غارة بحرية اسرائيلية، على الجنوب اللبناني، [و] على القرى اللبنانية، وعلى المخيمات الفلسطينية؛ أمّا القصف اليومي، فحدّث عنه ولا حرج.

● **اذن، انت تنفي ما يقوله الاعلام الاميركي بان هناك وعداً فلسطينياً بوقف العمل الفدائي؟**

○ اطلاقاً؛ بدليل ان العمليات في الجنوب اللبناني لم تتوقف، لا من قبل اسرائيل ولا من قبلنا. ولكن نحن، في منظمة التحرير الفلسطينية، عملنا لتهدئة العمل العسكري. ان الجبهة مفتوحة على مصراعيها؛ ولكن نحن قمنا بتهدئة هذه الجبهة، بالرغم من ان التهدئة لم تتمّ من جانبهم، فقاموا حتى بتدمير محطة الاذاعة الثانية. كم غارة جوية وقعت على مخيمي عين الحلوة والميّه ميه؟ وكم غارة بحرية وقعت على مخيم الرشيدية؟ والقصف اليومي والرد عليه أليس عملاً عسكرياً؟ نحن حين نواجه انزالاً، أليس هذا عملاً عسكرياً من الفلسطينيين ومن الاسرائيليين؟ حين نرد على غارات الطيران، أليس هذا عملاً عسكرياً؟ ولكن، في الوقت الذي يكون هدفنا اسكات مرابض المدفعية الاسرائيلية، فانهم يدمّرون، بالطائرات، المدن والقرى والمخيمات.

● **في ضوء ذلك، هل تعتبر ان مبادرة بيكر انتهت؟**

○ الموقف الفلسطيني كان ايجابياً مع كل مبادرات السلام. فقدّمنا مبادرة سلام فلسطينية تبنّتها القمة العربية، وتبنّتها قمة عدم الانحياز، وتبنّتها القمة الافريقية، وشجعتها السوق الاوروبية المشتركة، وايّدتها الدول الاشتراكية والصين واليابان ومجموعة الدول الاسكندنافية. أمّا الذي رفض المبادرة الفلسطينية، فهو اسرائيل. بل، وأُضيف، ان المبادرة الفلسطينية لقيت تأييداً من اميركا، بدليل ان فتح الحوار معنا كان بالاستناد اليها.

لقد رفضت اسرائيل مبادرة السلام الفلسطينية، كما رفضت كل مبادرات السلام الصادرة عن الامم المتحدة، وعن السوق الاوروبية المشتركة، والدول الاسكندنافية، والدول الاشتراكية، والنقاط العشر المصرية، وهي للتذكير نقاط مصرية - اميركية، وفي النهاية، رفضت نقاط بيكر الخمس. ماذا كان الموقف الاميركي ازاء كل هذا الرفض؟ معاقبة الفلسطينيين.

الفيتو الاميركي الذي استعمل ضد اقتراح «لجنة تقصّي الحقائق» هو الفيتو الرقم ٧ في عام واحد. وكل ذلك من اجل حماية اسرائيل، وجرائم اسرائيل، واحتلال اسرائيل.

اذن، اميركا تقطع الحوار، وتستعمل ضدنا الفيتو، وفي الوقت عينه تعطي اسرائيل ٣ بليون دولار نقداً. لماذا لا توزع مساعداتها الى اسرائيل على مدار السنة، كما تفعل مع مصر، ومع باكستان وتركيا؟ ان اسرائيل

تضع هذا المبلغ في البنوك الاميركية، وتأخذ عليه فائدة لا تقل عن ٤٠٠ مليون دولار.

امام كل هذا اخلص الى النتائج التالية: قطع الحوار الاميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية هو طلب اسرائيلي؛ استعمال الفيتو ضدنا في مجلس الامن هو طلب اسرائيلي، بل هو طلب اسرائيلي علني، طلبه شامير علناً، من الرئيس جورج بوش.

● **كيف تفسر هذه الليونة الاميركية تجاه اسرائيل مع التصلب تجاه الفلسطينيين ؟**

○ اسرائيل هي مشروع اميركي. ويجب ان يفهم العرب هذا الكلام، وان يتصرفوا على اساسه. وانا قلت هذا الكلام بصراحة ووضوح لاخواني العرب.

اريد ان اذكر حين يذهب الوفد الاثيوبي الى واشنطن، فان الشرط الوحيد الذي تضعه الادارة الاميركية لكي توافق على تقديم مساعدات الى اثيوبيا، هو مواصلة تهجير يهود الفلاشا الى اسرائيل. أليس في هذا الموقف امتهان لكل كرامة العرب، ولكل مصالح العرب؟ اذن، الموضوع ليس موضوع اسرائيل؛ انه موضوع اميركا. ما الذي يجبر مفاوض سياسي اميركي [على] ان يطلب من اثيوبيا تهجير الفلاشا؟ انه ينوب عن اسرائيل.

يجب وضع النقاط فوق الحروف لكي تصحو الامة العربية. لقد آن الآوان لكي تصحو الامة العربية؛ والى متى ستترك الامة العربية الفلسطينيين وحيدين في ممر «الماراثون».

ألا تهدد هذه الهجرة اليهودية مصير العرب؟ خارطة اسرائيل الكبرى الموجودة على عملة العشرة «اغورا»، ألا تكشف عن التهديد لمصير العرب ؟

● **لقد صرّحت اكثر من مرة ان لديك مهلة سنتين من المجلس الوطني الفلسطيني. الآن و[في] ضوء الوضع السياسي، هل هناك احتمال باعادة النظر باسس السياسة الفلسطينية التي بدا معها الحوار الفلسطيني ـ الاميركي ؟**

○ سأقول لك شيئاً يجب ان يكون مفهوماً للقاصي والداني. انا لن اخدع شعبي، ولن اخدع اطفالنا، ولن اخدع جماهير امتنا العربية. الحقيقة وكل الحقيقة للجماهير؛ ونحن مقبلون على مجلس وطني خلال الثلاثة اشهر القادمة. وسأقول فيه الحقائق برمّتها؛ وعلى ممثلي الشعب الفلسطيني ان يقرروا كيف سيتعاملون مع الخديعة الأميركية التي استمرت سنة ونصف [السنسة] (مدة الحوار). ويجب ان يفهم الجميع ان الاعصار حين يأتي لا يصيب ناساً دون ناس؛ الاعصار حين يأتي لا يبقي ولا يذر. والمصالح الموجودة في المنطقة العربية سيؤثر فيها الاعصار شاءوا أم أبوا. ونحن، في هذا، لسنا وحدنا الخاسرين. الجميع سيخسرون.

حروب النزهة انتهت في المنطقة. واسرائيل التي تهدد بالحرب يجب ان تعرف ان حدود النزهة انتهت. عندما يهدد مساعد رئيس الاركان الاسرائيلي العراق وليبيا والاردن ولبنان ومصر أيضاً، ويقول بالرغم من كامب ديفيد فاننا هذه المرة لن نقف عند قناة السويس، فعليه ان يفهم ان الحرب القادمة ليست حرب نزهة. والموضوع لن يقف عند اسرائيل. كل من له مصالح في المنطقة سيتأثر.

يجب ان يفهموا ان اهم ما حدث في بغداد، وفي مؤتمر القمة العربي، اننا انهينا حالة اللاحرب واللاسلم. امّا سلماً، حسبما قُرّر في مؤتمرات القمة العربية، وامّا مرحباً بقدرنا، ولا احد يهرب من قدره، ولا يخاف، ولن ترعبنا اسرائيل، ولا قنابلها الذرية والكيميائية، ولا الاسلحة الاميركية المتطورة لدى اسرائيل؛ امّا حالة اللاسلم واللاحرب، والمراوحة في حوار لمدة ٢٠ شهراً، فهي مرفوضة.

بوش وبيكر يدليان بتصريحات جيدة؛ ولكن عصابة الخمسة، تلامذة [هنري] كسينجر في الادارة الاميركية، هي التي تقرر ما يجري في الشرق الاوسط. وهم معروفون. المواطن الاميركي العادي يعرفهم. تلامذة كسينجر هؤلاء الذين يقولون: اقتلوا الفلسطينيين، ولكن بعيداً من كاميرات التلفزيون.

الحكومة الاسرائيلية الجديدة حكومة حرب. حكومة تهدد بالحرب علناً. ويجب ان يعرف العالم العربي انه لا يوجد احد بعيداً من التهديدات الاسرائيلية ومن السيف الاميركي ـ الاسرائيلي المسلط. وقد بدأت هذه الحكومة الاسرائيلية مخططها لضرب الانتفاضة. ولاول مرة نحن نواجه، كفلسطينيين، سيادتين عسكريتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيادة الجيش الاسرائيلي، وسيادة الميليشيات التي تشكلت في المستوطنات الاسرائيلية. وقبل أيام اتخذوا قراراً أشدّ خطورة؛ لقد أنهوا كل القوانين التي تحدّ من مصادرة الاراضي ومن الاستيطان، ونجح شارون في فرض مخططه، وهو يستطيع ان يصادر الآن

اي ارض، وأي مسجد، وأي كنيسة.

• اذا توفرت فرص للعودة للحوار مع اميركا، هل انتم مستعدون للعودة الى هذا الحوار؟

○ نعم، شرط ان لا يبقى حوار طرشان، كما كان في السابق. يجب ان نعود الى الاتفاق الذي عقد مع جورج شولتس (وزير الخارجية الاميركية السابق). وانا لم اكشف كل الاوراق التي لدي. أمّا حوار الطرشان، فماذا افعل به؟ ولكنني لست رومانسياً. انا اعمل بالسياسة. وانا اعرف ما هي اهمية الحوار مع دولة مثل الولايات المتحدة الاميركية. ولكنني، في الوقت عينه، لا اريد ان اطعم نفسي هواءً.

• الآن، ما هو الحيّز الذي يحتله المؤتمر الدولي في تفكيركم السياسي؟

○ عندما قدّمنا ردّنا على مبادرة بيكر، قلنا ان هذه خطوة على طريق المؤتمر الدولي. ونحن، بالاساس، نطالب بالمؤتمر الدولي. وهذا هو قرار الشرعية الدولية.

• اخ ابو عمار، لننتقل الى جانب آخر من الصورة السياسية. هل تعتقد بأن الاتحاد السوفياتي لا يزال له دور فاعل في السياسة الدولية، وفي ازمة الشرق الاوسط بالذات؟

○ بالتأكيد؛ ولا ننسى ان منطقتنا تقع على الحدود السوفياتية. ومثلما افغانستان مهمة للاتحاد السوفياتي، فالشرق الاوسط يوازيها بالاهمية. وانشغال الاتحاد السوفياتي بمشاكله لم يخرجه من دائرة انه دولة كبرى. ولكن لا ننسى ان اميركا تعتقد بأنها خرجت من الحرب الباردة منتصرة؛ فهي تريد ان تجني كل شيء، وبسرعة، قبل ان يصحو الناس. ولكن لا ننسى ان منطقتنا هي منطقة الشرق الاوسط؛ وهي اخطر منطقة استراتيجية في العالم؛ وهي تطل على القارات الثلاث: اوروبا وآسيا، وافريقيا. انها قلب العالم.

• كيف تقيّم مواقف دول اوروبا الشرقية من القضية الفلسطينية ومن منظمة التحرير الفلسطينية؟ الكل يلاحظ ان المواقف الجديدة لهذه الدول سلبية؟

○ ليس سلبياً بالمطلق، انه سلبي، ايضاً، على شعوبها. فهذه الشعوب دخلت معترك معركة اقتصادية لا يعلم احد متى ستخرج منها. وستكتشف ان الاعتراف باسرائيل ليس مفتاح الجنّة، كما اكتشفت ذلك من قبل الشعوب الافريقية. لقد اكتشفت افريقيا ان الاعتراف باسرائيل لم يفتح لها أبواب صندوق النقد الدولي، ولا أبواب الجنّة الاقتصادية.

نحن نتعامل مع الحقائق الجديدة بكل ثقة. زيارتي لتشيكوسلوفاكيا وزيارة ابو اللطف (فاروق القدومي) لالمانيا، واتصالي مع القيادات الجديدة في رومانيا وبلغاريا وبولندا والمجر. نحن نتعامل مع كل هذه المعطيات. وانا اعتقد بأنها ستكون، على المدى البعيد، لصالحنا.

• ماذا تطلب، الآن، من اوروبا الغربية؟

○ اطلب من اوروبا الغربية مجهوداً زائد مبادرة. نحن نرى ان الوجود الاوروبي في حل ازمة الشرق الاوسط وجود اساسي. جغرافيا سياسية لا يستطيع احد ان يهرب منها. نحن واوروبا عشنا حول هذه البحيرة التي تسمّى البحر الابيض المتوسط، هم شمالها ونحن جنوبها. تبادلنا الحضارات، وسنظل نتبادلها مستقبلاً. وانا انتظر من اوروبا مبادرة تستند الى القرارات الدولية تحرك هذا الماء الآسن. وانا اتوقع دوراً خاصاً للايطاليين، وهم راغبون بهذا.

العام ١٩٩٣ سيشهد اوروبا العظمى، وخاصة بعد ان انتهى تهديد الصواريخ لاوروبا، فخرجت من الابتزاز الذي كانت تتعرض له من اميركا وانها هي التي ستقوم بحمايتها.

• لقد اعلن الرئيس ميخائيل غورباتشيوف استعداده لتعليق الهجرة اليهودية، اذا لم تقدم اسرائيل الضمانات الكافية لعدم توطين اليهود في الضفة الغربية. هل تعتقد بان هذا التهديد جدي؟

○ آمل ذلك. لقد تحدّث عن هذا الموضوع في اميركا؛ كما تحدث عنه في الكرملين. وانا اعتقد بانه جدي بكلامه. وبالمناسبة، انا لن انسى الكلمات الطيبة التي قالها غورباتشيوف في اميركا بالنسبة للفلسطينيين، وبالنسبة لي شخصياً؛ موقف اخلاقي يشكر عليه. ونحن على اتصال دائم مع موسكو.

• هل خفّ خطر الحرب المهيمن على المنطقة الآن؟

○ لا، بالعكس، لقد ازداد اكثر من أي وقت مضى. وزارة اسرائيل وزارة حرب كما قلت. وهناك سيناريوهان معدّان للحرب. سيناريو حرب مواقع، وسيناريو حرب اهداف. سيناريو حرب الاهداف المنتقاة هي ضرب اهداف في ليبيا والعراق. سيناريو المواقع سيكون باتجاه جنوب لبنان، وباتجاه الاردن.

• الآن، هنـاك تواجـد اسرائيلي في البحر الاحمر، في الجـزر المقابلة لاريتريا، وهذا يشكل خطراً على السعودية وعلى اليمن.

○ ولمـاذا اقـول انـا ان على امتنا العربية ان تصحو؟ الاسرائيليون يخططون في اثيوبيا لمنع وصول كميّات كبيرة من المياه الى مصر؛ فيضان النيل اساسه من اثيوبيا.

• هذا يقودنا الى قضية المياه. المياه، الآن، اصبحت جزءاً اساسياً من قضية الحرب والسلام في المنطقة.

○ انا عندما قلت، في القمة العربية، انه لا بد من انشاء مجلس امن قومي عربي يواجه تهديدات الهجرة والمياه والتسلّح والتكنولوجيا، اكتفى الاخوة بتشكيل فريق عمـل من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ودولة فلسـطين. وقـد عقـدتُ اجتمـاعـاً في بغـداد، برئاستي، لفريق العمل هذا. دعوت رئاسة مؤتمر القمة العـربي الى حضـوره، فشـارك به طارق عزيـز وزير الخارجية العراقي.

• لقد تحدثت، منذ سنوات، ان اسرائيل تسرق مياه الليطاني في جنوب لبنان ؟

○ هنـاك نفق من ديـر نحـاس يصبّ المياه في الجليل الاعلى. النفق موجود. ومن الذرائع الاسرائيلية الآن لرفض مشـاريع السلام هو الحديث عن المياه؛ وغـداً يطلبـون تحديد النسل؛ وبعده يطلبون تحديد ماذا نزرع. هذا هو الاستعمار في اسرائيل، وفي العالم كله. لقد فرض على السنغال ان تزرع الفستق لتشتغل عليـه مصـانع في فرنسا. وفرض على مصر ان تزرع القـطن لتعمـل عليـه مصانع مانشستر. نحن نواجه استعماراً بشكليه، القديم والحديث، بينما الاستعمار العالمي ينقرض. ناميبيا نالت استقلالها، و [نلسون] مانديلا على وشك ان ينال شعبه استقلاله، وانا اريد ان افهم ما هو معنى شعارات الحرية وحقوق الانسان؟ ام ان الشـعب الفلسـطيني غير موضـوع على خارطة الانسانية ومشطوب من على اجندة السياسة الاميركية ـ الصـهيونية؟ ولكنهم مخطئون؛ فالبركان العربي، اذا انفجر، سيؤذي الكثيرين.

• ماذا تطلب من العرب بعد القمة ؟

○ اطلب البـدء بخـطوات تنفيـذيـة للقرارات. المجلس الاقتصادي والانماء الاجتماعي الذي اتفقنا عليه يجب ان يجتمع، فوراً، لوضع تخطيط اقتصادي شامل. من البترول الى التعامل مع المتغيرات في اوروبا الشرقية. ثمّ مجلس الدفاع العربي المشترك يجب ان يجتمع. فريق العمل للأمن القومي يجب ان يجتمع.

• هل تعتقد بان الجو العربي جاهز لمثل هذا العمل ؟

○ «وحـرض المـؤمنين على القتال لا تكلّف الاّ نفسك».

• ماذا عن التهـديـدات الاسرائيليـة ضدك، وضـد القيادات الفلسطينية ؟

○ ليست المرة الاولى. ومتى لم يكن هناك تآمر علينا[؟] اللجنة المصغرة من شامير وشارون وارنس وليفي وايتان؛ هؤلاء الخمسة يبحثون بضرب القيادات الفلسـطينيـة. مرة عصـابة الخمسة في اميركا، ومرة عصابة الخمسة في اسرائيل.

• هل يؤثـر جمـود الافق السيـاسي على مسـيرة الانتفاضة ؟

○ هذه الانتفـاضة ستستمر موجة وراء موجة حتى نهـاية الاحتلال الاسرائيلي. هذه هي انتفاضة الدولة. والهدف المباشر للانتفاضة، الآن، هو الديمومة لمواجهة قرار التصفية الاسرائيلي.

• التحـرك المصري الاخـير باتجـاه اميركا، هل تمّ بالتفاهم معكم ومع منظمة التحرير [الفلسطينية]؟

○ نعم، لقـد اتصل بي السيد الرئيس حسني مبارك قبل ان يتصل مع الرئيس بوش. وبعد ان اتصل معـه ابلغني انـه سيرسـل رسالة، وسيرسل عصمت عبدالمجيد، ونحن على تنسيق كامل في هذا الموضوع.

• لقد تمّ، مؤخراً، انجاز الوحدة اليمنية. كيف تنظر الى هذه الوحـدة من المنظور الفلسطيني؟ ما هي قيمتها الاستراتيجية للوضع الفلسطيني ؟

○ اريـد ان اذكّـرك بأننـا كنّـا الشطر اليمني الثالث. وهذا الشطر الفلسطيني ظل منشغلاً بالخلاف بين الشمال والجنوب. وقد ذهب لنا شهداء في السعي لوقف القتال بينهما.

ثمّ، باعتزاز، كنّا الطرف الذي مهّد الطريق للاتفاق بينهما على المناطق البترولية المختلف عليها (المنطقة المشتـركـة). ثمّ كان لي شرف ان اشاركهم في اعلان وحـدتهم. وقلنـا لهم: الآن لم يعد الفلسطينيون هم الشـطر الثـالث لليمن، لقد اصبحوا الشطر الثاني،

بعد ان انجزت الوحدة. الوحدة اليمنية عرس فلسطين.

وباعتزاز اقول: ما من معركة من معارك الشعب الفلسطيني الّا وكان بها شهداء يمنيون ودعم يمني.

ووحدة اليمن على باب المندب، هي الرد الاستراتيجي على التواجد الاسرائيلي في جزيرتي فاطمة ودهلك.

• سؤال اخير. كيف تقيّم دور العراق، الآن، في اطار السياسة العربية ؟

○ اهمّ ما يجب ان يقال، ان مؤتمر القمة العربي الاخير برئاسة اخي الرئيس صدام حسين، اعطى انبعاثاً قومياً جديداً في امتنا العربية، من خلال القدرة والاقتدار العراقيين.

[**اليوم السابع**، باريس، ١٩٩٠/٧/٩]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٥/١٩٩٠ الى ١٥/٦/١٩٩٠

١٩٩٠/٥/١٦

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة اكثر من مئة وعشرين مواطناً بجروح، واعتقال ثلاثين آخرين، فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج ١٧ سيارة عسكرية وتابعة للمستوطنين واحراق أخرى في قلقيلية. كما أُصيب جنديان اسرائيليان، احدهما في جنين، والآخر في الظاهرية. من جهة اخرى، لا تزال قوات الاحتلال تفرض حظر التجوّل على عنبتا، منذ خمسة عشر يوماً، وعلى بيت حانون، لليوم السادس، وعلى مخيم الشاطىء، لليوم الثاني (**الدستور**، عمّان، ١٧/٥/١٩٩٠).

• أبلغ قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء اسحق مردخاي، الى مسؤولي الامن الاسرائيليين في القرى المحاذية لـ «الخط الاخضر»، ان الجيش الاسرائيلي سوف يزيد من تواجده، ويعمل، من الآن فصاعداً، بقوات أكبر على طول «الخط الاخضر» في منطقة وادي عاره وغلبوع والمروج، حيث سُجّلت، منذ بداية العام الحالي، ٩٢ عملية ضد الاحتلال الاسرائيلي. وقد طلب مسؤولو الامن من اللواء مردخاي درس امكانية حفر قناة على طول «الخط الأخضر» (**معاريف**، ١٧/٥/١٩٩٠).

• ذكرت صحيفة «ديفينس نيوز» ان سلاح الجو الاسرائيلي يدرس امكان شراء ٧٥ طائرة مقاتلة تكتيكية من الولايات المتحدة الاميركية، ضمن مشروع تحديث سلاح الجو الاسرائيلي. ونقلت الصحيفة عن مصادر عسكرية وصناعية أمنية اميركية ان اسرائيل بحاجة الى طائرة مقاتلة تستطيع مواجهة طائرات ميغ ٢٩ و٢٩ SU ، التي تلقّتها الجيوش العربية في العام ١٩٩٠ (**معاريف**، ١٧/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/١٧

• قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان اسرائيل تعد العدّة لشنّ حرب واسعة على الدول العربية المجاورة، خلال الخريف، أو الربيع، المقبلين، تنفيذاً لاطماعها التوسّعية في الارض العربية. وأضاف الرئيس عرفات، الذي تحدث في مهرجان خطابي نظّمه طلبة مدرسة القدس التابعة لـ م.ت.ف. في تونس، بمناسبة الذكرى الثانية والاربعين لاغتصاب فلسطين، ان اسرائيل تهدف، من عدوانها الجديد، الى فرض شروطها وانهاء القضية الفلسطينية على حساب الدول العربية المجاورة (**الدستور**، ١٨/٥/١٩٩٠).

• استشهد المواطن فتحي يونس ابو زينة (٤٥ عاماً)، من الخليل، اختناقاً بالغاز السام الذي أطلقته القوات الاسرائيلية في حارة القيادة في المدينة. كما أصيب مئة وثلاثون مواطناً بجروح مختلفة واعتقل عشرون آخرون، في اثناء مواجهات عنيفة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية في مناطق عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وتمكّن شبان الانتفاضة من تدمير سبع عشرة سيارة عسكرية اسرائيلية وأخرى تابعة للمخابرات الاسرائيلية، واصابة ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح، اصابة اثنين منهم بليغة. وكانت السلطات الاسرائيلية نسفت، الليلة الماضية، منزل احد اقرباء الشهيد ابوزينة، بدعوى قيام ابنه بمحاولة استهدفت قتل احد المتعاونين مع السلطات الاسرائيلية (**الدستور**، ١٨/٤/١٩٩٠).

• ذكرت صحيفة «واشنطن تايمز» ان اثيوبيا سوف تسمح بهجرة ثلاثة آلاف يهودي اثيوبي الى اسرائيل. وتمّ الاتفاق بهذا الشأن في الاسبوع الماضي بين مانغستو كاسا كابادا، شقيق الرئيس الاثيوبي، مانغستو هيلا مريام، وبين الادارة الاميركية، كجزء من صفقة، ساهم في بلورتها زعماء يهود في الولايات المتحدة الاميركية (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/١٨

• سلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، لسفير سوريا في تونس، احمد عيسى، رسالة الى القيادة

السورية يتعلّق موضوعها بالقمة العربية المزمع عقدها في بغداد، في الثامن والعشرين من أيار (مايو). يذكر ان الرئيس عرفات بذل كل جهوده لتوفير الظروف لحضور أكبر عدد من القادة العرب القمة الطارئة في بغداد (**القدس العربي**، لندن، ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٩٠).

• انضمّ المواطنان، عصام سليمان عبدالغني (١٨ عاماً)، من بلاطة، وسعدية حرارة (٥٤ عاماً)، من الشجاعية في غزة، الى شهداء الانتفاضة. وكان عصام فارق الحياة اثر اصابته برصاصة من الفولاذ المغلف بالبلاستيك أطلقها أحد أفراد «حرس الحدود» الاسرائيلي، في اثناء اشتباك وقع في أعقاب القاء زجاجة حارقة على شاحنة صهريج اسرائيلية، وأصيب فلسطينيان آخران في الحادث. امّا سعديّة، فقد تعرّضت، قبل استشهادها، للضرب من قبل جنود اسرائيليين اقتحموا المستشفى الاهلي في غزة لاعتقال ولدها، ممّا أدّى الى استشهادها. من جهة أخرى، تعرّضت دورية عسكرية اسرائيلية، الليلة الماضية، لهجوم بالاسلحة الرشاشة، ممّا أدّى الى مقتل، واصابة، جميع أفراد الدورية. وقامت قوات الاحتلال بحملة تفتيش واسعة في الخليل، بحثاً عن المهاجمين في ظل استمرار حظر التجول على وسط المدينة (**الدستور**، ١٨/٥/١٩٩٠).

• فاجأ الوفد الاميركي لدى هيئة الامم المتحدة المجموعة العربية بتقديمه تعديلات على مشروع قرار في شأن التوطين والمستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة. وأبرز ما انطوت عليه هذه التعديلات هو استبدال ما ورد في النص ان التوطين والاستيطان والمستوطنات في الارض المحتلة «غير شرعي»، بعبارة انه «مخالف» للقوانين والالتزامات الدولية (**نيويورك تايمز**، ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/١٩

• شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مسيرات حاشدة واعتصامات طلابية، تلبية لنداء وجّهته القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة. ورفع المواطنون علم فلسطين ولافتات ندّدت بالاحتلال الاسرائيلي، وندّدوا بمواصلة سلطات الاحتلال غلق الجامعات الفلسطينية. وفي مواجهة ذلك، فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على العديد من مناطق الضفة والقطاع، واقتحمت قريتي سعير والعديسة، في منطقة الخليل، ودهمت عدداً من المنازل، واعتقلت مجموعة من السكان (**الدستور**، ٢٠/٥/١٩٩٠). الى ذلك، أدخل الجيش الاسرائيلي الى وسائله القمعية المستخدمة ضد المنتفضين في المناطق المحتلة، نوعين جديدين من العيارات، احدهما رملي والآخر مطاطي ولكن من نوع جديد. والعياران الجديدان يصيبان أهدافهما من مسافة قريبة، ما بين ١٥ ـ ٤٠ متراً، وهما يتسببان بآلام موجعة دون ان يقتلا المصابين بهما أو يصيبانهم بجراح بالغة الخطورة (**معاريف**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

• قالت مصادر اسرائيلية بأن أعضاء في خلية شكّلت، في الشهور الاخيرة، من عدد من الشبان العرب، في دير الاسد، خططت لخطف جنود اسرائيليين. وقالت ان عدداً من الجنود نجوا، فعلاً، من عمليات خطف محققة، برفضهم الدخول الى سيارة الخاطفين الذين تجوّلوا بها مرّات عدة على شوارع الجليل، بهدف اصطياد الجنود العائدين. وذكرت المصادر الاسرائيلية ان رجال «الشاباك» اعتقلوا، بالتعاون مع شرطة الجليل، أربعة عشر فلسطينياً من دير الأسد، وفلسطينياً آخر من خان يونس، في قطاع غزة (**دافار**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

• أعرب وزير خارجية يوغوسلافيا عن ارتياحه لتطوّر العلاقات بين بلاده واسرائيل. وقال ان كل يوم يمرّ يقرّب العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما؛ وحتى بدون العلاقات هذه، «فان علاقاتنا مع اسرائيل أقوى من علاقاتنا مع دول كثيرة لنا فيها سفارات». وانتقد الوزير اليوغوسلافي تأييد بلاده، سابقاً، قرار الامم المتحدة الذي يماثل بين الصهيونية والعنصرية، واعتبره «عملاً سيئاً» (**دافار**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٢٠

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، جلسة مباحثات منفردة مع الرئيس المصري، محمد حسني مبارك، استغرقت ساعة كاملة، انتقل، بعدها، الرئيسان الى جلسة مباحثات موسّعة، انضمّ اليها مسؤولون مصريون وفلسطينيون، وتخلّلها غداء عمل. ولم يكشف النقاب عمّا دار في الجلستين (**الأهرام**، القاهرة، ٢١/٥/١٩٩٠).

• اطلق شاب اسرائيلي، يبلغ من العمر ٢١ عاماً ويرتدي الزي العسكري، النار على تجمّع للعمال الفلسطينيين في احدى ساحات مستوطنة ريشون لتسيون التي أُقيمت على انقاض قرية عيون قارة،

فقتل ثمانية عمّال وأصاب عشرين آخرين بجروح، قبل ان يهرب، حيث القي القبض عليه في وقت لاحق. وقد أدّى انتشار الخبر، وخصوصاً في قطاع غزة حيث منه غالبية ضحايا المجزرة، الى تفجّر الاوضاع بعنف واندلاع تظاهرات غاضبة تخلّلتها اشتباكات مع القوات الاسرائيلية، التي أطلقت النار على المتظاهرين، ممّا ادّى الى استشهاد ثمانية فلسطينيين آخرين، واصابة أكثر من سبعمئة بجروح (**الدستور**، ٢١/٥/١٩٩٠). واستنكر الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، المجزرة بشدة، ووصفها بالعمل الجنوني الذي «يثير القرف والاشمئزاز». وكذلك فعل رئيس الحكومة الانتقالية في اسرائيل، اسحق شامير، الذي وصف المجزرة بأنها «عمل جنوني فظيع». ودعا شامير العرب الى عدم الانجرار وراء من وصفهم بالمتطرفين. أمّا رئيس الكنيست، دوف شيلانسكي، فقد دعا الى «بذل كل جهد للحؤول دون تكرارها». من جهة أخرى، رفض رئيس بلدية الناصرة، توفيق زيّاد، بشدة، مزاعم الشرطة الاسرائيلية القائلة ان مرتكب الجريمة هو «مريض نفسي»، وان دوافعه «شخصية». وقال ان مثل هذا التفسير بات اسلوباً لتبرير الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. وحمّل «الحكومة الاسرائيلية وسلطات الاحتلال والمدافعين عنها مسؤولية الجريمة» (**معاريف**، ٢١/٥/١٩٩٠).

• هدّد مجهول قال انه ينطق باسم «منظمة الشهيد سليمان خاطر» بالتعرّض الى كل اسرائيلي «موجود في القاهرة، أو الاسكندرية، أو على الاراضي القومية»، وذلك «انتقاماً لمجزرة ريشون لتسيون»، كما قال. وأكد المتحدث، في مكالمة هاتفية مع وكالة الصحافة الفرنسية، ان لدى منظمته «وحدات انتحارية» ستهاجم كل اسرائيلي، «خصوصاً اولئك الموجودون في القاهرة والاسكندرية، أو الذين يجرؤون على اجتياز الحدود» (**القدس العربي**، ٢١/٥/١٩٩٠).

• صرّح وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزة، بأنه طلب من واشنطن زيادة حصة الهجرة للمواطنين السوفيات وخصوصاً اليهود منهم. وأضاف شيفاردنادزة انه أبلغ الى نظيره الاميركي، جيمس بيكر، ان على الدولتين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، ان تمارسا الضغط على اسرائيل لايقاف توطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة. وقال ان من الممكن التخفيف من حدّة هذه المشكلة، اذا زادت واشنطن حصة الهجرة اليها (**الحياة**، لندن، ٢١/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٢١

• تحدّى المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية على المنطقتين، وخرجوا الى الشوارع وهم يردّدون الشعارات الوطنية، ورشقوا الجنود الاسرائيليين بالحجارة. وظلّت المتاجر مغلقة، وتوقفت وسائل النقل، لليوم الثاني من الاضراب العام، الذي اعلن في الضفة والقطاع احتجاجاً على المجزرة التي ارتكبها احد الاسرائيليين ضد العمّال الفلسطينيين. وأسفرت الاشتباكات، التي عنفت في غزة، عن استشهاد ثلاثة مواطنين في غزة وخان يونس ورفح. فقد أصيبت صافي سلمان جرهون (٥٥ عاماً) بعيار ناري في الصدر، نقلت على اثره الى مستشفى ناصر في خان يونس، حيث أكد الاطباء وفاتها؛ كما أصيبت منال سليمان الديري (١٧ عاماً)، من حي الصبرة في غزة، بطلق ناري تسبّب في وفاتها؛ واستشهد عماد احمد سلامة العثامنة (٢٢ عاماً) بعد اصابته بعيار ناري في اثناء المصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في رفح (**الدستور**، ٢٢/٥/١٩٩٠). وفي حي وادي النسناس في حيفا، عقد اجتماع صاخب حضره المئات من العرب، سكان المدينة، وردّدوا هتافات الفداء لفلسطين. وقام الطلاب العرب في حيفا بتظاهرات قبالة معهد التخنيون وكلية الطب، احتجاجاً على مجزرة ريشون لتسيون (**دافار**، ٢٢/٥/١٩٩٠). على صعيد آخر، حضّت الادارة الاميركية اسرائيل، في أعقاب مجزرة ريشون لتسيون، على «لجم جماح جنودها». وأعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية، سوندرا مكارثي، في بيان: «لقد أحزننا سقوط هؤلاء القتلى والجرحى، وندعو الجيش الاسرائيلي الى ممارسة ضبط النفس، وجميع الاطراف الى بذل الجهود لتقليل التوتّر». وأضافت: «نحن ندين هذه المأساة التي لا معنى لها» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

• طالبت مصر الولايات المتحدة الاميركية بالتدخل الفوري لايقاف أعمال القمع والممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والمذابح التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين هناك. وقد أجرى السفير المصري في واشنطن، عبدالرؤوف الريدي، اتصالات عاجلة مع كبار المسؤولين في

الخارجية الاميركية، أبلغ اليهم، خلالها، انزعاج مصر واستياءها الشديدين ازاء تصعيد اسرائيل اجراءات القمع، وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على عملية السلام في المنطقة (**الأهرام**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

• وافق الكنيست الاسرائيلي على قرار يدعو الى العودة دون ابطاء الى مسيرة السلام وتقديم رد ايجابي على مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، استناداً الى صيغة كان اعدّها وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، نال موافقة أغلبية ٢١ عضواً من أعضاء الكنيست من المعراخ وكتل اليسار في غياب ممثلي الليكود وكتل اليمين (**دافار**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

• قررت حكومتا اسرائيل واليونان رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما الى مستوى السفارات. وبناء عليه، سوف يتحوّل الممثلان المتواجدان في كلا الدولتين الى سفيرين (**دافار**، ٢٢/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٢٢

• ذكر مصدر مأذون له في الامم المتحدة ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، طلب، بواسطة الامم المتحدة، تأشيرة دخول اميركية، للمشاركة في اجتماع مجلس الامن المقرر ان يعقد للبحث في الوضع في الاراضي المحتلة، اثر اعمال العنف التي وقعت في نهاية الاسبوع. وأبلغت المجموعة العربية في الامم المتحدة الى أعضاء مجلس الامن انها ستطلب نقل الاجتماع الى جنيف، أو فيينا، لتمكين الرئيس عرفات من حضور الاجتماع، اذا رفضت الولايات المتحدة الاميركية منحه تأشيرة دخول. وكانت الادارة الاميركية رفضت، في العام ١٩٨٨، منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة لقضية فلسطين، ممّا أدّى، في حينه، الى عقد اجتماعات الجمعية العامة في جنيف (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

• انضمّ سبعة مواطنين الى شهداء الانتفاضة هم: عطا علي ابو شهاب (٢٠ عاماً)، في اثناء تظاهرة في بني سهيلة؛ واحمد جميل مصبح (١٨ عاماً)، من غزة، اثر اصابته برصاصة؛ وناجي ابراهيم ابو سبلة (٢١ عاماً)، من رفح؛ وجبر حسن شعث (٥٥ عاماً)، من رفح أيضاً؛ وعمر محمد اطباسي (٢٢ عاماً)، متأثراً بجروحه التي أُصيب بها في مجزرة الاحد ضد العمّال الفلسطينيين؛ وغالب جودة حسن زلوم (٤٤ عاماً)، من الخليل؛ ورسمية عطاالله (٥٥ عاماً)، من غزة، بعد تعرّضها للضرب من الجنود الاسرائيليين. من جهة أخرى، استمر الاضراب العام والحداد الشامل على شهداء مذبحة ريشون لتسيون في مختلف المناطق المحتلة، في الوقت الذي تصاعدت حدّة المواجهات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، التي عزّزت تواجدها في هذه المناطق، ولم تذكر وقوع اصابات محدّدة (**الدستور**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

• أكد الرئيس المصري، حسني مبارك، ان حادث ريشون لتسيون «شيء محزن، ولا يساعد على السلام». وقال مبارك، ان العنف يولد العنف. ودعا الى «الدخول في الطريق السليم، [طريق] الحل السلمي للقضية» (**الاهرام**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

• ادّعى كل من رئيس الاركان العامة الاسرائيلية ومفوّض عام الشرطة الاسرائيلية، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، بأن ثمّة دلائل تشير الى هدوء الوضع في المناطق المحتلة وداخل «الخط الاخضر»، في أعقاب المواجهات التي حصلت بعد مذبحة ريشون لتسيون. وقال رئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، انه يعتقد بأن الجيش الاسرائيلي تصرّف كما ينبغي (**عل همشمار**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٢٣

• شلّ الاضراب العام مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لليوم الرابع على التوالي، احتجاجاً على المجزرة الاسرائيلية ضد العمّال الفلسطينيين، فيما استمرت المواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن استشهاد مواطن وجرح ١٤٧ آخرين. فقد استشهد احمد جميل مصبح (٢١ عاماً)، من سكان الرمال في غزة، اثر اصابته بعيار ناري في القلب. وفي هذه الاثناء، استمر حظر التجوّل مفروضاً على قطاع غزة، باستثناء بيت حانون؛ كما استمر مفروضاً على المدن الرئيسة في الضفة الفلسطينية، وخصوصاً على نابلس والخليل (**الدستور**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

• وصل عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، موسكو لاجراء مباحثات مع المسؤولين السوفيات. وكان عباس تلقّى دعوة عاجلة من القيادة السوفياتية لاجراء مشاورات قبيل عقد مؤتمر القمة العربي والقمة السوفياتية – الاميركية. وذكرت مصادر فلسطينية ان عباس حمل معه رسالة من الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى الرئيس

السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، لم يكشف النقاب عن مضمونها (**القدس العربي**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

• صرّح عضو الكنيست الاسرائيلي، اسحق رابين، بأن ما تواجهه اسرائيل في المناطق المحتلة وفي المنطقة ناجم عن توقف مسيرة السلام؛ وان مذبحة ريشون لتسيون وقعت على خلفية التطوّرات السلبية في مسيرة السلام والتطوّرات في العالم العربي. وزعم ان الجيش الاسرائيلي عالج المشاكل الناتجة عن ردود الفعل على المذبحة «بطريقة سليمة» (**هآرتس**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

• أعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن اعتزام الادارة الاميركية «البحث في موضوع ارسال فريق مراقب تابع للامم المتحدة» الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، «اذا طرح الموضوع، فعلاً، في مجلس الامن». لكنه لم يذكر ما اذا كانت بلاده على استعداد لتأييد الفكرة، مكتفياً بإبداء الاستعداد للبحث فيها (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

• دعا الرئيس الاميركي، جورج بوش، في مؤتمر صحافي، القوات الاسرائيلية الى ضبط النفس، «لأنني قلق من الوضع هناك، ومضطرب لخسارة الارواح البشرية في تلك المنطقة». وقال، ان الجواب على المشكلة هو بدء محادثات السلام، «وسأبذل كل ما في استطاعتي من اجل الشروع بهذه المحادثات» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٢٤

• ذكرت مصادر فلسطينية ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، التقى، في تونس، امس، سفراء اللجنة الوزارية الثلاثية الاوروبية (الترويكا)، الى جانب مفوّض المجموعة الاقتصادية الاوروبية في تونس، الذين نقلوا اليه ادانتهم «للجرائم المرتكبة في الاراضي المحتلة». وقال المفوّض الاوروبي المكلّف بالسياسة المتوسطية، آبل ماتوتس، ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية ستقر مساعدة عاجلة جديدة للفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد تبلغ هذه المساعدة خمسمئة ألف وحدة نقد اوروبية (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

• استشهد الفتى محمد سمير حسن الحلحولي (١٥ عاماً)، من قبية، متأثراً بجروح أصيب بها أمس، في اثناء اشتباكات بين أهالي القرية والجنود الاسرائيليين. وأخضعت سلطات الاحتلال قبية لحظر تجول، وامتد ليشمل بيت عور التحتا، وبيت سيرا، وعين يبرود، ومخيم الجلزون الذي شهد اشتباكات عنيفة، اصيب خلالها عدد من سكانه بجروح. كما اقتحمت قوات الاحتلال مدارس عدة في الضفة الفلسطينية (**الاتحاد، حيفا**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية الانتقالية، اسحق شامير، مبدأ ارسال مراقبين من قبل الامم المتحدة الى المناطق المحتلة. وقال انه «اذا قرّر مجلس الامن القيام بمثل هذا العمل، فان هذا القرار لن ينفّذ». وأضاف، ان هذه ليست المرة الاولى التي تتجاهل اسرائيل فيها قرارات مجلس الامن. وتابع: «يجب على الاوساط الجدية في الأمم المتحدة ان تدرك ان هذا ليس الطريق العملي للسير قدماً بمسيرة السلام في الشرق الاوسط» (**دافار**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

• دعت منظمة «امنستي» حكومة اسرائيل الى تغيير أوامر اطلاق النار المعطاة للجنود الاسرائيليين العاملين في المناطق المحتلة. وذكرت المنظمة، في بيان نشرته في جنيف، انها «قلقة جداً من استمرار قتل المواطنين الفلسطينيين العزّل على أيدي القوات الاسرائيلية». وذكر البيان ان أكثر من ٢٦٠ شخصاً قتلوا خلال العام ١٩٨٩، وفقد خمسون آخرون منذ بداية العام ١٩٩٠» (**دافار**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

• ساهمت حركة ناطوري كارتا اليهودية بفعالية في التظاهرات التي نظّمت ضد اسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية في أعقاب مذبحة ريشون لتسيون. فقد ظهر أعضاء حركة ناطوري كارتا في اثناء تظاهرات نظّمتها م.ت.ف. قرب البيت الابيض، في واشنطن، وفي مباني الامم المتحدة، في نيويورك، وهم يرفعون الشعارات المكتوبة وعلم فلسطين تعبيراً عن تضامنهم مع «اخوانهم في الضائقة» والتنديد باسرائيل، ومن اجل اقامة دولة فلسطينية على الاراضي المقدسة كافة (**دافار**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

• أعلنت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان بلادها تعارض وجود مراقبين دائمين تابعين للامم المتحدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقالت: «ان الموقف الاميركي هو اننا عارضنا ذلك في الماضي؛ ولا يوجد أي تبدّل في موقفنا». وكررت كلام وزير الخارجية، جيمس

بيكر، وقالت ان موقفه واضح، «وهو اننا مستعدون للبحث في موضوع ارسال فريق مراقبين تابع للامم المتحدة الى الارض المحتلة، للاطلاع على الوضع هناك، اذا طرح الموضوع، ليس أكثر ولا أقل» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٥/٢٥).

● وصف بعض المسؤولين الاميركيين ادانة الرئيس الاميركي، جورج بوش، الممارسات الاسرائيلية بأنها تعكس مدى الخطورة التي تنظر واشنطن بها الى الوضع في الارض المحتلة، وتصميمها على متابعة عملية السلام لدى تشكيل حكومة اسرائيلية جديدة قادرة على اتخاذ قرارات تتعلّق بعملية السلام، وتكون ملتزمة، اساساً، التحرك الى أمام في هذه العملية (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٥/٢٥).

١٩٩٠/٥/٢٥

● استمر حظر التجول مفروضاً على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لليوم السادس على التوالي، فيما استمرت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب، في اثنائها، ثلاثون مواطناً بجروح. وشنّت القوات الاسرائيلية حملة دهم واعتقالات شملت أكثر من مئة فلسطيني، بينهم سبعون من ضاحية عزبة الجراد في طولكرم. وامتدت حملة الدهم الى جنين ونابلس وقلقيلية وحوّاره ومخيم عسكر القديم. واقتحمت القوات الاسرائيلية قرية طمّون، فأعتقلت أربعة من ابنائها، اثر طعن مستوطن يهودي في مستوطنة حمرا، في غور الاردن، وفرضت حظر التجول على القرية (**الدستور**، ١٩٩٠/٥/٢٦).

● أكدت مصادر صحفية، في واشنطن، ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، رفض اقتراحاً سوفياتياً لاصدار بيان مشترك يدين التوطين في الارض المحتلة. كذلك لم يردّ، سلباً أو ايجاباً، على طلب نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، ان تزيد واشنطن عدد المهاجرين اليهود السوفيات الراغبين في التوجّه الى الولايات المتحدة الاميركية (**نيويورك تايمز**، ٢٦ - ١٩٩٠/٥/٢٧).

١٩٩٠/٥/٢٦

● استشهد المواطن يوسف كامل عاشور (٢٢ عاماً)، من حي الزيتون، في غزة، بعدما صدمته سيارة عسكرية اسرائيلية طاردته لفترة قصيرة في اثناء مواجهات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، أكدت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة ان الانتفاضة مستمرة حتى يحقق الشعب الفلسطيني أهدافه في تقرير المصير، والعودة، واقامة دولته على ترابه الفلسطيني. ودعت القيادة الموحّدة، في بيان اصدرته، المجتمع الدولي الى تحمّل مسؤولياته لوضع حدّ لمسلسل الاجرام الاسرائيلي؛ وطلبت من مجلس الامن الدولي اتخاذ خطوات فورية، وعملية، لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. وطالب البيان الفلسطينيين بالتوقّف عن العمل في المستوطنات اليهودية، نهائياً (**الدستور**، ١٩٩٠/٥/٢٧).

● شارك خمسون ألفاً في تظاهرة نظّمتها حركة «السلام الآن» الاسرائيلية احتجاجاً على مذبحة ريشون لتسيون. انطلقت التظاهرة من ساحة المتحف البلدي في تل - أبيب وانتهت في ساحة «ملوك اسرائيل». وشارك في التظاهرة هذه الكثيرون من أعضاء الكنيست، من حركة راتس ومبام وشينوي وعضو الكنيست لوفا الياف، من حزب العمل، الذي قال: «باعتزاز وأسى امثل حزب العمل؛ وأتألم من حقيقة اني الوحيد الذي حضر من بين أعضائه» (**دافار**، ١٩٩٠/٥/٢٤).

● توقّع رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا دينيتس، قدوم عشرين ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي شهرياً، ابتداء من تموز (يوليو) ١٩٩٠ (**دافار**، ١٩٩٠/٥/٢٧).

١٩٩٠/٥/٢٧

● انضمّ المواطن اياد محمد ابراهيم ابو دياب (١٧ عاماً)، من مخيم دير البلح، الى قائمة شهداء الانتفاضة، اثر اصابته بعيار ناري في الصدر، في اثناء اشتباكات شهدها المخيم بين ابنائه وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اثر رفع حظر التجول عنه. وشهدت مناطق أخرى، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اشتباكات متفرقة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة ٦٥ مواطناً بجروح، واعتقال عشرات الشبان من منطقتي نابلس وطولكرم، فيما رفعت سلطات الاحتلال حظر التجول عن مخيمات عدة في قطاع غزة (**الدستور**، ١٩٩٠/٥/٢٨).

● صرّح مصدر مسؤول في الخارجية المصرية بأن مصر تنسّق مع م.ت.ف. في شأن وضع الاراضي الفلسطينية تحت وصاية الامم المتحدة، والعمل على تطبيق تجربة ناميبيا، من خلال الحوار بين

جميع الاطراف المعنيّة، ومشاركة اميركية - سوفياتية (**الحياة**، ٢٨/٥/١٩٩٠).

• دعت مصر اسرائيل رسمياً الى المشاركة في اجتماع وكلاء السفر والسياحة، الذي تقرر ان يعقد في العاصمة المصرية، القاهرة، في الفترة من ٣٠ أيلول (سبتمبر) - ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠ (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٩٠).

• نفى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان تكون بلاده قد وافقت على تسوية مع الدول العربية، تقبل، بموجبها، ان يرسل مجلس الامن الدولي بعثة للتحقيق في الاوضاع في الارض الفلسطينية المحتلة؛ لكنه قال ان حكومته وافقت على دعم ارسال الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، بعثة الى هناك لمعاينة الوضع، ثمّ تعود لتقديم تقريرها (**نيويورك تايمز**، ٢٨/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٢٨

• استشهد الطفل عزّام رشدي غانم (عمره شهران)، من سلوان، اثر استنشاقه كمّية من غاز اطلقه الجنود الاسرائيليون في البلدة؛ كما استشهد محمد السبع (٣٥ عاماً)، من بيت حانون؛ فيما تواصلت الاشتباكات والمواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب، في اثنائها، ستون مواطناً، واعتقلت السلطات الاسرائيلية أربعين آخرين. وأُلقيت قنبلة حارقة على سيارة ضابط من الشرطة الاسرائيلية في القدس، أدّت الى تحطيم زجاج السيارة الامامي؛ كما أُلقيت زجاجتان حارقتان على حافلة صغيرة أقلّت عدداً من المستوطنين كانت تمر قرب البيرة، فاشتعلت النيران بها في الوقت الذي تمكّن ركابها من مغادرتها دون اصابة أحد (**الدستور**، ٢٩/٥/١٩٩٠). الى ذلك، انفجرت شحنة ناسفة في مركز سوق محانيه يهودا في القدس، فأسفر ذلك عن مقتل شخص وجرح تسعة آخرين. وقد أعلنت حركة الجهاد الاسلامي مسؤوليتها عن الحادث وقالت: «جاء هذا العمل رداً انتقامياً على مذبحة ريشون لتسيون». وأضافت، ان «اسرائيل لا تفهم لغة أخرى سوى لغة الحديد والنار» (**دافار**، ٢٩/٥/١٩٩٠).

• وجّهت مجموعة «انصار السلام اليهود» في الدنمارك نداء من اجل «انشاء دولة فلسطينية، جنباً الى جنب مع اسرائيل، وراء حدود آمنة ومعترف بها». وأكدت المجموعة، في بيان نشرته أمس، في كوبنهاغن، ان الاحداث الدموية الاخيرة في الاراضي المحتلة تدل على ان النزاع العربي - الاسرائيلي «لا يمكن حلّه بالقوة العسكرية، بل عبر المفاوضات» (**الحياة**، ٢٩/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٥/٢٩

• شيّعت نابلس جثمان الشهيدة بدور أحمد قرادة (٤٢ عاماً)، التي استشهدت الليلة الماضية اثر اصابتها بعيار بلاستيكي اخترق جمجمتها، في اثناء مواجهات وقعت في حي رأس العين. وانتظمت مسيرة نسائية في المدينة، رفعت المشاركات، في اثنائها، شعارات ندّدت بالاستيطان في مقام النبي يوسف؛ وانتهت المسيرة الى بيت الشهيدة لتقديم العزاء. من جهة أخرى، أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مدرسة الامة الاعدادية، في بلدة الرام، لمدة اسبوع، فيما استمرت حملات الدهم والاعتقال في مختلف انحاء المناطق المحتلة التي شهدت صدامات عديدة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية (**الاتحاد**، ٣٠/٥/١٩٩٠).

١٩٩٠/٣٠

• وقعت سلسلة صدامات عنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من جهة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية، من جهة أخرى، شملت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، وتمكّن المواطنون، في اثنائها، من تحطيم عدد من السيارات العسكرية واحراق تسع سيارات في القدس؛ وأُلقيت زجاجة حارقة على سيارة أخرى، في اثناء مرورها قرب متحف فلسطين، في القدس، وزجاجتان حارقتان على مركز شرطة رام الله. واستخدم الجنود الاسرائيليون العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز ضد المواطنين، فأصابوا أكثر من سبعين بجروح، بينهم عدد من طلبة المدارس؛ كما فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على شارع عمر المختار، وسط غزة، وواصلت غلق مخيم دير البلح، لليوم الثامن على التوالي (**الدستور**، ٣١/٥/١٩٩٠).

• قام وفد برلماني اوروبي رباعي بزيارة عاجلة للاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أعرب عن تضامنه مع الانتفاضة وشجب مذبحة ريشون لتسيون. وقال عضو مجلس الشيوخ البلجيكي عضو الوفد

الزائر هانز دي بيلدر، في لقاء معه فور انتهاء زيارته، ان الوفد زار الجرحى الفلسطينيين في مستشفى غزة، وأجرى اتصالات مع شخصيات فلسطينية في قطاع غزة والقدس الشرقية. وأكد ان مذبحة ريشون لتسيون ضاعفت الانتفاضة «في ظرف تحدّث فيه البعض عن تراجعها». وقال ان معنويات شبان الانتفاضة مرتفعة (**الحياة**، ١٩٩٠/٥/٣١).

• يجري سلاح البحرية الاسرائيلي وهيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي تحقيقات لمعرفة كيفية وصول زوارق فلسطينية الى شاطىء «نيتسنيم»، قرب عسقلان؛ كما يجري سلاح الجو الاسرائيلي تحقيقات مماثلة. وكانت زوارق فلسطينية أقلّت ١٦ فدائياً وصلت الشاطىء المذكور، للقيام بعمل ضد اسرائيل، حيث وقعت معركة استشهد خلالها أربعة فدائيين وأسر ١٢ آخرون. وزعم وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، ان اسرائيل كانت على علم بالاستعدادات للقيام بالعملية قبل خمسة شهور من وقوعها، وان المجموعة التي قامت بها، وتنتمي الى جبهة التحرير الفلسطينية، انطلقت من على الاراضي الليبية (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٥/٣١).

• ردّت الولايات المتحدة الاميركية ، بشدة، على العملية البحرية الفلسطينية، قرب تل ـ أبيب، فوصفتها بأنها «عمل ارهابي». وتوقعت الناطقة بلسان وزارة الخارجية، مارغريت تتوايلر، ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بايقاف الحوار مع م.ت.ف. (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٥/٣١). من جهة أخرى، عبّر كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية الانتقالية، اسحق شامير ووزير خارجيته، موشي ارنس، ونائبه، بنيامين نتنياهو، وسفير اسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية، موشي أراد، عن أملهم في ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بايقاف حوارها مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

١٩٩٠/٥/٣١

• استشهد حسن عبدالله السروجي (١٤ عاماً)، من مخيم طولكرم، نتيجة اصابته بعيار ناري في القلب؛ وفرضت سلطات الاحتلال حظر تجول على المخيم، في حين ساد اضراب شامل في الضفة الفلسطينية في يوم انعقاد القمة الاميركية ـ السوفياتية؛ وألغيت الدعوة الى الاضراب في قطاع غزة، بسبب حظر التجول المفروض هناك، منذ يوم مجزرة ريشون لتسيون. وكانت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة دعت الى الاضراب الشامل لحثّ الرئيسين، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، على العمل من اجل التوصل الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وللمطالبة بالاعداد، فوراً، لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**الدستور**، ١٩٩٠/٦/١).

• ندّد الرئيس الاميركي، جورج بوش، بالعملية البحرية التي نفّذتها جبهة التحرير الفلسطينية على شواطىء اسرائيل، وغضب ازاء ما وصفه بأنه «محاولة جبانة للمسّ بأشخاص ابرياء» (**دافار**، ١٩٩٠/٦/١).

• أصدرت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية في اسرائيل بياناً ندّدت فيه بأعمال العنف والارهاب «أيّاً كان مصدرها». وقالت اللجنة، في بيانها، «ثمة ضرورة ملحّة، اكثر من أي وقت مضى، للعمل من أجل تقدّم مسيرة السلام وكسر الجمود السياسي» (**دافار**، ١٩٩٠/٦/١).

• قال رئيس شعبة المخابرات العسكرية الاسرائيلية، اللواء امنون شاحاك، ان ضابطاً عسكرياً ليبياً كان متواجداً على متن السفينة الأم التي نقلت زوارق الفدائيين من ميناء بنغازي، في ليبيا، باتجاه شواطىء اسرائيل. وذكر شاحاك ان الليبيين ساعدوا في اعداد العملية الفدائية، في مراحلها كافة (**معاريف**، ١٩٩٠/٦/١).

١٩٩٠/٦/١

• وصف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مؤتمر القمة العربي الاستثنائي، الذي اختتم أعماله في بغداد، أمس، بأنه «من أنجح القمم العربية». وقال الرئيس عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في مقر سفارة فلسطين في بغداد: «ان قرارات قمة بغداد جاءت معبّرة عن تفهّم عال لطبيعة الظروف الدولية، والتهديدات التي تواجه الأمة العربية، ووضعت أساساً قوياً لمواجهة التهديدات الخطرة للأمن القومي العربي، خصوصاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والهجرة اليهودية الى الاراضي المحتلة والحملة المعادية للعراق». وحذّر عرفات من «استمرار الصلف الصهيوني»؛ وكرّر دعوة الامم المتحدة الى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني (**الحياة**، ٢ ـ ١٩٩٠/٦/٣).

• انضمّ شهيدان الى قافلة شهداء الانتفاضة، خلال مواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. فقد استشهد احمد محمد عودة الطنيب (١٦ عاماً)، من بلدة ارتاح، في منطقة طولكرم، اثر اصابته برصاصة في القلب؛ وعماد الدين محمود ابراهيم (١٨ عاماً)، من قباطية. كما أُصيب سبعون مواطناً بجروح في اشتباكات متفرّقة، في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وشنّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة شملت خمسين مواطناً، وأعلنت عدداً من مناطق الضفة مناطق عسكرية مغلقة، منها الخليل ورام الله والبيره، فيما لا يزال حظر التجول مفروضاً على بلدة عورتا منذ ١٢ يوماً، وعلى بتّير منذ عشرة أيام، وعلى مخيم طولكرم منذ يومين (**الدستور**، ٢/٦/١٩٩٠).

• قال مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية ان العملية البحرية التي نفّذتها مجموعات مسلّحة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية «وضعت الحوار الاميركي – الفلسطيني في خطر». وأضاف، ان ادارة الرئيس جورج بوش تنتظر ردّ منظمة التحرير الفلسطينية على «الملاحظة الخطية» التي بعثت بها اليها من خلال سفيرها في تونس، روبرت بيلّترو والتي طالبتها فيها «بتصحيح الوضع الناتج عن العملية» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢ ـ ٣/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/٢

• شهد ٦٢ موقعاً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات ومصادمات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، في حين استمر نظام منع التجول مفروضاً على خمس مناطق. فقد واصلت قوات الاحتلال فرض حظر التجول على مخيم طولكرم، لليوم الثالث على التوالي، حيث شهد اشتباكات مع القوات الاسرائيلية. وكانت اشتباكات مماثلة اندلعت في طولكرم ومخيم نورشمس وقرى شويكة وذنّابة وعنبتا وبيت ليد ودير الغصون. وأعلن طلاب المدارس، في بيت لحم، الاعتصام في مدارسهم، احتجاجاً على تمديد أمر غلق الجامعات الفلسطينية لثلاثة شهور أخرى (**الاتحاد**، ٣/٦/١٩٩٠).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، لدى اجماله التحقيق العسكري الذي أجرته هيئة الاركان العامة، مؤخراً، حول العملية الفدائية عند شاطىء تل ـ أبيب، ان الجيش الاسرائيلي يقوم بتفحّص الدروس المستفادة من تسلّل الفدائيين الفلسطينيين؛ كما يعمل على تحديث الوسائل التي في حوزته. «لكن الشيء الواضح، حتى الآن، هو ان الجيش الاسرائيلي يملك وسائل دفاعية جيّدة عن الشواطىء» (**هآرتس**، ٣/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/٣

• عمّ الاضراب الشامل الضفة الفلسطينية المحتلة، فأُغلقت أبواب المتاجر، وتوقّفت حركة النقل العام، ولم يتوجّه العمّال الى مراكز عملهم. وجاء الاضراب تلبية لنداء من قيادة الانتفاضة، وأُعفي منه قطاع غزة، الذي كان خضع لفترة طويلة من حظر التجول في أعقاب مجزرة العمّال الفلسطينيين في عيون قارة. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان خمسة فلسطينيين جرحوا في خان يونس وغزة، في حين ظل وسط مدينة غزة خاضعاً لحظر التجول، لليوم الرابع على التوالي. كما اعتقلت القوات الاسرائيلية ثلاثة من الفلسطينيين في مناطق ١٩٤٨، اثر القاء ثلاث زجاجات حارقة على سيارة اسرائيلية قرب قرية طرعان، شمال الناصرة (**الدستور**، ٤/٦/١٩٩٠).

• ذكر سفير دولة فلسطين لدى مصر، سعيد كمال، انه سلّم مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز مذكّرة تفصيلية حول المواقع الاسرائيلية التي قامت جبهة التحرير الفلسطينية بعملية انزال عندها، مؤكداً ان العملية استهدفت مواقع عسكرية. وقال كمال، انّ اجتماعه، الذي عقد، أمس، مع د. الباز، تناول، أيضاً، موقف منظمة التحرير الفلسطينية المتطابق مع ما أعلنه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، عن هذه العملية (**الاهرام**، ٤/٦/١٩٩٠).

• اتضح من التقرير الموسمي، الذي أعدّه مركز «عوفداه» للمعلومات والتوثيق والاعلام، الذي أقامته اوساط اليمين الاسرائيلي، انه منذ اندلاع الانتفاضة، سجّل ٨٩٧٩٦ حادث هجوم في المناطق المحتلة ضد يهود من جنود الجيش الاسرائيلي ومن المدنيين. وفي الربع الاول من العام ١٩٩٠، طرأ ارتفاع في معدّل الحوادث الهجومية في المناطق المحتلة قدّر بنسب مئوية مرتفعة. ووفقاً للتقرير، فقد أُصيب، خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٧/١٢/٩، وحتى ١٩٩٠/٥/٩، في المناطق المحتلة، ٣٠٣٣ يهودياً، بينهم ٢٠٦٥ جندياً (١١٧٩ في الضفة الفلسطينية و٨٨٦ في قطاع

غزة)، و٩٦٨ مدنياً (٨٩٨ في الضفة الفلسطينية و٧٠ في قطاع غزة) (**هآرتس**، ٤/٦/١٩٩٠).

• كرّر الرئيس الاميركي، جورج بوش، موقف بلاده المعارض للسياسة الاسرائيلية الرامية الى الاستمرار في بناء المستوطنات في الارض المحتلة. وقال، ان هناك «مستوطنات تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية» في الارض المحتلة. وشدّد على ان ادارته ستستمر في «محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بأنه من غير المثمر المضيّ في بناء مستوطنات اضافية في هذه الاراضي» (**نيويورك تايمز**، ٤/٦/١٩٩٠).

• هدّد الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، اسرائيل بشأن محاولة الاخيرة توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة، وقال: «اما ان تبدّد اسرائيل قلقنا، وتخرج باستنتاجات معيّنة، وامّا علينا ان نراجع المسألة في اطار ما يمكننا ان نفعله بالنسبة الى اعطاء سمات الخروج» لليهود السوفيات المهاجرين الى اسرائيل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٤/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/٤

• احتدمت المواجهات بين المواطنين في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وألقى المواطنون زجاجة حارقة على دورية عسكرية في غزة، ممّا اسفر عن اصابة أفرادها، فيما أُصيب جندي اسرائيلي في الخليل، وهوجمت سيارات عدة في مناطق متفرقة من الضفة والقطاع المحتلين. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية. من جهة أخرى، وجّهت المؤسسات الوطنية ورؤساء الطوائف المسيحية دعوة الى الاضراب عن الطعام، احتجاجاً على لجوء الولايات المتحدة الاميركية الى استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن الدولي ضد قرار يقضي بارسال مراقبين دوليين الى الاراضي المحتلة (**الدستور**، ١٩٩٠/٦/٥).

• قال عضو الكنيست الاسرائيلي، عمير بيرتس (معراخ)، في الكنيست، ان «ليس ثمّة خيار لنا سوى التفاوض مع م.ت.ف. سواء أكان ذلك التفاوض بشكل مباشر أو غير مباشر، وليس مع أي من سكان المناطق [المحتلة] ممّن لا يمكن التعرّف عليهم» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٦/٥).

١٩٩٠/٦/٥

• عمّ الاضراب الشامل جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة، استجابة لنداء القيادة الموحّدة للانتفاضة الرقم ٥٧، والذي دعت فيه الى اضراب شامل بمناسبة نكسة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تعبيراً عن رفض الاحتلال الاسرائيلي. واستشهد، في مخيم عسكر، في نابلس، احمد سلامة محمود (ثماني سنوات)، اثر اصابته بعيار ناري في الرأس؛ كما أصيب عدد من الفلسطينيين بجروح مختلفة؛ واعتقل عدد آخر، في اثناء مواجهات عنيفة وقعت في مدن وقرى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما أعلنت السلطات الاسرائيلية نابلس منطقة عسكرية مغلقة، وفرضت حظر التجول على مخيمي عسكر القديم والجديد، ولا يزال الحظر مفروضاً على مخيم طولكرم، منذ ستة أيام، وعلى شارع عمر المختار في غزة، منذ سبعة أيام (**الدستور**، ٦/٦/١٩٩٠).

• اجتمع سفير دولة فلسطين لدى تونس، حكم بلعاوي، في مقر م.ت.ف. مع السفير الاميركي، روبرت بيلّترو، حيث تسلّم منه رسالة رسمية. وصرّح بلعاوي، بعد اللقاء، بأنه تسلّم رسالة رسمية من الادارة الاميركية الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وأعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. يتعلق موضوعها بالموقف الاميركي في مجلس الامن الدولي، واستخدام الولايات المتحدة الاميركية حق النقض (الفيتو) ضد قرار يدعو الى ارسال مراقبين دوليين الى الاراضي الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ١٩٩٠/٦/٥).

• حذّرت بريطانيا م.ت.ف. من «المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها الوضع الراهن في الشرق الاوسط». جاء ذلك اثر لقاء عقده أمس وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، وليام ولدغريف، مع بسام ابو شريف، مستشار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية ان الجانبين، البريطاني والفلسطيني، بحثا في «الحاجة الملحّة الى تحقيق تقدّم في عملية السلام في الشرق الاوسط»، وان ولدغريف أكد، مجدداً، التزام الحكومة البريطانية العمل على ايجاد حل سياسي للنزاع العربي - الاسرائيلي، بالتعاون مع شركاء بريطانيا في المجموعة الاوروبية ومع الولايات المتحدة الاميركية (**الحياة**، ١٩٩٠/٦/٦).

• رفض عضو الكنيست الاسرائيلي، اسحق رابين، فكرة تشكيل حكومة مصغّرة، وقال ان

هذا سوف يؤدي الى جمود سياسي يتسبّب في ظهور جبهة شرقية عسكرية ضد اسرائيل. وأضاف، في حديث له بمناسبة مرور ٢٣ عاماً على حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧: «لقد أقسمت على ان أكون آخر رئيس اركان يدافع عن اسرائيل من حدود العام ١٩٦٧» (**هآرتس**، ٦/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/٦

• وقع المزيد من الاشتباكات والصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من جهة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية، من جهة أخرى، فأسفرت عن اصابة ٧٥ مواطناً بجروح مختلفة، في حين تمّ تدمير واحراق، أو تحطيم، زجاج تسع عشرة سيارة تابعة للجيش الاسرائيلي وللمستوطنين اليهود، فيما شنّت السلطات الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة على منطقة جنين، خاصة على مخيم جنين وقريتي الطيبة ورمّانة، حيث اعتقلت حوالى ثلاثين مواطناً بدعوى عدم دفع الضرائب المفروضة عليهم (**الدستور**، ٧/٦/١٩٩٠).

• قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، امنون شاحاك، ان انكار ليبيا التورّط في العمليّة البحرية على شاطىء نيتسنيم نابع من خوف. وأضاف، ان المنظمات الفدائية مستمرة في التخطيط لتنفيذ هجمات على اسرائيل، وهي تواصل التدرّب على تنفيذ عمليات من الجو (**هآرتس**، ٧/٦/١٩٩٠).

• قال رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، انه، منذ مطلع العام ١٩٨٩ وحتى اليوم، قُدّمت الى الوكالة اليهودية مئات آلاف الطلبات، من جانب أسر وأفراد، للحصول على تأشيرات هجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل؛ فبلغ عدد المتقدمين بطلبات الهجرة ١١٦٣٣٥٠ فرداً. فخلال النصف الاول من العام ١٩٩٠، قُدّم ٢٥٢١٠٠ طلب، شملت ٧١٥١٠٠ يهودي سوفياتي (**يديعوت احرونوت**، ٧/٦/١٩٩٠).

• صرّح مسؤول اميركي بأن الاتحاد السوفياتي سحب التحذير الذي كان الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، أطلقه في ختام أعمال «قمة واشنطن» بايقاف هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، اذا مضت في توطينهم داخل الارض المحتلة. وقال، ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، أبلغ نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، خلال اجتماع فيما بينهما في كوبنهاغن، انه قلق من تصريحات غورباتشيوف، في هذا الشأن. وردّ الوزير السوفياتي على ذلك بقوله ان الاتحاد السوفياتي «ليست لديه النيّة لتغيير موقفه من تسهيل الهجرة؛ وانه ملتزم هذا الموقف» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/٧

• شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تمكّن، خلالها، ابطال الانتفاضة من تحطيم أكثر من عشرين سيارة اسرائيلية واصابة سائق احداها بجروح. واستخدم الجنود الاسرائيليون، في اثناء المواجهات هذه، الاعيرة النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أسفر عن اصابة أكثر من ٧٥ مواطناً بجروح. كما شنّت القوات الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة على معظم المناطق المحتلة، طاولت أكثر من خمسين مواطناً. من جهة أخرى، لا تزال مدن رام الله والبيره ونابلس، والمخيمات المحيطة بها، وميدان فلسطين وشارع عمر المختار في غزة، تخضع، جميعها، لحظر التجول والحصار العسكري (**الدستور**، ٨/٦/١٩٩٠).

• أظهر استطلاع أجرته صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية بين الوزراء السابقين في حزب العمل الاسرائيلي ان هناك زيادة في عدد الوزراء الذين لا يحبّذون قطع الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. وصرّح عدد من الوزراء السابقين، بينهم غاد يعقوبي ويعقوب تسور وحاييم بار ـ ليف وموشي شاحال، بأن الحوار بين الادارة الاميركية وم.ت.ف. يجب ان يستمر، بغض النظر عن تلبية، أو عدم تلبية، الرئيس، ياسر عرفات، مطالب الولايات المتحدة الاميركية في ادانة العملية التي نفّذتها جبهة التحرير الفلسطينية على شاطىء تل ـ أبيب الاسبوع الماضي، أو طرد «أبو العباس» من صفوف المنظمة (**الحياة**، ٨/٦/١٩٩٠).

• جاء في وثيقة سياسية شاملة، أعدّها سفير اسرائيل في مدريد، البروفيسور شلومو بن ـ غالي، ان علاقات اسرائيل بالدول الاوروبية تشهد تراجعاً ملحوظاً. وقال بن ـ غالي ان علاقة اسرائيل بالدول الاوروبية الأكثر صداقة لها، مثل المانيا وهولندا والدنمارك، تشهد تراجعاً ملموساً، على صعيد

الرأي العام ولصالح المواقف السياسية المؤيدة لحق تقرير المصير للفلسطينيين، ولمبدأ مقايضة الارض بالسلام، ولضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية (هآرتس، ٨/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/٨

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة من وزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، تتعلّق بالتطورات السياسية الراهنة الخاصة بالقضية الفلسطينية. وقد تمّ تسليم الرسالة خلال استقبال الرئيس عرفات لسفير بريطانيا لدى العراق، في حضور سفير دولة فلسطين في بغداد (وفا، ٨/٦/١٩٩٠).

• تواصلت الاشتباكات والصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي واصلت حملات القمع والدهم والاعتقال العشوائي الذي اسفر عن اعتقال أربعين مواطناً؛ فيما تمكّن شبان الانتفاضة من اضرام النار ببنك ديسكونت في رام الله. من جهة أخرى، أغلقت السلطات الاسرائيلية مدينتي رام الله والبيره والمناطق المجاورة لهما وأعلنتها مناطق عسكرية؛ كما أغلقت الخليل؛ فيما لا يزال حظر التجول مفروضاً على نابلس ومخيماتها الاربعة، لليوم الرابع على التوالي (الدستور، ٩/٦/١٩٩٠).

• أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان ادارته لم تتخذ أي قرار في شأن حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد حادث الانزال البحري على شاطىء تل - أبيب. وسئل هل ستقطع واشنطن علاقاتها مع المنظمة؟ فأجاب: «لست مستعداً، الآن، لأعلن السياسة» التي ستعتمد تجاه المنظمة؛ لكنه أضاف: «أن حوارنا مبنيّ على نبذ الارهاب»، وحادث الانزال - حسب زعمه - «كان ارهاباً صرفاً» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٩ - ١٠/٦/١٩٩٠).

• وصف الرئيس الاميركي، جورج بوش، تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة بأنها «مسألة اسرائيلية داخلية». وأعرب عن استعداد حكومته للعمل مع الحكومة الجديدة، ملاحظاً أن الاسرائيليين يعرفون «سياسة الولايات المتحدة الاميركية، وهي ثابتة؛ اذ نريد بدء محادثات السلام» (نيويورك تايمز، ٩ - ١٠/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/٩

• ساد في المناطق الفلسطينية المحتلة اضراب عام، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الحادي والثلاثين. وقد أُغلقت ابواب المتاجر والمدارس في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في الوقت الذي ساد توتر شديد في غالبية المناطق، وخصوصاً في نابلس ومخيمي عسكر وبلاطة، اللذين فرض عليهما حظر تجول منذ خمسة أيام، اثر استشهاد الطفل احمد سلامة، والفتى رامي فريد (١٤ عاماً)، برصاص الجنود الاسرائيليين، وواصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول على وسط غزة منذ العشرين من أيار (مايو). من جهة أخرى، هاجم ملثّمون رجلاً عُلم انه من المتعاونين مع سلطات الاحتلال في مخيم شعفاط؛ كما تعرّض اسرائيلي للطعن بسكين في الحي الارمني، في القدس، فأصيب بجروح (الدستور، ١٠/٦/١٩٩٠).

• ألقت قوة تابعة لجيش لحد في جنوب لبنان، القبض على ثلاثة فدائيين في منطقة «حزام الامن»، على مسافة ثلاثة كيلومترات من الحدود الفلسطينية (دافار، ١٠/٦/١٩٩٠). وأعلن نائب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، ايهود براك، في جلسة الحكومة، ان الفدائيين الثلاثة ينتمون الى «فتح»، وهذه أول مجموعة لها يتمّ القاء القبض عليها، في محاولة هجوم على قوات اسرائيلية، منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ (معاريف، ١٠/٦/١٩٩٠).

• كشف عضو الكنيست رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست عن ان سلطات الاتحاد السوفياتي قد سرّعت في وتيرة اعطاء تأشيرات خروج للمهاجرين اليهود الى اسرائيل، فبلغت حوالى ٢٥ ألف تأشيرة شهرياً. وفي حال استمرار الوتيرة هذه، فسوف يصل عدد الحاصلين على تأشيرات خروج من الاتحاد السوفياتي، في أواخر آب (اغسطس) من هذا العام، أكثر من ١٥٠ ألف يهودي؛ وحتى أواخر العام الحالي أكثر من ٣٠٠ ألف يهودي (يديعوت احرونوت، ١٠/٦/١٩٩٠).

١٩٩٠/٦/١٠

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في بغداد، المبعوث السوفياتي نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، حيث نقل هذا الاخير رسالة من الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، الى عرفات تتعلق بنتائج «قمة

واشنطن» بين الرئيسين، الاميركي والسوفياتي، التي عقدت مؤخراً، وابرز ما دار فيها من بحث في القضايا الدولية؛ بما فيها التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية (**وفا**، ١٠/٦/١٩٩٠).

• تعرّض الحاج محمد حسن حسين ابو زنادة (٦٧ عاماً)، من مخيم الشاطىء، لضرب مبرح من الجنود الاسرائيليين، خلال محاولته حماية حفيده البالغ تسع سنوات من اعتقال الجنود. وقد تسبّب الضرب في استشهاد ابو زنادة. وتعرّض عشرات المواطنين للضرب والتنكيل من قبل جنود الاحتلال في مخيم الشابورة، حيث نقل، نتيجة ذلك، ثلاثون مواطناً الى عيادة وكالة الغوث، في الوقت الذي شهدت مدينتا رام الله وبيت لحم وعدد من القرى والمخيمات اشتباكات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، أصيب، في اثنائها، عدد من المواطنين بجروح. كما فرضت القوات الاسرائيلية حظر التجول على بلدة حلحول، ورفعته عن نابلس ومخيماتها الاربعة (**الاتحاد**، ١١/٦/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر فلسطينية، في تونس، ان لقاء جديداً تمّ بين سفير دولة فلسطين، هناك، حكم بلعاوي، والسفير الاميركي لدى تونس، روبرت بيلّترو. واوضحت المصادر نفسها ان المباحثات بين الجانبين تناولت العلاقات القائمة بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية، وآخر التطورات على الساحة الفلسطينية، غداة تشكيل حكومة جديدة في اسرائيل (**الحياة**، ١١/٦/١٩٩٠).

• وصف زعيم حزب العمل الاسرائيلي عضو الكنيست، شمعون بيرس، في مقابلة متلفزة، الحكومة الجديدة، برئاسة اسحق شامير، بأنها «حكومة كارثة». وفي سياق تعليقه على خطاب شامير في مركز الليكود، قال بيرس: «لو كان شامير رئيساً للحكومة في العام ١٩٧٧، لما تمّ التوصل الى أي اتفاق مع مصر. وفي العام ١٩٨٤، عندما تولّيتُ منصب رئيس الحكومة، كان شامير يعارض انسحاب الجيش الاسرائيلي. وفي العام ١٩٨٧، نسف اتفاق لندن. وهو يقوم، الآن، بنسف المبادرة السياسية مرة أخرى» (**معاريف**، ١١/٦/١٩٩٠).

١١/٦/١٩٩٠

• عُلم من مصدر رسمي فلسطيني ان مبعوثاً خاصاً للرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وصل، أمس، الى اسلام اباد، والتقى وزير الخارجية الباكستانية، صاحب زاده يعقوب خان، وسلّمه رسالة الى رئيسة الوزراء، بنازير بوتو. وكان المبعوث الفلسطيني وصل اسلام اباد قادماً من نيودلهي، حيث يعتقد بأنه نقل رسالة مماثلة الى رئيس الوزراء الهندي، براتاب سينغ. ورجّحت مصادر ان تكون للزيارة علاقة بالمساعي التي تقوم بها م.ت.ف. لتخفيف التوتر بين الهند وباكستان، بسبب نزاعهما على كشمير (**الحياة**، ١٢/٦/١٩٩٠).

• استشهد المواطن جمال العكليك الصباغ (١٩ عاماً)، من نابلس، برصاص الجنود الاسرائيليين وأصيب أربعة آخرون بجروح، في مواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. بلغت حصيلتها، في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ٦٨ جريحاً، واعتقال عشرات آخرين، وخصوصاً في خان يونس. وذكرت التقارير ان الشبان الفلسطينيين جرحوا جندياً اسرائيلياً في قباطية، وحطموا ثلاثاً وعشرين سيارة اسرائيلية، أربع عشرة منها تابعة للجيش الاسرائيلي (**الدستور**، ١٢/٦/١٩٩٠).

• صرّح سفير دولة فلسطين لدى مصر، سعيد كمال، بأنه أبلغ الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة شفهية بعث بها الرئيس المصري، محمد حسني مبارك. وأشار كمال، الذي التقى مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، بأنه تمّ، خلال اليومين الماضيين، اجراء اتصالات مكثّفة بشأن مناقشة الموضوعات المتعلقة بتطوّر الاوضاع في المنطقة (**الاهرام**، ١٢/٦/١٩٩٠).

• منح الكنيست الاسرائيلي الثقة للحكومة التي قدّمها اسحق شامير، بأغلبية ٦٢ عضو كنيست من كتل اليمين والمتدينين، ومعارضة ٥٧ عضواً من المعراخ وكتل اليسار واغودات يسرائيل، وامتناع عضو واحد عن التصويت، هو ابراهام فيرديغر من اغودات يسرائيل (**دافار**، ١٢/٦/١٩٩٠). وعقّبت عضو الكنيست رئيسة حركة راتس، شولاميت الوني، على ذلك بقولها ان يوم منح الثقة هذا هو يوم مشؤوم، ويوم خوف وفزع. فمثل هذه الحكومة لن يترك أية آمال للفلسطينيين في اسرائيل وفي المناطق المحتلة. «لقد اصبح المشعوذون والسحرة سادة في البلاد؛ وبينهم اولئك الذين ينقادون لتعليمات الحاخام لوفافيتش فيما وراء البحار، والحاخام شبتاي تسفي، المقيم في بروكلين. كما ان هذه الحكومة تترك العرب دون

حقوق انسان ودون حقوق مدنية (**هآرتس**، ١٢/٦/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في الكنيست، انه يعتزم ان تستمر حكومته الجديدة في تولّي مهامها حتى نهاية فترة ولايتها، أي حتى موعد الانتخابات المقبلة. وأضاف، انه سوف يطرح على جدول أعمال الحكومة ثلاث قضايا يعتبرها هامّة وملحّة: وهي: أولاً، العمل على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، وتعزيز المسيرة السياسية، وتنفيذ مبادرة السلام التي طرحتها الحكومة؛ وثانياً، وفي مجال السياسة الامنية، العمل على حل مشكلة التهديد الاستراتيجي العراقي لاسرائيل والتصدي للانتفاضة؛ وثالثاً، استيعاب المهاجرين اليهود (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٩٠).

١٢/٦/١٩٩٠

• تصاعدت الصدامات والمواجهات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فتمكّن ابطال الانتفاضة، في اثنائها، من تحطيم أكثر من عشر سيارات اسرائيلية واصابة خمسة من الجنود والمستوطنين بجروح؛ كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه مقر الشرطة الاسرائيلية في القدس، أسفرت عن اصابة مجنّدة اسرائيلية؛ كذلك أُلقيت زجاجتان حارقتان على سيارات اسرائيلية في رام الله، وطُعن مستوطن في القدس، وعثر على جثة مستوطن آخر. وأسفرت مواجهات اليوم، في مختلف المناطق، عن اصابة مئة وثلاثين مواطناً بجروح، واعتقال حوالى خمسين آخرين (**الدستور**، ١٣/٦/١٩٩٠). في المقابل، ذكرت أوساط رفيعة المستوى، في الجيش الاسرائيلي، ان وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، رسم خطوطاً عامة لخطة يتمّ، بموجبها، اتباع سبل جديدة لقمع الانتفاضة، بالتعاون مع قادة المناطق العسكريين. وذكرت الاوساط نفسها ان ارنس «عازم على خفض مستوى العنف واعادة الوضع الى ما كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة» (**هآرتس**، ١٣/٦/١٩٩٠).

• عُلم من مصدر رسمي اردني ان وزير الزراعة الاردني، سليمان عربيات، سمح، أمس، باستيراد منتجات زراعية من الاراضي المحتلة لمدة شهرين. وأوضح المصدر ان الاجراء هدف الى «دعم المزارعين في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة، ويلبّي حاجات السوق الاردنية». وشمل القرار منتجات الثوم والبطاطا والحمضيات والبطيخ (**الحياة**، ١٣/٦/١٩٩٠).

• لمّح بعض المسؤولين الاميركيين الى انه في حال استمرار الجمود الحالي في عملية السلام، فان واشنطن قد تعلّق مساعيها، متذرّعة بأن المواقف المتشددة للحكومة الاسرائيلية الجديدة، وعدم استجابة منظمة التحرير الفلسطينية لادانة العملية البحرية على شاطىء تل - أبيب، تجعل تقدّم عملية السلام مستحيلاً في المدى القريب (**الواشنطن بوست**، ١٣/٦/١٩٩٠).

١٣/٦/١٩٩٠

• تواصلت الاشتباكات العنيفة في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الحارقة وأصابوا أكثر من خمسة جنود بجروح، وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت العيارات النارية بأنواعها، وقنابل الغاز والهراوات، فجرحت أكثر من ستين مواطناً. كما واصلت القوات الاسرائيلية عمليات الدهم والاعتقال العشوائي الذي طاول أكثر من خمسين مواطناً (**الدستور**، ١٤/٦/١٩٩٠).

• قال الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، لممثلي حركة «السلام الآن»، الذين بادروا الى عقد لقاء معه، انه يشاركهم الشعور في تنامي ظواهر العنصرية والتحريض في اسرائيل. وعبّر نشطاء الحركة، من جانبهم، عن القلق ازاء تطوّر ظواهر الكراهية والتحريض ضد المواطنين العرب، والتي ظهرت، بوضوح، في مذبحة ريشون لتسيون (**هآرتس**، ١٤/٦/١٩٩٠).

• أكد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في شهادة له الى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي، انه من الصعب على الولايات المتحدة الاميركية «ان تفهم لماذا لم تعط اسرائيل موافقتها على الحوار مع الفلسطينيين». وأوضح انه اطلع على تقارير نقلت عن مسؤول اسرائيلي ان موضوع التحرك نحو القبول بالمبادرة الاميركية لدفع عملية السلام لم يعد مطروحاً. وأضاف: «اذا كان ذلك هو الموقف الاسرائيلي، فلن يكون هناك حوار ولا مَنْ يتحاورون». وبالتالي، «المطلوب نيّة طيبة وجهود ايجابية من جانب اصدقائنا في اسرائيل. واذا لم نحصل على ذلك في سرعة، عليّ ان اقول للجميع [في اسرائيل] يجب ان يعرفوا رقم الهاتف»، وعندما «تصبحون جدّيين

في شأن السلام، خابرونا» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٤/٦/١٩٩٠).

١٤/٦/١٩٩٠

• وجّه رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة عاجلة الى رئيس حركة دول عدم الانحياز رئيس جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، بوريساف يوفيتش، تتعلّق بطلب فلسطين عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة تحت شعار «الاتحاد من أجل السلام». وجاء في رسالة الرئيس عرفات ان الطلب الفلسطيني جاء في أعقاب فشل مجلس الامن الدولي اتخاذ قرار مناسب لمعالجة الوضع المتدهور في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والذي ازداد تفاقماً اثر المجازر البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والتي تهدّد بمزيد من الانفجار بعد تشكيل «حكومة الحرب» في اسرائيل (**وفا**، ١٤/٦/١٩٩٠).

• شهدت مدن وقرى ومخيمات فلسطين المحتلة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات الحيّة والمطاطية، وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة عدد من الفلسطينيين بجروح. كما شنّت القوات الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة، وهدمت سبعة منازل في قرية طلّوزة. من جهة أخرى، تمكّن شبان الانتفاضة من مهاجمة عدد من السيارات الاسرائيلية والقاء زجاجة حارقة على احداها، وعبوة على دورية اسرائيلية كانت تمرّ في خان يونس؛ كما طعنت امرأة فلسطينية مستوطناً يهودياً في القدس (**الدستور**، ١٥/٦/١٩٩٠).

• قالت أوساط عسكرية اسرائيلية، خلال جولة قام بها مراسلون عسكريون اسرائيليون على غور الاردن، ان مجموعات فدائية انتقلت من سوريا الى الاردن، تمّ اعتقالها من قبل قوات الجيش الاردني. وذكرت هذه الاوساط انه تمّ، خلال العام الماضي، تسجيل عشرة حوادث على طول الحدود مع الاردن؛ ويشير ذلك الى زيادة ملموسة، بعد مرور تسعة عشر عاماً من الهدوء على الحدود مع الاردن (**هآرتس**، ١٥/٦/١٩٩٠).

• تظاهر عشرات المسلمين العرب من يافا، سوية مع رؤساء المجالس المحلية العربية في شمال البلاد، مقابل مبنى الكنيست الاسرائيلي، احتجاجاً على تعيين لجنة امناء اسلامية في المدينة بين اعضائها أربعة من اليهود. وقال عضو لجنة البر والاحسان الاسلامية، في يافا، سليم مشهراوي، ان الاعضاء اليهود لا يستطيعون ان يكونوا قيّمين على شؤون المسلمين في يافا. وذكر مشهراوي ان ممثلي المسلمين في يافا اجروا اتصالات مع الكتل البرلمانية كافة، طالبين الاعتراف باللجنة الاسلامية التي تمّ انتخابها من كل الاهالي المسلمين لادارة شؤون الطائفة الاسلامية في المدينة (**عل همشمار**، ١٥/٦/١٩٩٠).

• اعلن المؤتمر اليهودي العالمي ان المانيا الديمقراطية سوف تبدأ بمفاوضات رسمية مع خبراء يهود، في وقت لاحق، من الشهر الجاري، لدفع تعويضات الى ضحايا النازية من اليهود (**الحياة**، ١٥/٦/١٩٩٠).

١٥/٦/١٩٩٠

• أدّت الاشتباكات والصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية، الى جرح أكثر من ٣٥ مواطناً واعتقال ٣٢ آخرين؛ فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من اشعال النار بسيارتين لمستوطنيْن في منطقة القدس؛ كما أعطبت، وحطّمت، زجاج ٢٥ سيارة تابعة للقوات الاسرائيلية. من جهة أخرى، اقدمت القوات الاسرائيلية على هدم منازل عدة، وغلق أخرى، في غير منطقة من الضفة والقطاع، تقع غالبيتها في مشروع تل السلطان في رفح (**الدستور**، ١٦/٦/١٩٩٠).

• فتح مكتب ارتباط تابع لاكاديمية العلوم الاسرائيلية، وهو أول ممثلية اسرائيلية في الصين، أبوابه اليوم، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين واسرائيل. وذكر مدير المكتب، جوزف شالهفيت، ان مهمة المكتب هي تطوير الاتصالات بين العلماء والباحثين الاسرائيليين والصينيين، وتعزيز المبادلات التكنولوجية (**الحياة**، ١٦ ـ ١٧/٦/١٩٩٠).

• أعلنت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان وزير الخارجية، جيمس بيكر، طلب من جميع الاطراف المتنازعة في المنطقة اظهار حسن النيّة والاهتمام بتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وأكدت انه «ما دام هناك التزام ورغبة صادقة من جانب الاطراف»، فانه سيواصل «مهمته الرامية الى دفع عملية السلام في المنطقة» (**نيويورك تايمز**، ١٦ ـ ١٧/٦/١٩٩٠).

ببليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ حلاوة، احمد؛ «دراسة حول الهجرة الصهيونية من المنظور التاريخي؛ (١)»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢١، العدد ١٠٠٩، ١٠/٦/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢٠.

٢ سعادة، عمر؛ «يهود الاتحاد السوفياتي واشكالية استيعابهم في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٧٨ ـ ٨٩.

٣ الصوّاف، يوسف كمال؛ «هجرة اليهود السوفيات»، **استراتيجيا** (بيروت)، السنة ٩، العدد ١٠٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٣٠ ـ ٣٤.

٤ عبدالعال، حسن؛ «الهجرة اليهودية الثامنة أو 'المعجزة' ؛ (١)»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٨٦٣، ١٠/٦/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٤٠.

٥ عطايا، امين محمود؛ «الهجرة اليهودية وتأثيرها على التركيبة السكانية اليهودية في الكيان الصهيوني»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ١٨٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٧١ ـ ٧٥.

٦ محارب، محمود؛ «تهجير اليهود والسلام المفقود»، **قضايا** (القدس)، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٨.

٧ «ندوة الحوار الفلسطيني ـ اليهودي في موسكو؛ اجواء صعبة تخلّفها هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي»، **الحرية**، العدد ٣٦٠، ٢٠/٥/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٨ Collins, Frank; "How Palestinians View Soviet Jewish Immigration to Israel", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. IX, No. 2, June 1990, p. 14.

٩ Dresner, Rabbi Israel S.; "Breaking the Silence; Diaspora Jews and Israel", *New Outlook*, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 40 - 42.

١٠ Lahav, Pnina; "The Supreme Court of Israel; Formative Years, 1948 - 1955", *Studies in Zionism*, Vol. 11, No. 1, Spring 1990, pp. 45 - 66.

١١ Ofer, Dalia; "The Israeli Government and Jewish Organizations; The Case of the Immigration of Jewsh from Shanghai", *Studies in Zionism*, Vol. 11, No. 1, Spring 1990, pp. 67 - 80.

١٢ Stanger, Theodore and Ray Wilkinson; "Strains of Exodus II; The Huge New Migration of Soviet Jews is Changing the Face of Israel", *Newsweek*, 28/5/1990, pp. 28 - 31.

(انظر أيضاً، ٢٦)

○ الأحزاب والتكتلات

١٣ الحسيني، مصطفى محمد؛ «حكومة شامير؛ جبهة الرفض؛ الحرب الاسرائيلية [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٠٣ ـ ٢١٠.

١٤ شلحت، انطوان؛ «حزب العمل؛ صراع على الزعامة وصراع على النهج؛ [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢١١ ـ ٢١٧.

١٥ العبدالله، هاني؛ «تفاعلات الأزمة الوزارية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٢٨ ـ ١٣٤.

١٦ هرئيل، يسرائيل؛ «القلق ينتاب الصقور ايضاً»، الملف، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧؛ نقلاً عن هآرتس، ١٨/٥/١٩٩٠.

١٧ هوروفيتش، دان؛ «خطر حكم اليمين»، الملف، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤؛ نقلاً عن هآرتس، ١٥/٥/١٩٩٠.

١٨ Kidron, Peretz; "The Crisis Drags on and on", *Middle East International,* No. 377, 8/6/1990, pp. 10 - 11.

١٩ Yonah, Yossi; "The Israeli Left; Too Right to be True", *New Outlook,* No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 16 - 19.

(انظر، ايضاً، ٢٨، ٣٠)

○ الاستيطان والمستوطنات

٢٠ «الاستيطان اليهودي من دير مار يوحنا الى مقام النبي يوسف؛ 'كواشين' توراتية للاستيلاء على الارض العربية»، اليوم السابع (باريس)، السنة ٧، العدد ٣١٨، ١١/٦/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٢١ «البداية عدة طلاب، والنهاية إقامة مستوطنة»، الحرية، العدد ٣٦٠، ٢٠/٥/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٢٢ حطاب، يونس؛ «شامير يكثّف الاستيطان»، الحرية، العدد ٣٦٢، ٤/٦/١٩٩٠، ص ٣٣.

٢٣ خالد، عاطف؛ «المستوطنون الصهاينة؛ الدور الوظيفي في مشروع التوسّع الصهيوني، الى الأمام (دمشق)، السنة ١٩، العدد ٢٠٤٤، ١٥/٦/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٢.

٢٤ سنداحة، ميشيل؛ «تهويد حارة النصارى بالقدس يصطدم بصخرة التضامن الاسلامي ـ المسيحي، وقصة احتلال دار ضيافة دير مار يوحنا بالقدس»، القدس الشريف (عمّان)، السنة ٤، العدد ٥٩، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٩ ـ ١٩.

٢٥ Cooley, Laurel; "Whose Hospice? Whose Jerusalem?", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. IX, No. 2, June 1990, p. 10.

○ الاقتصاد

٢٦ كوكالي، نبيل؛ «تكاليف هجرة اليهود السوفيات وأثرها على الوضع الاقتصادي»، الرائد الاقتصادي (القدس)، السنة ١، العدد ٢، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٢ ـ ٤.

٢٧ «معطيات حول مشكلة البطالة في اسرائيل؛ ارتفاع قياسي في عدد العاطلين عن العمل...»، الرائد الاقتصادي، السنة ١، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٢٨ «[أسماء ووظائف اعضاء الحكومة الجديدة]»، الملف، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٦٠؛ نقلاً عن هآرتس، ١٢/٦/١٩٩٠.

٢٩ «[نص الاتفاق الائتلافي بين الاحزاب والكتل وأعضاء الكنيست الذين شكّلوا الحكومة الجديدة]»، الملف، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥؛ نقلاً عن هآرتس، ١٢/٦/١٩٩٠.

٣٠ «[نص] الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة»، الملف، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤؛ نقلاً عن هآرتس، ١٢/٦/١٩٩٠.

٣١ Rabin, Yitzhak; "No Shortcuts to Peace", *The Jerusalem Post International Edition,* 26/5/1990, p. 8.

○ الشؤون العسكرية

٣٢ «تقرير حول تكنولوجيا الصواريخ الاسرائيلية»، وطني (سيراجيفو)، السنة ٧، العدد ١٠٦، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٤٥ ـ ٤٩.

٣٣ «تقرير عسكري خطير؛ احتمالات العدوان العسكري الاسرائيلي ضد الاهداف العراقية»، المجلة (لندن)، العدد ٥٣٧، ٢٩/٥/١٩٩٠، ص ٣٩ ـ ٤١.

٣٤ مشرف، صلاح الدين؛ «السلاح النووي الاسرائيلي ومستقبل الامن العربي»، استراتيجيا، السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٣٣ ـ ٣٦.

٣٥ المصري، جورج؛ «الدور الاميركي في دعم

قوة اسرائيل التقليدية»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ١٠٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٣٥ _ ٣٩.

٣٦ العاجز، صائب؛ «نظرية الامن الإسرائيلي واثر ذلك عى الامن القومي العربي؛ الحلقة الاخيرة»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٥، ٣٠/٥/١٩٩٠، ص ٣٤ _ ٣٧.

○ العلاقات الخارجية

٣٧ الشاذلي، سعدالدين؛ «خطة شارون لغزو منطقة الخليج»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٥، ٣٠/٥/١٩٩٠، ص ١٤ _ ١٩.

٣٨ عبدالرحمن، محمد؛ «الولايات المتحدة _ اسرائيل؛ توتر محكوم بالتحالف [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٢٧ _ ٢٣٦.

٣٩ فاضل، سعيد؛ «النمط الاسرائيلي في ادارة المفاوضات؛ (٢) سيكولوجية المساومة الاسرائيلية»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ٩٩، أيار (مايو) ١٩٩٠، ص ٢٥ _ ٣٠.

٤٠ ـــ، ـــ؛ «النمط الاسرائيلي في الادارة الايديولوجية للمفاوضات؛ (٣)»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ١٠٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٤١ _ ٤٣.

٤١ Dirlik, John; "Liberal Candidate Backs off Proposal for Canadian Aid to Israel", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. IX, No. 2, June 1990, p. 27.

٤٢ Neff, Donald; "American Aid to Israel; The Facts", *Middle East International,* No. 377, 8/6/1990, pp. 18 - 19.

٤٣ ___, ___ ; "The Bush - Gorbachev Message to Israel", *Middle East International,* No. 377, 8/6/1990, pp. 5 - 6.

فلسطين

○ الاجتماع

٤٤ ابو سمرة، محمد؛ «السياسة الاسرائيلية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٣٨ _ ١٩٤٩»، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٩ _ ٤٩.

٤٥ احمد، هيام؛ «الطفل الفلسطيني في ظل الانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٣٦٣، ١٠/٦/١٩٩٠، ص ٢٢ _ ٢٣.

٤٦ «دور المرأة الفلسطينية في ترشيد الاستهلاك»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ٣، أيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٩٠، ص ٤ _ ٧.

٤٧ مصالحة، شفيق؛ «الاطفال ومواجهتهم النفسية لموت احد أفراد العائلة»، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٥٩ _ ٦٥.

٤٨ اليوسف، حمدان؛ «الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية»، **قضايا**، العدد ١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٩٥ _ ١٠٣.

٤٩ Graicer, Iris; "The Valley of Jezeel; Social Ideologies and Settlements Landscape, 1920 - 1929", *Studies in Zionism,* Vol. 11, No. 1, Spring 1990, pp. 1 - 24.

٥٠ Green, Stephan; "A 'Wimp' No More; The U.N's New Humanitarian Activism in the West Bank and Gaza", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. IX, No. 2, June 1990, pp. 12 - 13, 55.

○ الاحزاب والتكتلات

٥١ غانم، أسعد؛ «الجبهة العربية الشعبية والصراع ضد مصادرة الاراضي، ١٩٥٨ _ ١٩٦١»، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٥٠ _ ٥٨.

٥٢ Sela, Michal; "A Fundamental Change", *New Outlook,* No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 33 - 35.

○ الاقتصاد

٥٣ اطرش، عاصي؛ «أوضاع العمّال العرب في اسرائيل»، **قضايا**، العدد ١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٥٤ _ ٧٨.

٥٤ بنّورة، ناصر؛ «في عيد العمّال العالمي؛

نظرة على أوضاع العمال الفلسطينيين في أسواق العمل الاسرائيلية»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ٣، أيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٥٥ ـــــ ، ـــــ ؛ «الاقتصاد المنزلي بين الواقع والمطلوب»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ٢، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٨ ـ ١١.

٥٦ «تأثير تخفيض سعر صرف ' الشاقل ' على الاقتصاد الفلسطيني»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ٢، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

٥٧ دافيدي، افرايم؛ «سر السيطرة الكولونيالية في المناطق [المحتلة]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٧٥/٣، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٤٧ ـ ٢٥١؛ نقلاً عن **دافار**، ١/٦/١٩٩٠.

٥٨ الزاغة، عادل (مُعد)؛ «تقدير تكاليف المعيشة الشهرية لعائلة فلسطينية مدينية»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٦.

٥٩ شنّار، حازم؛ «تشغيل العمّال الفلسطينيين في اسرائيل في ضوء الانتفاضة والاجراءات الاسرائيلية المضادة»، **قضايا**، العدد ١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٣٧.

٦٠ شنان، عبدالباقي؛ «دور القطاع الزراعي في الانتفاضة»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٨٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٦٢ ـ ٦٨.

٦١ الشوّا، عون؛ «امكانيات التبادل التجاري بين تعاونيات الضفة والقطاع»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ٣، أيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٧.

٦٢ «العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد الاسرائيلي والفلسطيني في الحاضر والمستقبل»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ٣، أيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٧.

٦٣ كوكالي، نبيل؛ «آفاق صناعة الاغذية في الاراضي المحتلة»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ١، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٢ ـ ٣.

٦٤ ـــــ ، ـــــ ؛ «مؤتمر المستثمرين في تونس خطوة هامة لبناء الاقتصاد الفلسطيني»، **الرائد الاقتصادي**، السنة ١، العدد ٣، أيار / حزيران (مايو / يونيو) ١٩٩٠، ص ٢ ـ ٣.

٦٥ الموسوي، كاظم؛ «الحركة العمالية الفلسطينية والانتفاضة الشعبية»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٨٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٥٦ ـ ٦١.

٦٦ هواش، صالح (مُعد)؛ «عمّال الاراضي المحتلة في اسرائيل»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٧، العدد ٢٩٢، ٣١/٥/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ٢١.

○ تراجم

٦٧ بركات، جميل؛ «الشاعر محمود درويش»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٩، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٥٣ ـ ٦٦.

٦٨ «بهجت ابو غربية يروي مذكراته؛ الحلقة ٢٧»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٩، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٢٩ ـ ٣٨.

○ الثقافة

٦٩ حميد، حسن؛ «القصة القصيرة والانتفاضة الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٩، ١٠/٦/١٩٩٠، ص ٣٨ ـ ٤١.

٧٠ الخطيب، حسام؛ «الرواية الفلسطينية أواخر الثمانينات؛ الحياة، الثورة، الخروج، المصير»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٥٨ ـ ٧٠.

٧١ سقيرق، طلعت محمود؛ «الانتفاضة وصورة البطل في الشعر الفلسطيني المقاوم»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٦٩، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٣٨ ـ ٤٠.

٧٢ السواحري، خليل؛ «اثر الانتفاضة في الثقافة الفلسطينية؛ الحلقة الاولى»، **الثائر العربي** (بغداد)، السنة ٢١، العدد ١٩، ١٦/١١/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٦.

٧٣ عبدالغني، مصطفى؛ «فلسطين في أدب جبرا ابراهيم جبرا»، **الجديد** (حيفا)، المجلد ٣٩، العدد ٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٥٢ ـ ٦٧؛ نقلاً عن **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠١،

كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩.

٧٤ ــــ ، ــــ ؛ «فلسطين في أدب غسان كنفاني»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٤٥ ـ ٥٥.

٧٥ الفيصل، سمر روحي؛ «الانتفاضة والقصة؛ قرنفل أحمر لأجلها»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٦٩، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٤١.

الفلسطينيون

٧٦ حيدر، عزيز؛ «خدمات الشؤون الاجتماعية للاطفال الفلسطينيين في اسرائيل»، **قضايا**، العدد ١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٣٨ ـ ٥٣.

٧٧ خمايسي، راسم؛ «الاوضاع السكنية للعرب في حيفا»، **قضايا**، العدد ١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٧٩ ـ ٨٧.

٧٨ روحانا، نديم؛ «التحوّل السياسي للفلسطيني في اسرائيل؛ من الاذعان الى التحدي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٥٩ ـ ٨١.

٧٩ سعدي، احمد حسين؛ «الفقر في الوسط العربي [في اسرائيل]؛ (١) العرب اقلية بين السكان وأكثرية بين الفقراء»، **الجديد**، المجلد ٣٩، العدد ٢، آذار (مارس) ١٩٩٠، ص ٣٩ ـ ٥١.

٨٠ سليمان، رضى؛ «المنسيّون؛ عرب فلسطين ١٩٤٨؛ مرحلة النهوض من الصدمة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ١٢٥ ـ ١٤٨.

٨١ شاهين، احمد؛ «الفلسطينيون في اسرائيل؛ الامكانيات والممكن، [الحلقة الاخيرة]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٩٥ ـ ٢٠٢.

٨٢ عطايا، أمين؛ «فلسطينيو الارض المحتلة العام ١٩٤٨؛ الواقع الديمغرافي، والاجتماعي، والسياسي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٥ ـ ٤٤.

○ الاضرابات والتظاهرات

٨٣ احمد، طلال؛ «الانتفاضة وعوامل النهوض العربي»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٨، ١٩٩٠/٦/٣، ص ١١ ـ ١٣.

٨٤ البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة في موازين الحروب التحريرية»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٦٩، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

٨٥ «برقين؛ المطارَدين وقوات العدو؛ اسلوب المخابرات وحنكة المطارَدين في قرية برقين»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٥، ١٩٩٠/٥/٣٠، ص ٢٧ ـ ٢٨.

٨٦ «تفاصيل مجزرة ' الاحد الاسود ' ؛ شارون خطط لمجزرة الاحد الاسود بمعرفة ٤ ضباط صهاينة»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٦، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٦.

٨٧ «جبل الخليل؛ قصة عمل مجموعة من القوات الضاربة»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٥، ١٩٩٠/٥/٣٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٨٨ حطّاب، يونس؛ «سياسة العقاب الجماعي لن تجدي»، **الحرية**، العدد ٣٦٠، ١٩٩٠/٥/٢٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

٨٩ درّاج، مروان؛ «الانتفاضة تكسر شوكة القمع الصهيوني»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٩، ١٩٩٠/٦/١٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٩٠ درّاج، فيصل؛ «مجزرة عين قارة؛ ارهاب المجازر في مواجهة الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٧، ١٩٩٠/٥/٢٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

٩١ «[ردود الفعل العربية والدولية على مجزرة ريشون لتسيون (عيون قارة) بحق العمّال الفلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٢٦٢، ١٩٩٠/٦/٣، ص ٢٨ ـ ٣٠.

٩٢ عاروري، نصير؛ «تحركات السياسة الاميركية بعد الانتفاضة؛ عوامل الاستمرار ومظاهر التغيير»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٤٥ ـ ٥٤.

٩٣ عبدالرحمن، محمد؛ «مرحلة جديدة بعد ريشون لتسيون [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.

٩٤ عمر، مصطفى؛ «الغضب الفلسطيني يعمّ الوطن المحتل رداً على المجزرة البشعة»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٧، ٢٧/٥/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٩٥ «قائمة بأسماء شهداء الشهر الثلاثين للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٢٢، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١٢.

٩٦ «[قرية] اذنا؛ قصة مجموعة من القوات الضاربة»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٥، ٣٠/٥/١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٥.

٩٧ م.م.ح.؛ «الانتفاضة ـ الانطلاقة الثانية وحتمية الحل السياسي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢١٧ ـ ٢٢٦.

٩٨ «المجزرة الاسرائيلية؛ ارهاب دولة وارهاب فرد»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣١٦، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٩٩ المدهون، ربعي؛ «ثلاثون شهراً على الانتفاضة؛ تساؤلات فلسطينية مشروعة»، **الافق**، السنة ١٠، العدد ٢٩٤، ١٤/٦/١٩٩٠، ص ١٧ ـ ١٩.

١٠٠ ــــ، ــــ؛ «المناطق المحتلة؛ مذبحة 'الاحد الاسود' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٣٥ ـ ١٣٨.

١٠١ مناصرة، محمد؛ «المشاركة الجماهيرية في الانتفاضة أم استراتيجية قمعها؟»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٦ ـ ٩.

١٠٢ «المناضلات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٦، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٢٩.

١٠٣ متّاع، عادل؛ «الانتفاضة والثورة في تاريخ فلسطين الحديث»، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ٢٢.

١٠٤ يحيى، امين؛ «اوضاع وحاجات مصابي الانتفاضة»، **قضايا**، العدد ١، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ١٤ ـ ٢٠.

١٠٥ «يوم في حياة مخيم عايدة؛ شاهد عيان على جرائم الاحتلال اللاانسانية»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٥، ٣٠/٥/١٩٩٠، ص ٢٥ ـ ٢٧.

١٠٦ Deming, Angus; "The Intifadah Reignited; A Deranged Assault Sparks a Fresh Burst of Killing", *Newsweek*, 4/6/1990, pp. 22 - 24.

١٠٧ Kampeas, Ron and Bill Hutman; "Bomb in Jerusalem Kills 1, Wounds 9", *The Jerusalem Post International Edition*, 9/6/1990, p. 1.

١٠٨ Kuttab, Daoud; "Hunger Strike Gains", *Middle East International*, No. 377, 8/6/1990, pp. 9 - 10.

١٠٩ —, — ; "Sunday Massacre Inflames the Intifadah", *Middle East International*, No. 376, 25/5/1990, pp. 3 - 4.

١١٠ "The Middle East Goes Bang", *The Economist*, 26/5/1990, p. 53.

١١١ Rabinovich, Abraham; "Israel's Arabs Could Start Own Intifadah", *The Jerusalem Post International Edition*, 2/6/1990, p. 7.

١١٢ Stanger, Theodore; "A Palestinian Boycott Against Israel", *Newsweek*, 4/6/1990, p. 24.

١١٣ "The Tragedy at Rishon Lezion", *New Outlook*, Vol. 33, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, p. 6.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١١٤ اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ «[مقتطفات من بيان بشأن مجزرة ريشون لتسيون (عيون قارة) بحق العمّال الفلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٢٦٢، ٣/٦/١٩٩٠، ص ٢٦.

١١٥ اتحاد لجان الدفاع عن الحريات في دولة فلسطين؛ «[مقتطفات من بيان بشأن مجزرة ريشون لتسيون (عيون قارة) بحق العمّال

الفلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٣٦٢، ٣/٦/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١١٦ اسرى دولة فلسطين في معتقل أنصار ـ ٣؛ «[مقتطفات من بيان بشأن مجزرة ريشون لتسيون (عيون قارة) بحق العمّال الفلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٣٦٢، ٣/٦/١٩٩٠، ص ٢٥.

١١٧ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة؛ «حكومة شامير اعلان حرب ضد الشعب الفلسطيني والامة العربية»، **الى الامام**، السنة ١٩، العدد ٢٠٤٤، ١٥/٦/١٩٩٠، ص ٧.

١١٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٥٦؛ نداء العودة، نداء جباليا الصمود والتصدي، بتاريخ ١١/٥/١٩٩٠]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٦، ٢٠/٥/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١١٩ ـــ ؛ «[نص النداء الرقم ٥٧؛ نداء التصعيد، بتاريخ ٢٦/٥/١٩٩٠]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٨، ٣/٦/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.

١٢٠ ـــ ؛ «[نص النداء الذي وجّهته الى الملوك والرؤساء والامراء العرب المشاركين في مؤتمر القمة العربي في بغداد]»، **الصخرة (الكويت)**، السنة ٦، العدد ٢٩٩، ٤/٦/١٩٩٠، ص ١٥.

١٢١ المجلس النسوي الاعلى في دولة فلسطين؛ «[مقتطفات من بيان سياسي بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٠، بشأن الانتفاضة ومجزرة ريشون لتسيون (عيون قارة) بحق العمّال الفلسطينيين]»، **الحرية**، العدد ٣٦٢، ٤/٦/١٩٩٠، ص ٢٤.

القضية الفلسطينية

١٢٢ ابو صالح، ثائر كنج؛ «التوازن الاستراتيجي والمعادلة الجديدة للصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٨٧ ـ ١٠٢.

١٢٣ البرغوثي، اياد؛ «البريسترويكا والقضية الفلسطينية»، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٣٥ ـ ٦٢.

١٢٤ بلقزيز، عبدالاله؛ «'الدولة' في الخطاب السياسي الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١٤.

١٢٥ تيّم، سعيد؛ «اشكالية رسم الحدود في الفكر الصهيوني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٥٦ ـ ٧٧.

١٢٦ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ تدويل الحل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١١٠ ـ ١١٧.

١٢٧ شارون، اريئيل؛ «حالة طوارىء؛ [خطة لمعالجة الهجرة اليهودية وقمع الانتفاضة وجوانب أخرى في القضية الفلسطينية]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٣/٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٥/٥/١٩٩٠.

١٢٨ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ 'قمة' الأمن العربي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٠٢ ـ ١٠٩.

١٢٩ شبيب، سميح؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ مؤتمران طارئان لقضية فلسطين؛ مجلس الامن و'القمة' العربية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٩٨ ـ ١٠١.

١٣٠ «عرفات يرد، في خطاب مجلس الامن، على السياسة التراجعية الاميركية»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣١٧، ٤/٦/١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣.

١٣١ كيالي، ماجد؛ «حق العودة في القوانين الدولية»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٦، ٢٠/٥/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٨.

١٣٢ مصطفى، مازن؛ «أراد العرب الحماية الدولية للعودة الى الدولي، وأميركا استخدمتها للتهدئة»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧٥٢، ١/٦/١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٣٣ «[نص] البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٥١ ـ ١٥٦.

١٣٤ «[نص مشروع قرار القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي أقرّه وزراء الخارجيات العرب، تمهيداً لمناقشته في مؤتمر القمة العربي الطارىء]»، **الحرية**، العدد ٣٦٢، ١٩٩٠/٦/٣، ص ١٢ ـ ١٣.

١٣٥ Avneri, Shlomo; "Turning Point in Soviet Middle East Policy", *New Outlook*, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 28 - 29.

١٣٦ Bar-Zohar, Michael; "The Crumbling of the 'Jordanian Option'", *The Jerusalem Post International Edition*, 9/6/1990, p. 10.

١٣٧ Benvenisti, Meron; "Changing the Status Quo; A Long and Complex Process", *New Outlook*, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 36 - 37.

١٣٨ Graz, Liesl; "The W.H.O.; A Hard 'No' to Palestine", *Middle East International*, No. 376, 25/5/1990, pp. 10 - 11.

١٣٩ Keyes, Alan L.; "Toward a Real 'Peace Process'", *Commentary*, Vol. 89, No. 5, May 1990, pp. 27 - 30.

١٤٠ Kuttab, Daoud; "The Israelisation of Jerusalem", *Middle East International*, No. 376, 25/5/1990, pp. 18 - 19.

١٤١ Maddy - Weitzman, Bruce; "Arab Politics and the Conflict with Israel", *New Outlook*, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 30 - 32.

١٤٢ McMahon, Janet; "Facts for Your Files; A Chronology of U.S. - Mideast Relations", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. IX, No. 2, June 1990, p. 29.

منظمة التحرير الفلسطينية

١٤٣ دراج، فيصل؛ «حول بعض الظواهر البيروقراطية في م.ت.ف.»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٩، ١٩٩٠/٦/١٠، ص ١١ ـ ١٣.

١٤٤ عوض الله، عبدالرحمن؛ «نحو مجلس وطني فلسطيني أكثر فاعلية وديمقراطية»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الاتحاد العام لعمّال فلسطين

١٤٥ «[مقرّرات المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي عقد في بغداد، بتاريخ ٣ ـ ١٩٩٠/٥/٨]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٦، ١٩٩٠/٥/٢٠، ص ٢٦ ـ ٢٨.

▷ جبهة التحرير الفلسطينية

١٤٦ «مقتطفات من بيانات [الجبهة] حول العملية [الفدائية على شواطىء فلسطين]»، **الافق**، السنة ١٠، العدد ٢٩٣، ١٩٩٠/٦/٧، ص ١٧.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١٤٧ «[نص بروتوكول التعاون المشترك بين الجبهة والمؤتمر الشعبي العام اليمني، بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨]»، **الحرية**، العدد ٣٦٠، ١٩٩٠/٥/٢٠، ص ١٤.

١٤٨ «[نص] بيان صادر عن المكتب السياسي [بشأن مؤتمر القمة العربي الطارىء والاهداف المرجوّة منه]»، **الحرية**، العدد ٣٦٢، ١٩٩٠/٦/٣، ص ٨ ـ ٩.

١٤٩ «[نص بيان مشترك صادر عن الجبهة و' المؤتمر الشعبي العام' اليمني، بتاريخ ١٩٩٠/٥/٨]»، **الحرية**، العدد ٣٦٠، ١٩٩٠/٥/٢٠، ص ١٤ ـ ١٥.

١٥٠ «[نص تصريح ناطق بلسان المكتب السياسي للجبهة، بتاريخ ١٩٩٠/٦/١، بشأن استخدام الولايات المتحدة الاميركية ' الفيتو' في مجلس الامن الدولي، لاحباط قرار ارسال بعثة دولية الى الارض المحتلة]»، **الحرية**، العدد ٣٦٣، ١٩٩٠/٦/١٠، ص ٢١.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١٥١ «[نص بيان المكتب السياسي في الذكرى الثانية والاربعين لنكبة فلسطين]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٦، ١٩٩٠/٥/٢٠، ص ٣.

١٥٢ «تحرير الارض يتطلب توفير العمق العربي الرسمي والشعبي»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد

١٠٠٩، ١٠/٦/١٩٩٠، ص ٣.

◁ جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني

١٥٣ «[نص بيان بشأن مجزرة ريشون لتسيون (عيون قارة) بحق العمّال الفلسطينيين]»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٨٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٨٠.

◁ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١٥٤ «[نص خطابه] في مجلس الامن الدولي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٣٩ ـ ١٤٣.

١٥٥ «[نص خطابه في مؤتمر القمة العربي الطارىء ببغداد]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٤٤ ـ ١٥٠.

١٥٦ «[نص كلمته في الجلسة الختامية العلنية لمؤتمر القمة العربي الطارىء]»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٦، العدد ١٩٣، ١٥/٦/١٩٩٠، ص ٢٠.

◁ مصدر رسمي مسؤول

١٥٧ «[نص تصريحه حول اجتماعات اللجنة التنفيذية التي عقدت في بغداد وانتهت بتاريخ ٧/٦/١٩٩٠]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٥٦ ـ ١٥٧؛ نقلاً عن **وفا** (تونس)، ٧/٦/١٩٩٠.

○ العلاقات الخارجية

١٥٨ سعيد، ادوارد؛ «حول مفاهيم الحوار وتمثيل الآراء؛ تغيير كبير في الرأي الاميركي»، **المجلة**، العدد ٥٣٨، ٥/٦/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٥٩ **"U.S. - P.L.O. Ties in Ballance after Failed Seaborne Attacks", *The Jerusalem Post International Edition*, 9/6/1990, p. 1, 4.**

○ العمليات الفدائية

١٦٠ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ تعدّد المبادرات الهجومية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١١٨ ـ ١٢١.

١٦١ «عملية 'شهداء مخيّم بلاطة' ... ضربة موجعة لجيش الاحتلال الاسرائيلي»، **الحرية**، العدد ٣٥٣، ٢٥/٣/١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٦.

١٦٢ عملية 'القدس' البحرية البطولية ضربة كبيرة لنظرية الامن الاسرائيلي»، **الحرية**، العدد ٣٦٣، ١٠/٦/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٦٣ قطانسي، مصطفى؛ «النزول الثاني على الشاطىء الفلسطيني»، **الافق**، السنة ١٠، العدد ٢٩٣، ٧/٦/١٩٩٠، ص ١٥ ـ ١٧.

١٦٤ «مقاتلو الجبهة [الشعبية] يخوضون معارك بطولية ضارية ضد قوات العدو رداً على المجزرة ودعماً لانتفاضة شعبنا بالنار»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠٠٨، ٣/٦/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

١٦٥ **Kidron, Peretz; "The P.L.F.; Gifts from Abul-Abbas", *Midle East International*, No. 377, 8/6/1990, pp. 7 - 8.**

المقابلات

١٦٦ البرغوثي، بشير؛ «مبادرة السلام الفلسطينية وضعت النضال الفلسطيني في وضع المبادر والمهاجم»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ١٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣.

١٦٧ حبيبي، اميل؛ «الانتفاضة؛ حجر بيد وقضية باليد الاخرى»، **صوت الوطن**، العدد ٢٦٩، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٤٢ ـ ٤٣؛ نقلاً عن **القبس** (الكويت)، بدون ذكر تاريخ النشر.

١٦٨ حواتمة، نايف؛ «مطلوب من قمة بغداد قرارات عملية»، **الحرية**، العدد ٣٦٢، ٣/٦/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧؛ نقلاً عن **وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٨/٥/١٩٩٠.

١٦٩ الخطيب، محمد روحي؛ «الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي اقرب الى المستحيل»، **المجلة**، العدد ٥٣٦، ٢٢/٥/١٩٩٠، ص ٢٤.

١٧٠ عباس، محمد (ابو العباس)؛ «العملية بداية نهج جديد لأيام قادمة»، **المجلة**، العدد ٥٣٩، ١٢/٦/١٩٩٠، ص ٣٨.

١٧١ ـــــ ؛ «عمليتنا المقبلة ستضمّ ٥٠

مقاتلاً»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٤، العدد ٦٩٦، ١٥/٦/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٣١.

١٧٢ عبدالرحيم، الطيّب؛ «قمّة بغداد بداية المسار الصحيح للحفاظ على الأمن العربي»، **المجلة**، العدد ٥٣٨، ٥/٦/١٩٩٠، ص ٢٠.

١٧٣ العربي، مقران آيت (من حزب التجمع والثقافة من اجل الديمقراطية في الجزائر)؛ «[يندر ان نجد تضحيات كتضحيات الشعب الفلسطيني]»، **الحرية**، العدد ٣٦٣، ١٠/٦/١٩٩٠، ص ٣٠ ـ ٣٢.

١٧٤ القذافي، معمّر؛ «الهجرة اليهودية لا يمكن وقفها، وقد اتفق عليها العملاقان؛ اميركا تخطط لاحتلال العالم العربي»، **الحوادث**، العدد ١٧٥١، ٢٥/٥/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٦.

١٧٥ كامل، حسن (مدير العيادات الخارجية بمستشفى فلسطين)؛ «الصدارة في خدماتنا للارض المحتلة»، **بلسم**، السنة ١٦، العدد ١٨٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٨٨ ـ ٨٩.

١٧٦ نمر، حلمي؛ (امين عام مجلس التعاون العربي)؛ «المجلس تحرك ايجابياً لمواجهة الحملة ضد العراق»، **الحوادث**، العدد ١٧٥١، ٢٥/٥/١٩٩٠، ص ٣٣ ـ ٣٤.

١٧٧ هنلي، ديفيد؛ (رئيس مجموعات انصار فلسطين في السويد)؛ «نعمل الى جانب العدل والحرية»، **الافق**، السنة ٧، العدد ٢٩٣، ٧/٦/١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٣١.

١٧٨ الوزير، انتصار (ام جهاد)؛ «الانتفاضة كشفت الفساد السياسي في اسرائيل»، **الحوادث**، العدد ١٧٥٠، ١٨/٥/١٩٩٠، ص ٣٢.

١٧٩ Begin, Benjamin Zeev; "[The I.D.F. has been Taking the Correct Path in the Intifadah]", *New Outlook*, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 44 - 46.

١٨٠ Zvili, Nissim; "New Voice for the Moshav Movement", *New Outlook*, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 14 - 15.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٨١ ابو عمرو، زياد؛ الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ جماعة الاخوان المسلمين، حركة الجهاد الاسلامي، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ٩٤ ـ ١٠٠ (مراجعة صالح عبدالجواد).

١٨٢ الترانسفير؛ الابعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٥، ٣٠/٥/١٩٩٠، ص ٤٨ ـ ٥١.

١٨٣ الجرباوي، علي؛ الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بحث في النخبة السياسية، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٠٨ ـ ١١٣ (مراجعة سميح حمودة).

١٨٤ حجاوي، سلافة؛ اليهود السوفيات؛ دراسة في الواقع الاجتماعي، **الكفاح** (دمشق)، العدد ٤٧، ايار (مايو) ١٩٩٠، ص ٣٦ ـ ٣٧ (مراجعة عبدالقادرياسين).

١٨٥ زهران، جمال علي؛ السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١؛ **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٧، حزيران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٨٩ ـ ٩٧ (مراجعة عدنان حسن).

١٨٦ لويطه، اريئيل؛ العقيدة العسكرية الاسرائيلية؛ دفاع وهجوم (بالعبرية)، **قضايا**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩٠، ص ١٠٣ ـ ١٠٧ (مراجعة محمود محارب).

١٨٧ Bar-Joseph, Uri; *Best of Enemies; Israel and Tranjordan in the War of 1948*, ***Studies in Zionism***, Vol. 11, No. 1, Spring 1990, pp. 99 - 103 (Reviewed by Michael Oren).

١٨٨ Gold, Dore; *U.S. - P.L.O. Status after Attack*, ***The Jerusalem Post International Edition***, 9/6/1990, p. 2.

١٨٩ Gorny, Yosef; *Zionism and the Arabs, 1882 - 1948; A Study in Ideology*, ***Studies in Zionism***, Vol. 11, No. 1, Spring 1990, pp. 81 - 84 (Reviewed by Mitchell Cohen).

١٩٠ Kreutz, Andrej, *Vatican Policy on the Palestinian - Israeli Conflict; The Struggle for the Holy Land*, ***Middle East International***, No. 376, 25/5/1990, p. 22 (Reviewed by Diana Richmond).

١٩١ Melman, Yossi and Dan Raviv; *The Imperfect Spies; The History of Israeli Intelligence*، المجلة، العدد ٥٣٩، ١٢/٦/١٩٩٠، ص ٤٤ (مراجعة جون كينج).

١٩٢ Norton, Augustus Richard and Martin H. Greenberg; *The International Relations of the Palestine Liberation Organization*, **Middle East International**, No. 376, 25/5/1990, pp. 21 - 22 (Reviewed by Diana Richmond).

١٩٣ Reinharz, Yehuda; *Hashomeir Hatzair in Germany, 1931 - 1939*, **Studies in Zionism**, Vol.II, No. 1, Spring 1990, pp. 91 - 92 (Reviewed by Matityahu Mintz).

١٩٤ Teveth, Shabtai; *Ben-Gurion; The Burning Ground, 1886 - 1948*, **Studies in Zionism**, Vol. II, No. 1, Spring 1990, pp. 87 - 90.

١٩٥ Troen, S.I. & M. Shemesh; *The Suez - Sinai Crisis 1956; Retrospective and Reappraisal*, **Middle East International**, No. 377, 8/6/1990, p. 23, (Reviewed by Donald Neff).

١٩٦ Viorst, Milton; *Reaching for the Olive Branch; UNRWA and Peace in the Middle East*, **Middle East International**, No. 377, 8/6/1990, pp. 22 (Reviewed by David McDowall).

١٩٧ Wistrich, Roberts; *The Jews of Vienna in the Age of Franz Joseph*, **Studies in Zionism**, Vol. II, No. 1, Spring 1990, pp. 85 - 86.

الكتب

١٩٨ **الثورة الشعبية في فلسطين؛ انعكاسات، مواقف، آفاق**، بيروت: مركز ناجي العلي الثقافي، ١٩٩٠.

١٩٩ خليل، عوض؛ **الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اطار الحوار العربي ـ الاوروبي؛ الخلفيات، المسار، المستقبل**، نيقوسيا، شرق برس، ١٩٩٠، ١١٨ صفحة.

٢٠٠ صالح، عبد الجواد؛ **الجذور؛ معالم التنظيمات الجماهيرية في التجربة الكفاحية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وحتى الانتفاضة**، عمّان ولندن: مركز القدس للدراسات الانمائية، بلا تاريخ نشر، ٥٦ صفحة.

٢٠١ ـــ، ـــ؛ **سبل مواجهة الهجرة اليهودية**، عمّان ولندن: مركز القدس للدراسات الانمائية، ١٩٩٠، ٧٨ صفحة.

٢٠٢ ـــ، ـــ؛ **«المخدرات والاحتلال؛ حول دور الاحتلال الاسرائيلي في نشر المخدرات بين صفوف المواطنين العرب في الارض الفلسطينية المحتلة**، عمّان ولندن: مركز القدس للدراسات الانمائية، ١٩٩٠، ٩٦ صفحة.

٢٠٣ ـــ، ـــ؛ **مهمات المرحلة القادمة؛ سبل الدعم الجماهيري لدعم الانتفاضة**، عمّان ولندن: مركز القدس للدراسات الانمائية، ١٩٩٠، ٢١٢ صفحة.

٢٠٤ **الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

٢٠٥ العسلي، كامل جميل؛ **موسم النبي موسى في فلسطين؛ تاريخ الموسم والمقام**، عمّان: الجامعة الاردنية ـ عمادة البحث العلمي، ١٩٩٠.

٢٠٦ القاسم، سميح؛ **مقاطع من انتولوجيا الشعر الفلسطيني في الف عام**، حيفا: دار عربسك، ١٩٩٠، ٢٧٤ صفحة.

٢٠٧ قاسم، محمود؛ **رواية التجسس والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

٢٠٨ مسلّم، طلعت احمد؛ **التعاون العسكري العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

٢٠٩ المناصرة، عزالدين؛ **ملاحظات حول السينما الصهيونية**، دمشق؛ دار الجليل ودار يعرب، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ١١٢ صفحة.

٢١٠ منظمة العفو الدولية؛ **الاردن؛ حماية حقوق الانسان بعد الغاء حالة الطوارىء**، لندن: منظمة العفو الدولية، ١٩٩٠، ٧٠ صفحة.

٢١١ اليوسف، يوسف سامي؛ **الشخصية والقيمة والاسلوب؛ دراسة في ادب سميرة عزّام**، دمشق: دار كنعان، ١٩٩٠.

Alexander, Yonah and Joshua Sinai; ٢١٢
Terrorism; The P.L.O. Connection, New York: Crane Russak, 1989, 258 Pages.

Betz, Don; *The Intifadah, The United* ٢١٣
Nations and the Non - Government Organizations, Geneva: I.C.C.P., 1989.

The Cambridge Encyclopaedia of the ٢١٤
Middle East and North Africa, New York: Cambridge University Press, 1988, 504 Pages.

The Encyclopaedia of Judaism, Jerusa- ٢١٥
lem: The Jerusalem Publishing House, 1989, 768 Pages.

Israel Yearbook on Human Rights, Vol. ٢١٦
19, 1989, London: Martinus Nijhoff Publishing, 1990.

Kreutz, Andrej; *Vatican Policy on the* ٢١٧
Palestinian - Israeli Conflict; The Struggle for the Holy Land, London: Greenwood Press, 1990.

Medding, Peter Y. (Ed.); *Israel; State* ٢١٨
and Society, 1948 - 1988; Studies in Contemporary Jewry; An Annual, Vol. V, New York: Oxford University Press, 1989, 430 Pages.

Melamn, Yossi and Dan Raviv; *The* ٢١٩
Imperfect Spies; The History of Israeli Intelligence, London: Sidgwick and Jackson, 1990.

Norton, Augustus Richard and Mar- ٢٢٠
tin H. Greenberg, *The International Relations of the Palestine Liberation Organization,* Carbondale: Southern Illinois University Press, 1989, 232 Pages

Oz, Amos; *The Slopes of Lebanon,* Lon- ٢٢١
don; Chatto and Windus, 1990.

Pipes, Daniel; *Greater Syria: The His-* ٢٢٢
tory of an Ambition, New York: Oxford University Press, 1990, 272 Pages.

Sobhani, Sohrab; *The Pragmetic En-* ٢٢٣
tente: Israeli - Iranian Relations, 1948 - 1988, New York: Praeger, 1989, 179 Pages.

Strategic Survey, 1989 - 1990, London: ٢٢٤
International Institute for Strategic Studies, 1990, 240 Pages.

Troen, S.I. & M. Shemesh; *The Suez -* ٢٢٥
Sinai Crisis 1956; Retrospective and Reappraisal, London: Frank Cass, 1990.

Viorst, Milton; *Reaching for the Olive* ٢٢٦
Branch; UNRWA and Peace in the Middle East, Washington D.C.: Middle East Institute, 1989.

Weir, Shelagh; *Palestinian Costume,* ٢٢٧
London: The British Museum, 1990, 288 Pages.

Who's Who in Israel and Jewish Per- ٢٢٨
sonalities from All Over the World, 1990 - 1991, Tel-Aviv: Who's Who in Israel Publsihers Ltd, 1990, 349 Pages.

Wistrich, Robert S.; *The Jews of Vie-* ٢٢٩
nna in the Age of Franz Joseph, Oxford: Oxford University Press for the Littman Library, 1989, 696 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

○ بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.

○ بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.

○ بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.

○ عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.

○ في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.

○ في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 208 , July 1990

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ■ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ■ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ■ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ■ دينار في تونس ■ ١٠
دراهم في المغرب ■ ١٠ دنانير في الجزائر ■ دولاران في الاقطار العربية الاخرى